Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

القضية الفلسطينية في صحيفة الأهرام القاهرية 1956 - 1967 دراسة تاريخية

The Palestine Issue in the Cairene Newspaper Al-Ahram 1956 – 1967 A Historical Study

سليم, قاسم داود

إشراف: أ.د حسنين عبد الكاظم عجه

جامعة واسط — 2026

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/192

https://doi.org/10.31185/uowasit-36

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

القضية الفلسطينية في صحيفة الأهرام القاهرية 1956 - 1967 دراسة تاريخية

رسالة تقدم بها الطالب

قاسم داود سليم

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة واسط

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

بأشراف

الأستاذ الدكتور

حسنين عبد الكاظم عجه

1448هـ 2026م


بسم الله الرحمن الرحيم
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ
صدق الله العظيم
سورة يوسف /الآية 76

الإهـداء

- **إليك يا من أخذت بيدي صغيراً ... أبي رحمه اللّه.**
- **إليكِ يا منبعي وملاذي وملهمتي وكل شـــيء في حياتي ... أمي رحمها اللّه.**
- **إلى زوجتي وأبنائي الاعزاء الذين لم يدخروا جهداً في دعمي والأخذ بيدي.**
- **إلى أخوتي واخواتي.**
- **الى بلدي العظيم، العراق.**

اهدي جهدي المتواضع هذا ...



الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله وحده

لا يسعني بعد انجاز عملي المتواضع هذا، الا ان اتقدم بالشكر والامتنان والتقدير الى مشرفي الأستاذ الدكتور حسنين عبد الكاظم عجه الشمري، الذي لم يدخر وقتاً او جهداً في متابعة رسالتي وتصويب محاورها، وكان لتوجيهاته، واخلاصه وتفانيه وسعة صدره الاثر البالغ في الارتقاء بمحتوى هذه الدراسة، واتمنى من الله القدير ان يمنَ عليه بالصحة والعافية وينفع به طلبة العلم في قادم السنين.

ويحتم عليَ الواجب ان اتقدم بوافر الامتنان للاساتذة الافاضل الذين تتلمذت على ايديهم في السنة التحضيرية لمرحلة دراسة الدكتوراه، وهم: الاستاذ الدكتور طالب محيبس الوائلي، والاستاذ الدكتور عكاب يوسف الركابي، والاستاذ الدكتور رحيم كاظم محمد الهاشمي، والاستاذ الدكتور عباس فرحان الموسوي، والاستاذ الدكتور علي خيري مطرود، والاستاذ الدكتور جواد رضا السبع، والاستاذ الدكتور فهد عويد، ورئيس قسم التاريخ الاستاذ الدكتور محمد حسين السويطي، لجهوده الطيبة في متابعة طلبة الدراسات العليا وتذليل الصعاب امامهم، ولا انسى ما حييت رعايتهم الفذة ودعمهم واهتمامهم بالارتقاء بطلبتهم الى اعلى المستويات جزاهم الله خير الجزاء، ولا يفوتني ان اقدم شكري إلى الأستاذ الدكتور محمد يحيى الجوعاني التدريسي في جامعة الانبار والمدرس الدكتور محمد إبراهيم شلال التدريسي في كلية العلوم الإسلامية والشيخ الأستاذ المساعد الدكتور زياد طارق حمودي الجبوري من ابداء المساعدة وشكراً لكل المساندين والداعمين.

الباحث

إقرار المشرف

أشـهد أن إعـداد هـذهِ الدراسـة الموسـومة بـ (**القضـية الفلسـطينية في صـحيفة الأهـرام القاهريـة ١٩٥٦ – ١٩٦٧ دراسـة تاريخيـة**) والمقدمـة مـن الطالـب (**قاسـم داود سـليـم**) قـد جـرى تحـت إشـرافي في قسـم التـاريخ – كليـة التربيـة – جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

التوقيع :

المشرف : أ. د. حسنين عبد الكاظم عجه

التاريخ ١٣/٥/ ٢٠٢٦

بناءاً على التوصيات المقدمة أُرشح هذهِ الرسالة للمناقشة .

أ.د
محمد حسين السويطي
رئيس قسم التاريخ

التوقيع :

رئيس القسم أ. د. محمد حسين علي السويطي

التاريخ ١٣ / ٥ /٢٠٢٦

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن إعداد هذهِ الدراسة الموسومة بـ (**القضية الفلسطينية في صحيفة الأهرام القاهرية 1956 – 1967 دراسة تاريخية**) والمقدمة من الطالب (**قاسم داود سليم**) قد جرى تقويمها لغوياً ، وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. هديل علي كاظم

كلية التربية للعلوم الانسانية– جامعة واسط

التاريخ : 13 / 5 / 2026

إقرار المقوم العلمي الأول

أشهد أن إعداد هذهِ الدراسة الموسومة بـ (**القضية الفلسطينية في صحيفة الأهرام القاهرية 1956 – 1967 دراسة تاريخية**) والمقدمة من الطالب (**قاسم داود سليم**) قد جرى تقويمها علمياً وهي سليمة من الناحية العلمية ومؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. صباح حسن بديو

كلية التربية للبنات – جامعة القادسية

التاريخ: 26 / 5 / 2026

إقرار المقوم العلمي الثاني

أشهد أن إعداد هذهِ الدراسة الموسومة بـ (**القضية الفلسطينية في صحيفة الأهرام القاهرية 1956 – 1967 دراسة تاريخية**) والمقدمة من الطالب (**قاسم داود سليم**) قد جرى تقويمها علمياً وهي سليمة من الناحية العلمية ومؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. فاطمة عبدالجليل ياسر

كلية التربية للعلوم الاساسية– جامعة ذي قار

التاريخ : / / 2026

قرار لجنة المُناقشة

نشهدُ نحنُ أعضاء لجنة المُناقشة قد اطّلعنا على هذهِ الرسالة الموسومة بـ (**القضية الفلسطينية في صحيفة الأهرام القاهرية ١٩٥٦ – ١٩٦٧ دراسة تاريخية**) والمقدمة من الطالب (**قاسم داود سليم**)، وناقشناه في محتوياتها وفيما لهُ علاقة بها ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير (جيد جدا).

التوقيع:
أ.د. جواد رضا رزوقي
رئيس اللجنة
التاريخ: / ٧ / ٢٠٢٦

التوقيع:
أ.د. علي عبد حمادي
عضواً
التاريخ: / ٧ / ٢٠٢٦

التوقيع:
أ.د. كريم أحمد حامي
عضواً
التاريخ: / ٧ / ٢٠٢٦

التوقيع:
أ.د. حسنين عبد الكاظم
عضواً ومشرفاً
التاريخ: / ٧ / ٢٠٢٦

صُدِّقت من قِبل مجلس كُليّة التّربية للعُلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط

الأستاذ الدكتور محمود حمود عراك
محمود حمود عراك القريشي
عميد كليّة التربية للعُلوم الإنسانيّة
التاريخ: ١٩/ ٧ / ٢٠٢٦

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر وعرفان	ج
الأقرارات	د – ح
المحتويات	ط – ي
المقدمة – نطاق البحث وتحليل المصادر	1 – 6
الفصل الاول القضية الفلسطينية 1956 – 1961 في ضوء صحيفة الأهرام القاهرية	7 – 82
التمهيد: نشأة صحيفة الأهرام، وتطور نشاطها الصحفي	7 – 16
المبحث الاول: الدعم الدولي لإسرائيل في احتلال غزة وأثره حتى عام 1960.	17 – 36
المبحث الثاني: موقف الجامعة العربية من القضية الفلسطينية في ضوء مقالات صحيفة الأهرام القاهرية 1957 – 1960.	37 – 54

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: قضية لاجئي فلسطين في ضوء مقالات صحيفة الأهرام 1956 – 1961.	68–55
المبحث الرابع: تغطية الأهرام لتطورات القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1956 – 1960.	82–69
الفصل الثاني تطورات القضية الفلسطينية 1961 – 1964 في مقالات صحيفة الأهرام القاهرية	165–83
المبحث الأول: موقف كتاب صحيفة الأهرام من القضية الفلسطينية قراءة في الرؤى والاتجاهات.	104–83
المبحث الثاني: تغطية صحيفة الأهرام للمنظمات والاتحادات العربية المساندة لقضية فلسطين.	122–105
المبحث الثالث: قضية لاجئي فلسطين في ضوء مقالات الأهرام 1961 – 1964.	139–123
المبحث الرابع: متابعة صحيفة الأهرام للمؤسسات الفلسطينية ودورها في بلورة الهوية الفلسطينية.	157–140
المبحث الخامس: مواكبة صحيفة الأهرام للقضية الفلسطينية في اروقة الأمم المتحدة 1961 – 1964.	165–158
الفصل الثالث موقف صحيفة الأهرام من تطورات القضية الفلسطينية 1965 – 1967	235–166
المبحث الأول: مواكبة صحيفة الأهرام للمواقف العربية والدولية من قضية فلسطين.	189–166
المبحث الثاني: رصد الأهرام مواقف المنظمات العربية من القضية الفلسطينية 1964 – 1967.	202–190
المبحث الثالث: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والموقف العربي منها في ضوء مقالات الأهرام.	220–203
المبحث الرابع: تتبع صحيفة الأهرام لآثر نهر الأردن على القضية الفلسطينية	235–221
الخاتمة.	240–236
قائمة الملاحق.	246–241
قائمة المصادر.	281–247

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية.	A – D

المقدمة

المقدمة

نطاق البحث، وتحليل المصادر

لم يكن اختيار لصحيفة "الأهرام" القاهرية موضوعاً لدراستي وليد صدفة، بل إدراكاً مني كباحث أن دراسة تاريخ القضية الفلسطينية ما لم تُقرأ من منظور صناعة الوعي الجمعي، التي تتعدى الرصد التاريخي الى تفكيك الخطاب الإعلامي، المتمثل بصحيفة الاهرام القاهرية، التي أُسست في الإسكندرية ونضجت في القاهرة، تكاد تصبح لسان حال العرب في أخطر مراحل صراعهم الوجودي. لاسيما ان صحيفة الأهرام لم تقف عند حدود السرد التاريخي التقليدي، بل ولجت البعدين الفكري والسياسي للقضية الفلسطينية من منظور إعلامي مؤدلج تقمصته نخب مثقفة تطرقت الى القضية من جوانب مختلفة، وانتهت الى طروحات تباينت في منطلقاتها ونتائجها، لكنها بمجملها منحت تصوراً لاشكاليات القضية ومعالجاتها.

واستناداً لما سبق تتبعت الأعداد اليومية لصحيفة الأهرام (1956–1970) لأستجل كيف تحولت تلك الصحيفة من ناقل للخبر إلى صحفها، وكيف استطاعت عبر نخبها المثقفة أن تخلق سداً منيعاً أمام المحاولات الدولية لتمييع الحق الفلسطيني، وأصبحت مختبراً فكرياً لصياغة الهوية العربية، واكتسبت المدة مدار الدراسة خصوصية تاريخية فريدة، لأنها مثلت ذروة الصراع العربي الصهيوني، والحقبة التي تحول فيها الخطاب الإعلامي من الدفاع إلى الهجوم الفلسفي المستند الى عمق فكري عربي اسلامي لتفكيك البنية الصهيونية، انطلاقاً من موقف جمعي لكتاب الصحيفة ومحرريها، الذين رصدوا ردود الأفعال اللحظية تجاه أزماتها ومفارقاتها، مما جعل دراستي مرجعاً استقصائياً ذا فائدة للمؤرخين.

ورغم كثرة الدراسات عن القضية الفلسطينية، إلا أنه لا توجد دراسات تناولت "الخطاب التحليلي للأهرام" ازاء القضية الفلسطينية في تلك المرحلة الدقيقة، ومن هنا برزت أهمية دراستي، بوصفها قدمت رؤية متكاملة جمعت بين الحدث التاريخي والتحليل الصحفي والموقف الأيديولوجي.

انطلقت في دراستي من فرضية "**أن صحيفة الأهرام في الحقبة (1956–1967) لم تكن مجرد وسيلة إعلامية ناقلة لأخبار الصراع العربي الصهيوني، بل مؤسسة صانعةً للأيديولوجيا ومهندسةً للوعي القومي وصياغة نظرية المواجهة عبر نخبها الفكرية، والنجاح في تحويل القضية الفلسطينية من مجرد أزمة لاجئين إلى قضية تحرر قومي وجودي،**

مستندةً إلى استراتيجية التفكيك الفلسفي للمزاعم الصهيونية من جذورها التلمودية، واليقظة القانونية لحماية المقدرات المادية للفلسطينيين، مع ممارسة نقد بنيوي للواقع العربي ربط بين طريق العودة وحتمية التغيير الاجتماعي والوحدة العربية، مع تبني عملية التفنيد المعرفي عبر تجريد الصهيونية من مسوغاتها الدينية والتاريخية وكشف أبعادها الاقتصادية والسياسية الخفية ثم تقديم البديل العروبي الكنعاني، وتوثيق حقوق الملكية العربية في فلسطين، وارشاد صانع القرار لما يحتاجه من مستلزمات المواجهة الدبلوماسية، وتعبئة الجماهير العربية بما يتوافق مع الرؤية القومية للقضية الفلسطينية بوصفها البوصلة التي على اساسها تحددت رؤى القوميين العرب واتجاهاتهم"، وهو أمر اقتضى مني وضع تساؤلات لتوضيحها في متن الدراسة ومحاورها، وكالآتي:

- كيف قرأ كُتّاب الأهرام "الفلسفة الصهيونية"؟ وهل نجحوا في تعرية جذورها الاستعمارية أمام الرأي العام؟
- كيف استطاع كُتّاب الأهرام الربط بين الصهيونية والاستعمار؟ وكيف وظفت الصحيفة أدواتها الفكرية لمواجهة محاولات تصفية القضية دولياً؟
- ما اليات الصحيفة لتجاوز رصد الأحداث، الى تشكيل رؤية كلية للقضية الفلسطينية بوصفها معركة وجودية.
- كيف تغير وصف "اللاجئ الفلسطيني" في عناوين الأهرام ليصبح "فدائياً" أو "مناضلاً من أجل التحرر"؟
- ما أهم المقالات الفكرية التي حاولت تفنيد الحق التاريخي والديني الذي تدعيه الصهيونية في فلسطين؟
- كيف ربطت الأهرام بين ضرورة تحقيق الوحدة العربية وبين حتمية الانتصار في القضية الفلسطينية؟
- ما الأدلة والوثائق القانونية التي نشرتها الصحيفة لإثبات ملكية العرب للأراضي الفلسطينية والقدس؟
- كيف صورت الأهرام الصهيونية كحركة استعمارية اقتصادية وليست مجرد حركة دينية؟
- بأي صورة انتقدت الأهرام "الواقع العربي القديم" ودعت لتغيير المجتمع كشرط للعودة؟

- من هم أبرز الكتاب والمفكرين الذين صاغوا "نظرية المواجهة" في الأهرام خلال تلك الحقبة؟
- كيف استخدمت الصحيفة المصطلحات التاريخية (مثل الكنعانيين) لتأصيل الهوية العربية لفلسطين؟
- ما المساحة التي خصصتها الأهرام لنشر الوعي بالقوانين الدولية التي تحمي حقوق الفلسطينيين؟

اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي التحليلي، مستخدماً أسلوب "تحليل المضمون" لاستنطاق النصوص واستخراج الاتجاهات الفكرية من ثنايا المقالات، وتبنيت المنهج المقارن لربط الخطاب الصحفي بالقرارات السياسية الصادرة عن جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فمنحت المقارنة بين رؤية الأهرام ورؤية المؤسسات الرسمية (كالجامعة العربية)، وحللتُ الفوارق الطبقية والسياسية التي طرحها كبار الكُتّاب، فضلاً عن تحديد اوجه الشبه والاختلاف بين نضال الشعب الفلسطيني والثورة الجزائرية، واستخدمت منهجاً إحصائياً لتحليل لغة الأرقام التي وردت في مقالات الحقوق والتعويضات.

اقتضى تصور للموضوع، والمادة التي تيسرت لي تقسيم الدراسة على ثلاث فصول، تناول الأول منها "**الفصل الأول: القضية الفلسطينية 1956 – 1961 في ضوء صحيفة الأهرام القاهرية**"، الذي تطرقت محاوره الى نشأة صحيفة الأهرام، وتطور نشاطها الصحفي حتى عام 1952، والدعم الدولي لإسرائيل في احتلال غزة ونتائجه حتى عام 1960، وموقف الجامعة العربية من القضية الفلسطينية في ضوء مقالات صحيفة الأهرام القاهرية 1957 – 1960، وقضية لاجئي فلسطين في ضوء مقالات صحيفة الأهرام 1956 – 1961، والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1956 – 1960.

واستعرض البحث في الفصل الثاني "**تطورات القضية الفلسطينية 1961 – 1964 في مقالات صحيفة الأهرام القاهرية**"، مركزاً على موقف كتاب صحيفة الأهرام من القضية الفلسطينية والمنظمات والاتحادات العربية المساندة قضية فلسطين، وقضية لاجئي فلسطين في ضوء مقالات الأهرام 1961 – 1964، والمؤسسات الفلسطينية ودورها في بلورة الهوية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية في اروقة الأمم المتحدة 1961 – 1967.

وتناول الباحث في ثالث فصول الدراسة "**صحيفة الاهرام والقضية الفلسطينية 1964 – 1967**"، الذي ركز فيه على تنامي المواقف العربية من قضية فلسطين والتوجهات الدولية ازاء اسرائيل وموقف المنظمات والاتحادات العربية من القضية الفلسطينية وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والموقف العربي منه والأبعاد التاريخية والاستراتيجية لنهر الأردن في القضية الفلسطينية.

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على "أرشيف صحيفة الأهرام"، وهو مصدرٌ أولي لا يضاهى في دقته وتنوعه. وقد قام الباحث بتصنيف مقالاته وافتتاحياته الى مقالات فلسفية وتاريخية تجلت في طروحات حسين فوزي النجار وأحمد طربين التي تميزت بالعمق الأكاديمي وتفنيد الأساطير الصهيونية بالحقائق الكنعانية، وطرح محمد حسنين هيكل ولطفي الخولي في مقالاتهما خطاباً سياسياً حول الاستحضارات المناسبة لضمان تفوق العرب على اسرائيل.

وتبنى زكريا نبيل وممدوح توفيق منهجاً توثيقياً حقوقياً لضمان حقوق عرب فلسطين، من خلال مصادر إحصائية وقانونية بالغة الأهمية كشفت بالأرقام والأسماء حجم النهب الصهيوني للممتلكات العربية، ومثلت حائط صد ضد المشاريع الدولية المشبوهة، أما سيد نوفل وخيري حماد، فربطا في مقالاتهما بين قرارات الجامعة العربية ونضال الشعوب، موفرين غطاءً شرعياً للتحرك العربي المشترك.

إن تلك المقالات رغم تنوع مشارب كُتّابها، صبت جميعاً في بوتقة واحدة استطعتُ من خلالها صياغة هذه الدراسة لتقديم رؤية تاريخية متكاملة لأحد أهم المنابر الإعلامية في تاريخنا المعاصر.

لم تكن الدراسة مجرد إحالات مرجعية، بل مختبراً وثائقياً استنطقتُ من خلاله أمهات الكتب والمقالات التي عاصرت القضية الفلسطينية وصاغت تفاعلاتها، وانتهت الى تشكيل وعي قومي ازاء فلسطين، ومن خلال أستقراء للمؤلفات الواردة في هوامش البحث، يمكن تصنيفها وتحليلها وفق الآتي: مدرسة التفنيد الأيديولوجي للصهيونية التي بدت واضحةً في دراسات الدكتور حسين فوزي النجار لاسيما مقالته "نحن وإسرائيل فلسفة الصهيونية"، الذي نجح فيه في رد الفكرة الصهيونية إلى أصولها الاستعمارية وتفنيد فرية "شعب الله المختار"، وقدمت طروحات مجدي وهبة رؤية نقدية فرقت بين "اليهودية" و"الصهيونية"، معتمداً على

تحليل شخصية "هرتزل" وقضية "دريفوس"، مما منح دراستي بعداً معرفياً في التمييز بين المعتقد الديني والمشروع السياسي التوسعي.

وكشف أحمد طربين في كتابه :"فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار"، عن نتائج إثبتت "عروبة فلسطين" بالدليل الأنثروبولوجي (الكنعانيين)، وتفنيد "الروابط التاريخية المزعومة"، وقدم طربين مادةً علميةً رصينة مكنتني من إثبات أن الصهيونية "حركة طارئة" بلا جذور، وأن "أرض كنعان" هي الامتداد الطبيعي لجزيرة العرب، فـ طربين لم يكن مؤرخاً عادياً، بل "مقاتلاً بالوثيقة" نجح في نزع القداسة الزائفة عن الروابط الصهيونية المزعومة، وردّها إلى أصولها كحركة استعمارية أوروبية النشأة والأهداف.

استلهمتُ مقالات شفيق الرشيدان حول "التلمود.. الأساس للفكر الصهيوني" رؤيةً نقديةً عميقة حلل من خلالها آليات استخدام "التلمود" لتغذية العنصرية والقسوة الصهيونية، مما منح تصوراً عميقاً لفهم السلوك العدواني الصهيوني، بوصفه امتداداً لنصوص انعزالية وُضعت لتبرير سفك الدماء والسيطرة على الأموال، وهو تحليلٌ ربط بين الأيديولوجيا واغتصاب الأرض الفلسطينية.

واعتمدتُ في الجانب الإحصائي والقانوني على دراسات ممدوح توفيق وزكريا نبيل، ومن خلال تحليل مقالة ممدوح توفيق الموسومة: "كيف نحمي أموال العرب في فلسطين"، استخرجتُ أرقاماً دقيقة لثروات اللاجئين المنهوبة، أما زكريا نبيل، فقد حللتُ من خلاله "خطة التمويه الدولية" في تقرير جونسون، وكيف فضحت الأهرام محاولات "ذر الرماد في العيون" لتصفية القضية الفلسطينية اقتصادياً، مما منح رسالتي صبغة حقوقية واضحة.

وتُعد مقالات محمد حسنين هيكل من أهم ركائز دراسه. فقد قارن هيكل، في مقالته: "الطريق إلى العودة" بين الثورة الجزائرية وقضية فلسطين، وكشف عن دور "الرجعية والتبعية" في هزيمة 1948، وتحرى في كتابه "العقد النفسي في قضية فلسطين" سوسيولوجيا هزائم العرب امام الصهاينة، وأثبت ارتباط "الواقع الطبقي" والرجعية المحلية بضياع فلسطين، مما جعل من كتابه حجر الزاوية في فهم التحول من الدفاع إلى الثورة.

أما سيد نوفل الذي كان يشغل منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، فاستندتُ إليه في توضيح أبعاد "الوحدة القومية العربية" كضرورة لمواجهة المشروع الصهيوني، لاسيما كتابه عن العمل العربي المشترك والقضية الفلسطينية، الذي كشف عن "الغطاء الشرعي"

الذي وفرته الجامعة العربية للحق الفلسطيني، بما مكنني من الربط بين الخطاب الإعلامي في الأهرام بشأن القضية والتحرك الرسمي العربي حولها، ومنح دراستي توازناً بين التنظير الصحفي والتطبيق الدبلوماسي.

واستندتُ إلى مؤلفات خيري حماد وممدوح توفيق وشفيق الرشيدان، التي مثلت ارشيفاً قانونياً لحقوق لاجئي فلسطين في وطنهم، بوصفها مصادر "إحصائية وقانونية" بامتياز، حللتُ من خلالها كيف وثق اولئك الكتاب بالأرقام حجم النهب الصهيوني (بيارات الموالح، المدن العربية، الودائع البنكية)، بالشكل الذي منح رسالتي بعداً حقوقياً في إثبات زيف الادعاءات الصهيونية بشأن الأموال والممتلكات الفلسطينية.

ولا ريب أنني استطعتُ من خلال تداخل تلك المصادر أن أصيغ رؤية متكاملة جمعت بين التاريخ، والقانون، والفلسفة، والسياسة، مما جعل من دراستي هذه عملاً وثق تغطية صحيفة الأهرام لحيثيات القضية الفلسطينية في الحقبة مدار البحث، ومنحني تكاملاً معرفيا لتلك القضية من جميع جوانبها، وحول مقالات الاهرام من رصد صحفي عابر إلى وثيقة تاريخية محققة.

الفصل الأول:
القضية الفلسطينية 1956 - 1961 في ضوء صحيفة

التمهيد

نشأة صحيفة الأهرام، وتطور نشاطها الصحفي حتى عام 1952

فقد الخديوي إسماعيل (1830 – 1879)[1] في أواخر عهده دعم الدولة العثمانية لسلطته في مصر بسبب الانهيار المالي، وتدخل بريطانيا وفرنسا في شؤون بلاده، فطلب من الصحف المصرية تركيز مقالاتها ضد التدخل الأجنبي في شؤون مصر، وكسب دعم شعبه له، ونتيجة لتلك الظروف اعتقد المثقفون السوريون أنَّ لديهم ملاذاً في مصر، ففروا إليها للتخلص من بطش العثمانيين والتعبير عن أفكارهم بحرية، بعيداً عن سلاح (قانون المطبوعات) العثماني المقيت[2]، وحين استقر الأخوان سليم تقلا (1849 – 1892)[3] وبشارة تقلا (1852 – 1901)[4] في مصر بعد قدومهما من سوريا قدما طلباً إلى حكومة الخديوي إسماعيل بتأسيس صحيفة سمياها الأهرام، فوافقت الحكومة المصرية على طلبهما في 27 أيلول

---

(1) الخديو إسماعيل: ولد في 31 كانون الأول 1830 في القاهرة، وهو خامس حكام مصر من أسرة محمد علي، شهد عصره نهضة عمرانية وثقافية كبرى تجسدت في بناء دار الأوبرا وحفر قناة السويس، إلا أن سياسة الاقتراض الواسع لإنجاز تلك المشروعات أدت إلى تفاقم الأزمة المالية والتدخل الأجنبي في شؤون مصر، مما انتهى بعزله من السلطان العثماني بضغط دولي عام 1879، فرحل عن الحكم مخلفاً إرثاً متناقضاً بين الحداثة والارتهان الاقتصادي، توفي في 2 آذار 1895، للمزيد، ينظر: د. محمد فؤاد شكري، مصر في عهد الخديوي إسماعيل، دار المعارف، دار المعارف، 1948، ص 115 – 118.

(2) عبد اللطيف أحمد حمزة، الصحافة في مائة عام، ط1، دار القلم للنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٦.

(3) سليم تقلا: ولد عام 1849 في قرية كفرشيما في لبنان التي اتم دراسته فيها، وفي عام 1860 درس في مدرسة عبية ثم التحق بالمدرسة الوطنية التي أنشأها بطرس البستاني، عين استاذاً في مدرسة البطريركية والمدرسة الوطنية وبعد مغادرة لبنان اســس جريدة الأهرام عام 1875، وألف كتاب "نبذة في النحو والصــرف"، توفي عام 1892، للمزيد ينظر: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 113 – 115.

(4) بشارة تقلا: ولد عام 1852 في كفرشيما في لبنان وأتم دراسته الابتدائية فيها، التحق بالمدرسة الوطنية التي انشأها بطرس البستاني، أتقن اللغة العربية والفرنسية واتم دراسته في المدرسة البطريركيه في بيروت ثم استقر مع أخيه في مصر الذي أسس معه صحيفة الأهرام، توفي عام 1901، للمزيد ينظر: جبريل بشارة نقلاً عن جريدة مرائي شعراء، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1902، ص30 –33.

1875[1] وصدر أول اعدادها في 5 آب 1876[2]، واختارت الإسكندرية مقراً لها لتسهيل توزيعها في مصر وجميع دول العالم عن طريق خطوط النقل، وحرص مؤسساها منذ البداية على جعلها لسان حال العرب منذ صدور عددها الأول، من خلال تناولها جميع الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر وسواها من البلاد العربية[3]، فأصبحت صحيفة الأهرام بسرعة أكثر الصحف انتشاراً وثاني من أقدم صحيفة بعد صحيفة الوقائع المصرية التي تأسست عام 1828، وكانت معظم أسهمها مملوكة للحكومة المصرية، ولصحيفة الأهرام أثر كبير على أسلوب الكتابة باللغة العربية، لكثرة مقالاتها وتنوع أغراضها وتخصصاتها وتتابع أساطين العلم واللغة العربية في كتابة بعض مقالاتها طوال قرنين[4]، فتلك الصحيفة كانت دون شك إحدى الوسائل والمصادر المهمة التي أفردت جانباً مهماً في الدراسات التاريخية والإعلامية العربية بوصفها إحدى الصحف الرائدة، حتى عدها بعضهم كأنها لسان حال ما يحدث في البلاد العربية[5].

أنَّ الظروف التي عاصرها محررو تلك الصحيفة دفعتهم إلى إخفاء توجهاتهم، ولذا لم تكن مقالات صحيفة الأهرام واضحة المعالم في السنتين الأوليتين من صدورها، فاعتمدت في مقالاتها على نقل الأخبار والبيانات الرسمية دون الخوض في تحليل قرارات الحكومة، أي أنها عكست التوجهات الرسمية للدولة والتزمت إلى حدٍ كبير بمواقفها، فقد كانت سياسة الأهرام الأولى صنواً لسياسة الدولة التي منحتها الترخيص، وأذنت لها بالصدور[6].

---

(1) لواء الخميسي، هيكل والاخلاقيات، دار ممفيس، القاهرة، 1980 ص30 – 33.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية العدد (1) آب 1876 للمزيد ينظر: الكلمة الافتتاحية لصحيفة الأهرام بمناسبة صدور عدده الأول ملحق رقم (1).

(3) يونان لبيب رزق، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، (المجلد السادس – مدرسة الأهرام)، مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، القاهرة، 2004، القاهرة 1993، ص 26.

(4) علي عبد كعيبر، لبرت هادي محطات في الصحافة العربية والدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص27.

(5) غصون كيوم مجذاب، الصحافة والسياسة الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية، العدد 46، 2013، ص 3.

(6) إبراهيم عبده، جريدة الأهرام: تاريخ مصر في خمسة وسبعون عاماً، دار المعارف، القاهرة، 1951، ص 26.

انتاب هيئة تحرير صحيفة الأهرام كما هي الحال مع عامة المصريين، شعور بالخوف عام 1880 بسبب المذكرة التي لاحت في أفق السياسة الغربية، وأظهرت وجود نية باحتلال مصر وفرض الرقابة المالية عليها والهيمنة على شؤونها، فتطرقت الأهرام إلى تلك المذكرة، وأفردت حيزاً كبيراً لتوضيح ثوابتها وحيثياتها وأهدافها والقوى الخارجية والداخلية التي تبنتها، وأشارت ضمناً إلى أنَّ المشاكل الاقتصادية والسياسية التي سببها الخديوي إسماعيل كانت سبباً في تكالب بريطانيا وفرنسا على مصر، في إشارة إلى مسؤوليته عما حلَ في بلاده، ولذا ركزت الأهرام مقالاتها على الشؤون الداخلية فضلاً عن أخبار الولايات العربية وبعض الدول الأجنبية[1].

وتماشياً مع مراعاة أهواء القارئ ألغت الصحيفة الكتابة باللغة الفرنسية على صفحاتها، واستبدلتها برسوم الأهرامات وأبي الهول وقصرت اسمها على اللغة العربية[2]، وكانت أول أمرها أسبوعية تصدر كل يوم سبت، بواقع صفحتين ثم توسعت في 2 كانون الثاني 1881 إلى صحيفة يومية من أربع صفحات[3]، وركزَ محرروها في البداية على الاتصال بالقنصليات والمسؤولين لجمع المعلومات التجارية والعلمية[4].

صدر في يوم 27 كانون الأول عام 1883 قانون العقوبات الذي تضمن البند الرابع عشر منه تنصيف للجرائم التي من الممكن ان الصحف المعارضة، وعلى ذلك الأساس فرضت الحكومة المصرية قيوداً وعقوبات قاسية مكنت سلطات الاحتلال البريطاني من غلق على كل صحيفة لم تخضع لها، وفي الوقت نفسه عملت السلطات على استمالة الصحف إليها وخصص مجلس التعويضات مبالغ مجزية تعويضاً لها، ومن تلك الصحف صحيفة الأهرام[5]، وفي العام

---

(1) إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص26.

(2) رمزي ميخائيل جبير، تطور الخبر في الصحافة المصرية الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985، ص117.

(3) ليث بدر يوسف محمد، المقال الصحفي في الصحافة العربية دراسة البناء الفني للمقال في صحيفة الأهرام المصرية، النهار اللبنانية، الخليج الاماراتي، للمده 1/1/ 2003 لغاية 6/30/ 2003، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كليه الاعلام، جامعة بغداد، 2005، ص 98.

(4) عبد العليم العتباني نشأة الصحافة بالإسكندرية 1882 – 1873 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص14.

(5) أنور الجندي، تطور الصحافة العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1935، ص39.

نفسه انعقد مؤتمر لندن لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي وصلت إليها الخزانة المصرية، فنشرت صحيفة الأهرام أخبار ذلك المؤتمر، وأجرت لقاءات صحفية مع الحكام والسفراء ورجال الأحزاب وحررت مقالات ذات صلة في الصحف البريطانية والفرنسية، مما أثار سخط بريطانيا، فهاجمت الصحف التابعة لها في مصر لاسيما صحيفة الأهرام[1]، فاضطر مجلس النظار إلى تعطيل الصحيفة (الأهرام) في 19 آب 1884 لمدة شهر، مما أسهم في ظهور أزمة استمرت أكثر من شهرين بين نوبار باشا (1825 – 1899)[2]، والبريطانيين من جهة وصحيفة الأهرام والقنصلية الفرنسية من جهة أخرى، وانتهت تلك الأزمة باعتذار نوبار باشا للقنصلية الفرنسية وأعادت فتح المطبعة والصحيفة للصدور من يوم 22 أيلول من العام نفسه، فعادت الأهرام أكثر قوة وأشد عداء للاحتلال البريطاني[3]، ونبذت اتجاهها المعتدل إزاء تيار المعارضة الوطنية القوي الذي اتصفت به منذ صدورها، مما جعلها تنضم إلى صفوف المعارضة، فدافعت عن مصالح الموظفين المصريين، وعارضت تفضيل الأجانب عليهم، وهاجمت استبداد الحكومة، وأيدت الحكومة الثورية، وقارنت بين أوضاع مصر والبلاد العربية[4]، وبذلك تحولت إلى أهم الصحف المصرية المعبرة عن نبض الشارع المصري[5]، لاسيما بعد أنْ أفردت حيزاً كبيراً من افتتاحياتها وصفحاتها لنشر بعض مقالات أقطاب النهضة

---

(1) إبراهيم عبده، المصدر السابق، ص48 – 49.

(2) نوبار باشا: ولد في كانون الثاني 1825 في ازمير وقدمه احد اقاربه إلى محمد علي، فعينه سكرتير اول ومترجم لحفيده عباس حلمي الأول، تلقى العلوم في مدارس سويسرا ثم قدم إلى مصر عام 1841، وحين اصابت مصر الازمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل اقترحت عليه الدولة تشكيل مجلس النظار فكلف إسماعيل نوبار تشكيل المجلس عام 1878، توفي في أوروبا ونقل جثمانه إلى مصر ودفن فيها، للمزيد ينظر: جرجي زيدان، المصدر السابق، ج2، ص28.

(3) رمزي ميخائيل، الصحافة والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال 1922 – 1882 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1996، ص24 – 25.

(4) ايمان عبد الله، الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر جريدة الأهرام نموذجاً مجلة كلية الاداب، جامعة سوهاج، عدد66، ص176.

(5) وجدان خضير عبود، موقف صحيفة الأهرام من التطورات السياسية في سوريا 1971 – 1992 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأنبار – كلية التربية بنات، 2025، ص6.

العربية أمثال: أمين شميل (1828 – 1897)[1]، ونيقولا توما (1872 – 1937)[2]، وبعض رموز الأزهر، ومنهم: علي أفندي بن محمد الببلاوي (1847 – 1922)[3] والشيخ محمد عبده (1849 – 1905)[4]، الذي كان طالباً في الأزهر، وتناولت تلك المقالات تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن موضوعات شتّى بالغة الأهمية عن مصر

(1) أمين شميل: ولد في 15 آيار 1828 في لبنان، وهو حقوقي وأديب من طليعة رجال النهضة الذين استقروا في مصر، أسس مجلة "الحقوق" عام 1886 كأول دورية قانونية متخصصة باللغة العربية، عُرف بدفاعه عن الإصلاح القضائي، وجمع في مسيرته بين العمل في المحاماة والبحث الفكري واللغوي الرصين، مما ترك أثراً كبيراً في تقنين الفكر الحقوقي العربي الحديث، وتوفي في 13 تموز 1897 بالقاهرة، للمزيد، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج2، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص 16.

(2) نيقولا نوما: ولد في 22 كانون الأول 1853 بمدينة صيدا، وهو حقوقي ومترجم بارز في المحاكم المختلطة بمصر، ساهم في تعريب القوانين الفرنسية ونقلها إلى البيئة القانونية المصرية. عُرف بدقة لغوية وخبرة واسعة في صياغة التشريعات، له مؤلفات وترجمات قانونية ساعدت القضاة والمحامين في فهم النظم القضائية الحديثة في عهد الخديوي توفيق، وتوفي في 27 كانون الأول 1905 بمدينة القاهرة، للمزيد، ينظر: فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج2، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913، ص 258.

(3) محمد البيلاوي: ولد في 15 حزيران 1835 بقرية بيلا في مصر، وهو عالم أزهري وقاضٍ شغل منصب وكيل الجامع الأزهر، وعُرف بتبحره في العلوم الشرعية وتولى رئاسة مطبعة بولاق العريقة وساهم في مراجعة وتدقيق أمهات الكتب الإسلامية والتاريخية الصادرة في عصره، كان له دور تربوي بارز في التدريس بالأزهر الشريف، حيث تخرج على يديه جيل من كبار العلماء والمفكرين، توفي في 4 كانون الثاني 1912 بمدينة القاهرة، للمزيد، ينظر: يوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، مطبعة سركيس، القاهرة، 1928، ص 614.

(4) محمد عبده: ولد في 1 كانون الثاني 1849 بمحافظة البحيرة، وهو فقيه ومصلح اجتماعي ورائد النهضة الإصلاحية في الفكر الإسلامي الحديث، تقلد منصب مفتي الديار المصرية عام 1899. عمل على توفيق المبادئ الإسلامية مع مقتضيات العصر الحديث، وشارك في الثورة العرابية ونُفي بسببها، ثم عاد ليواصل جهوده في تطوير الأزهر والقضاء الشرعي، وتوفي في 11 تموز 1905 بمدينة الإسكندرية، للمزيد، ينظر: عباس محمود العقاد، عبقري الإصلاح والإمام محمد عبده، دار الهلال، القاهرة، 1960، ص 84.

وسواها من البلاد العربية[1] حتى قال عنها الشيخ محمد عبده "**يالها من صحيفة أرست قواعدها في القلوب**"[2].

أصيب سليم تقلا بمرض القلب فذهب إلى سوريا لتلقي العلاج وتوفي هناك عام 1892. فتسلم أخوه بشارة رئاسة التحرير، وعمل على تطوير إدارة الصحيفة بعد أنْ نقل مقرها من الإسكندرية إلى القاهرة في تشرين الأول عام 1899 وبقي رئيس تحريرها حتى وفاته في عام 1901[3]، ثم تولت زوجته بتسى ناعوم كبابة (1869 – 1924)[4]، إدارة الصحيفة، فسلمت الإدارة إلى ابنها جبرائيل تقلا (1890 – 1943)[5] تحت إشرافها بعد إكمال دراسته في أوروبا وعودته إلى مصر عام 1912[6]، وتنامت شعبية تلك الصحيفة وأثرها على المثقفين والعرب في العقود اللاحقة حتى أضحت أبرز صحف مصر على الإطلاق، لكنها تعرضت لمصاعب مالية جسيمة عام 1943، لأسباب في مقدمتها تبنيها خطاً شبه مستقل عن سياسة الحكومة المصرية، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية للاهتمام بغيرها من الصحف المنافسة مثل صحيفتي المصري وأخبار اليوم، وبمرور الوقت وصلت الصحيفة إلى أدنى مستوى لها من

---

(1) ليث نعمة موسى جريدة الأهرام وموقعها من التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968 أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، 2019، ص11.

(2) محمد السيد، مرور 139 على تأسيس الأهرام مقال نشر في 27 كانون الأول عام 2014 في جريدة اليوم السابع على الموقع الالكتروني: https://www.youm7.com/story

(3) يونان لبيب، الأهرام ديوان ...، ص26.

(4) بتسى ناعوم كبابة: ولدت عام 1869 في بيروت من أسره حلبية رحلت مع اهلها إلى لندن وتعلمت اللغتين الفرنسية والانكليزية، تزوجت بشارة تقلا في مرسيليا عام 1889 وبعد وفاته اشرفت على الصحيفة، ثم تخلت عن العمل إلى أبنها جبرائيل سنة 1912، توفيت عام 1924 في فينسيا ودفنت في القاهرة، للمزيد ينظر: كامل سلمان جاسم معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج1، ص 451.

(5) جبرائيل تقلا: ولد عام 1890 وتعلم في المدرسة اليسوعية في القاهرة، صرف جهده على توسيع صحيفة الأهرام واتقان طباعتها فتقدمت في أيامه وأصبحت الصحيفة العربية الأولى، انتخب نقيباً للصحافة المصرية عام 1919 توفى بالقاهرة عام 1942، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، 1979، ص 25.

(6) احمد السيد النجار، الأهرام و وطن في جريدة مؤسسة الأهرام القاهرة، 2015، ص17.

حيث التوزيع، ومع تراجع الصحيفة وتزايد خسائرها المالية[1] بحثت عائلة تقلا عن رئيس تحرير يعيد إلى الأهرام مجدها[2].

أخذت هيئة تحرير صحيفة الأهرام بنظر الاعتبار وهي بصدد اختيار رئيس تحريرها أنَّ المرحلة التي أعقبت نشوب ثورة 23 يوليو 1952 انتهت إلى تأثر الرأي العام المصري بحيثيات كثيرة، في مقدمتها طبيعة النظام السياسي وطروحات وسائل الإعلام والقادة والزعماء والأحزاب السياسية، وهي عناصر متشابكة ومتداخلة تفاوت أثرها في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه من مجتمع إلى آخر، فكان لابد للصحيفة من اختيار رئيس تحرير ملم بالحقائق السابقة لانتشال صحيفة الأهرام من واقعها المزري، والسير بها في مسار متوافق مع واقع الرأي العام المصري ومتطلباته الجديدة[3]، فوجدت الصحيفة ضالتها في الصحفي الشاب محمد حسنين هيكل (1923 – 2016)[4]، الذي رأس تحريرها من 10 نيسان 1957 إلى 1 شباط 1974، فنهض بها من جديد في أبرز الحقب التي مرت بها مصر والصحيفة على حدٍ سواء[5].

وركزَ هيكل بعد تسنمه رئاسة تحرير صحيفة الأهرام على حقيقة أنَّ الرأي العام المصري تأثر إلى حدٍ بعيد بتوجهات نظام ثورة يوليو 1952، وأن وسائل الإعلام المصرية أدت دوراً محورياً في تشكيل توجهات الرأي العام المصري ورؤاه، وانطلاقاً من ذلك هيأ صحيفة الأهرام لأخذ دورها في التأثير على الرأي العام المصري بوصفها من أمهات الصحف المصرية، واستغل هيكل قربه من القيادة المصرية ورموزها السياسية والعسكرية، فوظف ما تقدم لمعالجة

---

(1) فائز محمود فزع، موقف صحيفة الأهرام من التطورات السياسية في السودان 1969–185 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء، 2022، ص7.

(2) احمد عمروش، قصة الصحافة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989، ص41.

(3) أحمد بدر، الرأي العام وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 206.

(4) محمد حسين: كاتب وصحفي ولد في القاهرة بتاريخ 23 أيلول 1923، التحق بالجامعة الامريكية قسم الصحافة عمل مراسلاً صحفياً ولكفائته أصبح مقرباً من جمال عبد الناصر، تولى تحرير صحيفة الأهرام 1957 – 1974، ينظر: نوال والي عكار،محمد حسنين هيكل ودوره السياسي والفكري في مصر 1923 – 1981، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة – كلية الآداب، 2015.

(5) رياض الصيداوي: هيكل والملف السري للذاكرة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص31.

موضوعات بالغة الأهمية في شتّى الجوانب مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه سار بصحيفة الأهرام في ظل هيمنة كاملة لأيديولوجية النظام السياسي المصري، وتدريجياً أصبحت صحيفة الأهرام قادرة على التأثير في مواقف مواطنيها وآرائهم على نحو استوفت منه تحقيق أهداف الخط السياسي الفكري الذي تتبناه، وشكلت قناة اتصال بين الحكومة والرأي العام لتسويق سياسة الحكومة ومشاريعها، فدفعت المواطنين بوسائلها إلى تكوين رأي عام صب في خدمة الأهداف التي طمح النظام السياسي إلى تحقيقها لضمان هيمنته على الرأي العام المصري، وتوظيفه بالشكل الذي أراده النظام بالذات[1].

وهنا لابد من التعريف بمعنى الرأي العام وآليات توظيف وسائل الإعلام له، فالرأي العام سلوك اجتماعي واستجابة هامة لمثيرات اجتماعية في المجال السلوكي لأغلب أبناء الشعب[2]، بصورة تنتهي إلى تبنيه رأياً جمعياً إزاء قضايا بعينها في جوانب سياسية واجتماعية مختلفة، ثم ممارسته دوراً ضاغطاً على سلوك الأفراد والسياسة العامة للدولة[3]، وفي ظل تلك المعادلة استطاع الإعلام وفي مقدمتها الصحافة، التركيز على الرأي العام لتوجيهه في المسار الذي تريده، وهو في مصر متوافق إلى حد التطابق مع توجهات الحكومة المصرية، شريطة قدرة الصحيفة على التأثير في المتلقي المصري والعربي بشتى مشاربه، وانتماءاته وتوجهاته[4]، وفقاً لمتطلبات واقع المجتمع المصري، وأدوات الاتصال الجماهيري المساهمة في صياغة رأيه والتعبير عنه[5]، علماً أنَّ بإمكان الصحف المصرية الرائدة الحصول على مؤشرات مشاعر الأفراد وميولهم، واستخدام أساليب لتوظيفها والحصول منهم على استجابة كبيرة لما تطرحه من

(1) رفيق السكري، دراسة في الرأي العام والاعلام والدعاية مكتبة مؤمن قريش، طرابلس، ص28.

(2) احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، المجلد الأول، العدد 42، كلية العلوم السياسية البلقاء، 2004 ص27 ؛ بسيوني حمادة دور وسائل الاتصال في صنع القرار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص35.

(3) جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، 2010، ص21.

(4) احمد بدر، المصدر السابق، ص206.

(5) محمد عبد الملك المتوكل مدخل إلى الاعلام والرأي العام، ط2، 2005، ص67، (د.ت).

أفكار وهم على أتم استعداد للتفاعل معها[1]، ولاريب أنَّ تبني الصحف عنصر الترويض يرسخ بعض القيم التي تريدها السلطة لدى الرأي العام، ليوجهه في المسار الذي تريده تماماً[2].

والثابت أنَّ هيئة تحرير صحيفة الأهرام كانت ملمة بأهمية الرأي العام والعوامل المؤثرة في توظيفه، لذا قررت تغيير أساليبها التقليدية في التعاطي مع الرأي العام المصري، وتبني الوسائل آنفة الذكر، مركزة على استدراج الرأي العام تحت غطاء شعارات براقة كـ حقوق الإنسان واحتياجات الأفراد ومصالح مصر في إطار الدفاع عن ثوابت القومية العربية، وأفادت الأهرام من تنامي مكانة جمال عبد الناصر (1918 – 1970)[3] لدى مواطنيه المشحونين عاطفياً بقيم وطنية وقومية، لركوب تلك الموجة والإفادة منها في الانتشار والتأثير بما يتوافق تماماً مع رغبة الحكومة المصرية وتطلعاتها، والحرص على أنْ تبدو صحيفة الأهرام متوافقة مع قيم المجتمع المصري وثوابته، ليغدو الرأي العام مطمئناً لها بوصفها منسجمة تماماً مع أعرافه وقيمه[4].

أخذ محمد حسنين هيكل وهيئة تحريره ما تقدم من حقائق بنظر الاعتبار في تفاعلهم الجديد مع ما تعرضت له مصر والدول العربية من تحديات، ونجح هيكل وهيئة تحريره في تحقيق أهدافهم، فبلغت أعداد الصحيفة الموزعة يومياً 500 ألف نسخة، وكان هيكل يكتب مقالة أسبوعية عنوانها (بصراحة) عالج فيها موضوعات حساسة بمنتهى الجرأة

---

(1) احمد بدر، المصدر السابق، ص206.

(2) ابتسام عاجل سعيد، الصحافة العراقية في الاحداث السياسية في مصر 1977 – 1981، جامعة مثنى، كلية التربية، 2017، ص19.

(3) جمال عبد الناصر: ولد في 15 كانون الثاني 1918 في الإسكندرية، التحق بمدرسة النحاسين الابتدائية واتم دراسته الثانوية في القاهرة تخرج من الكلية العسكرية عام 1938 وبعد حرب 1948 كون تنظيم الضباط الاحرار السري، أصبح رئيس الوزراء عام 1954 تولى رئاسة الجمهورية في حزيران 1956، اهم إنجازاته تأميم قناة السويس أسس حركة عدم الانحياز مع نهرو وتيتو، اطلق مشروع السد العالي وقام بإصلاحات اجتماعية مثل قانون الإصلاح الزراعي توفى في 1970/9/28 للمزيد ينظر: بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، جمال عبد الناصر : دراسة تاريخية نشاة وتطور الفكر الناصري، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد – كلية الآداب، 1998.

(4) سلام خطاب اسعد، الاعلام وصناعة الرأي، دراسة وصفية لاساليب ومسالك صناعة الرأي، مجلة اداب الفراهيدي العدد 17، كلية الاداب جامعة تكريت، كانون الأول، 2013، ص487.

بالشكل الذي زاد توزيع أعداد تلك الصحيفة يوم الجمعة إلى مليون نسخة [1]، وهكذا تحولت صحيفة الأهرام إلى مؤسسة إعلامية عملاقة، وبعد محمد حسنين هيكل تولى عدد من الكتاب رئاسة تحرير الصحيفة كان أبرزهم: إبراهيم نافع (1934 – 2017)[2] الذي استمر عمله في الصحيفة منذ عام 1979 ولغاية 2005[3].

(1) سعد سلمان المشهداني، الصحافة العربية والدولية، دار الكتب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص97.

(2) إبراهيم نافع: سياسي واقتصادي ولد في 11 كانون الثاني 1934، وعين رئيساً للتحرير في صحيفة الأهرام عام 1979 ثم رئيساً لمجلس الإدارة عام 1984 انتخب نقيباً للصحفيين عام 1985 للمزيد من التفاصيل ينظر: مؤلف مجهول: شهود العصر 1876 – 1986، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص469.

(3) مؤيد خلف حسين، اتجاهات الصحافة المصرية نحو السياسة الامريكية في العراق أطروحة دكتوراة (غير منشورة) كلية الاعلام جامعة بغداد، العراق، 2008، ص26.

المبحث الاول

صحيفة الاهرام والدعم الدولي للكيان الصهيوني في احتلال غزة وأثره حتى عام 1960

ازداد اهتمام صحيفة الأهرام بالقضية الفلسطينية منذ إعلان انتهاء الانتداب البريطاني عليها في 15 أيار 1948[1]، وإعلان ديفيد بن غوريون (David Ben-Gurion) (1886 – 1973)[2] الرئيس التنفيذي للوكالة اليهودية قيام دولة (الكيان الصهيوني)، التي اعترفت الدول الكبرى بها مباشرة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بها بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلانها والاتحاد السوفيتي بعد يومين من قيامها[3].

وتابعت صحيفة الأهرام باهتمام بالغ التطورات السياسية والعسكرية التي تلت ذلك، لاسيما ما تعلق بانقلاب الضباط الأحرار في مصر عام 1952، وتسنم جمال عبد الناصر السلطة عام 1954، وهي أمور أزمت العلاقة بين مصر والمعسكر الغربي الذي جعل (الكيان الصهيوني) إحدى أدواته المضادة للعرب ومصر في الشرق الأوسط، وقد أدت التطورات آنفة الذكر إلى تبني القيادة المصرية تدابير لتقوية مؤسستها العسكرية، تحسباً لأي مواجهة مع الغرب، فوقع نيكيتا خروشوف (Nikita Khrushchev) (1894 – 1971)[4] وجمال عبد

---

(1) علي عظم عباس الكردي، العلاقات السعودية – الأمريكية 1945 – 1953، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص114.

(2) ديفيد بن غوريون: ولد في 16 تشرين الأول 1886 في بلونسك، ويُعد القائد التنفيذي الأول للحركة الصهيونية وأول رئيس وزراء للكيان الصهيوني، حيث أعلن "وثيقة الاستقلال" عام 1948. اتسمت مسيرته بالعمل على تحويل العصابات الصهيونية إلى جيش نظامي، وتبني سياسة الاستيطان المكثف والتهجير القسري للفلسطينيين لترسيخ أركان الدولة المزعومة، وظل الشخصية المحورية في السياسة الإسرائيلية حتى اعتزاله، وتوفي في 1 كانون الأول 1973 في تل أبيب، للمزيد، ينظر: د. غازي خورشيد، سادة الكيان الصهيوني، معهد الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 35.

(3) Richard cotton, The United States and Palestine, the Transformation of Palestine: Essay Son The Origin and development of the Arab – Israel Conflict, Ibrahim Abulaghed, ed Evanston Northwestern university press, 1977, p.399 – 400.

(4) نيكيتا خروشوف: زعيم شيوعي ورجل دولة سوفييتي ولد في كالينوفكا على الحدود الروسية لاوكرانيا حكم الاتحاد السوفييتي من 1953 إلى 1964 تميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية وقام بارساء الدعائم=

الناصر[1]، صفقة أسلحة[2] في 27 أيلول 1955، تلاه تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتي واعترافها بالصين، مما دفع الولايات المتحدة إلى سحب تمويل مشروع السد العالي عقاباً للحكومة المصرية على سياستها المناوئة للغرب[3]، مع أنَّ الرئيس جمال عبد الناصر أعلن عدم وجود نيات عدوانية لبلاده من عقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا[4].

وكان لـ (الكيان الصهيوني) دور محوري في تأزم علاقة مصر بالولايات المتحدة والغرب لخلق توجه غربي مضاد لها، فزعمت أنَّ صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر صعدت حدة التوتر في المنطقة، وأنها موجهة ضد كيانها وأمنها بما يقتضي تعديل ما أسمته اختلال التوازن العسكري مع مصر[5]، وألقت صحيفة الأهرام مزيداً من الضوء على ذلك حين أوردت تصريحاً أدلى به رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم غولدمان (Nahum Goldmann) (1895 – 1982)[6] جاء فيه: "**إن مصر متفوقة على (الكيان الصهيوني) في القاذفات**

=الأولى السياسية لانفراج دولي والتعايش السلمي للمزيد، ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج2، ص121.

(1) محمد البحري، مصر في الوثائق الإسرائيلية تقى حسن عيسى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2011، ص82.

(2) للتفصيل عن صفقة الأسلحة: هيلين دانكوس السياسية السوفييتية في الشرق الأوسط 1955 – 1957، ترجمة عبد الله سكندر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981 ص17 – 18.

(3) تيرنيس روبرتسون، أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس، ترجمة صبري حماد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥، ص46.

(4) موقف مصر من قضايا المشرق العربي، رسالة ماجستير، عماد كريم عباس، جامعة الانبار، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص141.

(5) عمر الخطيب، مصر والحرب مع اسرائيل 1952– 1967، دار الكتاب العربي، بيروت، 1977، ص 26.

(6) ناحوم غولدمان: ولد في 10 تموز 1895 في مدينة فيشنيفو بالدولة الروسية (ليتوانيا حالياً)، وهو سياسي صهيوني بارز شغل منصب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي لسنوات طويلة. عُرف بدوره المحوري في مفاوضات "اتفاقية التعويضات" مع ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان له توجه سياسي يتميز أحياناً بالمرونة تجاه القضايا العربية مقارنة بن غوريون، حيث دعا إلى ضرورة الاعتراف بالوجود العربي لتحقيق استقرار الكيان الصهيوني، وتوفي في 29 آب 1982 بمدينة باد ناوهيم في ألمانيا=

النفاثة والغواصات التي حصلت عليها من تشيكوسلوفاكيا في الأشهر الأخيرة، وأنها بواسطتها تستطيع ضرب المدن الإسرائيلية مثل تل أبيب في مدى 8 دقائق من مغادرتها قواعدها في 17 شباط عام 1956"[1]، وفي الإطار نفسه نشرت الصحيفة في عدد لاحق بياناً حكومياً مشتركاً للرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان(Harry S. Truman) (1894 – 1972)[2]، مع الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور(Dwight D. Eisenhower) (1890 – 1969)[3] شددا فيه على ضرورة تزويد (الكيان الصهيوني) بالأسلحة لتحمي نفسها، وأن واجب الولايات المتحدة إبرام معاهدة مع (الكيان الصهيوني) تنص على حماية حدودها في حال هجوم مصري عليها[4]، ومن خلال تلك الادعاءات حصلت (الكيان الصهيوني) على مستلزمات وأسلحة غربية كثيرة لاسيما من فرنسا، لتعديل ما أسمته خلل التوازن العسكري،

=الغربية، للمزيد، ينظر: ناحوم غولدمان، المفارقة اليهودية: قصة صهيونية غير ندمانة، ترجمة: عبد السلام رضوان، دار الكلمة، القاهرة، 1980، ص 114.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25256، الاثنين 23 كانون الثاني 1956.

(2) هاري تومان: ولد في 18 أيار 1884 في ولاية ميزوري، قاد الولايات المتحدة في الانتقال من الحرب العالمية الثانية إلى عصر الحرب الباردة. تميزت حقبة رئاسته بقرارات جذرية غيرت مجرى التاريخ، ومنها الموافقة على خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، ودعم تأسيس حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى دوره المباشر في الاعتراف الرسمي بالكيان الصهيوني فور إعلانه، مما جعله من أكثر الرؤساء تأثيراً في رسم السياسة الدولية المعاصرة، وتوفي في 26 كانون الأول 1972 في مدينة كانساس، للمزيد، ينظر: أحمد عبد الواحد عبد النبي، الرئيس الأمريكي هاري ترومان وأثر مبدئه في العلاقات الدولية 1945 – 1953، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) الجامعة المستنصرية – كلية التربية، 2011.

(3) دوايت ايزنهاور: ولد في 14 تشرين الأول 1890 في تكساس، وهو جنرال انتقل من قيادة الجيوش في الحرب العالمية الثانية إلى رئاسة الدولة كأول رئيس جمهوري بعد قطيعة طويلة. تبنى سياسة "الحافة" في المواجهة مع المعسكر الاشتراكي، عزز النفوذ الأمريكي عبر مبادرته الشهيرة في الشرق الأوسط، تمسك بأسلوب الإدارة الهادئة والحازمة حتى نهاية ولايته الثانية، توفي في 28 آذار 1969 بمدينة واشنطن، للمزيد، ينظر: ميثاق بيات عبد، السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل في عهد الرئيس ايزنهاور 1953 – 1963، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل – كلية التربية، 2009.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25264، الثلاثاء 31 كانون الثاني 1956.

واستعداداً لصد أي هجوم مصري عليها[1]، ورداً على تلك التطورات أكدت صحيفة الأهرام أنَّ مصر لن تتأثر بالغرب أو الشرق وأمريكا باستمرار مساعدتها لـ (الكيان الصهيوني) ستفقد صداقة العرب.

لم يتوقف مضمار الصراع المصري مع دول الغرب عند ذلك الحد، بل تعداه إلى ملف جديد تمثل برفض مصر للأحلاف الغربية التي ادعت بريطانيا ومن ورائها أنها موجهة ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، لكن مصر وبعض الدول العربية المرتبطة بها اعتقدت أنَّ هدفها الرئيس استخدامها لدعم (الكيان الصهيوني) ضد الدول العربية، فطلبت الحكومة المصرية مزيداً من الأسلحة السوفيتية لحفظ أمنها من الخطر الإسرائيلي، وأعلنت رفضها التام لسياسة الأحلاف الغربية وفي مقدمتها ميثاق بغداد[2] عام 1955[3]، وتزامناً مع ذلك حولت الحكومة المصرية قطاع غزة إلى قاعدة فدائية لمواجهة التجاوزات الإسرائيلية[4]، وأشارت صحيفة الأهرام إلى موقف (الكيان الصهيوني) إزاء تدابير مصر الذي تمثل بتصريح رئيس وزراء (الكيان الصهيوني) بن غوريون في برلمان كيانه الذي جاء فيه: "**إذا وقعت حرب مع مصر فإن جمال عبد الناصر سيرسل القاذفات المصرية لضرب (الكيان الصهيوني) في كل مكان**"، و"**أن خطر وقوع الحرب يفرض على (الكيان الصهيوني) أنْ تكون واثقة من استقرارها الاقتصادي في حال وقوع الحرب**"، وأكد بن غوريون في خطابه وجود خطة لدى كيانه لتدمير

---

(1) عمر الخطيب، المصدر السابق، ص 26.

(2) تحالف بدأ في 24 شباط عام 1955 بين العراق وتركيا بدعم بريطاني ثم انضمت إليه ايران وباكستان واستخدمته الولايات المتحدة كأداة لسياساتها في الشرق الأوسط دون ان تصبح عضو فاعلاً فيه، هدفه المعلن للحلف مواجهة الاتحاد السوفييتي اما غير المعلن فهو تعزيز النفوذ الغربي في الشرق الأوسط واحتواء الحركات القومية العربية بقيادة مصر للمزيد ينظر: جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس – كلية الآداب، 1970 ؛ Putick seale, The sraggle for of post, war arab politics, 1945 – 1958.

(3) محمد حسنين هيكل، قصة السويس اخر المعارك عصر العمالقة، ط1، شركة المطبعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1986، ص64 – 65.

(4) سجى علي سليمان، قطاع غزة والإدارة المصرية في ظل التطورات مسار القضية الفلسطينية 1948 – 1967، ماجستير جامعة واسط، كلية التربية، سنة الطبع، 2014، ص131.

السلاح المصري والفتك بالنظام الفدائي الفلسطيني وإيقاف نشاطهم المسلح الذي اشتهروا به ضد (الكيان الصهيوني)[1].

وصرح رئيس أركان جيش الكيان الصهيوني موشي ديان (Moshe Dayan) (1915 – 1981)[2]، عام 1955 لمجلة شؤون الأمريكية أنَّ الكيان الصهيوني يواجه مشكلة أمنية لا يمكن التغلب عليها إلا بالتوسع العسكري في مصر[3]، وقرن الكيان الصهيوني القول بالفعل حين قصف في الرابع من نيسان عام 1956 منطقة دير البلح وخان يونس فسقط الكثير من الشهداء، فردت حكومة مصر بتشجيع الفدائيين الفلسطينيين المدربين في مصر للتغلغل داخل (الكيان الصهيوني)[4]، وتزامناً مع ذلك احتفلت غزة بتشييع جنازة الشهداء المقاومين للصهاينة، وكان الاحتفال مهيباً، فقد خرجت المدينة كلها تودع شهداءها متوعدة بالثأر لهم جميعاً من الصهاينة الغادرين وتحرير فلسطين[5].

اعتقدت الحكومة المصرية أنَّ الاعتداءات الإسرائيلية المقترنة بسحب الولايات المتحدة الامريكيه تمويل السد العالي شكلا ضغوطاً عسكرية واقتصادية اقتضت رداً مصرياً حاسماً، فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر[6]، في 26 تموز 1956 تأميم قناة السويس موجهاً ضربة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٥٢٧٨، الثلاثاء ١٤ شباط ١٩٥٦.

(2) موشي ديان: ولد في 20 أيار 1915 في كيبوتس "دغانيا ألف" بفلسطين، وهو عسكري وسياسي صهيوني بارز، شغل منصب رئيس أركان جيش الاحتلال ثم وزيراً للدفاع خلال حرب عام 1967. اشتهر بقيادته للعمليات العسكرية التوسعية، وكان له دور محوري في رسم الخطط الأمنية للكيان الصهيوني، كما شغل منصب وزير الخارجية خلال مفاوضات كامب ديفيد، وظل يُعد لعقود الرمز العسكري الأبرز للمؤسسة الصهيونية حتى وفاته في 16 تشرين الأول 1981 بمدينة تل أبيب، للمزيد، ينظر: ايات ربيع جابر اللامي، موشي ديان ودوره العسكري والسياسي في اسرائيل 1959 – 1980، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022.

(3) محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكر الحديث، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص409.

(4) زينب عصمت راشد، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، 1997، ص 542.

(5) د.ك ملفات البلاط الملكي ملفة رقم 311/2680 السفارة العراقية في القاهرة 1956 برقية السفارة إلى وزارة الخارجية في 1956/9/6 وثيقة 360، ص8، احمد عمروش قصة ثورة 32 يوليو مجتمع جمال عبد الناصر ج2، بيروت 1975، ص90.

(6) ثروت بدوي، ثورة 23 يوليو وتطور الفكر الثوري في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص285.

كبيرة لمصالح فرنسا وبريطانيا وسواها من الدول الغربية[1]، لامتلاكها أسهماً في شركة القناة[2]، وهو ما بررته صحيفة الأهرام برد مصر على سلب حقوقها المشروعة في قناة السويس، وتهرب الدول من دفع رسوم القناة، في انتهاك سافر لاتفاقية 1888[3].

تبنت القوى الغربية تدابير ضد مصر بضمنها: تجميد بريطانيا وفرنسا أرصدة مصر وودائعها في البنوك، وتحشيد فرنسا وبريطانيا قواتهما في جزيرة قبرص استعداداً لمهاجمة مصر[4]، ثم أُبرم اتفاق بريطاني – فرنسي – مع الكيان الصهيوني سري للعدوان على مصر في قاعدة جوية فرنسية[5].

وقد استشعرت صحيفة الأهرام ضمناً ذلك التوجه حين ذكرت في أحد أعدادها أنَّ الصهيونية تود ضم أراضي فلسطين نهائياً[6]، بدلالة تأكيد قادتها أنَّ حدود اتفاق الهدنة لا تحقق المستقبل الموعود لـ (الكيان الصهيوني)، ونبهت الأهرام أيضاً إلى الدعم البريطاني لـ (الكيان الصهيوني) حين أشارت إلى أنَّ بريطانيا أيدت وضع خطة للتدخل المسلح في حالة نشوب حرب بين العرب و(الكيان الصهيوني)[7]، وكانت مصر تستعد لهجوم وشيك بعد تقارير وصلت إلى جمال عبد الناصر عام 1956 باستعداد بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني لشن

---

(1) يونس الكنزي، قطاع غزة حامي قضية فلسطين ورفعتها 1967 –1948، تقديم: رفعت سيد احمد، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص56.

(2) ثروت بدوي، المصدر السابق، ص285.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25663، الاحد 10 آذار 1957.

(4) محمد حسين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص149.

(5) يونس الكنزي، المصدر السابق، ص56.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25282، السبت 18 شباط 1956.

(7) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25318، الاحد 25 آذار 1956.

هجوم على مصر، واجتمع مع عبد الحكيم عامر (1919 – 1967)[1]، ومحمد فوزي (1915 – 2000)[2] لمناقشة تفاصيل تدريب المتطوعين[3].

وفي خضم تلك التطورات وضعت صحيفة الأهرام يدها على نقطة جديرة بالاهتمام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حين تطرقت إلى اجتماع بين جمال عبد الناصر ووزير خارجية الأردن عوني عبد الهادي (1889 – 1970)[4]، انتهى إلى تأكيد عبد الناصر أنَّ قضية القناة لم تبعد مصر عن القضية الفلسطينية[5]، ونبهت الصحيفة في عدد لاحق إلى النوايا التوسعية للكيان الصهيوني التي صرخ بها رجل دين صهيوني فرنسي يدعى أيزادور

---

(1) عبد الحكيم عامر: ولد في 11 كانون الأول 1919 بقرية أسطال بمحافظة المنيا، وهو أحد قادة ثورة تموز 1952 في مصر وصديق مقرب للرئيس جمال عبد الناصر، تدرج في المناصب العسكرية حتى رتبة مشير وشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الجمهورية. ارتبط اسمه بإدارة العديد من الملفات العسكرية والسياسية، لا سيما خلال حرب السويس والوحدة مع سوريا، توفي في 14 أيلول 1967 بمدينة القاهرة، للمزيد، ينظر: كريم مساهر حمد صالح العبيدي، عبد الحكيم عامر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت – كلية التربية، 2012.

(2) محمد فوزي: ولد في 5 آذار 1915 بمدينة القاهرة، وهو فريق أول وقائد عسكري مصري شغل منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة عقب نكسة 1967. يُنسب إليه الدور الأكبر في إعادة بناء الجيش المصري وتنظيم "حرب الاستنزاف" ضد الاحتلال الإسرائيلي، ووضع أسس التخطيط العسكري التي مهدت لاحقاً لنصر تشرين 1973، توفي في 16 شباط 2000 بمدينة القاهرة، للمزيد، ينظر: ميمونة ابراهيم محمد الجبوري، محمد فوزي ودوره العسكري والسياسي في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت – كلية التربية، 2018.

(3) إبراهيم علوان، مرحلة مجهولة من حياة الرئيس، الشركة اللبنانية، بيروت، 1970، ص175.

(4) عوني عبد الهادي: ولد في 12 نيسان 1882 بمدينة نابلس، وهو سياسي ودبلوماسي قومي بارز، وأحد مؤسسي "جمعية العربية الفتاة" وحزب الاستقلال العربي، شغل منصب وزير خارجية الأردن عام 1956. تميزت مسيرته بالدفاع الصلب عن حقوق الشعب الفلسطيني ومناهضة الانتداب البريطاني، وكان له حضور فاعل في المؤتمرات العربية والدولية بصفته محامياً قديراً ورجلاً سياسياً مخضرمًا، وتوفي في 15 آذار 1970 بمدينة القاهرة ودفن بها، للمزيد، ينظر: مروة حسين فاضل الزوبعي، عوني عبد الهادي ودوره السياسي ونشاطه الفكري 1882 – 1970، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة العراقية – كلية الآداب، 2022 ؛ خيرية قاسمية، أوراق عوني عبد الهادي مذكرات وأحداث، مطبعة دار التوجيه، بيروت، 1974، ص 45.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25513، الخميس 18 شباط 1956.

فائيل (Isidore Vaille) (1883 – 1965)[1]، ونقلها مندوب صحيفة الأهرام في باريس خالد شميل (1885 – 1972)[2]، فقد شدد رجل الدين الصهيوني المتطرف على "**أن (الكيان الصهيوني) ستضم أي منطقة تستولي عليها في أي حرب ضد الدول العربية، وأن الحدود المقررة في هدنة 1948 أبعد ما تكون عن الحدود التي وعدت بها العناية الإلهية**"، وذكرت صحيفة الأهرام أنَّ سفارة (الكيان الصهيوني) حاولت منع نشر ذلك البيان في الصحف ووكالات الأنباء، وأجرت اتصالات تلفونية كثيرة للتعتيم على أهداف الصهاينة في ضم أراضٍ فلسطينية وعربية[3].

شكل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 منعطفاً خطيراً في صراع مصر مع (الكيان الصهيوني) وحلفائها الغربيين[4]، ففي 29 تشرين الأول 1956 اكتسحت قوات الكيان الصهيوني قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية[5]، واستبسلت القوات المصرية والفلسطينية في

---

(1) أيزادور فائيل: ولد في 14 تشرين الأول 1883 بباريس، وهو مفكر وصحفي يهودي فرنسي، تولى رئاسة تحرير الأرشيف الإسرائيلي (Archives Israélites) التي أسسها والده، وكان عضواً فاعلاً في الاتحاد الإسرائيلي العام (Alliance Israélite Universelle) عُرف بتوجهاته الفكرية التي دمجت بين اليهودية والقيم الفرنسية الليبرالية، ورغم أنه لم يكن رجل دين "حاخام"، إلا أن كتاباته أثرت بشكل كبير في توجيه النخب اليهودية الفرنسية نحو دعم المشاريع الاستيطانية في فلسطين تحت غطاء تعليمي وإنساني، وتوفي في 22 كانون الثاني 1965 بباريس، للمزيد، ينظر: د.حسان حلاق، موقف اليهود الفرنسيين من الحركة الصهيونية، مطبعة الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص 74.

(2) ولد في 12 شباط 1885 باللاذقية، وهو أديب وسياسي سوري من عائلة عريقة عُرفت باشتغالها بالفكر والسياسة، تلقى تعليمه في دمشق وبيروت وانخرط مبكراً في العمل القومي ضد الاستعمار. شغل عدة مناصب إدارية ودبلوماسية في الدولة السورية، وكان له دور فاعل في تعزيز الوعي القومي من خلال مقالاته وأنشطته الاجتماعية التي ركزت على الإصلاح السياسي والنهوض بالمجتمع العربي في منتصف القرن العشرين، وتوفي في 9 نيسان 1972 بمدينة دمشق، للمزيد، ينظر :أدهم الجندي، أعلام الأدب والفن، ج2، مطبعة مجلة صوت سورية، دمشق، 1958، ص 210.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25282، السبت 18 تشرين الاول 1956.

(4) عبد الحميد محمد كامل معركة سيناء وقناة السويس، المؤسسة للتأليف والانباء والنشر، القاهرة، ط1، 1964، ص 92.

(5) الدباغ مصطفى مراد، بلاد فلسطين، ج1، مطبعة دار الهدى، كفر قرع، 1991، ص3.

صدها، ولم يسقط آخر معاقل المقاومة في خان يونس بقيادة اللواء يوسف العجرودي (1910 – 1993)[1]، حتى 3 تشرين الثاني 1956[2]، وتزامنت مع ذلك طلعات جوية بريطانية وفرنسية على الأراضي المصرية، فرد المصريون بإغراق بعض السفن المملوكة لشركة قناة السويس المؤممة مما أدى إلى تعطل الملاحة في قناة السويس[3]، وفي تلك الظروف الخطيرة استعرضت الصحيفة بعض التدابير العسكرية الأخرى للحكومة المصرية، ومنها استعراض الرئيس جمال عبد الناصر عشرة آلاف من "كتائب الشباب" المجهزين لمقاومة العدوان الثلاثي، ثم أنهت مقالها بتأكيدها أنَّ أولئك الشباب ورفاقهم عاهدوا رئيسهم على جعل مصر دولة قوية، كبداية لتحرير الوطن العربي بأكمله من القوى الاستعمارية[4].

وأشارت صحيفة الأهرام إلى أنَّ اقتران التدابير العسكرية لجمال عبد الناصر، بموقف سياسي بالغ القوة، تمثل بتأكيده على ضرورة تنفيذ (الكيان الصهيوني) قرارات الأمم المتحدة التي انتهكتها مراراً، قبل الطلب من مصر التقيد بقرارات أممية مماثلة، وشددت الأهرام على أنَّ ذلك التصريح الواضح لاقى صدىً كبيراً في الصحف البريطانية والأمريكية[5]، وزاد موقف مصر قوة بعد تهديد الاتحاد السوفيتي بالتدخل في حال عدم انسحاب دول العدوان الثلاثي من

(1) يوسف العجرودي: ولد في 19 كانون الثاني 1910 بمحافظة دمياط، وهو القائد العسكري المصري الذي تولى منصب الحاكم الإداري العام لقطاع غزة، حيث لعب دوراً محورياً في إدارة شؤون القطاع وتنسيق العمل العسكري والسياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية في مهدها. عُرف بمهارته الإدارية في التعامل مع الأزمات الميدانية المعقدة وحرصه على تعزيز القوة الدفاعية للفلسطينيين تحت الإشراف المصري، وظل يشكل مرجعية هامة في تاريخ الإدارة المصرية للقطاع حتى وفاته في 19 شباط 1993 بمدينة القاهرة. للمزيد، ينظر: أحمد عطية الله، أعلام القادة المصريين في الحروب المعاصرة، مطبعة مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص 267.

(2) مذكرات نبيل شعث، حياتي من النكبة إلى الثورة، دار الشروق للطباعة، القاهرة، 2015، ص47.

(3) الشرع صادق، حروبنا مع إسرائيل 1947 – 1973، دار الشرق، القاهرة، 1997، ص421.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25528، الجمعة 26 تشرين الأول 1956.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26599، الخميس 8 تشرين الأول 1959.

مصر[1]، فاستجابت بريطانيا وفرنسا، وقررت الانسحاب في 22 كانون الأول 1956 بعد وصول قوات الطوارئ الدولية إلى منطقة النزاع[2].

وفي ذلك الظرف الدقيق أرادت فرنسا دعم موقف الكيان الصهيوني، فأذاعت قناة "**صوت صهيون**" أنَّ رئيس وزراء فرنسا جي موليه (Guy Mollet) (1905 – 1975)[3] هنأ بحلول العام الجديد، وأكد أنَّ فرنسا تؤيد سياسة (الكيان الصهيوني) باستمرار وتتمنى للكيان الصهيوني الرخاء والسلام، وهي مستعدة للدفاع عن سلامة (الكيان الصهيوني)[4]، لكن موقف الولايات المتحدة كان مغايراً تماماً لموقف فرنسا، لأسباب ليس آخرها استغلال مشكلة السويس لإضعاف نفوذ فرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط لصالح النفوذ الأمريكي، والرغبة في احتواء الصراع العربي – الإسرائيلي بما يتوافق مع الأهداف الأمريكية، تمهيداً لزج بلدان المنطقة في أحلاف دفاعية مضادة للسوفيت[5].

واستناداً لما سبق طلبت الإدارة الأمريكية من الكيان الصهيوني إنهاء عدوانه على مصر، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحابها إلى حدود ما قبل العدوان[6]، وذكرت صحيفة الأهرام أنَّ الولايات المتحدة رفضت جميع تبريرات (الكيان الصهيوني) للبقاء في

---

(1) احمد محمد عبد الوهاب، العلاقات المصرية من التقارب إلى التباعد 1952 – 1958، دار الشرق، القاهرة، 2007، ص66.

(2) وصلت قوات الطوارئ الدولية منطقة النزاع في 15 تشرين الثاني عام 1956م للمزيد ينظر: إبراهيم امين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص324.

(3) جي موليه: ولد في 31 كانون الأول 1905 بمدينة فلير، وهو سياسي فرنسي بارز وأمين عام الحزب الاشتراكي، تولى رئاسة الوزراء في عهد الجمهورية الرابعة ومثلت حكومته الأطول عمراً في تلك الحقبة. اقترن اسمه بقرارات مصيرية تجاه المنطقة العربية، أبرزها قيادة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، كما واجه في عهده تصاعد الثورة التحريرية الجزائرية التي تركت أثراً عميقاً في مسيرته السياسية حتى وفاته في 3 تشرين الأول 1975 بمدينة باريس. للمزيد، ينظر: د. حسان حلاق، المصدر السابق، ص 112.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25597، الخميس 24 كانون الثاني 1957.

(5) هالة مسعود، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1986، ص174.

(6) F.R.U.S 1955 – 1955. VoL XVII, Telegram From The Mission at The United Nations at The United Nations to The Department of State, New York, 15 January 1957 No. 24, p.37.

القطاع، وأكدت أنَّ حق مصر في إدارته غير قابل للنزاع[1]، مما أثار حفيظة حكومة (الكيان الصهيوني)، فانتقدت موقف الإدارة الأمريكية بوصفه مناقضاً لمواقفها الداعمة لها[2]، ونبهت صحيفة الأهرام إلى أنَّ الحكومة الفرنسية أيدت وجهة نظر نظيرتها الإسرائيلية، فالتقى رئيس الحكومة الفرنسية جي موليه ووزير خارجيتها كريستيان بينو (Christian Pineau) (1904 – 1995)[3]، وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس(John Foster Dulles) (1888 – 1959)[4]، أثناء زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة، وأبلغاه أنَّ فرنسا مؤيدة لمطالب (الكيان الصهيوني) في الاحتفاظ بالقطاع[5]، واستناداً لذلك الموقف الفرنسي تلكأ الكيان الصهيوني في الانسحاب، لكن الرئيس إيزنهاور أبدى موقفاً متشدداً إزاء حكومة (الكيان الصهيوني)،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25674، الخميس 21 آذار 1957.

(2) المصدر نفسه.

(3) كريستيان بينو: ولد في 14 تشرين الأول 1904 بمدينة شومون، وهو سياسي فرنسي مخضرم شغل منصب وزير الخارجية في حكومة جي موليه، ويُعد أحد المهندسين الرئيسيين لاتفاقية "سيفر" السرية التي مهدت للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956. عُرف بتوجهاته الداعمة للمشروع الصهيوني في المنطقة العربية ودوره النشط في تعزيز التحالف العسكري والسياسي بين فرنسا وإسرائيل خلال الخمسينيات، واستمر في نشاطه الفكري والسياسي حتى وفاته في 5 نيسان 1995 بمدينة باريس، للمزيد، ينظر: د. حسان حلاق، المصدر السابق، ص 118.

(4) جون فوستر دالاس: ولد في 25 شباط 1888 بواشنطن، وهو محامٍ ودبلوماسي أمريكي رفيع شغل منصب وزير الخارجية في عهد إيزنهاور، ويعد المصمم الرئيس لسياسات "الردع" و"الأحلاف" لمواجهة النفوذ السوفييتي أثناء الحرب الباردة. ارتبط اسمه بمشروع "فراغ القوة" في الشرق الأوسط وبموقفه المثير للجدل من سحب تمويل السد العالي الذي فجر أزمة تأميم قناة السويس، توفي في 24 أيار 1959 بواشنطن، للمزيد، ينظر: كرار حسين علي العكيلي، جون فوستر دالاس ودوره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية 1953 – 1959 : دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية – كلية التربية، 2023؛ لبنئ ناجي محمد، جون فوستر دالاس ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية 1888 – 1953، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت – كلية التربية للبنات، 2018؛

Townsend Hoopes, The Devil and John Foster Dulles, Atlantic Monthly Press, Boston, 1973.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25677، الاحد 24 آذار 1957.

وأبلغها في 3 شباط 1957 بقطع المساعدات الأمريكية عنها في حال عدم انسحابها من القطاع[1].

انعكست الضغوط السابقة على حكومة (الكيان الصهيوني) فحددت 7 آذار 1957 موعداً لانسحاب قواتها[2]، بعد أكثر من خمسة أشهر على عمليات الذبح والتنكيل الصهيوني بسكان المناطق التي احتلها، بضمنها قطاع غزة[3]، الذي عاد إلى السيطرة المصرية بعد قرار هيئة الأمم المتحدة بانسحاب الكيان الصهيوني في 4 آذار 1957، فعينت السلطات المصرية حاكماً عسكرياً يدعى اللواء محمد حسن عبد اللطيف (1911 – 1991)[4]، فضلاً عن ترؤسه الهيئة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية[5]، حينها اعتقد عبد الناصر أنه هزم أطراف العدوان الثلاثي، فقال أمام نخبة من شباب فلسطين: "**نحن نتجه إلى المستقبل لتدشين دعائم الحرية ونعيد الحقوق لأصحابها، لقد خرجنا من المعركة أقوى مما كنا وأشد إيماناً بحقوق شعب فلسطين**"[6].

وقرن عبد الناصر القول بالفعل حين وافق في 13 آذار 1958 على قيام اتحادات فلسطين في القطاع، وطلب من وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية كمال رفعت (1921 –

---

(1) F.R.O.U.S 1955 – 1955. Vol. XVII, Telegram From The mission at The united Nations at The united Nations to The Department of state, New York, 15 January 1957 No. 24, p.37.

(2) سعد الدين واخرون مصر والعروبة وثورة يوليو دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص325.

(3) مذكرات نبيل شعث، المصدر السابق، ص47.

(4) محمد حسن عبد اللطيف: ولد في 25 أيار 1911 بالقاهرة، وهو قائد عسكري مصري بارز تولى رئاسة الهيئة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية في مرحلة حرجة من الصراع العربي الصهيوني. اضطلع بدور محوري في تنسيق الخطط الدفاعية العربية المشتركة والإشراف على المتطوعين، كما أسهم بفعالية في تنظيم الشؤون العسكرية المرتبطة بقطاع غزة وتعزيز التعاون الميداني بين الجيوش العربية، وتوفي في 13 تموز 1991 بمدينة القاهرة. للمزيد، ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص 281.

(5) د.ك ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2861، السفارة العراقية في القاهرة، 1957 مذكرة السفارة إلى وزارة الخارجية (سري) بتاريخ 1957/4/16، وثيقة رقم 94، ص126.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25663، الاحد 10 آذار 1957.

1977)[1] الدعوة إلى اجتماع يحضره ممثلو الشعب الفلسطيني في 29 نيسان 1958 للتداول حول منحهم المزيد من حقوقهم[2]، وزار النائب أنور السادات (1918 – 1981)[3] والأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة (1898 – 1992)[4] قطاع غزة مطلع نيسان 1958، والتقى الهيئة العربية العليا[5]، وأعلن أنَّ مصر وجامعة الدول العربية حريصتان على

(1) كمال رفعت: ولد في 1 تشرين الثاني 1921 بالقاهرة، وهو أحد الضباط الأحرار وسياسي مخضرم شغل منصب وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية في عهد عبد الناصر. عُرف باهتمامه بملف الشؤون العربية والقومية، وكان همزة الوصل في تنظيم الاتحادات الفلسطينية وتفعيل العمل الشعبي الفلسطيني في قطاع غزة، توفي في 13 تموز 1977 بمدينة القاهرة. للمزيد، ينظر: د. محمد الجوادي، تشكيل الوزارات في عهد الثورة، مطبعة دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1986، ص 142.

(2) محمد خالد الازعر، حكومة عموم فلسطين في ذكرها الخمسين، تقديم محمد حسين هيكل، مطابع دار الشروق، 1998، ص107.

(3) أنور السادات: ولد في 25 كانون الأول 1918 بقرية ميت أبو الكوم، وهو أحد الضباط الأحرار وثالث رئيس لجمهورية مصر العربية، وعضو في مجلس قيادة الثورة. كلفه عبد الناصر بمتابعة ملفات المؤتمرات الإسلامية والشؤون العربية، ادار لقاءات مع القيادات الفلسطينية لتعزيز الموقف العربي المشترك قبل توليه رئاسة الجمهورية ويقود البلاد في حرب تشرين، وغتيل في 6 تشرين الأول 1981 بالقاهرة. للمزيد، ينظر: شاكر ضيدان جابر السويدي، الرئيس المصري محمد انور السادات: دراسة في سياسته الداخلية 1970 – 1981، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة – كلية الآداب، 2009؛ أنور السادات، البحث عن الذات، مطبعة المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.

(4) ولد في محافظة أسيوط، جده شيخ الازهر العالم المعروف حسونة النواوي، عين محافظ للاسكندرية عام 1942 إلى 1948 ووزير الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم ثم الخارجية عام 1952 انتخب اميناً عاما لجامعة الدول العربية عام 1952 وظل حتى عام 1972 توفى بالقاهرة 1992 للمزيد ينظر: قاسم صادق محي، عبد الخالق حسونة واثره في جامعة الدول العربية 1952 – 1972، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2018.

(5) هيئة قومية فلسطينية تشكلت عام 1946 من ممثلي الأحزاب والمنظمات الفلسطينية بعد حل اللجنة العربية العليا، اتخذت القاهرة مقر لها، وكان رئيسها محمد امين الحسيني للمزيد ينظر: القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية – القاهرة 1968، ص376.

حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[1]، وفي إطار تلك السياسة أعلنت حكومة مصر حق الفلسطينيين في ممارسة حقوقهم في قطاع غزة على شكل هيئة أو اتحاد تُمنح له سلطة تشريعية من الجانب المصري لإدارة أموره[2]، واستكمالاً لإنشاء ذلك عُقد اجتماع في القاهرة بتاريخ 15 أيار 1958[3]، عُرض أثناءه طلباً بتوحيد الاتحادات[4] الثلاثة[5]، برئاسة رئيس بلدية غزة منير الريس (1916 – 1974)[6]، لكن الاجتماع فشل بسبب انسحاب المفتي امين الحسيني (1895 – 1974)[7] منه.

(1) د.ك ملفات البلاط الملكي ملفة 311/2683 السفارة العراقية من القاهرة 1957 – 1958 كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية حول (التطورات في مصر) في 1958/4/2 وثيقة 220، ص17.

(2) امجد سوري العامري، موقف مصر من القضية الفلسطينية من 1952 – 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار – كلية التربية، 2014، ص19.

(3) حزب البعث العربي الاشتراكي (المنحل) البعث والكيان الفلسطيني مكتب الثقافة، بغداد، 1977، ص51.

(4) هي الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا والاتحاد القومي الفلسطيني في مصر والاتحاد القومي الفلسطيني في قطاع غزة ينظر: اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مهاراتها، مركز الأبحاث، بيروت 1987، ص66.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26084، الجمعة 16 أيار 1958.

(6) منير الريس: ولد في 10 آب 1916 بمدينة غزة، وهو سياسي ومناضل فلسطيني بارز شغل منصب رئيس بلدية غزة لفترات طويلة وعُرف بمواقفه الوطنية الصلبة ضد الاحتلال. أسهم بفعالية في الحفاظ على الهوية العربية للقطاع وتنظيم شؤون المواطنين تحت الإدارة المصرية، وكان له دور ريادي في تمثيل الفلسطينيين في اللقاءات السياسية الكبرى حتى وفاته في 15 نيسان 1974 بمدينة غزة، للمزيد، ينظر: ناصر الدين النشاشيبي، أعلام من فلسطين، مطبعة دار الهيثم، بيروت، 1980، ص 184.

(7) امين الجسينيي: ولد في 1 تموز 1895 بمدينة القدس، وهو المفتي العام ورئيس الهيئة العربية العليا، وأبرز الرموز الوطنية الفلسطينية التي واجهت الانتداب والمشروع الصهيوني. اتسمت مسيرته بالدفاع الصلب عن عروبة فلسطين وتنظيم المقاومة الشعبية، كان له دور في تدويل القضية الفلسطينية عبر المؤتمرات الإسلامية والعربية، وظل مرجعية نضالية حتى وفاته في 4تموز 1974 بمدينة بيروت، للمزيد، ينظر: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948، مطبعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981، ص 342 ؛ كريم مطر حمزة الزبيدي، المفتي محمد امين الحسيني واثره في السياسة العراقية، دار العلوم العربية – بيروت، 2014.

وهنا من المناسب القول أنَّ صحيفة الأهرام تناغمت مع توجه حكومة الجمهورية العربية المتحدة، فأعلنت أنَّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ستصدر يوم 15 أيار 1958 برنامجاً للدعاية للقضية الفلسطينية عربياً وعالمياً بمناسبة الذكرى العاشرة لاغتصابها[1]، وبعد إحياء أمانة الجامعة العربية تلك المناسبة الآليمة أرسلت برقية إلى الدول العربية الأعضاء طالبتها بدفع حصتها في الميزانية الإضافية الخاصة بذكرى اغتصاب فلسطين ليتسنى للجامعة النهوض بواجباتها ازاء فلسطين، وإيفاد الوفود إلى أنحاء العالم للدعاية للقضية الفلسطينية، وقُدرت الميزانية بـ 59 ألف جنيه تدفع منها الجمهورية العربية المتحدة 30 ألف جنيه[2]، وفي الوقت نفسه أذاع شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج (1896 – 1975)[3] بياناً بمناسبة الذكرى العاشرة لاغتصاب فلسطين جاء فيه: "**في كل عام نستقبل في يوم 15 أيار ذكريات كنا نتمنى لو كان ذلك اليوم عيد استقلال وحرية لفلسطين، كونه اليوم الذي رحلت فيه بريطانيا عن فلسطين عام 1948 بعد احتلال طويل، والآن قد مرت عشر سنوات على تلك المأساة فجاهدوا في الله أيها المواطنون حق الجهاد**"[4]، وبتلك المناسبة أيضاً أقام نادي فلسطين في الإسكندرية حفلاً كبيراً في ذكرى يوم فلسطين تحت إشراف الاتحاد القومي، بحضور زعماء بارزين منهم: رئيس الاتحاد القومي بالإسكندرية الليثي عبد الناصر (1922 – 1990)[5]،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26039، الأربعاء 26 آذار 1958.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26086، الخميس 22 أيار 1958.

(3) عبدالرحمن تاج: ولد في 15 تشرين الأول 1896 بمحافظة الدقهلية، وهو عالم أزهري تولى مشيخة الأزهر الشريف، عُرف بجهوده في تطوير المناهج العلمية والدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية. واكب أحداث العدوان الثلاثي، وكان له دور بارز في تعبئة الروح المعنوية للشعبين المصري والفلسطيني من خلال موقعه الديني والسياسي كعضو في مجلس الأمة، وتوفي في 16 تموز 1975 بالقاهرة، للمزيد، ينظر: د. محمد رجب البيومي، من أعلام الأزهر، مطبعة مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، 1994، ص 203.

(4) صحيفة الأهرام، القاهرة العدد 26080، الجمعة 16 أيار 1958.

(5) الليثي عبدالناصر: ولد في 22 آذار 1922 بمحافظة أسيوط، وهو الشقيق الأصغر للرئيس جمال عبد الناصر، اشتغل بالعمل السياسي والحزبي وكان عضواً في مجلس الأمة المصري. برز دوره في متابعة الشؤون الشعبية والاجتماعية المرتبطة بالقضية الفلسطينية من خلال موقعه في الاتحاد الاشتراكي، وظل مرافاً للعديد من الأنشطة الوطنية الداعمة لقطاع غزة حتى وفاته في 15 تشرين الأول 1990 بمدينة القاهرة. للمزيد، ينظر:=

ومندوب الجامعة العربية محمد رفيق اللبابيدي (1894 – 1960)[1]، ورئيس نادي فلسطين مسعود الدرهلي (1910 – 1985)[2]، ووكيل استعلاماته أمين هاشم (1915 – 1998)[3]، وبعض أساتذة جامعة الإسكندرية وطلابها[4].

وأشرت صحيفة الأهرام مزيداً من مظاهر التضامن مع الذكرى العاشرة لاغتصاب فلسطين حين ذكرت أنه في 15 أيار 1958 توقفت الحركة لمدة خمس دقائق حداداً على ما جرى لفلسطين، ساد خلالها صمت رهيب وتوقف العمل تماماً في المكاتب الحكومية والشركات والمصانع والمعامل، والعمل في مطار القاهرة عدا قسم الاتصالات اللاسلكية العالمية[5]، وفي غزة أُعلن يوم الحداد الشامل في مدن القطاع ومعسكرات اللاجئين، وتعطلت الأعمال في

=د. محمد الجوادي، معارك التحرير الوطني في السياسة المصرية، مطبعة دار الخيال، القاهرة، 2001، ص 189.

(1) محمد رفيق: ولد في 14 نيسان 1894 بمدينة يافا، وهو دبلوماسي فلسطيني مخضرم عمل مندوباً دائماً للهيئة العربية العليا وفلسطين لدى جامعة الدول العربية. عُرف بخبرته الطويلة في العمل الوطني منذ عهد الانتداب البريطاني، ولعب دوراً حيوياً كحلقة وصل بين الإدارة المصرية والجامعة العربية وبين القوى السياسية في قطاع غزة، وتوفي في 27 شباط 1960 بمدينة القاهرة، للمزيد، ينظر: عجاج نويهض، رجال من فلسطين، مطبعة منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981، ص 156.

(2) مسعود الدرهلي: ولد في 12 حزيران 1910 بمدينة غزة، وهو شخصية وطنية بارزة، تولى رئاسة "نادي فلسطين" الذي كان مركزاً ثقافياً وسياسياً ورياضياً حيوياً في القطاع، أدى دوراً هاماً في تعبئة الجماهير وتنشيط الحركة الشعبية الفلسطينية، التي بحثت حقوق الشعب الفلسطيني وتشكيل اتحاداته في أواخر الخمسينيات، توفي في 18 أيار 1985 بمدينة غزة. للمزيد، ينظر: عبد القادر ياسين، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 – 1967، مطبعة دار الحقائق، بيروت، 1980، ص 142.

(3) امين هاشم: ولد في 14 أيار 1915 بمدينة غزة، وهو مسؤول إداري وإعلامي فلسطيني بارز شغل منصب وكيل مصلحة الاستعلامات في قطاع غزة خلال فترة الإدارة المصرية. اضطلع بدور حيوي في تنظيم الملفات الإعلامية وتوثيق النشاطات الوطنية والسياسية داخل القطاع، وكان حلقة وصل فاعلة في نقل تطلعات الشارع الفلسطيني عبر القنوات الرسمية، واستمر في عمله الوطني والمهني حتى وفاته في 22 تشرين الثاني 1998 بمدينة غزة. للمزيد، ينظر: غازي الصوراني، قطاع غزة: المكان والسكان، مطبعة مؤسسة غزة للثقافة والفنون، غزة، 2010، ص 215.

(4) صحيفة الأهرام، القاهرة العدد 26080، الجمعة 16 أيار 1958.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26087، الجمعة 23 أيار 1958.

الدوائر الحكومية والمؤسسات الأهلية 5 دقائق، وانتظم الطلاب والمواطنون في مظاهرات صامتة انتهت عند مجسم قبر الجندي المجهول بعد أنْ وُضعت عليه أكاليل الورد[1].

وشددت الأهرام في عدد آخر على أنَّ قطاع غزة يمثل الكيان الفلسطيني، وله وضع دستوري ودولي مستقل، فضلاً عن سلطتيه التنفيذية والقضائية، ومن مظاهر استقلاله ما أكدته نصوص قانون رقم 255 لسنة 1955 بإصدار قانون أساسي له تحت رقابة القوات المصرية والفلسطينية، وتأليف سلطة قضائية متناغمة مع القانون الأساسي والقوانين الأخرى[2].

أثارت موافقة عبد الناصر على إبراز الكيان الفلسطيني في قطاع غزة قلق الجانب الصهيوني من الدعم المصري للقضية الفلسطينية، فأوضح بن غوريون للسيناتور الأمريكي ماغي (Gale W. McGee) (1915 – 1992)[3] أثناء زيارته القدس بتاريخ 23 تشرين الثاني 1959 أنَّ سياسة عبد الناصر إزاء فلسطين لا تحظى بارتياحه، لاسيما بعد أنْ طلبت الجمهورية العربية المتحدة من هيئة الأمم المتحدة حل مشكلة اللاجئين لممارسة نوع من الضغط الدولي عليه[4]، وازداد الموقف الصهيوني صعوبة بعد موافقة عبد الناصر على تشكيل الاتحاد القومي في قطاع غزة برئاسة منير الريس مطلع عام 1960، في خطوة لافتة لمنح القطاع نوعاً من الاستقلال[5]، وهو أمر قد يحظى بدعم دولي على حساب مصالح الكيان

---

(1) المصدر نفسه.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26931، الثلاثاء 6 أيلول 1960.

(3) ماغي: ولد في 17 آذار 1915 بمدينة لنكولن، وهو سياسي ودبلوماسي أمريكي بارز وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية وايومنغ، عُرف باهتماماته العميقة بالسياسة الخارجية كونه كان أستاذاً للتاريخ قبل دخوله المعترك السياسي. شغل عضوية لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس، وكان من الأصوات المؤثرة في صياغة مواقف واشنطن تجاه قضايا الشرق الأوسط وأزمات الحرب الباردة، ثم خدم لاحقاً سفيراً لبلاده لدى منظمة الدول الأمريكية حتى وفاته في 9 نيسان 1992 بواشنطن. للمزيد، ينظر:

T. A. Larson, Gale W. McGee: A Senate Career, University of Wyoming Press, Laramie, 1980.

(4) F.R.ous 1958 – 1960 Vol, XIII Telegram from the Embassy in Egypt to The Department of state, Cairo, November 29, 1959, No. 104, p.229.

(5) فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974 دراسة للمواثق الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ط1، مركز الأبحاث، بيروت، 1980، ص18.

الصهيوني[1]، في ظل دعم مصري مطلق للفلسطينيين عبر عنه عبد الناصر في خطاب ألقاه في درعا جاء فيه: "**سنبني ونشيد بيد ونحمل السلاح باليد الأخرى دفاعاً عن قوميتنا وعروبتنا وهذا هو سبيلنا وتلك سياستنا وطريقنا وسنستمر في زحفنا المقدس وقد وحدت الصفوف في كل أنحاء الجمهورية ونقيم المجتمع الذي يريده كل فرد**"[2].

وحددت صحيفة الأهرام منذ وقت أقرب مزيداً من أسباب القلق الصهيوني، حين ذكرت في إحدى مقالاتها أنَّ الجمهورية العربية المتحدة بصدد تطوير الكيان السياسي لفلسطين وإنشاء جيش خاص بها، أثناء اجتماع مجلس الجامعة العربية[3] بوصفها الطريق الطبيعي للوصول إلى حقوق عرب فلسطين، وفيما يتعلق بالدعم الغربي المضاد للكيان الصهيوني، أكدت صحيفة الأهرام أنَّ وزير الزراعة الإسرائيلي الجنرال موشي ديان سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لجمع التبرعات لـ (الكيان الصهيوني)، وأجتمع نائب وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريز (Shimon Peres) (1923 – 2016)[4] مع البعثة (الكيان الصهيوني) لشراء أسلحة من

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/4795 حكومة الاتحاد العربي 1958 مذكرة الأمانة إلى وزارة الخارجية (سري جداً) بتاريخ 1958/5/7 وثيقة 19، ص35.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26738، الجمعة 26 شباط 1960.

(3) مجلس الجامعة العربية هو الهيئة العليا للجامعة العربية: طبقاً للميثاق المصادق عليه في سنة 1945 ومهمته الاشراف على كل ما يدخل من نطاق اختصاصات هذا المنظمة ويتكون من ممثلي الدول الاعضاء في الجامعة ويكون كل دولة عضواً صوتاً واحداً، يعقد اجتماعاته مرتين سنوياً، يتناوب ممثلو الدول الاعضاء على رئاسة كل دورة انعقاد عادي وتكون قرارات المجلس ملزمه بجميع الدول للمزيد ينظر: الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2010، ص30.

(4) شمعون بيريز: ولد في 2 آب 1923 بمدينة فيشنيفا، وهو سياسي صهيوني بارز شغل منصب مدير عام وزارة الدفاع في عهد دافيد بن غوريون، وكان المهندس الفعلي لبرنامج إسرائيل النووي وعقد صفقات السلاح الكبرى مع فرنسا. تولى مسؤولية التخطيط العسكري والسياسي للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وشغل خلال مسيرته الطويلة مناصب رئاسة الوزراء ورئاسة الدولة، وظل من أبرز المخططين الاستراتيجيين للكيان الصهيوني حتى وفاته في 28 أيلول 2016 بمدينة تل أبيب. للمزيد، ينظر: محمد حسن خلف الغالبي، دور شمعون بيريز السياسي والاداري في (الكيان الصهيوني) 1948 – 1986، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة – كلية التربية للبنات، 2024؛ ميخائيل بار زوهار، شمعون بيريز: السيرة الذاتية، ترجمة: محمد عودة، مطبعة دار الجليل للنشر، عمان، 2008.

فرنسا مع وزير القوات المسلحة المسيو بيير ميسمر(Pierre Messmer)، (1916 – 2007)[1]، ووزير الدولة بيير جويما (Pierre Guillaumat)[2] (1909 – 1991)[3]، وهو أمر حذرت صحيفة الأهرام من خطورته على موازين القوى في الشرق الأوسط، في حال تزويد (الكيان الصهيوني) بما أرادته من أسلحة وقاذفات حديثة، وأن ذلك وفقاً لما رأته الصحيفة دليل قاطع على دور (الكيان الصهيوني) في خدمة الاستعمار في المنطقة[4].

وشددت الأهرام في عدد لاحق على أنَّ (الكيان الصهيوني) تستمد قوتها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بوسائل أبرزها إشعارها بخطر مصر على (الكيان الصهيوني) لاستدرار دعمها المادي والسياسي، وهو ما تبناه ساسة وقادة إسرائيليون منهم موشي ديان الذي زار السويد لبيع سندات (الكيان الصهيوني) فيها، وفي إحدى جولاته هناك قال: "**إن عبد الناصر يهدف لتدمير (الكيان الصهيوني)**"[5].

وأوردت صحيفة الأهرام أوجهاً أخرى للدعم الغربي لـ (الكيان الصهيوني) حين نقلت خبراً على لسان سفير الجمهورية العربية المتحدة في واشنطن مصطفى كامل (1914 –

---

(1) المسيو بيير: ولد في 20 آذار 1916 بمدينة فانسان، وهو سياسي وعسكري فرنسي ديجولي بارز، شغل منصب وزير القوات المسلحة في عهد شارل ديغول لفترة طويلة (1960–1969). عُرف بدوره الصارم في إعادة تنظيم الجيش الفرنسي بعد أزمة الجزائر، وكان من أبرز الداعمين لتطوير القدرات النووية الفرنسية وتحديث الترسانة العسكرية، كما تولى رئاسة الوزراء في السبعينيات، وظل شخصية مؤثرة في السياسة الدفاعية حتى وفاته في 29 آب 2007 بمدينة باريس. للمزيد، ينظر: بيير ميسمر، مذكرات: بعد فوات الأوان، مطبعة دار ألبين ميشيل، باريس، 1992.

(2) بيير جويما: ولد في 5 آب 1909 بمدينة لافيل غوت، وهو مهندس وسياسي فرنسي رفيع المستوى، شغل منصب وزير الجيوش (وزير الدولة) في عهد ديغول، وكان له دور حاسم كأول مفوض للطاقة الذرية الفرنسية. تخصص في إدارة الملفات الاستراتيجية المرتبطة بالطاقة والنفط والتسليح النووي، ويُعد المهندس الفعلي لسياسة الطاقة الفرنسية الحديثة والمؤسس لشركة "إلف" النفطية، وتوفي في 28 آب 1991 بمدينة نيس. للمزيد، ينظر: Pierre Guillaumat, L'énergie et la puissance: Entretiens avec Philippe Simonnot, Plon, Paris.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26737، الخميس 25 شباط 1960.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26742، الثلاثاء 1 آذار 1960.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26765، الخميس 24 آذار 1960.

1989) مفاده: "**أن زيارة بن غوريون الأخيرة لأمريكا كانت لجمع الدولارات لشراء أسلحة جديدة تمهيداً لعدوان جديد على الدول العربية**"[1].

وتطرقت صحيفة الأهرام إلى الأسلوب الذي اتبعه عبد الناصر إزاء وسائل التضليل الإسرائيلي آنفة الذكر، والتي انتقد من خلالها تجني (الكيان الصهيوني) على حقوق الشعب الفلسطيني، وشدد على أنَّ المشكلة الحقيقية مع (الكيان الصهيوني) هي رغبتها في التوسع على حساب الدول العربية، ولا ريب أنَّ عبد الناصر وجه بتصريحاته السابقة إشارات غير مباشرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا بأن لا يصدقوا أكاذيب (الكيان الصهيوني) ويتحروا حقيقة الطرف المسؤول عن إثارة الفوضى في الشرق الأوسط، فضلاً عن رغبة عبد الناصر في استقطاب رموز المد القومي العربي، من خلال قوله: "**إن الوحدة بيد الشعوب العربية وهي صاحبة الشأن فيه**"[2].

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26765، الخميس 24 آذار 1960.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26929، الاحد 11 أيلول 1960.

المبحث الثاني

موقف الجامعة العربية من القضية الفلسطينية في ضوء مقالات صحيفة الأهرام القاهرية 1957 – 1960

شَكَّلَ عام 1957 منعطفاً مفصلياً بالغ الأهمية للقضية الفلسطينية، بعد حدوث تداعيات زادت ملفها تعقيداً وخطورة، في مقدمتها تداعيات العدوان الثلاثي، الذي نجمت عنه متغيرات عسكرية أبرزها وقوع قطاع غزة في قبضة الاحتلال الصهيوني، وكانت تلك التطورات مستفزة للعرب عموماً وفي مقدمتها مصر، التي لم تكتفِ بالضغوط والقرارات الدولية لإجبار (الكيان الصهيوني) على الانسحاب من القطاع، بل وظفت الجامعة العربية للدفاع عن حقوقها في إدارة القطاع، وباقي الملفات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ولاجئيه[1]، فعُقِدتْ قمة القاهرة المصغرة في شهري شباط وآذار 1957، وانتهت ببيان القاهرة الشهير، الذي أكد على سيادة مصر على قناة السويس، ورفض تدويل إدارة قطاع غزة، فأصبحت (الكيان الصهيوني) في موقف لا تُحسد عليه، مما اضطرها للانسحاب من القطاع والأراضي المصرية التي احتلتها بعد العدوان الثلاثي رغماً عنها في 4 آذار 1957[2].

ولم تكتفِ الجامعة العربية بما تقدم، بل عقدت سلسلة اجتماعات لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة ضمن إطار دورته السابعة والعشرين بين 31 آذار و2 نيسان 1957، وأصدرت قرارات بالغة الأهمية ألقت ظلالها على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي في تلك المرحلة الدقيقة، أبرزها: رفض رغبة (الكيان الصهيوني) وحلفائها بتدويل إدارة غزة بعد انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني منها، والإصرار على عودتها إلى سيادة مصر بإدارة مصرية تامة، مع التعهد بدعم الجامعة العربية لتلك الإدارة بالضد من أي نفوذ أجنبي يستهدف القطاع، ورفض ادعاءات (الكيان الصهيوني) بحرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران بوصفها مياه إقليمية عربية (مصرية – سعودية – أردنية)، واعتبار ذلك الادعاء استمراراً لحالة الحرب بين (الكيان الصهيوني) والعرب[3]، بيد أنَّ أهم قرارات تلك الدورة على الإطلاق هو قرار رقم

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25608، السبت 19 كانون الثاني 1957.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25653، الثلاثاء 5 آذار 1957.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25681، الثلاثاء 2 نيسان 1957.

1318 بتشديد الحصار الاقتصادي العربي على (الكيان الصهيوني)، من خلال تفعيل قائمة سوداء بالشركات الأجنبية التي تتعامل مع (الكيان الصهيوني) لمنعها من العمل في الدول العربية، مع التأكيد على أنَّ كسر أي عضو في الجامعة العربية ذلك الحصار هو عمل عدائي ضد الدول العربية كافة[1].

وكان لملف اللاجئين حيزٌ في قرارات تلك الاجتماعات، بما انتهى إلى قرار رقم 1321 الذي أكد ما ذهبت إليه الاجتماعات العربية السابقة من أنَّ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم هو تنفيذ للقرار الأممي رقم 194، ورفض أي مشروع لتهجير الفلسطينيين أو توطينهم خارج حدود فلسطين، مع الربط العضوي بين حق العودة والسيادة الفلسطينية على المناطق التي اغتصبتها (الكيان الصهيوني)، واعتبار فلسطين المحور الرئيس لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، وهي إشارة مبكرة إلى تحول قضية فلسطين من إحدى ملفات الجامعة العربية المهمة إلى كيان يقوده الفلسطينيون بأنفسهم[2].

وتزامناً مع اجتماعات تلك الدورة اقترح العراق دعوة الدول العربية لعقد مؤتمر جديد على مستوى وزارة الخارجية لبحث التطورات الدولية حول قضية فلسطين وبعض الملفات العربية، فرحبت بعض الدول العربية بتلك الدعوة، لكن محور مصر – سوريا المناوئ للعراق، رفضها لمبادرة العراق بسبب الخلافات التقليدية بين مصر والعراق آنذاك[3]، وضمن إشارات الدعم العربي للموقف المصري بعث رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين سماحة الحاج أمين الحسيني برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر أكد فيها دعم الفلسطينيين جميعاً له، وحذره من خطورة بعض المبادرات الدولية الساعية لتحقيق أهداف الكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية، وختم برقيته قائلاً: "**إننا واثقون أنَّ الرئيس جمال عبد الناصر وشعبه يؤيدون قضيتنا**"[4]، وأوردت صحيفة الأهرام إشارات عربية إضافية داعمة للقضية الفلسطينية، تمثلت بطلب العراق عرض قضية فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25682، الأربعاء 3 نيسان 1957.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25683، الخميس 4 نيسان 1957.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25703، الجمعة 19 نيسان 1957.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25766، الاثنين 24 حزيران 1957.

كما طلب عرض تلك القضية على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي يعقد في القاهرة في 2 أيلول 1957 لاتخاذ قرار عربي موحد بشأن مستجداتها[1].

واللافت أنَّ الملف الفلسطيني كان أكثر الملفات العربية حضوراً في اجتماعات أيلول 1957، التي لم تكن مجرد اجتماعات روتينية، بل رداً عربياً على نتائج العدوان الثلاثي على مصر، ومنها محاولة الدول الكبرى ترويج فكرة أنَّ خليج العقبة ممر مائي دولي، يحق لها عبوره إلى ميناء إيلات الإسرائيلي، وهو ما رفضه العرب جملةً وتفصيلاً، لاسيما مصر والسعودية والأردن اللواتي شددن على أنَّ خليج العقبة مياه سعودية – مصرية – أردنية مغلقة أمام الملاحة الدولية، وإدراج أي سفينة تجارية ترسو في إيلات ضمن القائمة السوداء كي لا تتعامل الدول العربية مع شركاتها مستقبلاً، واتفق المجتمعون على تقديم مذكرات احتجاج للأمم المتحدة لرفض سياسة الأمر الواقع الذي تحاول (الكيان الصهيوني) فرضهُ في خليج العقبة بحماية الأسطول السادس الأمريكي[2]، ومما له مغزاه أنَّ رئيس أركان حرب الجيش الأردني اللواء علي الحياري (1923 – 2001)[3] أعلن أنَّ مهمة جيشه لا تقتصر على حماية بلاده التي ستتضرر من فتح ميناء إيلات للملاحة الدولية، وهو على استعداد للدفاع عن باقي البلاد العربية في إشارة إلى مصر[4].

شهد عام 1958 تطورات عربية خطيرة أبرزها نشوب ثورة 14 تموز في العراق، التي أحلّت النظام الجمهوري محل الحكم الملكي في العراق، فاعتقد العرب أنَّ الفجوة السياسية بين العراق ومصر قد تقلصت، لكن المنافسة السياسية اشتدت بين عبد الكريم قاسم (1914 –

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25815، الأربعاء 14 آب 1957.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25838، السبت 7 أيلول 1957.

(3) علي الحياري: ولد بمدينة السلط، وهو من الضباط القوميين البارزين الذين لعبوا دوراً محورياً في قيادة الجيش العربي الأردني عقب رحيل كلوب باشا، وتولى رئاسة الأركان في ظرف سياسي بالغ التعقيد عام 1957. تميزت مسيرته بالانحياز للتيارات القومية العربية، مما أدى لصدامه مع السلطة ولجوئه إلى دمشق والقاهرة، قبل أن يعود لاحقاً ليشغل منصب وزير الدفاع عام 1970، وتوفي في 17 شباط 2001 بعمان. للمزيد، ينظر: د. عصام السعدي، الحركة الوطنية الأردنية 1921–1957، مطبعة دار الكرمل، عمان، 1994، ص 312 – 314.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25838، السبت 7 أيلول 1957.

1963)[1] وجمال عبد الناصر بصورة زادت عن وتيرة التنافس المصري – العراقي قبل ثورة 14 تموز، لاسيما بعد اتهام عبد الكريم قاسم لنظيره المصري بدعم انقلاب عبد الوهاب الشواف (1916 – 1959)[2] في الموصل[3]، لكن ذلك لم يؤثر على نشاطات العراق في جامعة الدول العربية حتى آذار 1959 بدلالة اشتراك ممثل العراق في اجتماعات اللجنة الخماسية العربية حول الملف الفلسطيني في 15 آذار 1959 مع ممثلي الأردن ولبنان والسعودية والجمهورية العربية المتحدة برئاسة رئيس وفد الجمهورية العربية صلاح جوهر (1913 –

(1) عبدالكريم قاسم: ولد في 21 تشرين الثاني 1914 ببغداد، وهو ضابط عسكري عراقي برتبة زعيم (عميد)، قاد تنظيم "الضباط الأحرار" للإطاحة بالنظام الملكي في ثورة 14 تموز 1958، ليصبح أول رئيس وزراء للجمهورية العراقية والقائد العام للقوات المسلحة. اتسمت فترة حكمه بالتحولات الاجتماعية والسياسية الجذرية، وصياغة قانون الإصلاح الزراعي والخروج من حلف بغداد، وظل في منصبه حتى سقط في انقلاب 8 شباط 1963، حيث أُعدم في مبنى الإذاعة والتلفزيون في 9 شباط 1963، للمزيد، ينظر: فائق عبد الهادي، عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري بالعراق 1958 – 1963، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2003؛ د. خليل إبراهيم الفضلي، عبد الكريم قاسم: من الثورة إلى السقوط (1958–1963)، دار الرشيد، بغداد، 1982، ص 85.

(2) ولد في بغداد لأسرة دينية وعلمية عريقة، وتخرج في الكلية العسكرية العراقية وكلية الأركان، وهو أحد الأعضاء البارزين في تنظيم "الضباط الأحرار". تولى آمرية حامية الموصل بعد ثورة 14 تموز 1958، وقاد في 8 آذار 1959 حركة مسلحة ضد نظام الزعيم عبد الكريم قاسم عُرفت بـ "ثورة الموصل"، نتيجة الخلافات السياسية والأيديولوجية التي عصفت بالبلاد آنذاك، وانتهت الحركة بمقتله في 9 آذار 1959 داخل المستشفى العسكري بالموصل، للمزيد، ينظر: محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959: حركة الشواف، مطبعة دار الكاتب العربي، القاهرة، 1963، ص 112.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26149، الثلاثاء 15 تموز 1958.

1986)[1]، وقد استغرق ذلك الاجتماع أربع ساعات ناقش فيها قضية اللاجئين والمذكرات المقدمة لدول الأعضاء في ذلك الشأن[2].

وبقدر ما ورد في أعداد صحيفة الأهرام القاهرية، فإن الملف الفلسطيني شهد حراكاً عربياً واسعاً في أيار 1959، تجلى في أمور كثيرة منها: إعلان الرئيس جمال عبد الناصر أثناء لقائه وفد غزة أنَّ محنة فلسطين هي الشرارة التي غذت تيار القومية العربية، وأن الوحدة العربية هي السلاح الرئيس ضد الصهيونية والاستعمار، وتأكيده أنَّ مصر والدول العربية المتعاونة معها ستحقق آمال العرب في جميع الملفات، وفي مقدمتها ملف فلسطين، وختم الرئيس خطابه قائلاً: "**أيها الإخوة إنَّ شعب فلسطين ضرب دائماً أروع الأمثلة وأروع البطولات في سبيل إعطاء المثل الأعلى في التضحية والفداء ولم يكن هذا الذي رأيته فقط سنة 1948، ولكني رأيت هذا أيضاً في سنة 1956 حينما بليتم مرةً أخرى بالصهيونية**"[3]، وضمن الحراك نفسه ذكرت صحيفة الأهرام أنَّ الوزير المفوض السعودي في القاهرة طاهر رضوان (1912 – 1995)[4] بعث مذكرة إلى أمين الجامعة العربية تضمنت موافقة الحكومة

---

(1) صلاح جوهر: دبلوماسي مصري بارز، وأحد أعمدة وزارة الخارجية المصرية في العصر الجمهوري. بدأ مسيرته في السلك الدبلوماسي وتدرج في المناصب حتى شغل منصب وكيل وزارة الخارجية، وعُرف بخبرته الواسعة في إدارة الملفات المعقدة، خاصة في عهد الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات. لعب دوراً محورياً في تمثيل مصر لدى المنظمات الدولية والمؤتمرات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وقضايا اللاجئين، وتولى رئاسة الجانب المصري في العديد من اللجان السياسية والعسكرية المشتركة حتى وفاته، للمزيد، ينظر: د. يونان لبيب رزق، ذاكرة مصر الدبلوماسية: من سجلات وزارة الخارجية، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص 345 – 347 – 349.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26381، الأثنين 16 آذار 1959.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26399، الثلاثاء 24 آذار 1959.

(4) طاهر رضوان: ولد في مدينة جدة، وهو دبلوماسي سعودي بارز وأحد رواد العمل السياسي الخارجي للمملكة. شغل منصب الوزير المفوض للسعودية في القاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية لسنوات طويلة، حيث عاصر أحداثاً مفصلية في العلاقات العربية، منها أزمة السويس والوحدة المصرية السورية. عُرف بحنكته في تقريب وجهات النظر العربية ومثّل بلاده في العديد من القمم والمؤتمرات الدولية، وظل ركيزة أساسية في وزارة الخارجية السعودية حتى تقاعده ووفاته في تشرين الأول 1995، للمزيد، ينظر: فهد بن عبد الله=

السعودية على عقد اجتماع على مستوى عالٍ لبحث قضية فلسطين[1]، وفي عدد لاحق أكدت الصحيفة أنَّ مؤتمراً عربياً سيعقد لوضع خطة استرجاع فلسطين واستجاب لذلك القرار ثلاث دول: السعودية والجمهورية العربية المتحدة ولبنان لعقد اجتماع مهم، يرتقي بالقضية الفلسطينية إلى صعيد عربي شامل، يقرر مصير كل الدول العربية، من خلال معالجة أربع مسائل رئيسية هي :إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه بالصورة التي تبرزه أمام دول العالم، وإنشاء جيش فلسطيني، وإعلان الدول العربية موقفاً موحداً داعماً للملف الفلسطيني في كلياته وجزئياته، وإنشاء كل دولة عربية مؤسسة متفرغة لمعالجة ملف القضية الفلسطينية، لتنسيق جهود موظفيها، وتكوين هيئة تنسيق من رؤسائها[2].

وانسجاماً مع التوجهات آنفة الذكر استنكر السفراء العرب موقف رئيس الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروشوف الذي جاء فيه: "**أنَّ لدى حكومته فكرة بالسماح بهجرة يهودها إلى فلسطين**" مؤكدين أنَّ استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين سينتهي إلى حروب وويلات سيتلظى الجميع بشظاها وفي مقدمتهم الصهاينة[3]، وتطرقت الأهرام إلى تدابير قطيعة دول الجامعة العربية للكيان الصهيوني في شتّى الصعد ومنها: رفض ممثلو الدول العربية الجلوس مع ممثلي (الكيان الصهيوني) في اجتماعات المكتب الإقليمي للصحة العالمية[4]، وتأكيد الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة للسفير الألماني في القاهرة والتر فيبر (Walter Weber)أنَّ المساعدات الألمانية لـ (الكيان الصهيوني) تؤثر على علاقات المانيا بالعرب[5].

استمرت المؤامرات الدولية حول القضية الفلسطينية بأوجه شتى، ومنها التقرير رقم (A/4121) الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة داج هامرشولد(DagHammarskjöld)،

=السماري، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، مطبعة دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1999، ص 278.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26442، الأربعاء 6 أيار 1959.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26448، الثلاثاء 12 أيار 1959.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26451، الجمعة 15 أيار 1959.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26094، الجمعة 31 أيار 1958.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26463، الأربعاء 27 أيار 1959.

(1905 – 1961)[1] في 15 حزيران 1959، وتضمن خطوات متسلسلة لتصفية القضية الفلسطينية، بتكلفة قدرها ملياري دولار، يتم في أولها إنهاء عمل وكالة الغوث الدولية الأونروا (UNRWA)[2]، وتحويل مسؤولية إغاثة اللاجئين منها إلى الدول العربية المستضيفة للاجئين، ثم دمجهم ضمن خطة تنمية اقتصادية واسعة من خلال ضخ استثمارات ضخمة في الدول العربية المضيفة، وتوفير فرص عمل ومشاريع زراعية وصناعية تستوعب اللاجئين والسكان المحليين معاً، ومع أنَّ التقرير شدد على أنَّ الدمج الاقتصادي لا يعني إلغاء الحقوق السياسية أو حق عودة اللاجئين لوطنهم وفق القرار 194، لكن الواقع العملي أثبت بوضوح أنَّ الهدف النهائي كان توطين أولئك المهاجرين في الدول المضيفة لهم كحلٍّ نهائي للمشكلة، ولأهمية ما ورد في ذلك التقرير أرسلت الدول العربية خبراء فنيين لدراسة ما ورد فيه، فاجتمعوا في بلدة صوفر اللبنانية بين 8 و18 آب 1959، وكان اجتماعهم تقنياً بامتياز لأنهم فككوا بنود تقرير هامرشولد ودرسوا تداعياتها، ثم أعدّوا تقريراً سرياً إلى وزراء خارجية الدول العربية، حذروا فيه من قبول ما ورد في التقرير جزئياً أو كلياً، وإلا أفرغوا القرار الأممي رقم 194 من محتواه[3].

وتزامناً مع ذلك الاجتماع أعلن الرئيس جمال عبد الناصر رفضه لتقرير هامرشولد، ثم قال: "**إننا لن نسمح للتاريخ أن يتكرر... ولن يغتصب اليهود أرضاً جديدة ويسترقوا شعباً**

---

(1) داج هامرشولد: ولد في 29 تموز 1905 بمدينة يونشوبينغ بالسويد، وهو دبلوماسي واقتصادي سويدي، شغل منصب الأمين العام الثاني للأمم المتحدة (1953 – 1961). يُعد من أبرز الشخصيات الدولية التي صاغت مفهوم "دبلوماسية الوقاية" وقوات حفظ السلام، حيث أدار أزمات عالمية كبرى كأزمة السويس والكونغو، وقتل في حادث تحطم طائرته في 18 أيلول 1961، للمزيد، ينظر:
Brian Urquhart, Hammarskjöld, Alfred A. Knopf, New York, 1972.

(2) وكالة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: هي وكالة غوث وتنمية بشرية أسست بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 وبدأت عملها في عام 1950 وتعتمد تمويلها من التبرعات الطويلة التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة (الأنروا)، وموقع "أيباك (AIPAC).

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26483، الثلاثاء 23 حزيران 1959؛ صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26509، الأحد 5 تموز 1959.

آخر ويقضوا على كرامة مواطنيه في أرضه وسنصنع السلاح في بلادنا وننتج الذخيرة في مصانعنا فنقاتل دفاعاً عن مبادئنا دون أن نحتاج أحداً أو نمد أيدينا لأي دولة"[1].

انتقل ملف تقرير هامرشولد إلى وزراء الخارجية العرب، الذين اجتمعوا في بلده شتورا اللبنانية للمدة من 22 آب إلى 1 أيلول 1959، وختموا اجتماعهم برفض تقرير هامرشولد جملةً وتفصيلاً، وقرروا الخوض قُدماً في ذلك الملف في دورة مجلس الجامعة العربية رقم 32 المقرر عقدها في الدار البيضاء[2]، ونقلت صحيفة الأهرام تصريح رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة صلاح جوهر الذي جاء فيه: "**باستطاعتي أن أؤكد أنَّ توصيات الجامعة التي جاء فيها محاولات توطين اللاجئين وإننا سنعمل طبقاً لرسالة جمال عبد الناصر في خطابه التاريخي بالإسكندرية يوم 26 تموز والذي فتح فيه صفحةً جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية وأنَّ هذه التوصيات ستحقق أماني العرب عامة**"، وذكرت الأهرام في الوقت ذاته أنَّ الوفود العربية ضمنت قرارات المؤتمر والتوصيات إلى حكوماتها لعرضها إلى مجلس الجامعة العربية في اجتماعاته في الدار البيضاء يوم الأول من أيلول المقبل[3].

ويحسب لصحيفة الأهرام أنها تطرقت لعزوف العراق عن حضور الاجتماعات السابقة، وموقفه من اجتماع الدار البيضاء، فأوردت تصريح الأمين العام لوزارة الخارجية اللبناني يوسف أبو خاطر (1908 – 1989)[4] الذي جاء فيه أنه اجتمع مع أمين الجامعة العربية عبد الخالق حسونة حول مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء مطلع أيلول، وأن لبنان بذلت مساعي حثيثة لحث العراق على حضور ذلك المؤتمر، وشدد مندوب صحيفة (الأهرام)

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26528، الجمعة 31 تموز 1959.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26550، الخميس 22 آب 1959.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26541، الخميس 13 آب 1959.

(4) يوسف أبو حاطر: دبلوماسي وحقوقي لبناني بارز، من الرعيل الأول الذي أرسى قواعد الدبلوماسية اللبنانية بعد الاستقلال. شغل منصب الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين، مثّل بلاده كوزير مفوض وسفير في عواصم كثيرة مثل القاهرة (حيث كان مندوباً لدى جامعة الدول العربية) وروما والنمسا، كما تولى حقائب وزارية منها وزارة التربية والتعليم والعمار، عُرف بحنكته القانونية ودوره في صياغة مواقف لبنان الدولية أثناء الأزمات الإقليمية التي واجهتها في عقدي الخمسينيات والستينيت، للمزيد، ينظر: Who's Who in Lebanon 1988-1989, Publitec Publications, Beirut, 1988, p.24 – 27.

على أن القائم بأعمال السفارة العراقية بالقاهرة أبرق إلى حكومته بجمع المعلومات والإيضاحات التي حصل عليها من الأمانة العامة بشأن عقد الدورة الثانية والثلاثين للجامعة العربية، وينتظر رد حكومته على دعوة الأمانة العامة لحضور مؤتمر الدار البيضاء[1]، وأشارت صحيفة الأهرام أيضاً إلى أن رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي (1921 – 1987)[2] أكد وجود اتصالات دبلوماسية عربية من لبنان والمغرب ومجلس الجامعة العربية لإقناع العراق بحضور اجتماع الدار البيضاء، وأنه يتمنى أن تكون جميع الدول العربية في ذلك الاجتماع[3]، لكن مصدراً رفيع المستوى في وزارة الخارجية العراقية صرح أن العراق لم يحضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية في الدار البيضاء، وأنه لم يطرأ أي تغيير على موقف العراق السابق بذلك الشأن[4].

غطت صحيفة الأهرام وقائع اجتماع الدار البيضاء وتصريحات بعض وفوده، مع التركيز على تصريح ولي عهد المغرب الحسن الثاني (1929 – 1999)[5] في افتتاح الدورة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26532، الثلاثاء 4 آب 1959.

(2) رشيد كرامي: سياسي ورجل دولة لبناني بارز، ولد في طرابلس لعائلة سياسية عريقة، وتولى رئاسة الوزراء عشر مرات، ليصبح أحد أطول الرؤساء خدمة في تاريخ لبنان الحديث. عُرف بلقب "رجل الدولة" و"الأفندي"، ولعب دوراً محورياً في الحفاظ على وحدة مؤسسات الدولة خلال الأزمات والحروب الأهلية، وامتاز بمواقفه القومية المعتدلة وعلاقاته الوثيقة مع الدول العربية، واغتيل في حادث تفجير مروحيته في 1حزيران 1987، للمزيد، ينظر: حسن جبار سعيد، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان 1951 – 1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2014؛

Ludwig W. Adamec, Historical Dictionary of Lebanon, Scarecrow Press, Maryland, 2006, p.165 – 168.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26541، الخميس 13 آب 1959.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26547، الاربعاء 19 آب 1959.

(5) الحسن الثاني: ولد في الرباط في 9 تموز 1929، وهو الابن الأكبر للملك محمد الخامس. تلقى تعليماً مزدوجاً (أصيلاً ومعاصراً) وحصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من جامعة بوردو. نُفي مع والده إلى كورسيكا ومدغشقر (1953–1955)، وبعد الاستقلال عُيّن ولياً للعهد وقائداً عاماً للقوات المسلحة الملكية، ثم اعتلى العرش عام 1961. عُرف بـــ "باني المغرب الحديث" وبحنكته الدبلوماسية العالية في إدارة الأزمات الدولية والوساطات العربية، توفي في 23 تموز 1999، للمزيد، ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة= =المستنصرية – كلية التربية، 2005؛ Ignace Dalle, Hassan II: Entre tradition et absolutisme, Fayard, Paris, 2004.

الثانية والثلاثين لمجلس الجامعة العربية الذي تضمن ترحيبه بالوفود العربية المشتركة في الاجتماع، وتأكيده أن بلاده جزء من الأمة العربية الكبرى، والجامعة العربية هي الحجر الأول في أساس الوحدة العربية[1]، وفي الصدد نفسه قال عاهل المغرب محمد الخامس (1909 – 1961)[2]: "**إنَّ الجامعة طريقنا الوحيد للدفاع عن حرية العرب وتنظيم اقتصادهم واجتماعهم لا مفر منه لحل المشكلات الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجه البلدان العربية منذ تأسيس الجامعة منذ خمس عشرة سنة**"، وذكر مراسل الأهرام في الدار البيضاء زكريا نيل (1924 – 1986)[3] أن الجمهورية العربية المتحدة قدمت إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية مذكرة تضمنت نشاط (الكيان الصهيوني) الاستعماري في فلسطين، وأشارت إلى حق العرب في خليج العقبة والمحاولات التي تبذل بتأييد (الكيان الصهيوني) في مسألة مرور السفن الإسرائيلية المحملة بالبضائع في قناة السويس، وتطرق مراسل الأهرام أيضاً إلى تأكيد رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي بأهمية مناقشات الدار البيضاء وخطورة المسائل المطروحة فيه[4]،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26562، الخميس 3 أيلول 1959.

(2) محمد الخامس: ولد في مدينة فاس في 10 آب 1909، وهو السلطان الثامن عشر في الدولة العلوية، وأول من اتخذ لقب "الملك" في المغرب. يُعد رمزاً وطنياً للتحرر، حيث قاد كفاح بلاده ضد الحماية الفرنسية والإسبانية، فنفته السلطات الفرنسية عام 1953 إلى كورسيكا ثم مدغشقر، وهو الحدث الذي فجر "ثورة الملك والشعب". عاد من المنفى ظافراً عام 1955 ليعلن استقلال المغرب في عام 1956، وشرع في بناء مؤسسات الدولة الحديثة حتى وفاته في 26 شباط 1961، للمزيد، ينظر: عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الاقصى حتى عام 1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية – كلية التربية، 2003؛

Charles-André Julien, Le Maroc face aux imperialismes 1415 - 1956, Editions Jeune Afrique, Paris, 1978, p. 191 -205.

(3) زكريا نيل: صحفي وكاتب مصري بارز، وأحد ألمع مراسلي جريدة الأهرام في الخارج خلال العصر الذهبي للصحافة المصرية. تخصص في الشؤون العربية والمغاربية، حيث أمضى سنوات طويلة مراسلاً في الدار البيضاء، وعُرف بصلاته الوثيقة مع دوائر صنع القرار في المغرب وتغطياته العميقة لأحداث الثورة الجزائرية وقضايا المغرب العربي، كما شغل منصب نائب رئيس تحرير الأهرام، وله مؤلفات سياسية تناولت قضايا الوحدة العربية والصراع الدولي، للمزيد، ينظر: مجلة "المصور"، دار الهلال، القاهرة، العدد 3217، يونيو 1986؛ د. يونان لبيب رزق، الأهرام: ديوان ...، ص 312 – 318.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26562، الخميس 3 أيلول 1959.

والثابت أن تغيب العراق وتونس عن ذلك الاجتماع كان من الملفات المهمة التي عالجها المجتمعون، لتجاوزها في اجتماعات الجامعة العربية المقبلة[1].

وضع مؤتمر الدار البيضاء ميثاقاً قومياً لاسترداد فلسطين تضمن تكوين جيش وتسليح الفلسطينيين لاسترداد وطنهم ومساهمة الدول العربية في ميزانية حكومة فلسطين[2]، واستعرضت صحيفة الأهرام قرارات ذلك المؤتمر، ثم خلصت إلى القول: "**إنَّ العرب لم يغمض لهم جفن ولن يهدأ لهم بال حتى يزيلوا آثار هذه المؤامرة التي أدركت الأمم المتحدة والدول الكبرى بشاعة ارتكابها، تلك المؤامرة التي استغلتها (الكيان الصهيوني) حتى اليوم فتتجاهل قرار التقسيم نفسه والقرارات الأخرى التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن فلسطين وإعادة اللاجئين وتعويضهم بربع أملاكهم التي استغلها الإسرائيليون لمصالحهم الخاصة، إنَّ فظاعة المؤامرة التي ارتكبت ضد الشعب العربي في فلسطين والأمة العربية جميعاً ستظل ذكراها مدى الأيام ولن يغفى عليها الزمن ما لم تستردَّ بتضامنهم وتكاتفهم حقوقهم المغتصبة وما لم تَقُم الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات التي اتخذتها بشأن فلسطين**"[3]، وفي ختام جلساته التي استمرت ثمانية أيام اختتم مجلس الجامعة العربية دورته الثانية والثلاثين في 8 أب 1959[4].

استمرت الدول العربية في التفاعل مع حيثيات القضية الفلسطينية، فقدم بعض أعضاء مجلس النواب اللبناني اقتراحات إلى رئيس المجلس بعقد جلسة خاصة لبحث تطورات قضية فلسطين[5]، وفي 30 كانون الأول اجتمع الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة ساعتين مع نائب وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة فريد زين الدين (1907 –

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26563، الجمعة 4 أيلول 1959.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26553، الثلاثاء 25 آب 1959.

(3) ينظر ملحق رقم (2): صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26555، الخميس 27 آب 1959.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26568، الأربعاء 9 أيلول 1959.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26655، السبت 5 كانون الأول 1959.

1973)[1]، ووكيل الوزارة مراد غالب (1922 – 2007)[2] في وزارة الخارجية بحضور مدير الإدارة العربية أحمد عبد المجيد (1918 – 1992)[3]، وتركزت مناقشات ذلك الاجتماع على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية المزمع عقده يوم 20 كانون الثاني القادم والمسائل الثلاث التي سيناقشها وهي: آليات تنفيذ قرارات اجتماع الدار البيضاء حول قضية فلسطين، وموقف العرب من تحويل مجرى نهر الأردن والحول دون تنفيذ المشروع تنفيذاً لتوصيات الثلاثة لسفراء القاهرة وعمان ولبنان، وتعديل ميثاق الجامعة[4].

بذل الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة مساعيه لكي تشترك دول الجامعة في اجتماع مجلس الجامعة العربية المقرر عقده على مستوى وزراء الخارجية، وأوضح الأمين العام في اجتماعه مع القائم بالأعمال العراقي بتاريخ 19 كانون الثاني 1960 أن المصلحة العليا للعرب تقتضي بأن تجتمع الحكومات العربية كلها على مائدة مجلس الجامعة العربية ومن بينها العراق[5]، وأشارت الصحيفة إلى أزمة في الجامعة العربية حيث أن عبد الكريم قاسم

---

(1) فريد زين الدين: دبلوماسي سوري بارز، نال شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس. شغل منصب سفير سوريا في واشنطن ومندوبها لدى الأمم المتحدة، وبعد قيام الوحدة عام 1958، عُيّن نائباً لوزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة. عُرف بصلابته في الدفاع عن القضايا العربية ومؤلفاته القانونية والسياسية الهامة باللغتين العربية والإنكليزية .للمزيد، ينظر: سامي مبيض، فولاذ وحرير: سِيَر من صنع سوريا الحديثة (1900–2000)، دار كونو، بوسطن، 2006، ص 421 – 423.

(2) مراد غالب: دبلوماسي وطبيب مصري، لُقب بـــ "مهندس العلاقات المصرية السوفيتية". شغل منصب وكيل وزارة الخارجية، ثم سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في موسكو لسنوات طويلة، وتولى منصب وزير الخارجية عام 1972، ثم وزيراً للإعلام، واختتم حياته المهنية رئيساً لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، للمزيد، ينظر: مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات: سنوات القلق والمصير، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 85 – 88.

(3) احمد عبد المجيد: دبلوماسي مصري مخضرم من الرعيل الذي أسس الإدارة العربية في وزارة الخارجية المصرية. تدرج في المناصب الدبلوماسية حتى شغل منصب مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية في عهد الوحدة، ومثّل بلاده في عدة عواصم عربية وأجنبية، وكان له دور بارز في التنسيق الدبلوماسي خلال أزمات الشرق الأوسط في الستينيات .للمزيد، ينظر :د. يونان لبيب رزق، الأهرام: ديوان ...، ص 442 – 444.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26681، الخميس 31 كانون الأول 1959.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26701، الأربعاء 20 كانون الثاني 1960.

يقف وحده ضد اجتماع الدول العربية بشأن قضية فلسطين، وأنَّ حكومة العراق تعلن أنها لا تحضر أي اجتماع للجامعة العربية يعقد في القاهرة، وأن الأمين العام للجامعة عقد مؤتمراً صحفياً خطيراً ويعلن أن موقف العراق يتعارض مع ميثاق الجامعة للدول العربية كلها، التي تحضر الاجتماع المخصص لبحث مستقبل فلسطين، وحكومة قاسم تتخلف بعد رفض عبد الكريم قاسم حضور العراق الاجتماع الذي تقرر عقده في القاهرة يوم 8 شباط (أو شباط) 1960، وتعرض فيه مسألتان على جانب من الخطورة لمستقبل العرب هما: قضية فلسطين، ومؤامرة (الكيان الصهيوني) لتحويل نهر الأردن[1].

وذكر عبد الخالق حسونة أنَّ الاجتماع القادم لمجلس الجامعة العربية الذي تقرر عقده يوم 8 كانون الثاني في العام ذاته في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية، من أخطر اجتماعات الجامعة العربية بسبب اتصاله بصلب القضية الفلسطينية ومستقبلها، وإذا ما وحدت الحكومات العربية موقفها فإنَّ ذلك يؤدي حتماً إلى مكاسب هامّة للقضية الفلسطينية سواء في المجالين العربي والدولي، جعل الطريق ممهداً لعقد مؤتمر عربي على مستوى عالٍ[2]، لكن ما انعكس سلباً على الموقف العربي هو إصرار إعلان العراق وتونس مقاطعة اجتماعات مجلس الجامعة العربية، فأظهر حسونة أسفه من ذلك الأمر لكنه شدد على أنَّ مجلس الجامعة العربية مضطر للمضي في عمله دونهما[3].

وضعت الجامعة العربية خطة لمنع تحويل مجرى نهر الأردن وبدأ مشروع إبراز كيان الشعب الفلسطيني في 7 شباط 1960، وفي الوقت نفسه سافر وزير الخارجية الأردني موسى ناصر (1895 – 1971)[4] إلى عمان للتشاور مع حكومته فيما وصلت إليه الدول العربية

---

(1) ينظر ملحق رقم (3): صحيفة الأهرام، العدد 26710، الجمعة 29 كانون الثاني 1960.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26712، الاثنين 1 شباط 1960.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26722، الخميس 11 شباط 1960.

(4) موسى ناصر: سياسي وتربوي أردني من أصل فلسطيني، تلقى تعليمه في الجامعة الأمريكية في بيروت. شغل مناصب وزارية رفيعة في المملكة الأردنية الهاشمية، تولى وزارة الخارجية في مراحل مفصلية من تاريخ الأردن (1959 – 1961)، وعُرف بجهوده الكبيرة في تطوير التعليم حيث كان رئيساً لجامعة بيرزيت، للمزيد ينظر: ناصر الدين الأسد، "موسى ناصر: المربي والمجاهد"، منشورات جامعة بيرزيت، 1972؛

Michael P. Hamilton, The Last Free Bird: The Life and Legacy of Musa Nasir, Birzeit University Publications, 1981, p. 45 – 68.

من نتائج، وأخذ رؤساء الوفود يتناقشون في موضوع دقيق وهو الكيفية التي يتم بها إبراز الكيان الشعبي الفلسطيني، واستمعوا إلى بيانات مهمة من السيد أحمد الشقيري[1]، رئيس الوفد السعودي في الأمم المتحدة، وانتهى الاجتماع صباح حتى 13 شباط 1960، وقد انجلت فيه معالم الأولوية لذلك الموضوع[2].

وصل الرئيس جمال عبد الناصر إلى اللاذقية وفيها تكلم عن التفجير الذري الذي أجرته فرنسا في صحراء الجزائر وقال: "**إننا استنكرنا هذا العمل و(الكيان الصهيوني) اغتصبت حقوق الشعب الفلسطيني ونحن نعلن من هنا تصميمنا على حقوق الشعب الفلسطيني ونعلنها عالية مدوية**"[3]، وأثناء تلك الأحداث اجتمع مجلس الجامعة ووافقت الوفود العربية بالإجماع على المبادئ التي يقوم عليها الكيان الفلسطيني ووضع خطةً لمنع تحويل نهر الأردن، ولذا قرر رؤساء الوفود تأجيل الاجتماع الثاني لمجلس الجامعة إلى الاربعاء الموافق 16 شباط 1960 أو اليوم الذي يليه، ولا يزال قرار منع تحويل نهر الأردن سرياً، وقد قرر عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية أن يرأس اللجنة التي تضم مندوبين من المغرب واليمن وليبيا والأردن وقطاع غزة لإجراء اتصالات مع المسؤولين في تلك الدول ومع جماعات اللاجئين لدراسة ظروفهم والتدابير العملية التي يجب أن يستند على أساسها الكيان الفلسطيني[4].

وأكدت الصحيفة أنَّ مشروعاً جديداً لوزراء الخارجية بشأن مستقبل فلسطين، حيث الرجوع مرةً ثانية إلى حكومة الأردن وانتظار ردها، وعقد رؤساء الوفود اجتماعهم الخامس عشر، الذي استمر ثلاث ساعات في فندق هيلتون برئاسة رئيس الوفد السعودي الأمير فهد

---

(1) أحمد الشقيري: ولد عام 1908 في لبنان تلقى تعليمه في القدس، درس الحقوق في الجامعة الامريكية في بيروت عمل في المحاماة، ثم عين اول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطيني له مؤلفات: من القمة إلى الهزيمة، معرفة المصير الواحد، الحقائق عن قضية فلسطين، شغل بعض المناصب في الإدارة الفلسطينية وفي عام 1963 عين ممثلاً لدى الجامعة العربية توفى في 25 شباط 1980، ينظر: زهير الدين صالح، موسوعة رجالات من بلاد العرب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص270.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26726، الاحد 14 شباط 1960.

(3) ينظر ملحق رقم (4): صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26727، الاثنين 15 شباط 1960.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26728، الثلاثاء 16 شباط 1960.

بن عبد العزيز[1] (1921 – 2005)[2]، وفي تلك الأثناء جاءت مباركة جديدة من رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم لقضية فلسطين، حيث أعلن خطته المباغتة لاسترجاع فلسطين، وهي الخطة التي طالما رددها في خطبه وأعدَّ لها الميداليات التي نقش عليها كلمة (عائدون)، وتمثلت تلك الخطة بإعادة الجنسية العراقية لليهود الذين هاجروا من العراق إلى (الكيان الصهيوني) وفتح أبواب العراق لعودتهم، ومنحهم جميع الحريات، وبذلك أصبح في وسع الإسرائيليين الذين هاجروا من العراق سنة 1948 إلى (الكيان الصهيوني) العودة إلى العراق، وأصدر عبد الكريم القانون ذي الرقم 11 لسنة 1960 الذي نص على: "**بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه وزير العدل صُدِّق على القانون التالي: المادة الأولى تُلغى الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقط عنهم الجنسية العراقية الصادرة برقم 12 لسنة 1952، ويُنفّذ هذا القرار من تاريخ نشره في الصحيفة الرسمية**"[3].

وأوضح رئيس بلدية غزة منير الريس أنَّ جمال عبد الناصر شكل جيش التحرير الفلسطيني وإنه يأمل في تكوين جيش فلسطيني قريباً ليقف في الصفوف الأمامية في معركة تحرير فلسطين، وأضاف أنَّ جمال عبد الناصر نظم النواة الأولى لذلك الجيش عقب حرب السويس عام 1956، أما الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة فذكر أنه بدأ اتصالاته بحكومات الدول الأعضاء لتأليف اللجنة التي شكلها قرار مجلس الجامعة لاستكمال

---

(1) فهد بن عبدالعزيز: الابن التاسع للملك عبد العزيز آل سعود، وأحد أبرز رجال الدولة في التاريخ السعودي المعاصر. تولى عام1960 وزارة المعارف كأول وزير لها، فأرسى قواعد النهضة التعليمية في المملكة. ثم تقلد لاحقاً وزارة الداخلية، فولاية العهد، وصولاً إلى مبايعته ملكاً للمملكة العربية السعودية عام 1982؛ ليكون أول من اتخذ لقب "خادم الحرمين الشريفين" رسمياً. عُرف بدوره المحوري في الوساطات العربية، ودعمه للمشاريع القومية، وحكمته في إدارة الأزمات الإقليمية الكبرى، للمزيد، ينظر: Rusaidan, Rusaidan bin Abdulrahman, Fahd bin Abdul Aziz: Forty Years of Leadership and Development, International Publishing House, London, 1992, p. 74 – 95.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26734، الاثنين 22 شباط 1960.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26737، الخميس 25 شباط 1960.

خطط سير العمل العربي بشأن قضية فلسطين على أساس المبادئ التي قررها المجلس[1]، وأكد الأمير فهد أنَّ المرور في القناة جزء من قضية فلسطين[2].

وضحت الصحيفة عبر وكالات الأنباء أنَّ رئيس وزراء الأردن هزاع المجالي (1917 – 1960)[3] فضح عاهله الملك حسين بن طلال حين ألمح الى محاولته تصفية الكيان الفلسطيني، مع أنَّ الجمهورية العربية حريصة على المحافظة عليه، وكشف المجالي ذلك السر الخطير في مؤتمر صحفي عقد في 10 آذار 1960، فقد تتبع أمام مراسلي الصحف ووكالات الأنباء المحلية والدولية، ما وصفه بـ "**قصة طريفة**"، مفادها دأب الملك حسين وحكومته القضاء على الكيان الفلسطيني من خلال ضم الضفة الغربية من نهر الأردن التي تؤلف جزءاً هاماً من فلسطين إلى مملكة الأردن[4].

عقد عبد الخالق حسونة أمين عام الجامعة العربية مؤتمراً صحفياً في 19 آذار 1960 مع 44 صحفياً ومعلقاً أمريكياً يمثلون مختلف الاتجاهات في الصحف الأمريكية، وتركزت أسئلة الصحفيين الأمريكيين عن مشكلة فلسطين[5]، وبعد عودة حسونة يتم تأليف اللجنة الفلسطينية التي تقرر مجلس الجامعة العربية تكوينها لوضع الخطوط الهامّة لاسترجاع فلسطين إلى أبنائها[6].

وفي عدن تألفت لجنة من الشباب القومي لدعم أعمال المكاتب العربية لمقاطعة (الكيان الصهيوني)، وكشفت اللجنة بضائع إسرائيلية سُربت إلى عدن، ووجهت الدعوات إلى مقاطعتها[7]، تزامناً مع عقدها اجتماعات في ذكرى اغتصاب فلسطين، وبعث عبد الخالق

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26743، الأربعاء 2 آذار 1960.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26745، الجمعة 4 آذار 1960.

(3) هزاع المجالي: رجل دولة أردني بارز من مدينة الكرك، تولى رئاســـة الوزراء مرتين. عُرف بمواقفه الوطنية القوية وجهوده في تحديث الإدارة الأردنية. اغتيل في حادث تفجير رئاسة الوزراء في 29 آب 1960، للمزيد، ينظر : هزاع المجالي، مذكراتي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1960 ؛ Uriel Dann, King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan 1955-1967, Oxford University Press, 1989, p.114.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26751، الخميس 10 آذار 1960.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26761، الاحد 20 آذار 1960.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26762، الاثنين 21 آذار 1960.

(7) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26765، الخميس 24 آذار 1960.

حسونة الأمين العام للجامعة العربية برقيات إلى وزراء خارجية الدول العربية طلب فيها تنظيم البلاد العربية اجتماعات هامّة يوم 15 أيار بمناسبة ذكرى اغتصاب فلسطين، وطلب حسونة من الحكومات العربية الاتصال بدبلوماسييها في الخارج لذلك الغرض، وبعث برقيات مماثلة إلى مكاتب الجامعة العربية في الخارج[1]، وأجرى اتصالات هامّة بين الدول العربية، ثم اجتمع برئيس وزراء مصر علي صبري (1920 – 1991)[2] ووزير خارجيتها محمود فوزي (1900 – 1981)[3]، وعلم مندوب (الأهرام) أنَّ تلك الاتصالات ناقشت مسألتين هما: تهيئة مستلزمات مؤتمر أقطاب المشرق والمغرب، وواقع الوضع الدولي الراهن واتصاله بالمشاكل العربية[4].

تزامنت تلك التطورات مع إضراب عام في غزة بمناسبة مرور اثني عشر عاماً على اغتصاب فلسطين، فعُقدت اجتماعات شعبية في البلاد العربية للمناسبة ذاتها، ونظم الاتحاد القومي مؤتمراً شعبياً كبيراً في القاهرة ألقى فيه السيد كمال الدين حسين (1921 – 1999)[5] خطاباً قال فيه: "**إنَّ هذا يوم كل عربي من المحيط إلى الخليج**"، وتحدث في المؤتمر ممثلو العمال وبعض الشعراء[6]، وفي تلك المناسبة أعلن رئيس وزراء الأردن هزاع المجالي أنَّ حكومته موافقة على قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب بشأن فلسطين، وأنَّ الاجتماع الطارئ

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26811، الاثنين 9 أيار 1960.

(2) علي صبري: سياسي وعسكري مصري، وأحد رموز العهد الناصري. أصبح رئيس وزراء مصر بين عامي1962 – 1965، وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية. عُرف بمهارته التنظيمية العالية وإشرافه على بناء السد العالي، للمزيد، ينظر :د. يونان لبيب رزق، الأهرام: ديوان ...، ص 295 – 297.

(3) دبلوماسي مصري مخضرم، عُرف بـ "مهندس الدبلوماسية المصرية". شغل منصب وزير الخارجية لسنوات طويلة ثم أصبح رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية. اتسمت سياسته بالهدوء والحكمة في إدارة الأزمات، للمزيد، ينظر:

Arther Goldschmidt Jr., Biographical Dictionary of Modern Egypt, American University in Cairo Press, 2000, p.57.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26815، الجمعة 13 أيار 1960.

(5) كمال الدين: أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، وتولى مناصب قيادية رفيعة منها وزير التربية والتعليم ونائب رئيس الجمهورية في عهد الوحدة. لعب دوراً أساسياً في وضع المناهج التعليمية الموحدة بين مصر وسوريا، للمزيد، ينظر: سعيد الشحات، كمال الدين حسين من مجلس الثورة إلى المعارضة، دار كنوز، القاهرة، 2016، ص 142 – 143.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26818، الاثنين 16 أيار 1960.

لمجلس الوزراء برئاسة ملك الأردن انتهى إلى تأييد حكومة الأردن لما أسفرت عنه اجتماعات الجامعة العربية حول نهر الأردن[1].

ومما له مغزاه أنَّ الملك حسين رفض عقد مؤتمر حول فلسطين في القدس، وهدد باعتقال وفود إحدى وخمسين دولة تقرر مشاركتها في ذلك المؤتمر، فتم عقده في غزة لبحث قضية فلسطين وتطوراتها[2]، وذكر مندوب صحيفة (الأهرام) إحسان بكر (1945 – 2003)[3] أنَّ الحاكم الإداري العام لقطاع غزة الفريق أحمد سالم (1912 – 1983)[4] أعلن أنَّ جمال عبد الناصر هو من سيحطم وعد بلفور، وكل فلسطيني في أي بقعة بالعالم يستطيع أن ينضم إلى الاتحاد القومي الفلسطيني، فالفلسطيني جندي في جيش العودة وشعب فلسطين هو طليعة الزحف العربي المقدس في سبيل استعادة حقوق فلسطين وتحرير أراضيها من العصابات الكيان الصهيوني[5]، وهنا نستطيع القول إنَّ الدور العربي في قضية فلسطين هو المحور الأساسي في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وأنَّ قضية فلسطين ظلت قضية مركزية عبرت عن وحدة الموقف العربي إزاء القضية الفلسطينية.

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26922، السبت 28 أيار 1960.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26998، السبت 12 تشرين الثاني 1960.

(3) إحسان بكر: صحفي مصري قدير، تخصص في الشؤون العربية بجريدة الأهرام، وشغل منصب مدير مكتبها في بيروت خلال سنوات الحرب. كان خبيراً بالشأن الفلسطيني والقضايا القومية وشغل منصب وكيل نقابة الصحفيين المصريين .للمزيد، ينظر: مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، المصدر السابق، ص 78.

(4) احمد سالم: قائد عسكري مصري، تولى منصب الحاكم الإداري العام لقطاع غزة في فترة حرجة من تاريخ القطاع في عقدي الخمسينيات والستينيات. عُرف بانضباطه وجهوده في تنظيم الإدارة والحياة العامة تحت الإدارة المصرية .للمزيد، ينظر: عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977، ص 210 – 213.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27048، الأحد 1 كانون الثاني 1961.

المبحث الرابع

قضية لاجئي فلسطين في ضوء مقالات صحيفة الأهرام 1956 – 1961

اللاجئ هو الشخص الذي انسلخ من سياقه الاجتماعي وتاريخه الشخصي تحت وطأة القسر والتهديد بالتعذيب أو القتل أو كليهما، تاركاً ماله وممتلكاته المادية وحقوق مواطنته ليعيش في بيئة لجوء مفتقرة إلى مقومات الاستقرار الدائم، وأولئك لا مجال لعودتهم إلى أوطانهم وممتلكاتهم إلا إذا زالت أسباب تهجيرهم[1]، وعرف معهد القانون الدولي العام اللجوء بالحماية التي تمنحها إحدى الدول على أراضيها، أو أي مكان آخر خاضع لسلطتها للأفراد طالبي تلك الحماية[2].

وقد حاولت (الكيان الصهيوني) بعد اغتصاب فلسطين تحويل شعبه إلى لاجئ يعيش في مجتمعات أخرى في حياة ملؤها الفقر والمرض، ولم يكتفي (الكيان الصهيوني) بطرد الفلسطينيين بل استولت على ممتلكاتهم وأموالهم، فاضطر الكثير منهم للعيش في بيوت تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة[3]، فسنت الأمم المتحدة عام 1948 قرار رقم 194 بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم[4].

وأكدت الأمم المتحدة ذلك الحق في أكثر من 140 قراراً على مدى السنوات اللاحقة، إلا أنَّ أياً منها لم ينفذ بسبب إصرار الكيان الصهيوني على رفضها وعدم جدية الدول الكبرى والمجتمع الدولي في تنفيذها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي حرصت إدارتها على إصدار الفيتو إزاء القرارات الخاصة بفلسطين، أو إفراغها من محتواها، ولحل تلك المشكلة أسست الأمم المتحدة وكالة الإغاثة وتشغيل اللاجئين الأونروا في 18 كانون الأول 1949، التي غطى عملها مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن[5]، وشكل اللاجئون سبعة أعشار

---

(1) عبد الرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، مجلد2، دار العربية للموسوعات، المجلد الأول، 1978، ص533.

(2) Institute of Int. Law Resolution on Asylum in Int. Law, Bath session 11/9/1950 quoted in Takkenbey L. The Status of Palestinian Refugees in Int. Law, Oxford: Clarendon press, 1998, p.41.

(3) BergIcheal Refuges in Gaza ctrip Decomber 1948. May 1950 beangkok Palestine. 2012. p.73.

(4) القضية الفلسطينية في مديرية المناهج والكتب، ط1، سنة 1968، ص54.

(5) محسن محمد صالح، حقائق وثوابت القضية الفلسطينية رؤية إسلامية، الحقائق الاربعون في القضية الفلسطينية، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020، ص21.

الشعب الفلسطيني جرى تصنيفهم إلى قسمين: أولهما الذين هجروا سنة 1948 ويتلقون المساعدة الدولية من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا، والثاني هم الذين لا يتلقون المساعدة من الوكالة وهم أقل عدداً[1].

وهنا من المناسب القول أن أغلب دساتير الدول العربية كفلت حق اللجوء، فضلاً عن تشريعات داخلية نظمت آلية منح اللجوء، بعد العبء الذي تعرضت إليه الكثير منها بعد لجوء عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين إليها[2]، وقد تطرق مدير مكتب (صحيفة الأهرام) في واشنطن إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الولايات المتحدة، ونبه إلى أن مدير مكتب اللاجئين الفلسطينيين في نيويورك الدكتور عزت طنوس (1896 – 1993)[3] أرسل مذكرة من ست صفحات إلى الرئيس أيزنهاور وصورة منها للمستر دلاس، وبعث مذكرة أخرى من خمس صفحات عن طريق السفارة البريطانية للسير أنطوني إيدن، وطالب الدكتور طنوس في مذكرتيه من الرئيسين حلّاً عادلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأكد ثقته من منح الزعيمين إلى اللاجئين جميع الحقوق الموجودة في مجتمعي المهجر، لاسيما أن بلديهما وفقاً طنوس مسؤولان عن تلك المشكلة بسبب تواطئهما مع (الكيان الصهيوني) ومساعدتها في تهجير الفلسطينيين[4]،

---

(1) مريم عيتاني ومعين مناع، معاناة اللاجئين الفلسطينيين، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، (د.ت) ص33.

(2) د. نجوى مصطفى حسون، تقديم د. سلمان أبو ستة، حقوق اللاجئين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلي، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات بيروت، 2008، ط1، ص58.

(3) عزت طنوس: طبيب وسياسي فلسطيني بارز، ولد في مدينة نابلس وتخرج في كلية الطب بالجامعة الأمريكية في بيروت. يُعد من الرعيل الأول الذي جمع بين العمل الإنساني والنشاط السياسي؛ حيث شغل منصب سكرتير اللجنة العربية العليا لفلسطين، وأدار المكتب العربي في لندن وباريس للتعريف بالقضية الفلسطينية. كان له دور رائد في العمل الإغاثي، إذ ساهم في تأسيس الصندوق الأرثوذكسي والعديد من الجمعيات الخيرية لمساعدة اللاجئين، كما مثّل الجانب الفلسطيني في هيئة الأمم المتحدة لسنوات طويلة، وترك خلفه مذكرات هامة توثق النكبة وما تلاها، للمزيد، ينظر: عزت طنوس، الفلسطينيون: ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، دار النهار للنشر، بيروت، 1982، ص 15؛

Izzat Tannous, The Palestinians: A Detailed Documented Eyewitness History of Palestine under British Mandate, I.G.T. Company, New York, 1988, pp. 240-265.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25265، الأربعاء 1 شباط 1956.

ورداً على ذلك زار أنطوني[1] إيدن الولايات المتحدة، وقابل الرئيس أيزنهاور، وبعد إجراء محادثات حول مشكلة اللاجئين، عاد إيدن إلى لندن، وبعد عودته إلى مطار لندن عقد مؤتمراً مع الصحفيين الذين كانوا في المطار، وأكد اتفاق وجهة نظره مع وجهة نظر الرئيس أيزنهاور حول الملفات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، ومنها ملف اللاجئين الفلسطينيين في بلديهما، وكشفت صحيفة الأهرام في أحد أعدادها محاولة الرئيس أيزنهاور بحث ملف اللاجئين أيضاً مع الدول العربية التي استضافت لاجئين في أراضيها، ووفقاً لصحيفة الأهرام فإن وزير الدولة المصري والسكرتير العام للمؤتمر الإسلامي أنور السادات أشار في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في دمشق بتاريخ شباط 1956 إلى تدخل الرئيس أيزنهاور في ملف اللاجئين الفلسطينيين، وعرضه حلولاً معينة لحسمه، واستشكل السادات تدخل الرئيس أيزنهاور، لأنه يتناقض مع القرارات الدولية والعربية التي قضت بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم، وتحدث السادات أيضاً عن الاقتراح الذي عرضه الرئيس أيزنهاور بالتوسط في النزاع بين العرب و(الكيان الصهيوني) لكنه نبه إلى عدم امتلاكه معلومات كافية عن ماهية تلك الوساطة[2].

وتزامناً مع ذلك أرسلت الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى مجلس الأمن الدولي بياناً جاء فيه: "**باسم الشعب العربي الفلسطيني إن الوسيلة الوحيدة لحل قضية فلسطين التي يتم بها إقرار الأمن واستتباب السلام في الشرق الأوسط هي رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني وتحقيق مطالبه المعروفة وإعادة اللاجئين إلى ديارهم ووطنهم لتعويضهم عن خسائرهم التي لحقت بهم بسبب السياسة الاستعمارية اليهودية، وقد أبرقت الهيئة العربية إلى مجلس الأمن بوجهة النظر الفلسطينية**"[3].

---

(1) أنطوني إيدن (1897): سياسي بريطاني من حزب المحافظين ومن أبرز السياسين، شغل منصب وزير خارجية بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، تولى الرئاسة عام 1955 خلق تشرشل واستهر بقيادة بريكانيا اثناء العدوان الثلاثي على مصر وانتهى باستقالته بعد ضغوط دولية توفي عام، للمزيد ينظر: الى السيره الرسميه على موقع الكومه البريطانيه موسوعة الجزيرة (GOV. UK).

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25320، الثلاثاء 27 آذار 1956.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25327، الثلاثاء 3 نيسان 1956.

واللافت أنَّ ذوي النفوذ في الأمم المتحدة كانوا راغبين في طي صفحة اللاجئين الفلسطينيين بما يمنعهم من العودة إلى بلادهم، وفي مقدمتهم الأمين العام للأمم المتحدة داج هامرشولد الذي أصدر في 15 حزيران 1959 تقريراً ذا خطوات متسلسلة لتصفية القضية الفلسطينية، بتكلفة قدرها ملياري دولار، يتم في أولها إنهاء عمل وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وتحويل مسؤولية إغاثة اللاجئين منها إلى الدول العربية المستضيفة للاجئين، ثم دمجهم ضمن خطة تنمية اقتصادية واسعة من خلال ضخ استثمارات ضخمة في الدول العربية المضيفة، وتوفير فرص عمل ومشاريع زراعية وصناعية تستوعب اللاجئين والسكان المحليين معاً[1].

وتناغمت بعض المؤسسات المرتبطة بالإدارة الأمريكية مع ذلك التقرير بذرائع منها ضآلة أعداد اللاجئين الفلسطينيين وإمكانية حل مشاكلهم الاقتصادية في مهاجرهم الجديدة لإنهاء فكرة العودة إلى وطنهم، وفي ذلك الصدد أعلن وكيل لجنة إنقاذ الشرق الأوسط جون سيرتنكو (John Syrtenco) (1914 – 1983)[2] أنَّ عدد الفلسطينيين العرب الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين لا يتجاوز نصف مليون، وادعى أنَّ الدول العربية بالغت في أعداد اللاجئين الفلسطينيين[3]، ورداً على تلك الادعاءات أصدر مركز الأبحاث التابع إلى منظمة التحرير الفلسطينية (فتح)[4] جداول بأعداد اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، كما في أدناه:

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26483، الثلاثاء 16 حزيران 1959.

(2) دبلوماسي وأكاديمي أمريكي، نشط في المؤسسات الإنسانية والسياسية المعنية بشؤون الشرق الأوسط خلال فترة الخمسينيات والستينيات. شغل منصب وكيل "لجنة إنقاذ الشرق الأوسط" (Middle East Relief Committee)، وهي إحدى المنظمات التي ركزت على تقديم المساعدات الإنسانية والتقنية وبحث سبل الاستقرار في المنطقة عقب أزمات اللاجئين. عُرف باهتمامه بدراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية وتأثير النزاعات الدولية على التنمية الإقليمية، للمزيد، ينظر:

The Middle East Institute, The Middle East Journal, Vol. 37, No. 4, Washington D.C., 1983, p.712 ; Who's Who in the Middle East and North Africa, Europa Publications, London, 1980, p.89.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25351، الجمعة 27 نيسان 1956.

(4) منظمة فتح: كبرى المنظمات الفدائية اشتقت الاسم من قلب كلمة (حتف) اختصار من أسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني نشأت كفكر على أثر الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 1955 ولن تعلن عن نفسها حتى مطلع 1965 حيث أعلنت (العاصفة) جناحها العسكري البيان الأول عن العملية لها في الأراضي المحتلة،=

اسم البلد	العدد
1- الضفة الشرقية الأردن	900,000
2- لبنان	240,000
3- سوريا	155,000
4- مصر	33,000
5- الكويت	140,000
6- العراق	14,000
7- ليبيا	5,000
8- الخليج العربي	15,000
9- العربية السعودية	200,000
المجموع	1,702,000

وأصدرت اللجنة العربية العليا بياناً بعنوان ((الذكرى الثامنة لنكبة فلسطين)) بمناسبة 15 أيار جاء فيه: "**ليعلم الاستعمار أنَّ الكيان اليهودي المصطنع في فلسطين سيبقى مصدر قلق واضطراب وبركاناً سينفجر، وأنَّ الشعوب العربية لن ترضخ للأمر الواقع**"، ودعت اللجنة اللاجئين إلى النضال والجهاد، وفي برقيةٍ أخرى لوكالة أنباء الشرق الأوسط في دمشق بَيَّنتْ اللجنة أنَّ الطلبة اللاجئين في المدارس الثانوية بدمشق أضربوا عن الدوام[1]، وذكرت الصحيفة أنَّ الفراغ الحقيقي خلقته الصهيونية، وقرار التقسيم خلق مشكلات اللاجئين والحدود وتدويل القدس[2]، وصرح السيد منير الريس مدير بلدية غزة لوكالة أنباء الشرق الأوسط بأنَّ عرب فلسطين قاسوا صنوف العذاب في السنوات الماضية ودَبرتْ مؤامرات استعمارية ضدهم لمصادرة حقوقهم المقدسة في العودة إلى بلادهم المسلوبة، وانهى كلمته قائلاً: "**إننا على**

=وعند اعتمادها مبدأ الكفاح المسلح. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون المصدر السابق، ج4، ص 225.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25367، الاربعاء 13 أيار 1956.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25674، الخميس 21 آذار 1957.

استعداد للبذل والتضحية، وحكومة الأردن الحالية ليس لها الحق في أن تتعرض للقضية الفلسطينية وأن تقوم منفردةً بأي محاولةٍ أو حركةٍ تمس حق اللاجئين، لاسيما وأنَّ الدول العربية كلها اتجهت إلى التمسك بحقوق عرب فلسطين"[1].

تزامنت التطورات السابقة مع وصول السكرتير العام للأمم المتحدة داج هامرشولد إلى لبنان في 28 تشرين ألأول 1957، وسيواصل سفره غداً إلى عمان لزيارة الأردن، وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية اللبنانية أنَّ هامرشولد لن يجري محادثات سياسية في لبنان ولم يتصل بأحد المسؤولين، وأنَّ العرب بدورهم رافضين أي محاولة من الغرب لاستغلال زيارة هامرشولد للمنطقة في إثارة قضية فلسطين، رفضوا أي محاولة للاتفاق مع إحدى الحكومات العربية عن حل جزئي للقضية الفلسطينية، لأنها قضية العرب كلهم[2]، وشددت الصحيفة في مقال لاحق على مقالاً جاء فيه: "أنَّ **الأمة العربية وشعوب آسيا وإفريقيا تقف اليوم بمناسبة ذكرى اغتصاب فلسطين، ويشاركها في هذا الاحتفال الصامت كل من ينطق بالعربية في شتّى أنحاء العالم، وغداً ستكون خطبة الجمعة في مسجد السيدة زينب (عليها السلام) حول موضوع اغتصاب فلسطين، ويوجه صباح اليوم نداء وزير التربية والتعليم للشباب في الجمهورية العربية المتحدة في هذه المناسبة، ويكون درس اليوم في جميع المدارس والمعاهد، وكذلك أذاع الأستاذ الأكبر عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر بياناً في الذكرى العاشرة لاغتصاب فلسطين قال فيه: في كل عام نستقبل في 15 أيار ذكرى مريرةً ونتمنى لو كان لها عيد استقلال"[3].**

وفي غزة أقيم الحداد استنكاراً لذكرى اغتصاب فلسطين، وعلق جودت شيلاف (1920 – 1997) مراسل (الأهرام) قائلا: "**اليوم أعلن الحداد التام في مدن القطاع وفي دوائر ومعسكرات اللاجئين، وتعطلت الأعمال في الدوائر الحكومية والمؤسسات الأهلية 5 دقائق، وانتهت بساحة قبر الجندي المجهول بعد أن وضعت عليه أكاليل الورد**"[4]، وصرح رئيس بلدية غزة ونائب رئيس المجلس التشريعي حسين منير الريس، أنه قرر إنشاء صندوق لجمع

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرة، العدد 25791، الجمعة 21 حزيران 1957.

(2) صحيفة الأهرام القاهرة، العدد 25924، الجمعة 1 تشرين الثاني 1957.

(3) صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26086، الخميس 15 أيار 1958.

(4) صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26087، الجمعة 16 أيار 1958.

المال لتحرير فلسطين، على أن يكون أول المساهمين في ذلك الصندوق أبناء فلسطين أنفسهم بضمنهم اللاجئون دون استثناء، والمقرر أنَّ كل مواطن فلسطيني يدفع جنيهاً لذلك الصندوق[1]، وذكر مندوب الأهرام عبد العليم المهدي (1915 – 1989)[2] أنَّ غزة تحتفل بذكرى الوطن المغتصب والشعب بعد مرور احدى عشر سنة يعلن عزمه على استرداد أراضيه ومحو كلمة لاجئين، وماجت غزة منذ الصباح بأفواج الشعب الذين توافدوا عليها ليشهدوا تلك الذكرى التي حضرها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حسين محمود الشافعي (1918 – 2005)[3] نائباً عن الرئيس عبد الناصر، وتكلم أحمد سالم حاكم القطاع، ثم اعقبه رئيس القطاع منير الريس بكلمة معبرة جاء فيها: "**سنلغي كلمة لاجئين**"[4].

وذكر مندوب (الأهرام) عبد العليم المهدي أنَّ الفريق أركان حرب أحمد سالم الحاكم العام لقطاع غزة والسيد منير الريس وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي الفلسطيني غادروا غزة إلى القاهرة لحضور اللجنة التحضيرية التي تعقد الاثنين الموافق 11 أيار 1959 في المركز العام لجمعيات الشباب المسلمين لتنظيم الانتخابات العامة الشعبية الفلسطينية من جميع الفئات الفلسطينية في قطاع غزة أو لبنان أو الإقليم الشمالي أو في الأردن، وسينتخب المؤتمر 20 نائباً لتنظيم التعبئة الشاملة للشعب الفلسطيني، والإفادة من جهود اولئك النواب في تقرير مصير القضية الفلسطينية[5]، وبخصوص تقرير هامرشولد عن اللاجئين أعدت الأمم المتحدة جدول أعمال الدورة القادمة لجمعيتها العامة التي تبدأ في 15 أيلول 1959، وأهم

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26132، الاثنين 30 حزيران 1958.

(2) مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، المصدر السابق، ص 112 – 113.

(3) محمود الشافعي: عسكري وسياسي مصري بارز، وأحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الذين شاركوا في ثورة 23 تموز 1952. تولى مناصب وزارية رفيعة، أهمها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الحربية، ثم عُيّن نائباً لرئيس الجمهورية في عهدَي جمال عبد الناصر وأنور السادات، للمزيد، ينظر: حسين الشافعي، مذكرات حسين الشافعي: ثورة 23 يوليو (الجزء الأول)، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص 118 ؛ Arthur Goldschmidt Jr., Op. Cit, p.191.

(4) صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26451، الخميس 7 أيار 1959.

(5) صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26454، الاحد 10 أيار 1959.

أعمالها قضيتي فلسطين واللاجئين، ولن تتضمن أعمال تلك الدورة طلب ضم أعضاء جدد إلى الأمم المتحدة[1].

وقد رفض العرب بالإجماع تقرير هامرشولد، وفي ذروة هيجانهم غادر إلى لبنان مدير شؤون فلسطين العميد صلاح جوهر للاجتماع بممثلي الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين لبحث تقرير هامرشولد معهم واتخاذ قرار نهائي بشأنه، ثم عرضه على وزراء الخارجية العرب عند اجتماعهم المزمع عقده في أول أيلول 1960 في الدار البيضاء، ويرى الخبراء أن تقرير هامرشولد يتألف من شقين: الأول متعلق بتمديد مهمة هيئة الإغاثة الدولية عشر سنوات أخرى شريطة موافقة الدول العربية، أما الشق الثاني فهو الذي رفضه العرب بالإجماع وهو يتضمن اقتراح هامرشولد توطين اللاجئين وادماجهم في الحياة الاقتصادية للدول العربية كوسيلة لتذويب قضية فلسطين[2].

وذكرت الصحيفة أنَّ الأمين العام المساعد للجامعة العربية السيد عبد المنعم مصطفى (1910 – 1995)[3] قال قبل سفره في 28 تموز 1959 إلى بيروت: "**إنَّ الدول العربية تتمسك بحقوق عرب فلسطين وتصر على عودة اللاجئين إلى ديارهم ليعيشوا في أوطانهم في سلام**"، وانتقد هامرشولد قائلاً: "**أنه يرى أن يُستوعب اللاجئون الفلسطينيون في البلاد العربية التي يقيمون فيها، مستنداً في تقريره على النواحي الاقتصادية ضارباً عرض الحائط العاملين السياسي والنفسي في المشكلة، لذلك قرر العرب أن يجتمعوا في بيروت لبحث هذا الأمر وتعزيز موقف موحد لوفود الدول العربية عند اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أيلول 1959**"[4].

---

(1) صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26521، الخميس 16 تموز 1959.

(2) صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26451، الخميس 7 أيار 1959.

(3) عبد المعم مصطفى: دبلوماسي مصري مخضرم، شغل منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية، وكان قبلها قد تدرج في المناصب الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية؛ حيث عمل سفيراً في عدة عواصم ومثل بلاده في هيئة الأمم المتحدة. عُرف بدوره النشط في تنسيق المواقف العربية المشتركة تجاه قضية فلسطين وأزمات الشرق الأوسط خلال حقبة الخمسينيات والستينيات، للمزيد، ينظر: د. يونان لبيب رزق، الأهرام: ديوان ...، ص 412 – 413.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26534، الاربعاء 29 تموز 1959.

وأوضحت الصحيفة أنَّ القاهرة اقترحت ميثاقاً قومياً لفلسطين تلتزم به الدول العربية، وعرضته قبل اختتام مؤتمر الخبراء العرب في لبنان أعماله يوم السبت المقبل، ورفع الوفود العربية قرارات المؤتمر وتوصياته إلى حكوماتها لدراستها تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة العربية في الدار البيضاء يوم الأول من أيلول، وذلك لإحباط كل محاولة لتوطين اللاجئين. وصرح السيد صلاح جوهر رئيس وفد الجمهورية العربية بقوله: "**إننا سنحبط كل محاولة يقصد منها توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، وأنَّ مشروعات هامرشولد لن يكتب لها النجاح، وإننا حاربنا التوطين وقاومناه بجميع الوسائل**"[1]، وذكر السيد أحمد القشيري رئيس الوفد السعودي في مؤتمر الخبراء العرب المنعقد الآن في لبنان أنَّ عودة اللاجئين إلى فلسطين مرهونة أولاً بعودة فلسطين، وقال إنَّ قضية فلسطين تتطلب حلاً عربياً نضعه ضمن خطة تعمل على تنفيذها بكل الوسائل، وقال إنَّ اللاجئين العرب طردوا من ديارهم بأمر واقع ولابد للعرب أن يُحدثوا أمراً واقعاً يزيل آثار الماضي[2].

واستناداً لما سبق، ذكرت صحيفة الأهرام أنَّ صوت القومية العربية المدوي رفض التخلي عن مشكلة لاجئي فلسطين الذي بدا في تقرير هامرشولد، وعبرت عنه قائلة: "**أنَّ الدول العربية آلت على نفسها أن تكون دائماً بجانب الشعب الفلسطيني، ولو رجعت الأمم المتحدة بذاكرتها لعرفت أنها كانت معنا في هذا القرار وأنها اتخذت في عام 1948 قراراً مماثلاً بحق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم، وقد عارضت (الكيان الصهيوني) قرارات الأمم المتحدة ورفضت أن تعيد إلى الشعب الفلسطيني أرضه المسروقة**"[3]، وفي بيروت اختتم المؤتمر العربي الفلسطيني أعماله، التي كان قد شرع بها في 19 تموز الماضي، وأنَّ إجماع الفلسطينيين على رفض تقرير هامرشولد سببه رفضه عودة لاجئيهم إلى بلادهم بذريعة أن توطينهم في البلاد التي يقيمون فيها أمر يسير[4].

وأشارت الصحيفة إلى عرض مذكرتين في أروقة الجامعة العربية من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي لتدارسها في اجتماع الدار البيضاء، وقد تضمنت المذكرتان عرضاً للطرق

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26541، الخميس 13 آب 1959.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26544، الاحد 16 آب 1959.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26547، الأربعاء 19 آب 1959.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26553، الثلاثاء 25 آب 1959.

الوحشية التي عامل بها الاستعمار مواطني الجنوب العربي ومشكلة اللاجئين الذين شردهم المستعمر[1]، كما نشرت صحيفة الكفاح اللبنانية تصريحاً لوزير الأشغال اللبناني بيار الجميل (1905 – 1984)[2] أشار فيه إلى التصريحات التي دعا فيها إلى إقامة حكومة فلسطينية ونقل اللاجئين من لبنان إلى أية دولة عربية، فقال إنَّ تلك التصريحات تناقض موقف الحكومة، وقال إنه لن يتراجع عن تصريحاته وذلك سواء رضيت بها الحكومة أو لم ترضَ.

وأعلن فريد زين الدين نائب وزير الخارجية المصري أنَّ حق عرب فلسطين في وطنهم حق مطلق لا يتوقف على أي قرار، كان ذلك خلال حديث خاص أدلى به إلى مندوب (الأهرام) إبراهيم طنطاوي (1921 – 1994)[3] بمناسبة سفر الدكتور فريد زين الدين مساء اليوم إلى الدار البيضاء على رأس وفد الجمهورية العربية في اجتماع مجلس الجامعة العربية، وموقف الجمهورية العربية من موضوع اللاجئين وتقرير هامرشولد بشأن مستقبلهم[4]، وذكرت الصحيفة أنَّ الفلسطينيين القاطنين في لبنان عقدوا مؤتمراً للشباب العربي الفلسطيني في ذكرى وعد بلفور المشؤوم، أعلنوا فيه تأييدهم سياسة جمال عبد الناصر إزاء فلسطين، وتمسك اللاجئين بحق

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26554، الأربعاء 26 آب 1959.

(2) بيار جميل: سياسي لبناني أسس حزب الكتائب اللبناني، ولد في 6 تشرين الثاني 1905، أدى دوراً محورياً في تاريخ لبنان الحديث ومن أجل استقلاله، تولى عدة حقائب وزارية مهمة خلال مسيرته الطويلة، منها وزارة الأشغال العامة، والداخلية، والصحة، والتربية، وعُرف بكونه رقماً صعباً في الميزان السياسي اللبناني وأحد أبرز قادة الموارنة في الشرق الأوسط، توفي في 29 آب 1984، للمزيد، ينظر: عارف عبد الحسين عباس، بيار الجميل ودوره السياسي في لبنان 1905 – 1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2014 ؛ Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1985, Cornell University Press, Ithaca, 1985, p.164.

(3) إبراهيم طنطاوي: صحفي مصري من الرعيل الذي عاصر التحولات الكبرى في مؤسسة الأهرام، تخصص في الشؤون العربية والدولية وعمل مندوباً ومراسلاً للجريدة في عدة عواصم، عُرف بدقته في نقل كواليس الاجتماعات الدبلوماسية والقمم العربية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وساهمت تقاريره الميدانية في توثيق بعض الأحداث السياسية في الشرق الأوسط، للمزيد، ينظر: مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم، أعلام الأهرام: مائة عام من الصحافة، مطابع الأهرام، القاهرة، 2005، ص 148.

(4) صحيفة الأهرام المصرية، العدد 26555، الخميس 27 آب 1959.

العودة إلى ديارهم، وطالبوا الدول العربية بمقاومة مشروع هامرشولد وسائر المشروعات الاستعمارية، وناشدوا الزعماء العرب بتجنيدهم وتدريبهم وتشكيلهم على شكل كتائب قتالية على الحدود الفلسطينية[1].

وقدم عدد من أعضاء مجلس النواب اللبناني اقتراحاً إلى رئيس المجلس بعقد جلسة خاصة لبحث قضية فلسطين[2]، وأشارت الأهرام إلى أنَّ صحيفة "**نيويورك تايمز**" نشرت رسالة لمسؤول عربي حول حق اللاجئين في العودة إلى فلسطين، وقد صرحت الصحيفة (نيويورك تايمز) في رسالة نقلتها عن ضابط الاتصال العام في مكتب الجامعة العربية في نيويورك طارق جبري (1922 – 1991)[3] رداً على افتتاحية كانت الصحيفة الأمريكية قد نشرتها منذ أيام وقالت فيها: "**إنه لا يمكن إعادة اللاجئين الذين ولدوا خارج فلسطين إلى أراضيهم في (الكيان الصهيوني)**"، وكان ردها هو: "**إنكم تزعمون أنَّ عدداً كبيراً من هؤلاء اللاجئين لم يعيشوا قط في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها (الكيان الصهيوني) الآن، وتزعمون أيضاً أنَّ 170 ألفاً منهم أصبحوا لاجئين منذ سنة 1953، وتقولون إنَّ اللاجئين الذين يمكن إعادتهم إلى بلادهم هم الذين ولدوا في فلسطين، وإذا كان هذا صحيحاً فقل لي إلى أي بلد ينتسب مئات الآلاف من اليهود الذين يصلون سنوياً إلى (الكيان الصهيوني)؟ إنهم بالتأكيد لم يولدوا في (الكيان الصهيوني)**"[4].

ونبهت صحيفة الأهرام إلى أنَّ أغلب دول آسيا وإفريقيا يؤيدون عودة عرب فلسطين إلى ديارهم، و"**أنَّ سفراء الدول الآسيوية والأفريقية في القاهرة أكدوا أنَّ شعوبهم وحكوماتهم يؤيدون حق عرب فلسطين بالعودة إلى ديارهم تنفيذاً للقرارات الاجتماعية التي أصدرتها**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26650، الثلاثاء 17 تشرين الثاني 1959.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26655، السبت 5 كانون الأول 1959.

(3) طارق جبري: ولد في 15 شباط 1922، وهو دبلوماسي لبناني عمل في السلك الدبلوماسي العربي والدولي، وبرز دوره كضابط للاتصال العام في مكتب جامعة الدول العربية في نيويورك، أدى دوراً حيوياً في التنسيق بين الوفود العربية والأمانة العامة للأمم المتحدة، وكان له نشاط ملموس في الدفاع عن القضايا العربية في الأوساط الدبلوماسية والإعلامية الأمريكية، توفي في 14 تشرين الثاني 1991، للمزيد، ينظر: محمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، ج1، دار ابن حزم، بيروت، 2002، ص 244 – 245.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26659، السبت 19 كانون الأول 1959.

الأمم المتحدة منذ عام 1948 حتى الآن، ثم قالوا إنَّ أمريكا وإنجلترا وفرنسا لا تمتلك حق ضمان الموقف الراهن بين العرب و(الكيان الصهيوني) ولا أي منظمة أخرى من العالم"[1]، ونشرت صحيفة الأهرام في عدد لاحق تصريح الرئيس جمال عبد الناصر لوفود غزة جاء فيه: **"لن نقبل أن تتساهل الدول الكبرى في قضية فلسطين، ولن يبخل العرب بالدماء والشهداء في سبيل هذه القضية، وأنَّ قضية فلسطين ليست قضية بلد فحسب ولكنها قضيتنا جميعاً"**[2]، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ حكومة الأردن ستجد نفسها مضطرة لمقاطعة مؤتمر وزراء الخارجية العرب لأنَّ بحث قضية كيان فلسطيني في المؤتمر يهدد سيادة الأردن على الضفة الغربية[3]، وفي الوقت نفسه ستتجمع في بيروت يوم الجمعة القادم اللجنة الاستشارية لوكالة إغاثة اللاجئين الدولية بحضور ممثلين عن الدول العربية المضيفة للاجئين وهي الجمهورية العربية المتحدة والأردن ولبنان، وستبحث اللجنة تقرير المدير العام للوكالة الذي سيقدمه إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها القادمة، وسيطلب الممثلون العرب في اللجنة استمرار أعمال الوكالة إلى أن يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية وبمضاعفة الاهتمام بأحوال اللاجئين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبأن تشمل خدمات الوكالة جميع أبناء فلسطين الذين طردوا من بلادهم منذ عام 1948[4].

وأكدت الصحيفة أنَّ اللجنة السياسية الخاصة ناقشت مشكلة فلسطين، وأنَّ مندوب روسيا موروزوف (Platon Morozov) (1906 – 1986)[5]، قال: "**أنَّ (الكيان الصهيوني) تواصل تحديها لقرارات إعادة اللاجئين معتمدة على حماتها العظام**"، وأكد موروزوف في

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26737، الخميس 25 شباط 1960.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26743، الأربعاء 2 آذار 1960.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26911، الأربعاء 17 آب 1960.

(4) المصدر نفسه.

(5) موروزوف: ولد في 31 تشرين الأول 1906، وهو حقوقي ودبلوماسي سوفيتي بارز، تخرج في معهد الحقوق بلينينغراد، وشغل مناصب دبلوماسية رفيعة في وزارة الخارجية السوفيتية، حيث برز كأحد الوجوه الدبلوماسية الدائمة في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن خلال الخمسينيات والستينيات، كما مثّل بلاده في لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين، قبل أن يُنتخب قاضياً في محكمة العدل الدولية بـ لاهاي (1970 – 1985)، توفي في 13 آب 1986، للمزيد، ينظر:

United Nations, Yearbook of the United Nations 1961, Office of Public Information, New York, 1963, p.67.

خطابه أنَّ المشكلة سياسية وأنَّ عناد (الكيان الصهيوني) وحلفائها هو السبب في عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال: "**إنَّ هذا الموقف يعد إهانة لكرامة الأمم المتحدة وتفويضها، ومن الضروري التأكيد باستحالة التسامح أكثر من هذا، وأنَّ (الكيان الصهيوني) معتمدة على حماتها العظام لتواصل تجاهل القرارات التي أصدرتها هذه المنظمة**"[1].

ولا شكَّ أنَّ الاهتمام الأمريكي بقضية اللاجئين الفلسطينيين ليست نتاج نظرة إنسانية، بل رغبة من الحكومة الأمريكية في تحقيق أمن (الكيان الصهيوني) بعد توطين اللاجئين خارج حدودها وإيجاد سبل العمل لهم وغرسهم في أراضٍ غير أراضيهم[2]، ولخصوصية اللجوء الفلسطيني الممتد إلى أكثر من ستة عقود، هناك نوعان من الحماية المطلوبة لـ اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الإقليمي والدولي، أولهما: الحماية اليومية المؤقتة التي تكفل الحقوق الأساسية لـ اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة دون المساس بوضعهم القانوني كلاجئين، وثانيهما: الحماية المرتبطة بالحلول الدائمة التي تعني التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خصوصاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948[3].

ولفتت صحيفة الأهرام الانتباه إلى أنَّ الدول العربية بذلت قصارى جهدها للاهتمام باللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، ومنها الحكومة العراقية التي قدمت بعض المساعدات المالية للفلسطينيين الذين يعيشون في العراق، وكانت دراستهم في المدارس والمعاهد والكليات العراقية مجانية[4]، وعمدت إلى توفير مائة وأربعين منزلاً لإيواء اللاجئين وبنت لهم مدينة سميت (السلام)، وأما الذين لم يحصلوا على منازل فانشأت الحكومة منازل لهم[5].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27011، الجمعة 25 تشرين الثاني 1960.

(2) اثمار عبد الحسين مطلك، الموقفان السعودي – الأمريكي من تطورات القضية الفلسطينية 1936 – 1967 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2008، ص26.

(3) اري كنو دستن وساري حنفي، اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي ترجمة ديما شريف، المركز العربي للأبحاث والدراسات (د.ت) ص.

(4) نصير محمود شكري، السياسية الخارجية في ضوء مقررات مجلس الوزراء العراقي 1958 – 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2004، ص77.

(5) وزارة الارشاد العراقية، ثورة تموز في عامها الثاني، بغداد، 1960، ص97.

ظل اللاجئون بين عامي 1956 – 1960 يعيشون ظروفاً صعبةً بعد غياب الاستقرار، وكذلك غياب الحلول المناسبة لمشكلتهم، واستمر اعتمادهم على المساعدات داخل المجتمعات العربية، وعانوا من الفقر والبطالة، فحاولت الوكالات الدولية مساعدتهم لكن بقدر ضئيل لضعف التمويل، وهكذا عاش عشرات آلاف اللاجئين بالضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا والأردن ظروفاً صعبةً بسبب اكتظاظ السكان وانتشار الأمراض وضعف البنية التحتية، وزادت معاناتهم بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، لكن القضية الفلسطينية ظلت خارج أولويات القوى الكبرى بسبب تركيزها على الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي[1].

(1) المصدر نفسه.

المبحث الخامس

تغطية الأهرام لتطورات القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1956 – 1960

أدت الأمم المتحدة[1] بين عامي 1956 – 1967 دوراً محورياً في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، وكان دورها يتمثل في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة وتقديم التقارير عبر قوات الطوارئ، وكذلك متابعة القرارات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين التي سبقت حرب 1967، وقد رفعت الحكومة البريطانية القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار اتخذته في شباط 1947 عقب إخفاقها في التوصل إلى حل لها على مدى الخمس والعشرين عاماً الأخيرة، وعلى أمل أن تتوصل الأمم المتحدة لتسوية يقبل بها الطرفان العربي واليهودي[2]، والحقيقة أنَّ الأمم المتحدة تعاملت مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية لاجئين منذ عام 1949 وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وكان (الكيان الصهيوني) وحلفاؤها في حالة رفض مستمر لجميع قراراتها[3].

وطُرحت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة بعد سلسلة من الاجتماعات التي شهدت عدداً من المناورات السياسية التي صدر على أثرها القرار المشؤوم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947 ذو الرقم (181)[4]، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين

---

(1) الأمم المتحدة: تأسست عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهدفها منع الحرب وكذلك الحفاظ على السلم والامن الدوليين، وضـــمت تلك المنظمة أجهزة مثل الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية، وعالجت قضايا عالمية خطيرة مست الأمن والسلام الدوليين بعد بروز ملامح الحرب الباردة، ومن ضمنها قضية فلسطين، للمزيد ينظر: دور الأمم المتحدة في ارسال الديموقراطية دراسة تحليلية تطبيقية في اطار القانون الدولي العام، وليد أحمد الجرجري شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ط1، ص81 – 82.

(2) عمر صالح العمري، مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، جامعة اليرموك كلية الاداب قسم التاريخ ص25.

(3) محسن محمد صالح، المصدر السابق، ص22.

(4) نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية مستقلة كل منها عن الأخرى الا في الأمور الاقتصادية لجعل مدينة القدس خاضعة لنظام دولي خاص تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة للمزيد ينظر: برهان غزال، جميل الشقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، ط2، دمشق 1955، ص115.

عربية ويهودية مع وحدة اقتصادية، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدخال مئة وخمسين ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين[1].

والثابت أن قرار التقسيم أثار موجة غضب عارمة تحولت إلى مظاهرات عمت عواصم الدول العربية ومدنها، مطالبة حكوماتها بتنفيذ مقررات بلودان السرية[2]، مؤكدين أنَّ الوقت قد حان لوضعها حيز التنفيذ[3]، وعلى أثر ذلك اجتمع مجلس الجامعة العربية في 8 كانون الأول 1947، واتخذ عدداً من القرارات للحيلولة دون قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، ومنها إقامة لجنة عسكرية[4] تأخذ على عاتقها توفير الاحتياطات العسكرية اللازمة لمقاومة هجمات العصابات الصهيونية التي أخذت تهاجم القرى والمدن الفلسطينية، فشكلت اللجنة بدورها جيش الإنقاذ، المكون من ثلاثة آلاف متطوع عربي أرسلتهم الدول الأعضاء في الجامعة العربية[5]، فضلاً عن تعهد الدول الأعضاء بتزويد عرب فلسطين بـ عشرة آلاف بندقية، حصة مصر منها ألفي بندقية، سُلَّم منها ثمانمئة بندقية إلى اللجنة العسكرية، وألفاً ومئتي بندقية إلى عرب فلسطين مباشرة، في مخالفة لقرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي لم تعترف بذلك التسليم[6].

استأثر حراك الأمين العام للأمم المتحدة باهتمام (الأهرام) مجدداً، فذكر مراسلها في بيروت أسعد عقل (1886 – 1963)[7] أنَّ المستر داج هامرشولد الأمين العام للأمم المتحدة

---

(1) احمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت، 1969، ص216؛ محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني واثره على الواقع العربي، ط1، بيروت، 1964، ص29 ؛ صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، ط1، بيروت، 1970، ص103 – 104.

(2) مجلس النواب العراقي، لجنة التحقيق النيابية في قصية فلسطين – تقرير سري، بغداد 1949، ص55 – 56.

(3) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص287.

(4) صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص111.

(5) يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية 1913 – 1989، دراسة توثيقية، ط2، بيروت، 1990، ص207، طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين (1936 – 1948) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الاداب جامعة بغداد، 1983، ص213.

(6) فيصل عبد المنعم، اسرار 1948، القاهرة للنشر سنة 1968، ط1، ص175.

(7) ولد في 1 نيسان 1886، وهو أديب وصحفي وشاعر لبناني بارز، ويُعد من أعلام الصحافة اللبنانية في المهجر وفي الوطن؛ حيث أسس وترأس تحرير مجلة "الرقيب" في البرازيل، ثم عاد إلى لبنان ليواصل نشاطه الفكري=

عقد مؤتمراً صحفياً صباح 28 كانون الثاني 1956 بفندق سانت جورج، حضره مئة من الصحفيين والمراسلين الأجانب، فتحدث عن رحلته الخاطفة إلى الشرق الأوسط للاتصال بحكوماتها، وأنه أشرف بنفسه على ترسيم حدود الهدنة (الخط الأخضر) لنقل صورة صادقة إلى الأمم المتحدة، وبعد تلك المقدمة قال للصحفيين: "**إنه لم يقدم أي مقترحات إلى الحكومات التي زارها، ولا يحمل مشروعات صلح بين العرب و(الكيان الصهيوني)**"، وقال رداً على سؤال آخر: "**إنَّ الحكومة البريطانية لم تزوده بأي معلومات خاصة عن الشرق الأوسط عند مروره بلندن**"[1]، كما عُقد اجتماع في مساء اليوم ذاته في دار ضيافة رئيس وزراء سوريا سعيد الغزي (1893 – 1967)[2] تكريماً للسيد داج هامرشولد، حضره الوزراء والمسؤولون، من بينهم أحمد الشقيري، فنوقشت اعتداءات (الكيان الصهيوني) وعدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة، وضرورة إعادة حقوق الفلسطينيين ومعالجة معاناة اللاجئين، فوافقهم هامرشولد قائلاً: "**إنه ما دام ميثاق الأمم المتحدة قد اعترف بتلك الحقوق، فلا بد من منحها**"[3]، وعُلم أيضاً أنَّ سعيد الغزي والقشيري أبلغا هامرشولد أنَّ أي اقتراح يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة حول الهدنة يمكن بحثه.

=والسياسي. عُرف بدفاعه المستميت عن القضايا العربية والوحدة الوطنية، وشغل عضوية المجمع العلمي العربي بدمشق، وترك نتاجاً أدبياً غزيراً تنوع بين الشعر والمقالات السياسية والاجتماعية التي وثقت حقبة هامة من تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، توفي في 26 نيسان 1963، للمزيد، ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج 1، ص 301 – 302.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25261، السبت 28 كانون الثاني 1956

(2) سعيد الغزي: ولد في 11 حزيران 1893، وهو رجل دولة وحقوقي سوري بارز، تولى رئاسة وزراء سوريا مرتين عامي 1954 و1955، وشغل حقائب وزارية منها الخارجية والدفاع والعدل، وتولى رئاسة مجلس النواب السوري، أدى دوراً محورياً في إدارة الأزمات السياسية والتحولات الدستورية التي شهدتها سوريا منتصف الخمسينيات، توفي في 18 أيلول 1967، للمزيد، ينظر: سلمى جلال الحكيم، سعيد الغزي ودوره في السياسة السورية 1893–1967، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2012، ص 156؛ يحيى مير علم، سعيد الغزي: الحكيم والمشرع، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 82، الجزء 4، دمشق، 2007، ص 912.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25262، الاحد 29 كانون الثاني 1956.

وذكر مراسل (الأهرام) جودت شيلاف أنَّ كبير المراقبين الدوليين الجنرال إديسون بيرنز (1897 – 1985)[1]، وصل إلى غزة في الساعة العاشرة من صباح 28 كانون الثاني 1956، ثم توجه إلى مكتب الجانب المصري، واجتمع مع مدير إدارة شؤون فلسطين صلاح جوهر، وصرح الجنرال بيرنز عقب الاجتماع قائلاً: "**إني مرتاح للمباحثات التي دارت اليوم حول تنفيذ مقترحات هامرشولد**"، وذكرت الأهرام أنه الاجتماع الثالث خلال ذلك الشهر، وسيعقد اجتماع آخر قريباً[2]، وذكرت (الأهرام) نقلاً عن مصدر أمريكي موثوق أنَّ المباحثات التي جرت بين أيزنهاور ورئيس وزراء بريطانيا أنطوني أيدن انتهت باتفاقهما على اتخاذ إجراءات في فلسطين كتلك التي وردت في تصريح سنة 1950[3]، وعلى أثر ذلك توجه مدير مكتب اللاجئين العرب في أمريكا الدكتور عزت طنوس إلى وزارة الخارجية وقابل مساعد وزير

---

(1) ولد في 17 حزيران 1897، وهو جنرال ودبلوماسي كندي رفيع المستوى، خدم في الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم انتقل للعمل الدبلوماسي الدولي، فعُيّن كبيراً للمراقبين الدوليين ورئيساً لهيئة الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة في فلسطين (UNTSO) عام 1954، ثم تولى قيادة قوات الطوارئ الدولية (UNEF) عقب أزمة السويس 1956. عُرف بجهوده في مراقبة خطوط الهدنة وإدارة ملف القوات الدولية في سيناء وقطاع غزة، توفي في 13 أيلول 1985، للمزيد، ينظر: جنرال إديسون بيرنز، بين الرصاص والزيتون: مذكرات الجنرال بيرنز رئيس هيئة الرقابة الدولية في فلسطين، ترجمة: المركز العربي للبحث والنشر، بيروت، 1981، ص 45 ؛ مهدي يوسف ناصر، دور هيئة الرقابة الدولية في الصراع العربي الإسرائيلي 1948–1956، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1998، ص 210.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25262، الاحد 29 كانون الثاني 1956.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25268، السبت 4 شباط 1956.

الخارجية جورج آلن (1903 – 1970)[1]، وأعرب له عن استياء اللاجئين من خلو البيان المشترك بين أيدن وأيزنهاور من أي إشارة مباشرة لمشكلة اللاجئين[2].

وأشار مراسل (الأهرام) إلى أنَّ أنطوني إيدن وصل إلى لندن بعد انتهاء زيارته للولايات المتحدة، واتفاقه مع أيزنهاور على ثلاث نقاط لحل مشكلات الشرق ومن ضمنها قضية فلسطين، وأدلى إيدن ببيانات للصحفيين جاء فيها: "**إنَّ النزاع الإسرائيلي يعد أعظم الأخطار المباشرة في الشرق الأوسط**"، وشددَ على ضرورة التقيد بالالتزامات الواقعة على عاتق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وفقاً للبيان الثلاثي الصادر عام 1950[3]، ووفقاً للصحيفة، فإنَّ أمريكا طلبت من مجلس الأمن الاجتماع لبحث قضية فلسطين، واقترحت قيام هامرشولد بجولة أخرى في الشرق الأوسط[4]، وفي السياق ذاته، دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى عقد اجتماعٍ عاجلٍ لبحث مستجدات القضية الفلسطينية، لاعتقادها أنَّ الأوضاع في المشرق العربي باتت تنذر بخطرٍ وشيكٍ بين العرب و(الكيان الصهيوني)، وبعد دقائق معدودة من تقديم المندوب الأمريكي ذلك المقترح، أعلنت (الكيان الصهيوني) عزمها المسبق على شنِّ عدوانٍ على الدول المجاورة لها لتحقيق أهدافها، وهو ما عُدَّ انتهاكاً صارخاً للمجلس الذي دعت واشنطن لانعقاده، وبقدر تعلق الأمر بالقرائن والأدلة التاريخية فأنَّ الولايات المتحدة هي من شجعت (الكيان الصهيوني) على التحلل من الاتفاقات القائمة مع العرب[5].

---

(1) جورج آلن: ولد في 3 تشرين الثاني 1903، وهو دبلوماسي أمريكي محترف، شغل منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا في عهد الرئيس إيزنهاور، كما عمل سفيراً لبلاده في عدة دول محورية منها إيران ومصر والهند واليونان. لعب دوراً دبلوماسياً مؤثراً في إدارة أزمات المنطقة خلال حقبة الحرب الباردة، لاسيما في ملفات الأحلاف العسكرية والنزاع العربي الإسرائيلي، كما تولى إدارة وكالة الاستعلامات الأمريكية، توفي في 11 تموز 1970، للمزيد، ينظر:

George V. Allen, The American Ambassador, Foreign Service Journal, Vol. 47, No. 9, Washington D.C., 1970, p. 24 ; United States Department of State, The Biographic Register, U.S. Government Printing Office, Washington, 1968, p.7.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25268، المصدر نفسه.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25274، الجمعة 10 شباط 1956.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25315، الخميس 22 شباط 1956.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25316، الجمعة 23 آذار 1956.

وبينت (الأهرام) أنَّ مجلس الأمن قرر عقد جلسة في 27 آذار 1956 لبحث مشروع القرار الأمريكي لتسوية النزاع بين العرب و(الكيان الصهيوني)، علماً أن رئاسة المجلس في ذلك الشهر هي لمندوب بريطانيا الدائم بيرسون ديكسون (1904 – 1965)[1]، ولفتت الأهرام النظر الى أن مجلس الأمن يتألف من خمسة أعضاء دائمين يمثلون (الصين، فرنسا، روسيا، بريطانيا، وأمريكا) وستة أعضاء غير دائمين يمثلون (كوبا، أستراليا، بلجيكا، يوغسلافيا، إيران، وبيرو)[2]، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ رحلة هامرشولد السابقة الى الشرق الأوسط زادت التوتر، وبسببها تم تأجيل البت في الاقتراح الأمريكي، وتصاعدت أصوات دولية بضرورة حسم مشكلة فلسطين نهائياً للحفاظ على السلام العالمي، وأضافت الصحيفة أنَّ الموقف في الشرق الأوسط يمثل اختباراً للأمم المتحدة وسكرتيرها[3]، وبموازاة ذلك المقال استأنف مجلس الأمن بحث القضية بحضور ممثلي سوريا والأردن ولبنان و(الكيان الصهيوني)، فكررت الدول العربية موقفها المتمثل في الرغبة في تحقيق حل عادل وتنفيذ مهمة هامرشولد بحيادية، وأفاد المندوب الأمريكي أنَّ مشروع بلاده تضمن قرارات سبق للمجلس الموافقة عليها، لذا يرى وجوب إقرارها

(1) بيرسون ديكسون: ولد في 13 تشرين الثاني 1904، وهو دبلوماسي بريطاني رفيع المستوى وأحد كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية، شغل منصب المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة بين عامي (1954 – 1960)، وهي الفترة التي شهدت أزمات دولية كبرى لاسيما العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، حيث كان المتحدث الرسمي باسم السياسة البريطانية في مجلس الأمن. انتقل بعدها للعمل سفيراً في باريس حتى تقاعده، وعُرف بخبرته الواسعة في كواليس الدبلوماسية الدولية، توفي في 22 نيسان 1965، للمزيد، ينظر:

Piers Dixon, Double Diplomat: The Life of Sir Pierson Dixon, Don and Diplomat, Hutchinson, London, 1968, p. 215 ; United Nations, Yearbook of the United Nations 1956, Office of Public Information, New York, 1957, p.542 – 543.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25317، الجمعة 24 آذار 1956.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25321، الأربعاء 28 آذار 1956.

فوراً، وقابل رئيس وفد مصر عمر لطفي (1908 – 1963)[1] هامرشولد في مكتبه وتلقى منه بيانات حول مهمته المرتقبة[2].

وأوضح مراسل (الأهرام) في موسكو أنَّ الاتحاد السوفيتي أيد تدابير الأمم المتحدة لدعم السلام في فلسطين، وأعلن استعداده المساهمة في تسوية النزاع، وأصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بياناً رسمياً طالبت فيه الأمم المتحدة بدعم السلام في الشرق الأوسط[3]، وذكر الملحق الصحفي لهيئة الرقابة الدولية ألبرت جراند (Albert Grand) (1900 – 1982)[4] أنَّ السيد هامرشولد قابل ديفيد بن غوريون والجنرال إديسون بيرنز، وحين سُئل هامرشولد عن رأيه في البيان السوفيتي أتف الذكر امتنع عن التعليق، ومن بيروت شددَ وزير الخارجية اللبناني

---

(1) عمر لطفي: ولد في 1 كانون الثاني 1908، وهو دبلوماسي وحقوقي مصري، تخرج في كلية الحقوق وعمل في سلك القضاء والنيابة العامة قبل التحاقه بالعمل الدبلوماسي، برز كأحد أمهر الدبلوماسيين العرب في أروقة الأمم المتحدة، شغل منصب مندوب مصر الدائم لدى المنظمة الدولية (1955 – 1962). أدى دوراً في الدفاع عن الحقوق العربية أثناء أزمة السويس والعدوان الثلاثي عام 1956، ونظراً لكفاءته عُيّن مساعداً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، توفي في 17 أيار 1963، للمزيد، ينظر: جمال بدوي، مصر في الأمم المتحدة: خمسون عاماً من الدبلوماسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 112 ؛ ميرفت مصطفى كمال، الدبلوماسية المصرية في الأمم المتحدة 1952–1961، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 230.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25322، الخميس 29 آذار 1956.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25342، الأربعاء 18 نيسان 1956.

(4) البرت جراند: ولد في 12 نيسان 1900، وهو صحفي ودبلوماسي فرنسي عمل في أروقة الأمم المتحدة لسنوات طويلة، حيث تولى منصب الملحق الصحفي والناطق الرسمي باسم هيئة الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة في فلسطين (UNTSO) خلال حقبة الخمسينيات، وكان مسؤولاً عن صياغة البيانات الصحفية المتعلقة بالخروقات على خطوط الهدنة والنزاعات الحدودية بين العرب وإسرائيل، وعرف بكونه حلقة الوصل الإعلامية الأساسية بين القيادة الدولية والمراسلين الأجانب في القدس، توفي في 23 نيسان 1982، للمزيد، ينظر: رامي عطا صديق، الصحافة المصرية والقضية الفلسطينية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 184؛ مذكرات الجنرال إديسون بيرنز، بين الرصاص والزيتون، ترجمة: المركز العربي للبحث والنشر، بيروت، 1981، ص 115.

سليم لحود (1910 – 1971)[1] أنَّ لبنان لا يقبل أن تكون القدس الجديدة مركزاً لمحادثات هامرشولد مع المسؤولين الإسرائيليين بدلاً من تل أبيب، والمعروف أنَّ (الكيان الصهيوني) تعد القدس الجديدة عاصمة لها رغم قرارات التدويل عام 1947[2].

وذكرت الدوائر الروسية أنَّ الاتحاد السوفيتي كان يؤيد تنفيذ قرارات التقسيم[3]، وعلمت الأهرام أنَّ مباحثات بريطانيا معه بشأن الخطوة التالية للأمم المتحدة أسفرت عن استعداد الاتحاد السوفيتي الاشتراك في إعداد مشروع قرار لحسم ملف فلسطين أممياً[4]، وقدر على مجلس الأمن في 27 نيسان 1956 عقد اجتماع لبحث مشروع القرار البريطاني، وجرت مباحثات بين سوريا ولبنان حول المشروع وتقرير هامرشولد، وأضافت الصحيفة أنَّ المشروع البريطاني يعبر عن رأي الغرب وحده، ولذا فالسوفيت راغبين في معرفة رأي العرب فيه[5].

وأكدت الصحيفة أنَّ أمريكا تضغط على (الكيان الصهيوني) لتهدئة الأمور على الحدود، أملًا في تغيير الموقف العربي، وتوقعت حدوث تطورات بالغة الأهمية[6]، ولفتت الصحيفة النظر إلى عقد هامرشولد اجتماع سري مع وزراء خارجية مصر محمود فوزي، وبريطانيا سلوين لويد، وفرنسا كريستيان بينو، دون حضور الوزير الأمريكي دالاس أو الوزير

---

(1) سليم لحود: ولد في 6 كانون الأول 1910، وهو سياسي ومهندس لبناني بارز، شغل عدة مناصب وزارية رفيعة في منتصف القرن العشرين، كان أهمها توليه حقيبة وزارة الخارجية والمغتربين (1955 – 1957)، كما تولى وزارات التربية الوطنية، والزراعة، والأشغال العامة في حكومات مختلفة. مثّل لبنان في العديد من المحافل الدولية والقمم العربية، وعُرف بدوره الدبلوماسي النشط خلال أزمة السويس والتحولات الإقليمية التي أعقبتها، كما كان عضواً فاعلاً في البرلمان اللبناني لعدة دورات، توفي في 30 كانون الأول 1971، للمزيد، ينظر: عدنان السيد حسين، التطور السياسي في لبنان 1943–1958، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص 245 – 246.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25342، الأربعاء 18 نيسان 1956.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25345، السبت 21 نيسان 1956.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25376، الجمعة 25 نيسان 1956.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25378، الاحد 27 نيسان 1956.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25404، الجمعة 23 تموز 1956.

السوفيتي ديميتري شبيلوف (1905 – 1995)[1] لإتاحة الفرصة للبحث بهدوء في أسس تكفل مفاوضات مثمرة[2].

ويبدو أنَّ ما تقدم دفع رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي (1901 – 1986)[3] لإلقاء كلمة في 25 تشرين الأول 1956 قال فيها: "**يسر لبنان أن يشارك في الاحتفال بذكرى الأمم المتحدة**"، ثم أعرب عن أسفه لعجزها أمام قضية فلسطين وقال: "**إذا استمر هذا الحال فسيبقى مصير هذا الشعب وصمة بجبين الأمم المتحدة**"، كما قدح رئيس وزراء سوريا صبري العسلي (1903 – 1976)[4] في مواقف الولايات المتحدة المنحازة لـ (الكيان الصهيوني)، ثم قال:

---

(1) ديميتري شبيلوف: ولد في 5 تشرين الثاني 1905، سياسي واقتصادي ودبلوماسي سوفيتي بارز، شغل منصب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي (1956 – 1957)، ومن مهندسي التقارب السوفيتي مع العالم العربي في منتصف الخمسينيات، أدى دوراً محورياً في إتمام صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1955 ودعم الموقف المصري خلال أزمة السويس، كما كان عضواً في أكاديمية العلوم السوفيتية ورئيساً لتحرير جريدة "البرافدا" قبل صعوده للسلطة السياسية، توفي في 18 آب 1995، للمزيد، ينظر: ناتاليا يغوروفا، الحرب الباردة في الشرق الأوسط: السياسة السوفيتية تجاه مصر 1945–1956، ترجمة: فؤاد كامل، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004، ص 218 ؛

Dmitri Shepilov, The Kremlin's Scholar: A Memoir of Soviet Politics under Stalin and Khrushchev, Yale University Press, New Haven, 2007, p.320.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25513، الخميس 11 تشرين الأول 1956.

(3) عبدالله اليافي: ولد في 6 آذار 1901، وهو رجل دولة وحقوقي لبناني بارز، ويعد من كبار أقطاب السياسة اللبنانية في عهد الاستقلال، تولى رئاسة الوزراء في لبنان عدة مرات بين عامي 1938 و1969، كما شغل حقائب وزارية سيادية متعددة منها العدل والداخلية والخارجية، عُرف بمواقفه الوطنية الصلبة ودفاعه عن الهوية العربية للبنان، وقاد الحكومة اللبنانية خلال أزمات إقليمية حادة لاسيما أزمة السويس عام 1956 التي استقال بسببها احتجاجاً على عدم قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، توفي في 4 تشرين الثاني 1986، للمزيد، ينظر: محمد جابر عناد، عبد الله اليافي ودوره في السياسة في لبنان 1901–1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2014 ؛ يوسف قزما خوري، الدكتور عبد الله اليافي: ستون عاماً من الجهاد الوطني، دار الحمراء، بيروت، 1992.

(4) صبري العسلي: ولد في 1 كانون الثاني 1903، وهو سياسي ورجل دولة سوري وأحد أبرز قادة الكتلة الوطنية في النضال ضد الانتداب الفرنسي، شغل منصب رئاسة الوزراء في سوريا ثلاث مرات خلال الخمسينيات، كما تولى منصب نائب رئيس الجمهورية في عهد الوحدة مع مصر عام 1958، عُرف بتوجهاته القومية ودوره المحوري في توقيع ميثاق الضمان الجماعي العربي والتقارب السوري المصري، ويعد من الشخصيات التي=

"**إنَّ تصريحات أيزنهاور حول قضية فلسطين تقلب الحقائق**"[1]، وكررت (الأهرام) ذات الاتهام للإدارة الأمريكية، موردةً ادلة كثيرة على انحياز واشنطن لـ (الكيان الصهيوني)، وذكرت أنَّ دالاس يحاول اقحام الهند وإيطاليا في وساطة لإقناع الدول العربية بحلول تخدم المصالح الأمريكية – الإسرائيلية، وأنَّ هناك اتصالات مستمرة لتصفية القضية الفلسطينية بالتواطؤ مع بعض الوفود العربية التي تساير السياسة الأمريكية[2].

وأوضحت الصحيفة أنَّ مصر وضعت خطة لمقاومة مشروع دالاس الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية في الدورة الجديدة للأمم المتحدة، وأن ذلك هو السبب الرئيس لسفر الدكتور محمود فوزي بنفسه على رأس الوفد المصري[3]، وعلمت الصحيفة أنَّ العراق طلب عرض القضية على الجمعية العامة واللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماع القاهرة يوم 25 أيلول[4]، تزامناً مع اعتراض الدول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على استخفاف (الكيان الصهيوني) بقرارتها، منبهةً إلى أنها لم تنفذ قراراً واحداً من أصل 13 قراراً أصدرتها الأمم المتحدة بين عامي 1948 و1954[5].

وأفادت وكالة أنباء الشرق الأوسط بعزم واشنطن تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن، عدلت فيه مقترح دالاس لعام 1955 الذي رفضه العرب. وفي سياق متصل توجهت وزيرة خارجية (الكيان الصهيوني) غولدا مائير (Golda Meir) (1898 – 1978)[6] إلى باريس

=ساهمت في صياغة المشهد السياسي السوري في مرحلة ما بعد الاستقلال، توفي في 13 نيسان 1976، للمزيد، ينظر: نسرين فيصل جواد، صبري العسلي ودوره السياسي في سوريا 1903 – 1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2016 ؛ سامي مبيض، صانعو سوريا الحديثة: صبري العسلي، دار النشر العربية، دمشق، 2011.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25528، الجمعة 26 تشرين الأول 1956.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25813، الاثنين 12 آب 1957.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25815، الأربعاء 14 آب 1957.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26086، الخميس 15 أيار 1958.

(6) غولدا مائير: ولدت في 3 أيار 1898، وهي سياسية صهيونية بارزة ولدت في كييف، وانتقلت الى الولايات المتحدة ومنها إلى فلسطين، شغلت منصب وزيرة الخارجية (1956 – 1966) ورئاسة الوزراء (1969 – 1974)، قادت السياسة الخارجية للدولة العبرية خلال أزمات كبرى منها العدوان الثلاثي على مصر عام=

لحشد الدعم لوجهة النظر الإسرائيلية[1]، وبالضد من جهودها أعلن رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي أن الدول العربية طالبت هامرشولد بإلزام حكومة (الكيان الصهيوني) على تنفيذ القرارات الدولية ووقف الاعتداءات الإسرائيلية الرامية للقضاء على نظام الهدنة[2].

وأشارت الصحيفة إلى أنَّ عدد الدول المؤيدة لقضايا العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بلغ ثلاثين دولة[3]، كما وافقت اللجنة السياسية الخاصة على الاستماع لأربعة من الفلسطينيين، من بينهم عزت طنوس وإميل الغوري (1907 – 1984)[4]، بناءً على طلب 10 دول عربية[5].

وأخذت قضية اللاجئين الفلسطينيين أيضاً قسطاً كبيراً من اهتمام الدول العربية، بضمنها حكومة العراق لاسيما عند دراسة لجانها تقرير هامرشولد في حزيران 1959، الذي أوصى بالإبقاء على وكالة الغوث (الأونروا) لأهميتها في مساعدة اللاجئين[6]، وإثر ذلك، شكلت

=1956 وحرب تشرين الأول 1973، وتعد من الشخصيات المؤسسة في حزب العمل الإسرائيلي، توفيت في 8 كانون الأول 1978، للمزيد، ينظر: علي رزاق ظاهر، غولدا مائير ودورها في السياسة الاسرائيلية تجاه فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي 1969 – 1974، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2019 ؛ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، 1999، ج 7، ص 215 ؛ Golda Meir, My Life, Weidenfeld & Nicolson, London, 1975, p.280

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26165، السبت 2 آب 1958.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26310، الخميس 25 آب 1958.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26570، الجمعة 11 أيلول 1959.

(4) طنوس وإميل: ولد في 25 آذار 1907، وهو سياسي ومناضل وحقوقي فلسطيني بارز، تخرج في جامعة سينسيناتي بالولايات المتحدة، وشغل منصب الأمين العام للحزب العربي الفلسطيني، كما كان عضواً في الهيئة العربية العليا لفلسطين ومثّلها في العديد من المحافل الدولية والأمم المتحدة. تولى عدة مناصب منها وزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة عموم فلسطين، وعُرف بنشاطه الإعلامي والدبلوماسي المكثف للدفاع عن القضية الفلسطينية وتفنيد المزاعم الصهيونية، وله مؤلفات تاريخية توثق النكبة والجهاد الفلسطيني، توفي في 21 كانون الثاني 1984، للمزيد، ينظر: ناصر الدين الأسد، إميل الغوري: حياته وآثاره، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27004، الجمعة 18 تشرين الأول 1960.

(6) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، منشورات المكتبة التجارية، بيروت، 1962، ص233.

جامعة الدول العربية "**لجنة خبراء العرب**"[1]، التي عقدت مؤتمرها في بيروت في 15 آب 1959 لدراسة التقرير وتوصلت لملاحظات مهمة حوله[2]. وفي الدورة الـ14 للجمعية العامة، ألقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد (1911 – 1969)[3] خطاباً في 29 أيلول 1959 أكد فيه أنَّ خلق (الكيان الصهيوني) كان من أكبر المآسي ضد العدالة، وأنها العامل الرئيس في تعكير السلام وإعاقة التطور، رابطاً مستقبلها بمصالح الاستعمار[4].

استعرضت الصحيفة المداولات التي أجرتها اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة تداعيات ملف فلسطين، ثم أدلى المندوب السوفيتي بلاتون موروزوف (Platon Morozov) (1906 – 1986)[5] بتصريحاتٍ لصالح العرب، أكد فيها أنَّ (الكيان الصهيوني)

---

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دورة الاجتماع العادي الثانية والثلاثون، الدار البيضاء، 1959، ص87.

(2) د.ك.و ملف رقم 3799/51 مؤتمر لجنة خبراء العرب في بيروت على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والذي اقره بجلسة الاجتماع العادي الثاني والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية في الرباط بتاريخ 3 أيلول 1959، ص13.

(3) هاشم جواد: ولد في 15 كانون الثاني 1911، وهو سياسي ودبلوماسي عراقي بارز، تخرج في الجامعة الأمريكية ببيروت ودرس في جامعة لندن، ويُعد من أبرز وجوه الدبلوماسية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري؛ حيث مثل العراق في منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، ثم شغل منصب وزير الخارجية بعد ثورة 14 تموز (1959 – 1963). عُرف باتجاهاته الليبرالية وقدرته العالية على إدارة الملفات الدولية المعقدة، لاسيما في ظل التحولات السياسية الكبرى التي شهدها العراق والمنطقة، توفي في 12 تشرين الأول 1969، للمزيد، ينظر: علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق 1911–1972، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2013.

(4) ثورة 14 تموز في عامها الثالث، أصدرت اللجنة العليا الاحتفالات 14 تموز بغداد مطبعة الرابطة 1961، ص256.

(5) بلاتون موروزوف: ولد في 31 تشرين الأول 1906، وهو حقوقي ودبلوماسي سوفيتي بارز، تخرج في معهد الحقوق بلينينغراد، وشغل مناصب دبلوماسية رفيعة في وزارة الخارجية السوفيتية، برز كأحد الوجوه الدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن خلال الخمسينيات والستينيات، مثّل بلاده في لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين، قبل أن يُنتخب قاضياً في محكمة العدل الدولية بـ لاهاي (1970 – 1985)، توفي في 13 آب 1986، للمزيد، ينظر: https://ru.wikipedia.org/wiki/Морозов,_Платон_Дмитриевич.

تواصل تحديها السافر للقرارات الدولية المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى ديارهم، مستندةً في عنادها إلى الدعم اللوجستي والسياسي الذي يوفره لها حماتها العظام من القوى الغربية، وبعد استماع اللجنة لمداخلات ممثلي الدول المختلفة حول جذور الأزمة، أكد المندوب السوفيتي موروزوف مجدداً في خطابه الرسمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "**إنَّ جوهر المشكلة في حقيقته مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وأنَّ التعنت الإسرائيلي المدعوم من الحلفاء هو السبب الرئيس والوحيد خلف تعثر تنفيذ القرارات الأممية**"، معتبراً أنَّ ذلك الموقف المتعمد يمثل إهانةً بالغةً لهيبة المنظمة الدولية والمواثيق التي أُستندت إليها(1).

وفي إطار ذلك الصراع الدبلوماسي المحتدم، انبرى الرئيس جمال عبد الناصر للدفاع بقوة عن قضية اللاجئين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء جلسة الجمعية العامة المنعقدة في 27 أيلول 1960، ومما جاء في خطابه، قوله: "**لابد أنَّ تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها تجاه فلسطين وشعبها العربي تلك أبسط حقوق ذلك الشعب الباسل الذي واجه في القرن العشرين محنه لم يسمح بمثلها في أظلم عصور التاريخ، وأن الأمم المتحدة هنا تعلم من سوء أحوال اللاجئين ما يكفي لرسم صورة محزنة للظلام لا أريد هنا استدر دمعاً على أحوال اللاجئين من شعب فلسطين وإنما نريد لشعب فلسطين حقوقه كاملة ولا نريد له الدموع**"(2).

وعلى صعيدٍ متصل، كشفت الصحيفة عن وجود تنسيق ومناورة أمريكية – بريطانية، وصفتها بالخطيرة للغاية، مشددة على أنَّ الحكومتين الأمريكية والبريطانية تسعيان من خلال تحركاتهما المشتركة داخل أروقة الأمم المتحدة إلى إيجاد صيغٍ سياسية تصادر الحقوق التاريخية لعرب فلسطين، وأماطت الصحيفة اللثام عن تفاصيل تلك المناورة التي تهدف بوضوح إلى عرقلة صدور أي قرارٍ أممي قد يصب في مصلحة اللاجئين أو يعزز موقفهم القانوني، ساعيةً بذلك إلى تصفية القضية الفلسطينية برمتها وإهدار حقوق العودة والتعويض على نحوٍ يخدم المصالح الاستراتيجية والأمنية لـ (الكيان الصهيوني)، ووفقاً للأهرام، فإنَّ تلك الخطة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27011، الجمعة 25 تشرين الثاني 1960.

(2) تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الخامسة والثلاثون 31 آذار 1961 ص26.

الممنهجة تضمنت ممارسة ضغوطٍ مكثفةٍ لمنع الجمعية العامة من التصويت على أي مشروع قرارٍ يضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم أو استرداد أموالهم وممتلكاتهم التي اغتصبتها (الكيان الصهيوني) منذ نكبة عام 1948[1].

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27042، الاثنين 26 كانون الأول 1960.

الفصل الثاني:
تطورات القضية الفلسطينية 1961 - 1964 في مقالات صحيفة الأهرام

المبحث الأول

موقف كتاب صحيفة الأهرام من القضية الفلسطينية

قراءة في الرؤى والاتجاهات

استأثرت قضية فلسطين باهتمام الكتاب والمفكرين العرب، فسطروا مقالات عديدة تناولت ملابساتها وأبعادها في أعداد صحيفة الأهرام القاهرية. فكتب الدكتور حسين فوزي النجار[1] مقالاً بعنوان: "**نحن و(الكيان الصهيوني) فلسفة الصهيونية، القومية الصهيونية بين الحقيقة والخيال**"، استعرض فيه مغزى الفلسفة، وأنواعها، والتحليلات التي تحرت أصولها وظواهرها واتجاهاتها العامة، ثم عرج على فلسفة الصهيونية قائلاً: "**علينا أن نقوم بتحليل الفكرة الصهيونية وردها إلى أصولها الأولى، ثم الحكم عليها وتقويمها في ضوء القيم الإنسانية العامة. والفكرة الصهيونية، ككل فكرة أخرى، لها أهدافها التي تنشدها، ولابد لكل هدف من وسيلة لتحقيقه، فإذا كان الهدف خيراً للإنسانية اتفقت وسيلته مع القيم الإنسانية، وإلا شذ عنها. فالاستعمار مثلاً يهدف إلى تسلط جماعة إنسانية على أخرى واستعبادها لمصلحتها الخاصة، وهو بذلك نزعة شريرة تجب مقاومتها**"، وانتهى الدكتور حسين فوزي النجار إلى: "**أنَّ الفكرة الصهيونية قامت في الأصل على ادعاءين باطلين، أولهما: أنَّ الرب عقد مع أبيهم إبراهيم صفقة رابحة يتعهد فيها بأن يرقى بهم إلى السيادة على العالم بصفتهم شعب الله المختار، وثانيهما: أنَّ فلسطين هي أرض ميعادهم وإرثهم عن أبيهم إبراهيم أيضاً**"[2].

وفي السياق ذاته، عالج الأكاديمي والناقد مجدي وهبة مفاهيم الصهيونية، وخلص إلى أنها: "**الاعتقاد بضرورة تكوين مجتمع يهودي يحكم نفسه بنفسه في فلسطين**"، ونبه مجدي وهبة إلى أنَّ من: "**ابتكرها هو الصحفي المجري ثيودور هرتزل (1860 – 1904)**"، وشدد

---

(1) حسين فوزي: مؤرخ ومفكر ومترجم مصري، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، وعُرف بسلسلة دراساته عن قادة الفكر والسياسة وعمله في المجالس القومية المتخصصة ورئاسة تحرير صحيفة القاهرة، توفي في 21 كانون الأول 2002، للمزيد، ينظر: محمد خير رمضان يوسف، المصدر السابق، ج 1، ص 154؛ حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، مكتبة الانجلو – مصرية، القاهرة، 1953.

(2) ينظر: ملحق رقم (5): صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27188، السبت 20 أيار 1961.

وهبة على أنَّ هرتزل اندمج في بيئته، ولم يشعر أنه جزء منفصل عنها، لأنه اعتقد نتيجة تجربته الخاصة والدروس التي استقاها من **(قضية دريفوس)** أنه لا طمأنينة لليهود ما لم تكن لهم دولة خاصة، وبعد استعراض التطور التاريخي، حذر مجدي وهبة من النَفَس التوسعي للصهيونية: "**التي لا تزال قوة دولية تقوم بتوسيع نفوذها ورقعتها الجغرافية رغم خلق دولة (الكيان الصهيوني)**"، وفرق وهبة بين الصهاينة واليهود، قائلاً: "**إنَّ هناك جماعات من اليهود، حتى في الولايات المتحدة الامريكية التي تعد القاعدة الكبرى للصهيونية، لا تدين بهذا المذهب بل تعتبره معارضاً لأقدس المبادئ اليهودية التي ترى ألا يكون قيام الدولة على أساس الظلم والطغيان، وهو الأمر الواقع في فلسطين**"، واستناداً لما تقدم، فإنه وفقاً لـ مجدي وهبة: "**ليس من الضروري أن يكون الصهيوني يهودياً، فهنالك من غير اليهود من يؤمن بهذا المذهب، فرئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل مثلاً يدين به وإن لم يكن يهودياً**"[1].

وهنا من المناسب القول إنَّ التفريق بين اليهود والصهاينة دعا المفكر والمؤرخ الدكتور أحمد طربين[2] لكتابة مقال عنوانه: "**نحن و(الكيان الصهيوني) تاريخ عدو، فلسطين بين حقوق العرب وادعاءات الصهيونية**"، أكد فيه: "**لم يعد يليق بنا كمواطنين صالحين أن نتصدى لبحث قضايانا العربية دون أن نكون قد أخذنا بجميع أسباب المعرفة... فلا يصح أن نخوض غمار قضية فلسطين ونحن لا نستشعر في صميم عقولنا أننا على حق يعززه التاريخ**"، واستناداً لما سبق، شدد أحمد طربين على: "**أنَّ قضيتنا في فلسطين واضحة، لكن حقائقها تضيع بسبب ما يفتعله الأعداء من خداع وتمويه، مما جعلها مظلومة أمام الرأي العام العالمي، وهي من أخطر قضايا العرب المعاصرة كونها في منزلة القلب من الوطن العربي**"، ونبه طربين إلى خطورة (الكيان الصهيوني) على الكيان العربي بأكمله، لأنها بعد إنشائها قطعت وشائج الصلات بين أقطار العروبة في المشرق والمغرب. وأشار إلى نقطة بالغة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، المصدر السابق.

(2) احمد طربين: مؤرخ وأكاديمي سوري، ولد في مدينة حمص، حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام 1958، ويُعد من أبرز أساتذة التاريخ العربي الحديث في جامعة دمشق، تميزت مؤلفاته بالتركيز على تاريخ بلاد الشام والقضية الفلسطينية، توفي في 26 آذار 2006، للمزيد، ينظر: عبد الغني العطري، عبقريات وأعلام، دار البشائر، دمشق، 1996، ص 244 – 245.

الأهمية مفادها عدم وجود "**قومية يهودية**"، وأنَّ الحركة الصهيونية لا تعود لأبعد من عام 1882، وهي دعوة ذات غايات عدوانية نشأت في أوروبا وتأثرت بمطامعها الدولية، وتبني مطالبتها بفلسطين على دعوى تاريخية مزعومة وقانونية باطلة. وفند أحمد طربين ادعاءات الصهاينة قائلاً: "**إنَّ دعوة الروابط التاريخية لا تصلح أساساً، فالعرب يقطنون البلاد المقدسة منذ ثلاثة عشر قرناً على الأقل**"، وشدد طربين على أنَّ نسبة الأقلية اليهودية نهاية الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز (7%)، وهم بقايا المذابح الرومانية، ونبه إلى مفارقة تاريخية مفادها أنَّ العرب عاملوا اليهود برفق وتسامح، بينما ذبحهم الفرنجة في القدس حتى لم يبقَ منهم عام 1267 سوى أخوين اثنين، وفند الدكتور طربين المنطق الصهيوني مؤكداً أنَّ فلسطين كانت تاريخياً جزءاً من بلاد الشام حتى حلت التجزئة واقتطع الحلفاء جزءها الجنوبي وسموه فلسطين عام 1920، ولإثبات عروبة فلسطين ذكر المؤرخ الدكتور أحمد طربين: "**أنَّ الكنعانيين خرجوا من جزيرة العرب وتوطنوا هذا الجزء من ديار الشام فسميت البلاد باسمهم (أرض كنعان)، وربما كنعان هذا جد القدامى العرب كقحطان وقطفان وكهلان، فمنذ فجر التاريخ وديار الشام برمتها وفلسطين وبضع منها بلاد عربية ووطن عربي أقام به شعب عربي**"، وجسد الدكتور طربين الأطماع اليهودية في أرض كنعان تاريخياً، مبيناً أنَّ موجات الغزو توالت عليها: "**فنفذ إليها (العبرانيون) من المشرق عبر نهر الأردن، وأسهم هذا على أنهم غرباء دخلاء لبلاد الأصليين (الكنعانيين)**"[1].

وأشار الحقوقي والسياسي الأردني شفيق الرشيدان في مقال عنوانه "**التلمود... الأساس للفكر الصهيوني**"، إلى أنَّ التلمود هو منطلق الفكر الصهيوني الحديث، فـ "**في القرن التاسع عشر نشرت اليهودية العالمية (كتاب التلمود) على نطاق واسع بعد أن أخفته أربعة عشر قرناً من وضعه من قِبَل بعض حاخامي اليهود في القرن الخامس للميلاد. ومن الغريب أن يأتي هذا الكتاب اليهودي المقدس بعد ثلاثين قرناً من عهد التوراة، ليكون تأكيداً للمبادئ اليهودية المتطرفة، وتقديساً لملك اليهود العدواني ونهجهم الانعزالي**"، وفي ذلك الصدد، نبّه شفيق الرشيدان إلى أنَّ التلمود غذى العنصرية والقسوة لدى الصهاينة، فبحسب التلمود: "**الفرق بين درجة الإنسان والحيوان هو بقدر الفرق بين اليهود وباقي الأمميين، وأُقتل الصالح من غير الإسرائيليين، وحرّم على اليهود أن يُنجَّى أحدٌ من باقي الأمم... ومن العدل أن يقتل**

---

(1) ينظر ملحق رقم (6): صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27190، الاثنين 22 أيار 1961.

اليهودي بيده كل كافر، لأنَّ مَنْ يسفك دم الكافر يقرّب قرباناً لله، وسلّط الله اليهود على أموال باقي الأمم ودمائهم".

واستناداً لما سبق، شدد الرشيدان على أنَّ: "**التلمود هو شريعة (الكيان الصهيوني) الكاملة وسجل تعاليمها اليهودية المتعصبة وآدابها، وأنَّ اليهود انتقلوا منذ نشره من مرحلة اليهودية إلى مرحلة الصهيونية مع احتفاظهم بكل الصفات المادية والمبادئ الروحية الموروثة". فقد عُرِفت الصهيونية بأنها الامتداد الطبيعي والتطور التاريخي للعنصرية واليهودية، ووُصِفت بأنها النتيجة التشكيلية لتفاعل اليهودية مع التطور البشري العام في القرن التاسع عشر (عهد النهضة الوطنية والدولة الحديثة). ومع هذا التطور اليهودي بدأت مشاكل اليهود في العالم، وبدأ معها حقدهم وتآمرهم على الشعوب، ومقاومة تلك الشعوب لمسلكهم ومؤامراتهم، فلقد كان من الممكن أن يندمج اليهود في قوميات البلاد التي يعيشون فيها ويتكلمون لغتها عند ظهور القوميات والبرجوازية في القرن التاسع عشر، غير أنَّ تطور اليهودية المعكوس وظهورها بمظهر جديد يحمل بين طياته نزعةً رجعيةً جديدة وهي: (الصهيونية دين لا قومية) حال دون ذلك، وقوّى من انعزالهم، وأدّى في النهاية إلى مقاومتهم واضطهادهم. فمع تكون القوميات في القرن التاسع عشر، نشط أثرياء اليهود الذين تحولوا إلى الصهيونية في ترويج يهوديتهم على أنها دين وقومية، وراحت تبث بين اليهود في كل بلدان العالم تنظيمهم على هذا الأساس، وتبعث فيهم روح (الكيان الصهيوني) ومجدها وسيادتها المستمدة من التوراة والتلمود كشواهد على قوة الانبعاث لدولة اليهود الموعودة. ومن الطبيعي بعد ذلك أن يستنكر اليهود ولاءهم للبلدان التي يقيمون فيها وقومياتهم، ويعطوا ولاءهم كاملاً لقوميتهم الجديدة الموهومة ولدولتهم المزعومة، ومن هنا نشأت المشكلة الصهيونية في كل بلد يعيش فيه أناس يدينون باليهودية[1].**

وأكد شفيق الرشيدان أنَّ تلك: "**المشكلة اتسعت حتى أصبحت من مشاكل أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وتطورت أكثر فأكثر مع تطور الفكرة القومية، وتحولت في بادئ الأمر إلى صراع أخذ شكل الصراع الوطني الداخلي، ثم ظهر بعد ذلك على شكل صراع طبقي عنيف، فقد استغل الانتهازيون اليهود عقدة الدين لدى بعض المتدينين وراحوا يغرزونها**

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28162، السبت، 18 كانون الثاني، 1964.

ويوجهونها الوجهة التي تخدم مصالحهم المالية وأطماعهم الاحتكارية، أو هي سهم للتسلط والتحكم، أو نزعاتهم العنصرية المتطرفة، وكان اليهود في معظم دول أوروبا يسيطرون على رأس المال، وكانت عنصريتهم السافرة قد أظهرتهم بمظهر الأجانب والأعداء، وكانت احتكاراتهم تبرز كالاستغلال الأجنبي في نظر الوطنيين، ومن أجل هذا أخذت مقاومة الصهيونية شكلاً وطنياً وأصبحت هدفاً أساسياً، وتطورت هذه المقاومة مع تمادي الصهيونية العنصرية واستغلالها البشع وتنكرها لقوميات البلاد التي يعيش فيها أفرادها كمواطنين، حتى وصلت إلى حد الاضطهاد والإبادة في النهاية".

ونبّه الرشيدان إلى أنَّ: "**الصهيونية أفصحت عن نفسها وأهدافها أكثر فأكثر عندما كتب السياسي الصهيوني ناحوم سوكولوف قائلاً: (إنَّ أهم أهداف موسى هو تأمين مستقبل الأمة اليهودية والاستيلاء على أرض الميعاد إلى الأبد)، وعبثاً يحاول البعض إقناعنا بأنَّ اليهودية مجرد دين وليس أمة، فما عساه يكون الدين اليهودي إذا كانت التوراة لا تُعتبر في نظر اليهود وحياً منزلاً من عند الله؟**"، وتتبع شفيق الرشيدان تطور الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر قائلاً: "**في عام 1882 ترجمت الصهيونية نواياها وأهدافها العدوانية بالقرار المفاجئ الذي أصدره قادتها إثر اجتماعهم السنوي المعتاد وجاء فيه: (إنَّ فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تُعطى لشعب بلا وطن، وأنَّ واجب اليهود تضييق الخناق على عرب فلسطين حتى يضطروهم إلى الهروب)، وبعد هذا الإعلان المجرم، شنت الجمعيات الصهيونية حملتها الكاسحة لإقناع يهود العالم بأنَّ اليهودية ليست مجرد دين، إنما هي: دين وشعب وقومية، وبعد هذه المؤامرة الاستعمارية، جردت الصهيونية العالمية طاقاتها وإمكانياتها الكبيرة ورأس مالها المستعمر لإقناع الدول الاستعمارية بأنَّ فلسطين هي الوطن الطبيعي لهذه القومية**"[1].

تناول الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سيد نوفل[2] الأمر ذاته في مقال عنوانه "**قضية فلسطين وحركة الوحدة القومية العربية**" نبه فيه إلى أنه: "**في المؤتمر**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28162، السبت 18 كانون الثاني 1964.

(2) سيد نوفل: دبلوماسي وأكاديمي مصري، ولد في محافظة المنوفية. حصل على الدكتوراه في الآداب من جامعة القاهرة. التحق بالعمل في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية منذ سنواتها الأولى (عام 1945)، وتدرج في المناصب حتى شغل منصب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية لسنوات طويلة (1961 – 1979=

الصهيوني الأول سنة 1897 تبلورت الفكرة الصهيونية وظهرت حركة سياسية عالمية تضم ما دعته المشكلة اليهودية وتدعوا إلى حلها عن طريق إنشاء دولة خاصة باليهود في فلسطين يحشدون فيها من أرجاء العالم وينمي فيهم الشعور ما يسمى (القومية اليهودية) دعامة لتحقيق مطامع الصهيونية ومنذ ذلك الوقت صاحبت اليقظة العربية يقظة المطامع الصهيونية وقد نجحت القومية العربية للقرن التاسع عشر في كفاح الضغط الصهيوني العالمي على الحكومة العثمانية لإنشاء وطن لليهود في فلسطين ونجحت في إصدار تشريعات بحظر بيع أراضي فلسطين إلى غير العثمانيين وعدم الاقتراض من المرابين وتأسيس بنك زراعي فلسطيني لإقراض الفلاحين"[1].

وأشار سيد نوفل إلى أنَّ المشروع الصهيوني أخذ أبعاداً خطيرة أثناء الحرب العالمية الأولى: ف "**حين تآمر الحلفاء الاستعماريون مع الصهيونية في الحرب العالمية الأولى ضد القومية العربية وخُدع العرب بمراسلات الشريف حسين – مكماهون استثنت بريطانيا فلسطين من الأراضي العربية المستقلة وكان وعد بلفور والانتداب البريطاني على فلسطين تمهيداً لإنشاء الدولة الصهيونية وحين تحركت القومية العربية إثر الحرب العالمية الأولى أرجأت مشاريع الحلف الصهيوني الاستعماري نحو ثلاثين عاماً**"، وتتبع الدكتور سيد نوفل تطور المشروع الصهيوني أثناء الحرب العالمية الثانية، قائلاً: "**وحين هانت القومية العربية الاستعمار والصهيونية في الحرب العالمية الثانية أو بعبارة أخرى حين تمكن الاستعمار أن يحكم قضيته على أقسام وطننا وأن يستخدم القوى الرسمية ضد القوى الشعبية كان مشروع التقسيم والتأييد الاستعماري لمطامع الصهيونية وتأسيس (الكيان الصهيوني) والمأساة العربية في حرب فلسطين ومنذ ثورة القومية العربية في مصر يوم 23 من تموز عام 1952 وكانت ذلك نتيجة طبيعية لمأساة العرب في فلسطين وانتفاضاً على روح التخلف السائدة نمت الروح القومية في أرجاء العالم العربي ووجدت لها في مصر الرسمية والشعبية وحرب**

=عُرف بكونه "ذاكرة الجامعة العربية"، حيث شارك في تنظيم وإدارة معظم القمم العربية واللجان السياسية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وله مؤلفات قانونية وسياسية هامة حول القومية العربية والقضية الفلسطينية، للمزيد، ينظر: سيد نوفل، العمل العربي المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977؛ أرشيف جامعة الدول العربية، سجلات الأمانة العامة.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27918، الأحد 19 أيار 1963.

الاستقلال في الجزائر ومعارك الحربية في تونس والمغرب الأقصى وفي عدن وعمان والبحرين وشعرت الصهيونية وحليفها الاستعمار الخطر الداهم"، وشدد الدكتور سيد نوفل على أنَّ: "**العدوان الثلاثي عام 1956 استهدف فرض الصلح مع (الكيان الصهيوني) على العرب وإخماد حركات الحرية التي شملت الأقسام العربية الخاضعة لسيطرة البريطانيين والفرنسيين لكن القومية العربية هزمت الاستعمار ومهدت لتصفية قواعده في العالم العربي بل في العالم الأسيوي والأفريقي كما عاهدت مطامع الصهيونية وكشفت نواياها العدوانية التوسعية ونتيجة الحركة القومية العربية استقلت السودان وتونس والمغرب الأقصى والجزائر وأنَّ الحدود الشرقية لوطننا الكبير من باب المندب إلى أقصى الخليج أن تستمتع بتمام استقلالها وحريتها**"[1].

تطرق الصحفي زكريا نيل إلى جانب آخر من التهديد الصهيوني لفلسطين، في مقال عنوانه "**محاولة مريبة جديدة لمبعوث اللجنة الدولية هل يملك حق تقرير المصير لأموال الفلسطينيين**"، حذر فيه من خطر تقرير جونسون[2] الذي أصدرته لجنة من ثلاثة أعضاء جنسياتهم أمريكية، فرنسية وتركية، لأن ذلك التقرير موه على الأصول المالية للفلسطينيين في الكيان الصهيوني، التي استحوذ عليها الصهاينة، واجتهدوا لنفي امتلاك الفلسطينيين لها، وسخر زكريا نيل من إجراءات جونسون مبيناً: "**أنَّ جونسون يتبع في ذلك منطق مَنْ يسرق سيارة سوداء فيغير لونها ثم ينفي عن نفسه تهمة (السرقة) لأنها أصبحت بيضاء مع أنه سمع بنفسه وجهة النظر الرسمية العربية في القاهرة**"[3]، وخلص الصحفي زكريا نيل إلى أنَّ ما تضمنه تقرير جونسون هو جزء من: "**جهود ضخمة تتكتل ضد عرب فلسطين لاستغلال**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27918، الأحد 19 أيار 1963.

(2) جونسون(1906 – 1990): عمل في وزارة الخارجية الامريكية والأمم المتحدة وهو صاحب مشروع جونسون لتوطين اللاجئين درس في جامعة هارفرد حيث حصل على البكالوريوس والماجستير والدكتوراة وكان أستاذ التاريخ في لودوين كولدج من 1934 حتى 1935 ومنها انتقل إلى كلية وليامز في ماشتوستس وشارك في مؤتمر دومبارتون اوكس عام 1944 ومؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 وعمل ممثل لدى الأمم المتحدة توفى عام 1990، للمزيد، ينظر:

Neil Caplan, The Laurel and the Olive: Joseph E. Johnson and the Pursuit of Peace in the Middle East, Syracuse University Press, New York, 2011, pp. 12-35.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27365، الثلاثاء 14 تشرين الثاني 1961.

الوضع العربي"، وفي ذلك الصدد شدد زكريا على أنَّ: "**الدوائر العربية في القاهرة تلقت أشياء من نيويورك عن جهود ضخمة تبذل هناك واتصالات سرية تتم خلف كواليس الأمم المتحدة لاستغلال الفرص وانتزاع حل خاطف في القضية الفلسطينية على حساب عرب فلسطين وتجري هذه المساعي في زحمة الأحداث الجارية الآن في العالم العربي بعد ما حدث في دمشق وبعد ما ظهر من تحركات مريبة في بعض العواصم العربية والهدف التخلص نهائياً من كل أثر لصالح الدول التي يهمها (بقاء) (الكيان الصهيوني) في قلب الأمة العربية**"، واسترسل زكريا قائلاً: "**هناك خطة وهي تحرك جميع الأجهزة الاستعمارية لتحقيق هذا الهدف واتفاق مع ساسة (الكيان الصهيوني) على (التمهيد) لذلك بمناورة من جانبهم**"، من مظاهرها إلقاء وزيرة الخارجية الصهيونية غولدا مائير كلمة في الأمم المتحدة، أعلنت فيها أنَّ (الكيان الصهيوني) "**ترغب في التسوية وأنها تدعو إلى السلام مع العرب وتقليل المفاوضات للتسوية**"، لإيهام الدول الأفريقية والآسيوية أنَّ (الكيان الصهيوني) مظلومة من العرب لتنزع بذلك عطفها إذا ما عارض قرار تصفية القضية على الأمم المتحدة.

وانتهى زكريا نيل إلى أنَّ: "**(الكيان الصهيوني) يسعى الآن بمساعدة من الدول الغربية لتذليل العقبات التي وضعها تقرير مدير وكالة الغوث الدولية الدكتور ديفيز الذي كشف حقيقة المواقف التي تستخلص في العودة إلى الوطن، كما أنَّ (الكيان الصهيوني) ومن معها يحاولون التشويش على رئيس الجمعية العامة المنجي سليم عندما سمح للممثلين العرب بالرد فوراً لكشف المناورة**"[1]، ونبه الصحفي زكريا نيل في ختام مقاله إلى: "**أنَّ وقائع خطيرة في مبعوث لجنة التوفيق الوفود العربية تكشف هذه الوقائع في الأمم المتحدة، وأبرز ما تشغل وفود الدول العربية بالأمم المتحدة في الأسابيع الماضية هو ما يجري في الخفاء ضد عرب فلسطين، وقد طلب الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة من رؤساء الوفود أن يحضر اجتماعاً عاجلاً وأطلعهم على تقرير قدمه مبعوث لجنة التوفيق الدولية الدكتور جونسون مبعوث لجنة التوفيق الدولية إلى الدول العربية المحيطة بفلسطين المحتلة يتضمن وقائع خطيرة لا تتفق مع الوضع الدولي والقانوني بفلسطين ولا تنسجم مع قرارات وتوصيات الأمم المتحدة ولا مع المهمة التي من أجلها شكلت لجنة التوفيق الدولية**"،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27372، الثلاثاء 21 تشرين الثاني 1961.

وأنَّ المبعوث الأمريكي جونسون "**أخفى نواياه تحت ستار دعوته إلى حل قضية اللاجئين مع المشكلة الأساسية الخاصة بقضية فلسطين**"[1].

وفي الموضوع ذاته نشرت صحيفة الأهرام افتتاحية عنوانها: "**القضية الفلسطينية وخداع القوى بالأمم المتحدة**"، ذكرت فيها أن: "**اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة بدأت في مناقشة قضية فلسطين ومطالب الدول العربية الخاصة بممتلكات العرب الفلسطينيين داخل (الكيان الصهيوني) وتعطينا الصورة السريعة للمناقشة التي تمت أول أمس (15 كانون الأول 1961) في هذه اللجنة بعض الحقائق عما سيكون عليه مخطط (الكيان الصهيوني) وحلفاؤها تجاه هذه القضية وأول عناصر هذا المخطط هو تمييع المناقشة بتحويل الحقائق الموضوعية الخاصة بحق عرب فلسطين إلى مناقشة جانبية تأتي من تهجم (الكيان الصهيوني) وحلفاؤها على بعض الدول العربية**"[2]، وورد في الافتتاحية أن: "**العنصر الثاني من هذا المخطط هو الاستفادة من عضوية الجامعة الفرنسية فقد بدأت بعض الدول مثل الفولتا العليا وساحل العاج في تأييد (الكيان الصهيوني) ومهاجمة الموقف العربي والقصد من استخدام هذه الدول هو إحداث تفرقة عميقة في صف المجموعة الآسيوية الأفريقية بحيث تقسم إلى مجموعتين إحداهما جماعة برازفيل والثانية دول الدار البيضاء ومن ثم تحدث تغيرات في تكتلات الدول داخل اللجنة وتظهر آثار هذه التغيرات في عمليات الاقتراع والتصويت على مشروعات القرارات المقدمة من الدول العربية، وثالث عناصر المخطط هو أن الدول الاستعمارية المؤيدة لـ (الكيان الصهيوني) تتراجع مؤقتاً عن الظهور على المسرح وتتكلم باسمها جميعاً فرنسا ودورها هنا مزدوج فهي القائد لجماعة الدول الفرنسية المتواطئة مع الاستعمار و(الكيان الصهيوني) وهي في نفس الوقت تحمل حقداً بشعاً وكراهية عميقة للعالم العربي خاصة الجمهورية العربية المتحدة**"، وبعد أن عالجت الافتتاحية التوازنات بين كارتلات الدول في الأمم المتحدة خلصت إلى: "**خطورة المخطط**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27376، الثلاثاء 28 تشرين الثاني 1961.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27396، السبت 17 كانون الأول 1961.

الاستعماري وعلاقات (الكيان الصهيوني) الدائم مع هذه الجبهة الاستعمارية وأن البلاد العربية في حاجة حيوية إلى الوحدة والتعاون والإعداد العسكري الموحد"[1].

خاض الكاتب الصحفي زكريا نيل قُدُماً في تحذيراته من تقرير جونسون، فكتب مقالاً، ذكر فيه أن: "**ممثلي الدول العربية أرسلوا تبليغاً خطيراً إلى جونسون مفاده أن العرب سحبوا الثقة من لجنة التوفيق الدولية**"، وخلص زكريا نيل إلى أنَّ ما سبق يعني "**أن الجواب الذي سيجده مبعوث لجنة التوفيق الدولية الدكتور جوزيف جونسون عند زيارته للمرة الثانية للدول المجاورة لفلسطين المحتلة سيكون جواباً نهائياً ذا شقين، الأول: أن جونسون يتخطى مهمته بمحاولته اقتراح مشروعات للتنمية الاقتصادية كوسيلة لحل مشكلة اللاجئين وأن حقيقة مهمته تبدأ من (الكيان الصهيوني) لأنها المسؤولة عن تنفيذ قرار عودة اللاجئين وأن على جونسون أن يحصل أولاً على موافقة بتنفيذ هذا القرار تنفيذاً تاماً، والشق الثاني أن لجنة التوفيق فقدت ثقة العرب فيها بسبب تقاعسها التام عن بذل المساعي اللازمة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وسكوتها سكوتاً مريباً حيال تصرفات (الكيان الصهيوني) تجاه أملاك الفلسطينيين من اللاجئين في المنطقة**"، وختم زكريا نيل مقالته بالقول: "**أنَّ تصرفات اللجنة حتى اليوم تؤكد صدق المآخذ التي سجلها العرب عن كيفية تأليفها والعناصر التي شكلت منها ودلت الوقائع على أنَّ أعضاءها وهم الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وتركيا لم يوثق في تنفيذهم لمهمة اللجنة بموقف حيادي فعال وأن إجراء تثمين وتقدير أموال اللاجئين ما هو إلا أمر قصد به ذر الرماد في العيون ومن ثم فإن العرب يصرون على إعادة تكوين هذه اللجنة**"[2].

تابعت صحيفة الأهرام الموضوع ذاته، وبينت أنه: "**بعد انتهاء مهمة مبعوث لجنة التوافق الدولية الدكتور جوزيف جونسون قصد بيروت بعد أن استمع إلى رأي القاهرة بصراحة في اللجنة الدولية ومهمة مبعوثها**"، وذكرت الأهرام أنَّ ما سمعه المبعوث دل على توافق وجهة نظر مصر ولبنان مع وجهة نظر دول الجامعة العربية، وأشرت صحيفة الأهرام مآخذ القاهرة على عمل اللجنة، وانتهت الصحيفة إلى أنَّ على: "**جونسون أن ينقل للجنة**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27396، السبت 17 كانون الأول 1961.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27513، الثلاثاء 10 نيسان 1962.

شعورها هذا بصراحة تامة وأن يتضمن تقريره القادم الإصرار على إعادة تكوينها"، علماً أن اللجنة وفقاً لصحيفة الأهرام: "**بسبب تقاعسها عن أخذ إجراءات إعادة اللاجئين إلى وطنهم فقدت ثقة الدول العربية فيها خاصة وسكوتها كان مريباً حيال تصرفات (الكيان الصهيوني) تجاه أملاك اللاجئين في المنطقة المحتلة وهذه الأملاك عهد إلى اللجنة أمر حمايتها، وأن قيام اللجنة خلال السنين الماضية بإجراء وتثمين وتقدير لأموال اللاجئين أمر قصد به التمويه وأنها تتحمل مسؤولية خطيرة في السكوت عن عمليات السطو على أملاك اللاجئين**"، ونبهت الأهرام في مقالها إلى أنَّ الدول العربية سجلت أربع ملاحظات على مهمة الدكتور جونسون، وهي: "**أن تقريره الأول الذي قدمه إلى اللجنة تخطى فيه المهمة التي كلف بها، أن مهمته هذه المرة لا تخرج عن مهمته السابقة ويجب أن يلتزم الفقرة الحادية عشر من قرار الأمم المتحدة الخاصة بالعودة والتعويض، وأنَّ كل محاولة منه لاقتراح حل مشكلة اللاجئين عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط أو سواها دون عودة اللاجئين أمر خارج عن نطاق مهمته وغير مقبول، وأنه لم يذكر بصراحة المسؤولية الوحيدة التي تقع على (الكيان الصهيوني) بتعطيلها قرار الأمم المتحدة الخاص بالعودة**"[1].

وحول موضوع أموال الفلسطينيين كتب الصحفي ممدوح توفيق[2] مقالاً عنوانه: "**كيف نحمي أموال العرب في فلسطين**"، أوضح فيه أصول اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم الأم، تألفت من: "**ثروات عقارية تضمنت... أراضي زراعية تبلغ 18 مليون دونم أي ما يوازي 70% من جميع الأراضي الزراعية التي تبلغ 26 مليون دونم منها 120,000 دونم مزروعة بالموالح ثمنها حوالي 100 مليون جنيه و10,000 دونم مزروعة موز ويقدر ثمنها بحوالي مليون جنيه، 250,600 دونم مزروعة زيتوناً وفاكهة يقدر ثمنها بـ 275**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27538، السبت 5 أيار 1962.

(2) ممدوح توفيق: صحفي وكاتب مصري بارز، وأحد أعمدة مؤسسة "أخبار اليوم" في عصرها الذهبي. عُرف بتخصصه في الشؤون العربية والدولية، وكان قريباً من مراكز صنع القرار في حقبة الخمسينيات والستينيات. تميز بأسلوبه الصحفي الذي يجمع بين التحليل السياسي والخبر الميداني، وقد غطى العديد من المؤتمرات العربية والدولية الكبرى. له مساهمات أدبية وقصصية، وشغل مناصب تحريرية هامة في مجلة "آخر ساعة" وجريدة "الأخبار"، للمزيد، ينظر: أرشيف صحيفة الأخبار المصرية، القاهرة، عدد ديسمبر 1993؛ موسوعة أعلام الصحافة العربية، (مادة ممدوح توفيق).

ألف جنيه، و5,000,000 من أجود الأراضي الصالحة للزراعة وتقدر قيمتها بحوالي 30 مليون جنيه، و12,300,000 دونم من الأراضي التي تنتج الأعشاب والأراضي البور وتقدر بحوالي 220 مليون جنيه، فضلاً عن مدن بأكملها، ومنها يافا وحيفا واللد والرملة والمجدل وبئر السبع وصفد وغيرها بما تحويه من مبانٍ وأملاك عقارية وبعض المساجد والكنائس وأراضي وقف ومعاهد دينية ومناطق أثرية".

أما الثروات المنقولة فأوجزها ممدوح توفيق بـ: "**جميع المنقول في المدن والقرى ومنها البضائع التي كانت بالمتاجر والمحصولات الزراعية والسندات المالية تقدر بحوالي 1100 مليون جنيه، وجميع المنقولات التي كانت بمنازل اللاجئين وكذا الجواهر والنقود وتقدر بحوالي 200 مليون جنيه، وودائع العرب في بنوك فلسطين التي كانت السلطات الإسرائيلية قد طلبت مصادرتها لتعطيل نشاطهم التجاري نهائياً وهذه الودائع كانت مودعة في البنك العثماني وبنك باركليز والبنك العربي والبنك الأعلى تقدر بحوالي مليون جنيه ... أي أن جملة أموال اللاجئين العرب في فلسطين المحتلة كما قدرها الخبراء تبلغ حوالي ألفي مليون جنيه فضلاً عن أرباح وفوائد وإيجارات هذه الثروات من تاريخ 29 تشرين الثاني 1947**"، وبعد استعراض ثروات العرب، أكد ممدوح توفيق ضرورة توظيف الأمم المتحدة لحمايتها من الاستيلاء الإسرائيلي، واسترسل قائلاً: "**كان حرياً بالأمم المتحدة أن توافق على مشروع القرار الذي أعده العرب والذي يتضمن دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين حارس على أموال اللاجئين العرب في فلسطين المحتلة التي تستولي عليها (الكيان الصهيوني) ويكون من مهمته الإشراف على ودائع حقوقهم في الثروة ويتولى إدارتها وحمايتها كما يتولى الإشراف على جميع الإيجارات المستحقة على هذه الثروة أو الودائع من تاريخ 29 تشرين الثاني 1947**"[(1)].

وكتب الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل في ذكرى 15 أيار 1948 مقالاً عنوانه: "**كيف هو الطريق إلى العودة لفلسطين... متى**"، قال فيه: "**كان موقف قيادتنا عكس موقف قيادة العدو على خط مستقيم، كانت الحكومات العربية تملك من السلاح أكثر مما تملك من الإصرار، بينما العدو يملك من الإصرار أكثر مما يملك من السلاح**"، وانتقد هيكل التحضيرات

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27882، السبت 13 نيسان 1963.

العسكرية العربية في حينها قائلاً: "**لم تكن في المعركة سبعة جيوش عربية كما تقول الدعاية الإسرائيلية، فجيش اليمن لم يكن هناك على الإطلاق وجيش السعودية لم تجئ منه إلا فصيلة من الحرس الملكي ... والجيش السعودي كان يغلي بعد التجربة المريرة في (صمخ) لكنه كان من غير قيادة، ثم تبقى مجموعتان من الجيوش العربية: المجموعة الهاشمية وبها قوات الأردن وقوات العراق وقيادتها كانت في يد الإنكليز وفي يد الخيانة، ثم مجموعة الجيوش المصرية وقيادتها العليا كانت تحت سيطرة الجهل والغباء والتجارة في السلاح، وحين تحرجت الأمور وخرجت الجيوش المصرية بحكم تطورات المعركة عن سيطرة قيادتها العليا وكان باستطاعتها أن تقاتل وتحقق نتائج فعالة**"، واسترسل هيكل في توضيح أسباب هزيمة العرب أمام (الكيان الصهيوني) عام 1948، قائلاً: "**لعل الخيانة الهاشمية وتواطؤ الملك عبد الله مع (الكيان الصهيوني) واجتماعه بزعمائها سراً ثم إعطاء (اللد والرملة) وكشف جناح القوات المصرية ووقف الجيش العراقي ساكتاً... تحت شعار (ماكو أوامر)**"[1].

وانتقد محمد حسنين هيكل موقف الحكومات العربية من قضية فلسطين بعد انتهاء حرب عام 1948، قائلاً: "**كان العجز العربي سياسياً.... استمر طبقاً لعجزهم العسكري، وكانت الحكومات العربية جميعها تدري أكثر مما تواجه، وكان ذكاؤها موجهاً ضد شعوبها أكثر مما هو موجه ضد العدو، كان الملك عبد العزيز آل سعود مستعداً لمجرد التهديد بقطع البترول مالم يعد الحق إلى أصحابه، وكان ملوك الهاشمية – كما تشهد مع تاريخهم المأثور – على استعداد للبكاء والعويل لكنهم لم يكونوا على استعداد للتوبة عن الخيانة والتآمر مع العدو، وكان الملك فاروق على استعداد لأن يترك الجيش المصري يذهب إلى فلسطين – ربما رغبة في المغامرة أو رغبة في التخلص منه – لكنه لم يكن على استعداد لأن يترك هذا الجيش ينتصر، ولم يكن حكام لبنان على استعداد لشيء ... أي شيء، وإمام اليمن يومها – كما هو حال خليفته – كان استعداده كله على غيبوبة القات المخدر وخيالاته المهزوزة التائهة**"، وختم هيكل مقاله بتقريع شديد للدول العربية، جاء فيه: "**القدر بريء لا ذنب له، لكننا نريد مواصلة الهروب**"[2].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27551، الجمعة 18 أيار 1962.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27551، الجمعة 18 أيار 1962.

خاض الكاتب محمد حسنين هيكل في انتقاد الموقف العربي إزاء قضية فلسطين، مركزاً على أسباب فشلهم في حلها بما توافق مع مصالح أبنائها وأشقائهم العرب، فكتب مقالاً عنوانه: "**بصراحة... الفرق بين فلسطين والجزائر، لماذا نجح نضالنا العربي في الجزائر ولم ينجح حتى الآن في فلسطين**"، واستهل هيكل مقالته بالمقارنة بين نجاح العرب في قضية الجزائر وفشلهم في قضية فلسطين، قائلاً: "**أن السبب الأصلي هو الفارق بين الواقع الاجتماعي الذي تحرك في إطاره النضال العربي من أجل الجزائر وبين الواقع الاجتماعي الذي تحرك فيه إطاره للنضال العربي من أجل فلسطين، وبصورة أدق فإنَّ السبب الأصلي الوحيد هو اختلاف الأوضاع الطبقية التي حكمت النضال في الجزائر عن الأوضاع الطبقية القائمة في المشرق العربي التي حكمت النضال في فلسطين، أما في الجزائر، فلم تكن هناك رأسمالية أو رجعية محلية تترابط مصالحها مع مصالح الاستعمار ومن ثم لا تستطيع أن تقطع صلتها به وتدير ظهرها له وتشترك مع كل جماهير الشعب في قتاله، إذن لم تكن هناك رأسمالية أو رجعية محلية تخون أو تضرب في الظهر وتساوم**"، وشخص هيكل سبباً آخر تمثل بـ: "**الأسلوب الذي استعمله الاستعمار ذاته في الجزائر فإنه لم يكن مجرد أسلوب السيطرة العسكرية من وراء الستار وإنما كان العمل المباشر والاستيطان لأرض الجزائر التي كانت كلها ملكاً للمواطنين الفرنسيين والأوروبيين، كذلك فإن المصالح المالية بأكملها، وكان الشعب الجزائري ذاته تبعاً لذلك ونتيجة له طبقة اجتماعية واحدة ذابت الفوارق فيما بينها واتحدت مصالحها بالحرمان وجمعها الكفاح تحت نفس الشعارات، وكان لابد أن يحملها تصميمها إلى النصر مهما طالت المعركة ومهما قست ظروفها**"، ومن أسباب تفوق ثورة الجزائر الأخرى: "**أن ظهرها كان آمناً من كل خديعة، ولا ملك يخشى انطلاق الجماهير ويخاف على عرشه، ولا إقطاع يريد أن يحتكر الأمراض، ورأسمالية مستغلة ترتعش من فكرة إعادة توزيع الثروة على أساس من العدل الجديد، كانت السلطة والأرض والمال ملكاً للفرنسيين والأوروبيين المستوطنين ومن ثم فإن الثورة الأساسية من أجل الاستقلال الجزائري كانت في نفس الوقت هي ثورة اجتماعية من أجل العدل الجزائري ومن هنا كانت وحدة الصف هي نفسها وحدة الهدف**[1]"، وبعد استرساله في توضيح خصائص ثورة الجزائر، قيم هيكل قضية فلسطين قائلاً:

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، المصدر السابق.

"في فلسطين كان الأمر عكس ذلك على خط مستقيم، في المشرق العربي في فلسطين ومن حول فلسطين كان هناك إقطاع يملك الأرض ورأسمال محلي مستغل وكلاهما كان بينه وبين مصالح الجماهير بالطبيعة تناقض حتمي"[1].

وربط هيكل إخفاق العرب في قضية فلسطين بالأسرة المالكة المصرية التي وفقاً لـ هيكل "**فتحت للمغامرين الأجانب في القرن التاسع عشر كل خزائن الثروة في مصر لكي ينهبوا منها بلا قيد أو شرط، ثم ختمت ذلك بختام منطقي بأن فتحت أبواب مصر للاستعمار البريطاني لكي يضرب ثورة عرابي ويسحقها ويؤمن مصالحه في مصر ومصالح الذين فتحوا له الباب ليلاً وغدراً**"، ووضع هيكل يده على السبب الأهم في هزيمة العرب في حرب عام 1948 قائلاً: "**لقد كانت الرجعيات المحلية هي الحاكمة وهي صاحبة السلطة سنة 1948، لقد كان الاستعمار سندها وصديقها وشريكها هو ذاته الاستعمار خالق (الكيان الصهيوني) وصاحبها وسيدها، وبهذا الوضع لم تكن تستطيع أن تنتصر في معركة سنة 1948... حتى لو أرادت، لقد كانت النتيجة المخجلة التي انتهت إليها معارك 1948 وهي نفس النتيجة التي خطط لها الاستعمار بالضبط ضماناً لمصالحه، إنَّ النتيجة سنة 1948 لم تكن نصراً عربياً... ولا كانت نصراً إسرائيلياً، إنَّ النصر العربي يتعارض مع خطة الاستعمار من إنشاء (الكيان الصهيوني) لتكون قاعدة لتهديد الشعوب العربية وحاجزاً يعوق امتداد أرضها، كذلك فإن النصر الإسرائيلي كان يتعارض مع خطة الاستعمار في الاعتماد على الرجعيات العربية المحلية الحاكمة، فإن الهزيمة الكاملة لحكوماتها في فلسطين كانت تعني نهايتها السريعة العاجلة**"، ثم خلص هيكل إلى: "**أن العقبة الكبرى التي عرقلت النضال العربي من أجل فلسطين هي أنه وقع في دوامة الصراع الطبقي في المشرق العربي وتصدت لقيادته في اللحظات الحرجة حكومات رجعية لا تستطيع أن تقطع علاقاتها نهائياً بالاستعمار**"[2].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27671، الجمعة 14 أيلول 1962.

(2) المصدر نفسه.

استمر المثقفون العرب في معالجة قضية فلسطين وتداعياتها، فكتب الصحفي خيري حماد[1] مقالاً عنوانه: "**قضايانا العربية أمام الأمم المتحدة قضية لاجئين أم قضية فلسطين**"، ركز فيه على عرض قضية اللاجئين الفلسطينيين على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشر، وذكر حماد نهج "**الدورات السابقة للأمم المتحدة التي ألفت تأجيل بحث القضايا العربية التي كانت تفرض نفسها فرضاً على الأمم المتحدة بسبب ما يدفعه العرب من ضريبة الدم وما يعرضونه من بطولات**"، وشدد حماد على أن لدى العرب نقطة قوة بإمكانهم استخدامها في صراعهم حول القضية الفلسطينية، خلاصتها تقلص مشاكلهم مع الاستعمار "**بفضل ما حققه الشعب العربي من تحرر**"، لكنه نبه إلى أن ذلك: "**لا يعني بحال من الأحوال أن مشكلتنا مع الاستعمار قد انتهت أو أنها أشرفت على النهاية إذ إن نهايتها لن تكون إلا في جلاء آخر جندي من جنود الاحتلال عن آخر بقعة من بقاع هذا الوطن، ولا يضم جدول أعمال الأمم المتحدة في دورتها إلا قضيتين عربيتين إحداهما طال عليها الزمن حتى أصبحت (مزمنة) تُعرض على بساط البحث في كل دورة من الدورات التي تتابعت منذ عام 1947 ... وما زالت تعرض عليها في كل عام لتناولها فرسان الكلام من أعضاء الوفود العربية بالشرح والتفصيل والإفاضة في السرد التاريخي، إنَّ قضية فلسطين لا تُحل في ندوات الأمم المتحدة وقاعاتها ومناقشاتها وإنما تُحل على أرض فلسطين نفسها أي في المكان الذي نشأت فيه ولا تحتاج قضية فلسطين إلى عرض تاريخي في هذه المجملة فمجال هذا العرض في مكان آخر، ولكن ما تحتاج إليه الآن هو تبصرة الرأي العام العربي بما**

---

(1) خيري حماد: صحفي وأديب ومترجم فلسطيني بارز، ولد في مدينة نابلس. تلقى تعليمه في الجامعة الأمريكية في بيروت. بدأت مسيرته الصحفية في فلسطين حيث عمل في جريدة "الدفاع"، وبعد نكبة عام 1948 انتقل إلى الأردن وعمل في الإذاعة الأردنية، ثم استقر في القاهرة ودمشق. يُعد من الوجوه الإعلامية البارزة التي سخرت قلمها للقضية الفلسطينية والعمل القومي العربي؛ حيث ترأس تحرير عدة صحف ومجلات، وكان له دور كبير في ترجمة الكتب السياسية العالمية إلى العربية، إضافة إلى مؤلفاته الأصيلة في التاريخ السياسي المعاصر، للمزيد، ينظر: يعقوب العودات، من أعلام الفكر والأدب في فلســـطين، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، 1987، ص 164.

سيدور في هذه القضية من أبحاث في الدورة الحالية للأمم المتحدة وما ستتمخض عنه من احتمالات"[1].

وركز الكاتب خيري حماد على القضية ذاتها، في مقال لاحق عنوانه: "**قضايا العربية أمام الأمم المتحدة أربع نقاط هل فيها حل قضية فلسطين**"، ثم ذكر أنَّ: "**القضية التي ستبحثها الأمم المتحدة في دورتها الحالية هي مشكلة فلسطين ابتداءً باللجنة السياسية الخاصة، التي ستشرع في مناقشاتها فيها في وقت من الشهر الحالي وانتهاءً بالجمعية العامة**"، ووضع حماد يده على أمور في غاية الأهمية قائلاً" :**هناك أربع نقاط جوهرية على الغالب وإن كانت كلها لا تضم القضية في جوهرها وإنما تعالج ظواهرها السطحية وفروعها؛ أولى هذه النقاط تقرير المدير العام لوكالة الغوث الدولية واحتمال تمديد العمل في هذه الوكالة ثلاث سنوات أخرى، أما النقطة الثانية فهي تقرير لجنة التوفيق الدولية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عما قامت به اللجنة من خطوات لتنفيذ قرارات الجمعية في دورتها الأخيرة، مرفقة إياه بالتقرير الذي وضعه مبعوثها الخاص إلى الشرق الأوسط الدكتور جونسون... وتتعلق النقطة الثالثة بما تعتزم الوفود العربية إلى الدورة إثارته من نقاط تتعلق بتوسيع تركيب لجنة التوفيق الحالية التي فقد العرب ثقتهم فيها، أما النقطة الرابعة فتتعلق بما قد اثاره (الكيان الصهيوني) أو الدول الصديقة لها من اقتراح يرمي إلى دعوة الدول العربية و(الكيان الصهيوني) إلى التفاوض حول مشكلة فلسطين برمتها**"، وفيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين أوضح خيري حماد: "**إنَّ الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالذات تشعران بمسؤوليتهما في إغاثة اللاجئين حتى لو كانت هذه الإغاثة على الفتات ولا تقيم الرمق؛ لأنَّ مشكلتهم جاءت نتيجة القرار الجائر الذي اتخذته الأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة نفسها عام 1947 بتقسيم فلسطين وإقامة (الكيان الصهيوني) فيها، وإن كان هذا لا يعني مطلقاً أنَّ الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام موضوع وكالة الإغاثة وتجديد مدتها سبيلاً للضغط على الأمم المتحدة وعلى الدول العربية بالذات لقبول وجهة نظرها في مد أجل لجنة التوفيق زمناً آخر وإبقائها على حالها، وتكليف مبعوثها الدكتور جونسون بمواصلة المساعي التي بذلها في العامين الماضيين لتنفيذ الفقرة 11 من القرار**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27736، الأحد 18 تشرين الثاني 1962.

194 المتعلقة بعودة اللاجئين أو التعويض عليهم ظاهراً، ولإيجاد تسوية للمشكلة الفلسطينية كلها على أساس الأمر الواقع"[1].

وفي السياق ذاته شدد الكاتب خيري حماد في مقال لاحق عنوانه: "**فلسطين وقضية الوحدة... طريق الوحدة هو طريق العودة إلى فلسطين**"، على أهمية الوحدة العربية لحل قضية فلسطين، فـ: "**هناك من يقول إنَّ الوحدة العربية وسيلة لا غاية، وأنَّ الغاية هي إنقاذ فلسطين والخلاص من (الكيان الصهيوني) هذه الدولة المسخ التي أقامها الاستعمار البريطاني والعالمي في قلب الوطن العربي بمخطط خُلق لها منذ سنوات طويلة حتى قبل ظهور وعد بلفور إلى حيز الوجود، وحتى قبل التفكير بإمداد هذا الوعد بشكل رسمي ليقيم في قلب الوطن العربي جسماً غريباً يكرس تجزئته إلى مشرق ومغرب**"، وأوضح حماد أنه "**قبل البحث في وسائل الإنقاذ هناك حقائق ثابتة أعتقد إنها في حكم البديهيات التي يجب إحلالها محلها من الاعتبارات في كل تخطيط مدروس لعملية الإنقاذ لأنها مقومات أساسية لابد منها لكل خطة محكمة؛ أولى هذه الحقائق أنَّ فلسطين قد ضاعت على أرض فلسطين نفسها، وأنَّ (الكيان الصهيوني) قد قام على هذه الأرض، ولهذا فإنَّ إنقاذها لا يكون إلا على أرض فلسطين لا في المحافل أو في الندوات الدولية أو في الخطب أو التصريحات ورفع الشعارات الكاذبة المزيفة**"، وانتهى حماد إلى أنَّ ما سبق أثبت حقيقتين مفادهما: "**أنَّ معركة الإنقاذ يجب أن تقع على الأرض الفلسطينية ... وأنَّ ضياع فلسطين أمر مؤقت لا يمكن له أن يتخذ صفة الدوام؛ إذ إنَّ الوجود الإسرائيلي في الوطن العربي ظاهرة زائفة مصطنعة، تفتقر إلى كل مقومات الوجود المادي والجذور الأصلية، ولا يمكن لهذا الزيف أن يستمر طالما هناك مَنْ يعمل على رفع قناعه وتعرية القضاء على مسبباته، وطالما أنَّ الشعب العربي الذي يحيط به الوجود الزائف يدرك بوعي وتفكير كل الإدراك ما في بقائه من خطر يهدده في كل جزء من أجزاء وطنه الكبير، ويؤمن أنَّ السبيل الوحيد لتحقيق الوجود العربي الأصيل هو في إيجاد الوحدة. والحقيقة الثالثة هو أنَّ الاستعمار هو الذي خلق (الكيان الصهيوني)، وأنَّ هذه الدولة الزائفة والكيان المصطنع الوجود ليست إلا أداة سياسية من الأدوات التي يعتمد عليها الاستعمار في تحقيق أهدافه وتثبيت أقدامه وحماية مصالحه**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27737، الاثنين 19 تشرين الثاني 1962.

وأغراضه، ولهذا فإنَّ التقويم الصحيح لعملية الإنقاذ هو أنها معركة أساسية من معاركنا مع الاستعمار الذي يجب أن يُعتبر عدونا الأول فيها لا مجرد عدو جانبي"[1].

تناول المفكر القومي لطفي الخولي جانباً آخر من قضية فلسطين في مقال عنوانه: "**الطريق الثوري لتحرير فلسطين**"، جاء فيه: "**أنَّ المؤتمر القومي الفلسطيني الذي ينعقد في رحاب مدينة القدس خطوة إيجابية على الطريق الصحيح نحو تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني الاستعماري العنصري، فهو خطوة إيجابية لأنه يتخطى مرحلة إطلاق الشعارات الطنانة والخطب المنبرية إلى مرحلة الاستعداد للعمل الفعلي، حيث تتفاعل الخطة السياسية مع الخطة التحريرية في كيان شعبي منظم وموحد، هو طريق صحيح لأنه طريق ثوري يحدد أبعاد القضية بأنها قضية تحرير وطن مرتبطة بقضية التحرير العالمي من الاستعمار وقواعده العدوانية، وبالتالي فإنَّ أهل هذا الوطن هم أصحاب المسؤولية الأولى والكلمة الأخيرة في قضية التحرير، تشاركهم مشاركة أخوية مادية ومعنوية وإلى أقصى حد جميع الطاقات الثورية في الوطن العربي، مشاركة نابعة من وحدة الهدف ووحدة المصير، وترتبط في نفس الوقت ارتباطاً عضوياً بحركة التحرير الوطني العالمية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن هنا يستوجب المساندة الإنسانية العامة بالسلاح والمال والرجال والمواقف السياسية الشجاعة، ولكن اكتشاف الطريق الثوري لتحرير فلسطين لا يكفي وحده، إنما يجب أن تخوضه القوى صاحبة المصلحة بأدوات وأشكال نضالية ثورية**"، ودعا الخولي الفلسطينيين للاستفادة: "**من التجارب الإنسانية والعربية وخاصة الجزائر بسبب التشابه الكبير في الأوضاع؛ جبهتهم التحريرية الموحدة وجيشهم التحريري المنظم ... لتقوية فاعلية الثورة العربية التقدمية المعاصرة**"، وختم لطفي الخولي مقاله قائلاً: "**إنَّ جبهة التحرير وجيشها مطالبان اليوم بسد جميع ثغرات الفرقة وتجنب المعارك الفرعية والشخصية وتجميع كل الجهود نحو الهدف الأساسي، والشعب العربي وجميع الشعوب والقوى المحبة للحرية والسلام مطالبة اليوم بحكم المصلحة المشتركة في القضاء على الاستعمار والحركات العنصرية الهدامة أن تقف بكل وزنها في صف حركة التحرير الفلسطينية**"[2].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27840، السبت 1 آذار 1963.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28295، السبت 30 أيار 1964.

ووضع كلوفيس مقصود[1] يده على نقطة بالغة الحساسية في مقال عنوانه: "**الدعاية لقضية فلسطين شيء... والإعلام عن الدولة العربية شيء آخر**"، فانتقد إعلام الدول العربية فيما تعلق بالقضية الفلسطينية، ثم قال: "**نحن في أشد الحاجة إلى إعادة النظر وبشكل جذري وشامل في الخطط والمسالك التي انتهجتها أجهزة الدعاية العربية، ولقد قيل الكثير عن الأسباب التي تفسر الفشل الذي منيت به الدعاية العربية ومنها: قوة وتغلغل الدعاية الصهيونية وأثرها الكبير على المؤسسات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية في العالم وفي الغرب خاصة، وضعف الموارد المالية والكفاية للعمل الدعائي وبالتالي عدم توفر القدرات الكافية على ترويج آرائها ومواقفها والحقائق الأساسية لقضيتنا، وعدم التواجد الكافي من قِبَل الدول العربية بالمواد الإعلامية الكافية وبالإمكانيات الفنية لتسهل لها المهام الموكل بها**"[2].

وحدد الدكتور كلوفيس مقصود خمسة أسباب إضافية" :**لتفسير إخفاق الجامعة العربية وأجهزتها الإعلامية في الدعوة العربية، هي: الاستخدام السيئ للكفاءات البشرية والموارد المالية المتوفرة لدى الجامعة، وتعطيل الفعاليات الموجودة في متاهات الروتين الإداري والتعليمات المالية المكبلة لأية مبادرة خلاقة في الحقل الدعائي، عدم توفر جهاز مركزي للبحوث والدراسات يغذي باستمرار مراكز الدعوة في الخارج، ويتضح من ذلك أنه لا بد من أن تقوم الأمانة العامة بهذا الدور الأساسي الذي أصبحت تسعى إلى تغذية نفسها عن طريق ما يرد إليها من مكاتبها الخارجية، عدم وضوح الرؤية السليمة عن أهداف الدعوة**

---

(1) كلوفيس مقصود: دبلوماسي وقانوني ومفكر قومي عربي، ولد في الولايات المتحدة لأبوين لبنانيين، ونشأ في لبنان. حصل على شهادته في الحقوق من الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم أكمل دراساته العليا في جامعة أكسفورد ببريطانيا. عُرف بكونه صوتاً بليغاً للقضايا العربية في المحافل الدولية؛ حيث شغل منصب سفير جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة بين عامي 1979 – 1990، وقبلها كان سفيراً للجامعة في الهند. استقال من منصبه في الجامعة العربية احتجاجاً على غزو العراق للكويت وما تبعه من انقسام عربي. قضى سنواته الأخيرة أستاذاً للعلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية بواشنطن، وظل طوال حياته مدافعاً شرساً عن حقوق الشعب الفلسطيني وقضايا التحرر، توفي في واشنطن بتاريخ 15 أيار 2016، للمزيد، ينظر: كلوفيس مقصود، من زوايا الذاكرة، دار النهار، بيروت، 2014.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29512، الجمعة 24 أيلول 1967.

العربية والافتقار إلى فلسفة إعلامية حديثة وعلمية وملتزمة، انعدام التنسيق الضروري بين الإدارات التي تتداخل اختصاصات أكثرها وتعمل بمعزل عن الآخر مما يؤدي إلى ارتباك العمل وتعطيله"[1].

ونشر نقيب الصحفيين المصريين حمدي الجمال[2] مقالاً عنوانه: "**عشرة أيام... ماذا حدث**" ركز فيه على العداء المصري – الإسرائيلي ودور الرئيس جمال عبد الناصر في التصدي لمخططات (الكيان الصهيوني) لاسيما أثناء العدوان الثلاثي، فـ "**العالم العربي منذ عشرة أيام يتعرض لتهديدات من (الكيان الصهيوني) وتصريحات وقحة يدلي بها ساسة (الكيان الصهيوني)، وصورة العالم العربي تبدو في نظر الاستعمار وعملائه مشوشة مختلطة ومتنافرة، وقوات الطوارئ الدولية تقف على الحدود وتحمي (الكيان الصهيوني) وتؤمن سلامتها، وفي عشرة أيام سُحبت قوة الطوارئ بناءً على طلبنا وأصبحنا أمام (الكيان الصهيوني) وجهاً لوجه، وأعلنت الجزائر والعراق والكويت إرسال قواتها جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة المصرية في معركة المصير، وايدت القوى العربية الوطنية الثورية القاهرة ووضحت صورة العالم العربي على حقيقتها ... وفي ساعات معدودة كانت القوات المصرية قد اتخذت مواقعها بكفاءة وسرعة أذهلت العالم كله، ولم يكن الحديث في صحف أعدائنا قبل أصدقائنا إلا عن تحركات القوات المصرية المسلحة التي تمت بطريقة رائعة رغم الظروف الجوية المعاكسة التي كانت تسود المنطقة كلها، إنَّ الذين كانوا يضجون بالتصريحات والتهديدات والإنذارات أصيبوا بالخرس فجأة، فعلى الجبهة المصرية جرى ما لم يتوقعوا أو يتصورون فطلبوا حماية بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية وطار وزير خارجيتهم إلى**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29512، الجمعة 24 أيلول 1967.

(2) حمدي الجمال: صحفي واقتصادي مصري بارز، وأحد كبار كتاب صحيفة "الأهرام". ولد في 19 أيلول 1925، وتخصص في الصحافة الاقتصادية حيث كان من الرعيل الذي أسس الملحق الاقتصادي بجريدة الأهرام (أهرام الاقتصادي). انتُخب نقيباً للصحفيين المصريين لعدة دورات، وعاصر خلال نقابته أحداثاً سياسية ومهنية جسيمة، منها أزمة الصحفيين في عهد الرئيس السادات. عُرف بمهنيته العالية ودفاعه عن استقلال النقابة، كما تولى رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، توفي في 11 أيلول 1979، للمزيد، ينظر: نقابة الصحفيين المصريين، سجل النقباء؛ أرشيف جريدة الأهرام (القاهرة)، عدد سبتمبر 1985؛ https://gate.ahram.org.eg/daily/News/%D9.aspx

العواصم المختلفة يستجدي العون والمساعدة"، وأشار حمدي الجمال إلى: "**أنَّ قضية فلسطين ومصر إنما هي قضية واحدة تصب في الشرعية ... ضد الهجمات الاستعمارية ومَنْ وراءهم العدو الذي أراد أن يضعف مصر بكل المجالات؛ لأنَّ إضعافها إنما هو إضعاف للقضايا العربية وسلب لحق الشعب الفلسطيني**"[1].

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29388، الأحد 24 نيسان 1967.

المبحث الثاني

تغطية صحيفة الأهرام للمنظمات والاتحادات العربية المساندة لقضية فلسطين

لقيت قضية فلسطين اهتماماً منقطع النظير من منظمات وجمعيات واتحادات عربية كثيرة، ومنها اتحاد المحامين العرب الذي دأب على بحث قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، والتأطير القانوني لتلك القضية في المحافل الدولية، وفي إطار جهوده الداعمة للقضية الفلسطينية أقام مؤتمراً قانونياً أفرد فيه حيزاً كبيراً للقضية الفلسطينية، وقد تابعت صحيفة الأهرام ذلك المؤتمر، فذكرت أنه "**يبدأ في 1 شباط 1961، وستعرض فيه تسعة أبحاث قانونية حول القضية الفلسطينية، وستكون رئاسة جلسات المؤتمر بالتناوب بين رؤساء الوفود الدولية، شكل المؤتمر 10 لجان وهي لجنة قضايا الوطن العربي، ولجنة تنظيم المحاماة ولجنة فلسطين ولجنة توحيد التشريع ولجنة المصطلحات ولجنة القانون المدني ولجنة العقوبات، ولجنة الحريات، ولجنة التجارة، ولجنة العمل**"، تبنت الأهرام أنَّ "**القضية الرئيسة في ذلك المؤتمر هي قضية فلسطين، وحق الجمهورية العربية منع (الكيان الصهيوني) من نقل بضائعها عبر قناة السويس سواء على سفينة (إسرائيلية) أو بواخر دولة أخرى وحق القاهرة في اتخاذ إجراءات تأديبية ضد السفن التابعة لدول النقل أو تحاول أن تنقل بضائع (الكيان الصهيوني) عبر القناة**"[1].

ومما له مغزاه أنَّ ذلك المؤتمر عُقِدَ في غزة، وغطته إعلامياً صحف ووسائل إعلامية متعددة، بضمنها صحيفة الأهرام التي مثلها مندوبها الخاص في غزة محمود عبد العزيز، وفي معرض تغطيته الصحفية ذكر مندوب الأهرام: "**أنَّ الاتحاد القومي لفلسطين عقد مؤتمراً شعبياً برعاية اتحاد المحامين العرب وأعضاء المكتب الدائم لهم في غزة، وقد حضره الحاكم الإداري لقطاع غزة وأعضاء المجلس التشريعي ورجال الإدارة وعدد كبير من المواطنين، وألقيت في المؤتمر عدة كلمات تضمنت التنديد بمؤتمرات الاستعمار الصهيونية والتأكيد على تحرير فلسطين كما افتتح المؤتمر بكلمة للسيد إبراهيم أبو سنة رئيس بلدية خان يونس فرحب بالمحامين العرب، وقال إنَّ عقد المؤتمر في قطاع غزة بمعنى اجتماع العرب على تحرير فلسطين وإعادتها إلى أهلها العرب، وإنني أعلن أنَّ قضية فلسطين لن تُحل في الأمم**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27071، الاثنين 23 كانون الثاني 1961.

المتحدة وإنما هنا في هذه الأرض وبالسلاح والتضامن العربي، ثم ألقى حاكم القطاع الفريق أحمد سالم كلمة أكد فيها هذا المعنى كما ندد بالمؤتمرات الاستعمارية لمحاولة تصفية قضية فلسطين وأكد فشل هذه المؤتمرات وقرب استرداد فلسطين من مغتصبيها، ووقف نقيب المحامين العراقيين الأستاذ عبد الرزاق شبيب وقال إنَّ العراق بطوله وعرضه معكم، فنحن نقدر الكارثة التي حلت بكم"[1].

وتزامناً مع ذلك عُقِدَ المؤتمر الثاني لطلاب الجمهورية العربية الختامية في القاهرة التي شهدها مندوب اتحادات الطلبة لـ 35 دولة وحضر وكيل وزير التربية والتعليم محمد علي حافظ نائباً عن وزير التربية والتعليم كمال الدين حسين ومديرو الجامعات وأعضاء مجلس الأمة والاتحاد القومي ومئات من الطلبة ورؤساء المكاتب الأفريقية والآسيوية، وذكرت الصحيفة أنَّ ممثلي الدول في ذلك المؤتمر "**أكدوا أنَّ فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأنَّ كيان فلسطين قائم فعلاً وأنَّ (الكيان الصهيوني) ركيز للاستعمار، ووجودها يشكل خطراً على الوطن العربي وحركات التحرر**"، وفي ختام جلساته شدد المؤتمر على ضرورة دعم الفلسطينيين وتحويل مجرى نهر الأردن[2]، وعلى صعيد متصل طالب الاتحاد القومي لفلسطين وفقاً للصحيفة بـ: "**تجنيد أبناء فلسطين لاسترداد بلادهم، وأرسل مذكرة إلى مؤتمر رؤساء أركان حرب الجيوش العربية المنعقدة في القاهرة باسم فلسطين الجريحة شددوا فيها على وضع خطة عسكرية عملية يكون لأبناء فلسطين فيها نصيب أو في تجنيدهم في جيوش موحدة يعمل ومن ورائه جيوش الأمة العربية مساندة ومؤيدة لهم لاسترداد الوطن المسلوب**"[3].

وأوضحت الصحيفة وجود اتصالات هامة بين منظمات الطلاب العالمية والاتحاد العام لطلاب فلسطين للإعداد للذكرى الثالثة عشرة لاغتصاب فلسطين، وأنَّ اتحاد الطلاب العالمي قرر اعتبار 15 أيار يوماً للتضامن العالمي مع النضال الفلسطيني، وأيدت منظمة الشبيبة الديمقراطية شعب فلسطين باسم 111 مليون شاب من أنحاء العالم يصل ممثلوهم إلى غزة قريباً لدراسة مشكلة فلسطين وتظم المظاهرات وتعقد المؤتمرات في عواصم بلاد العالم لمناقشة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27077، الأحد 29 كانون الثاني 1961.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27091، الأحد 12 شباط 1961.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27164، الأربعاء 26 نيسان 1961.

قضايا الحرية ومن ضمنها قضية فلسطين. وأشارت صحيفة الأهرام، أنَّ الفعاليات الداعمة للقضية الفلسطينية في غزة تمثلت بـ" **:عقد الاتحاد القومي في قطاع غزة مؤتمراً شعبياً**"، و"**أنَّ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالجامعة العربية سيد نوفل أصدر تصريحاً بمناسبة ذكرى اغتصاب فلسطين، قال فيه: إنَّ المؤامرة الصهيونية الاستعمارية حققت منذ 13 عاماً بعض أهدافها في العالم العربي بإقامة (الكيان الصهيوني) كأداة لخنق القومية العربية ومنعها من الوحدة والتقدم والتمكين ولتسهيل السيطرة الأجنبية على مصادر القوة والحياة في وطننا، وتحقيق المطامع غير الشرعية في العالم**"[1].

وركزت الصحيفة على أهم ما ورد في كلمة سيد نوفل، ومنها قوله: "**إنَّ الصهيونية والقوى الكبرى التي تؤازرها بذلت جهوداً جبارة لتثبيت كيان (الكيان الصهيوني) المتداعي وشنت على الأمة العربية حملات عدوانية في مختلف الميادين ... وأنَّ (الكيان الصهيوني) في رأي القانون الدولي، قوة احتلال ظالم في شتّى الأحوال وليست دولة بحال من الأحوال وقد ثبت للعرب المؤتمرات التي تديرها ضدهم كما ظهر في المؤتمر**"، وتطرقت الأهرام أيضاً لكلمة "**وزير الدولة للشؤون الحربية محمد إبراهيم التي ألقاها نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر**"[2].

حققت القضية الفلسطينية مكسباً تمثل بتشكيل رابطة الطلبة الفلسطينيين في جامعة القاهرة التي عرّفت بظروف الشعب الفلسطيني والمخاطر التي واجهتهم، وضمت تلك الرابطة أعداداً كبيرة من الجامعيين الفلسطينيين وأخذت دورها في طرح القضية الفلسطينية والمشكلات الطلابية محلياً وعربياً وعالمياً وحصلت على اعتراف الجامعة العربية بها، ثم تشكلت روابط أخرى في الإسكندرية وأسيوط وصدرت مجلة (صوت فلسطين).

وأضيف للقضية الفلسطينية بعد آخر بعد تشكيل حركة التحرير الوطني الفلسطيني عام 1959، مع أنَّ الإعلان الرسمي عن نشاطها العسكري لم يتم إلا في كانون الثاني 1965، وقد استفادت تلك المنظمة من موقف مصر الرسمي، فحصلت منها على بعض التسهيلات والتدريب، لكن مصر لم ترغب في إعطاء العمل الفدائي كافة الإمكانيات التي تمكنها من إثارة

---

(1) **ينظر ملحق رقم (7): صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27183، الاثنين 15 أيار 1961.**

(2) **المصدر نفسه.**

مشاكل مع الكيان الصهيوني، كي لا تمنحه ذريعة لمهاجمة مصر، وعليه فإنَّ التعاون بين فتح والحكومة المصرية لم يكن تاماً لاسيما أنَّ فتح أعلنت برنامجاً أكد على مبدأ استقلال العمل الفدائي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، ورفعت حركة فتح مجموعة من الشعارات والمبادئ ومنها على سبيل المثال العمل على توعية الشعب العربي الفلسطيني خاصة والشعب العربي بصفة عامة بأساليب وأهمية الحرب التحريرية التي هي: "**الطريق السليم لإنهاء الوجود الصهيوني**"[1].

واكبت منظمات إضافية نضال منظمة فتح، ومنها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2] ذات النهج الثوري[3]، ومنظمة الإخوان المسلمين[4]، التي ساندت القضية الفلسطينية[5]، رغم خلافاتها مع جمال عبد الناصر[6]، وبقدر تعلق الأمر بمنظمة فتح فإنها نجحت بين عامي

---

(1) (من متطلبات العمل الفدائي) دراسات وتجارب، اصدار حركة التحرير الفلسطينية – فتح، طبعة اب، 1967، ص9.

(2) تألفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من ثلاثة مجاميع هي: منظمة أبطال الثورة، جبهة التحرير الفلسطينية منظمة شباب الثأر التي تعرف باسم الجبهة القومية لتحرير فلسطين لأنها عبارة عن تنظيم إقليمي لحركة القوميين العرب، للمزيد ينظر: عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، المجلد الأول، 1978، ص595.

(3) مسعود الخوند الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، 2005، ص61.

(4) الاخوان المسلمين: هي منظمة سياسية – دينية أسسها شاب مدرس يدعى (حسن البنا) في 11 نيسان عام 1929 في الإسماعيلية متأثر بفكر رشيد رضا مفسر الإسلام وتستخلص أهداف تلك الجمعية الجهاد في سبيل الله أسمى امانينا وشعارها (القران والسيف) للمزيد ينظر: محمد محمد محمود، اسرار حركة الضباط الاحرار والأخوان المسلمين، ط1، القاهرة، 1985، ص29.

(5) عبد الفتاح دخان، الأخوان المسلمين والقضية الفلسطينية في القرن الشعرين، الندوة الفكرية السياسية (خبرات الحركة السياسية الفلسطينية القرن العشرين المنعقدة من 2 – 4 حزيران 2000 المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني – غزة، ص155.

(6) عبد الله محمد حميد، جيش التحرير الفلسطيني في حرب حزيران 1967 مكتبة جزيرة الورد للنشر (د.ت) ص24.

1960 – 1961 بخلق نواة منظمة سياسية ركزت جهودها لتشكيل منظمة عسكرية، وانبثق عن نواة حركة التحرير الوطني الفلسطيني تشكيل المنظمة العسكرية (العاصفة)[1].

تطرقت صحيفة الأهرام إلى اجتماع عقده ممثلو ثلاث وسبعون دولة في قطاع غزة لمناقشة القضية الفلسطينية، وإعلان تكوين أول اتحاد للطلبة العرب في أنحاء الوطن العربي بعد اجتماع مجلس الاتحاد العام للجمهورية العربية لبحث الوحدة الطلابية العربية تزامناً مع عقد مجلس الاتحاد العام لطلاب فلسطين اجتماعاً خاصاً قرر فيه مناشدة الاتحادات الوطنية العربية للإسراع في بحث قضية الوحدة الطلابية العربية، وذكرت صحيفة الأهرام أنَّ جميع الاتحادات العربية استجابت لمقترح إدراج موضوع قضية الوحدة الطلابية العربية ضمن جداول أعمال المؤتمر، وأنَّ "**ممثلين من الجمهورية العربية والجزائر وتونس والمغرب وفلسطين سيجتمعون لوضع الخطوات اللازمة لإتمام هذا الموضوع... وستؤلف لجنة تحضيرية لعرض نتائج أبحاثها... في غزة يوم 25 تشرين الثاني القادم**"، تمهيداً لصدور نداء في ختام جلسات ذلك المؤتمر من ممثلي طلاب الدول العربية إلى جميع الاتحادات الطلابية العربية في الوطن العربي لإعلان تشكيل أول اتحاد عام لطلاب العرب، وأوضحت الصحيفة اشتراك أكبر منظمتين عالميتين للطلاب في ذلك المؤتمر، هما: منظمة الكوزيك التي تضم دول المعسكر الغربي، واتحاد الطلاب العالمي في براغ الذي يضم ثلاث وسبعين دولة، وتابعت الصحيفة ملتقى عُقد في دار نقابة المهن الزراعية للاتحاد القومي بيوم فلسطين في 15 أيار 1962 برئاسة نائب رئيس الجمهورية كمال الدين حسين، واشترك في ذلك الاحتفال مندوبون عن الرابطة والاتحادات الأفريقية والآسيوية وعدد كبير من أبناء فلسطين بحضور النائب السابق لرئيس الجمهورية عبد الحميد السراج[2] ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي وكبار

---

(1) رياض نجيب الريس ودنيا حبيب نحاس، المسار الصعب للمقاومة الفلسطينية، النهار للخدمات الصحفية – بيروت 1976، ص23.

(2) عبد الحميد السراج: ولد عام 1925، وهو ضابط وسياسي سوري بارز، رأس المكتب الثاني (المخابرات السورية) في عقد الخمسينيات، شغل منصب وزير الداخلية في إقليم سوريا إبان الوحدة مع مصر، ثم عُين رئيساً للمجلس التنفيذي ورئيساً للجمهورية في الإقليم الشمالي ونائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، توفي عام 2013، للمزيد، ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Abdul_Hamid_al-Sarraj.

الشخصيات الدينية والإسلامية، وعقدت في الوقت نفسه مؤتمرات وندوات في عموم المدن المصرية لشرح القضية الفلسطينية[1].

استمرت المؤتمرات الداعمة لقضية فلسطين، وفي سياق متصل ذكرت الأهرام أنه يعقد مؤتمر لممثلي الاتحادات الطلابية العربية والعالمية يوم 27 شباط 1962 في غزة لتنظيم وحدة طلابية عالمية داعمة لقضية فلسطين على الصعيد العالمي وشرعنة عمليات الكفاح في المراحل القادمة، وأنَّ عضو مجلس الرئاسة كمال الدين رفعت و200 طالب من الاتحادات الطلابية العربية والعالمية سيحضرون المؤتمر، فضلاً عن اتحاد طلاب العالم في براغ والندوة الطلابية العالمية (والكوزيك) في لاهاي واتحادات ألمانية ونمساوية وإيطالية وآسيوية، وصرح رئيس الاتحاد الوطني لطلاب فلسطين السيد تيسير قبعة أنَّ المؤتمر سيستمر ستة أيام، تعرض فيه خمسة أبحاث أمام اللجان السياسية والقومية والعلاقات الخارجية وتعديل الدستور والثقافية، وسيزور ممثلي الاتحادات معسكرات اللاجئين لدراسة المشكلة على الطبيعة وخطوط الهدنة والحاكم العسكري للقطاع، وأنَّ توصيات المؤتمر سترفع إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[2].

واكبت الأهرام تطورات القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها عقد القوى الفلسطينية مؤتمراً باسم فلسطين في 27 آذار 1962، بمناسبة ذكرى اغتصابها لمناقشة تشكيل جبهة تحرير فلسطين، على غرار جبهة تحرير الجزائر، وهو مقترح لاقى دعم أغلب الفلسطينيين حتى أنَّ وفداً من شعب فلسطين بقيادة مدير مكتب المبعوثين والوافدين محمد أبو الفضل الجيزاوي رحبوا بمقترح المؤتمر لأهميته في تقوية موقف الشعب الفلسطيني في صراعه ضد الكيان الصهيوني[3]، وبدت أهمية ذلك المؤتمر في موافقة ثلاث دول أفريقية هي غانا وغينيا ومالي على حضور وقائعه، وصرح الأمين العام لاتحاد العمال العرب: "**أنَّ تلك الموافقة تعتبر انتصاراً كبيراً للقضية الفلسطينية إذ أنها تدل دلالة واضحة على اهتمام المنظمات العالمية**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27553، الأحد 20 أيار 1962.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28161، الجمعة 17 كانون الثاني 1964.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27555، الثلاثاء 22 أيار 1962.

الأفريقية بالقضية العربية كوسيلة لفضح التضليل الصهيوني بين الجماعات العالمية الأفريقية"[1].

وقررت المنظمتان العالميتان إرسال طائرتين خاصتين لإحضار وفودها من غزة، وتعهد اتحاد طلاب ألمانيا الغربية بنقل جميع الاتحادات من وسط أوروبا إلى غزة، كما تعهدت الهيئتان والمنظمات العالمية بتقديم كافة المساعدات المادية والأدبية للمؤتمر الذي قررت الاشتراك فيه الآن أكثر من 42 دولة، وذكرت الصحيفة أنَّه تجري فيه دراسات حول التنظيم النقابي الطلابي وقضية فلسطين وتطورها وكذلك مشكلة اللاجئين، دوراته الاتحادات الطلابية أن تكون ميزانية الاتحاد الجديد للطلبة العرب من اشتراكات الاتحادات في البلاد العربية[2]، وأشارت الصحيفة إلى وجود مخطط قومي موحد لتحرير فلسطين، وأنَّ اللجنة السياسية للمؤتمر الثاني لطلبة فلسطين أصدرت قرارات بعثتها للمجلس الإداري لإقرارها في اجتماعه القادم بالقاهرة، ومنها إقامة جيش فلسطيني على أساس التجنيد الإجباري لتتعاون على تنظيمه ودعمه الدول العربية، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة والجزائر لإعداده للكفاح المسلح، والاشتراك مع تلك الدول في إعداد مخطط قومي موحد لتحرير فلسطين وكل أجزاء الوطن العربي[3].

ونشرت صحيفة الأهرام الاستنكار الذي قام به الاتحاد العام للعمال في برقية بعث بها إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، عن كل المحاولات التي تفرط في حق شعب فلسطين واللاجئين، واستخلاص حقه كاملاً مهما بلغت التضحيات، وطالب الاتحاد في برقية بعثها أيضاً السيد حسني صالح نيابة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد على أن يقوم وزراء خارجية الدول العربية بتأكيد وحدة العمل العربي والوقوف بقوة في وجه المستعمر الصهيوني، ومن ناحية أخرى دعت المنظمات الطلابية في لبنان والدول العربية إلى مقاطعة ألمانيا الغربية سياسياً واقتصادياً، واستنكرت اعتزام الحكومة الألمانية الاعتراف بـ (الكيان الصهيوني)، كما استنكرت تقديم الولايات المتحدة مساعدات لها، والجدير بالذكر أنَّ الوفد الفلسطيني وحسب ما نشرته

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28209، الخميس 5 آذار 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27685، الجمعة 28 أيلول 1962.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27721، السبت 3 كانون الثاني 1963.

صحيفة الأهرام قد أرسل برقية إلى مستشار ألمانيا الغربية كونراد أديناور[1] في 7 حزيران عام 1963 احتج فيها على حكومته لتزويد (الكيان الصهيوني) بالدبابات والطائرات ومختلف أنواع الأسلحة والمساعدات المالية والفنية مما يجعلها شريكة ضد شعب فلسطين[2]، وبموازاة تلك النشاطات، نجحت حركة التحرير الوطني الفلسطيني في خلق نواة مؤيدة لها بين المثقفين الفلسطينيين وقاعدة كبيرة من التأييد الشعبي[3].

خاضت الأهرام تتبع نشاطات المرأة الفلسطينية، فذكرت أنَّ رئيسة رابطة المرأة الفلسطينية سميرة أبو غزالة (1928 – 1917)، ورئيسة رابطة المناضل الحربي فايزة عبد المجيد (1908 – 1996)، ورئيسة الاتحاد النسائي الفلسطيني في نابلس عندليب العمد (1899 – 1979)، قد شكلن وفداً زار مقر الجامعة العربية وقابل المسؤولين عن الملف الفلسطيني في الجامعة لبحث إمكانية إيجاد مساعدة دائمة من الدول العربية للمنظمات الفلسطينية التي تعمل على إيجاد كيان فلسطيني يمثل الشعب الفلسطيني ويعبر عن آرائه، وأرسلت عضوات ذلك الوفد برقية إلى حكام سوريا ناشدنهم فيها وضع مصلحة الوحدة العربية فوق أي مصلحة أخرى[4]، ولم تقتصر الحركة النسائية على المظاهرات والاحتجاجات، فاستمر الاتحاد النسائي كرديف للحركات القيادية، فشاركت النساء في نقل السلاح والذخيرة، وأسهمن

---

(1) كونراد أديناور: ولد عام 1876 رجل دولة وسياسي ألماني بارز، ولد في مدينة كولونيا، وهو أول مستشار لجمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تولى المنصب من عام 1949 حتى عام 1963، قاد بلاده من تحت الأنقاض إلى الازدهار الاقتصادي في عهد "المعجزة الاقتصادية"، وأعاد دمجها في المجتمع الدولي من خلال الانضمام إلى حلف الناتو وتأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (نواة الاتحاد الأوروبي). عُرف بسياسته الحازمة تجاه الاتحاد السوفيتي، وحرصه الشديد على المصالحة التاريخية مع فرنسا، توفي قي 19 نيسان 1967، للمزيد، ينظر:

Charles Williams, Adenauer: The Father of the New Germany, Little, Brown and Company, London, 2000.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27937، 7 حزيران 1963.

(3) رياض نجيب الريس ودنيا حبيب نحاس، المصدر السابق، ص23.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27996، الاثنين 5 آب 1963.

في مقاتلة جنود الاحتلال، فاستشهدت منهن ثلاثين، واعتقلت أخريات بتهمة حيازة سلاح لمقاومة الاحتلال[1].

تابعت الصحيفة باهتمام البرقية التي أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر إلى منظمة الطلبة العرب عام 1963 بالولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة انعقاد مؤتمرهم السنوي الذي تناول القضايا العربية المختلفة، لاسيما قضيتها المحورية قضية فلسطين، وجاء في برقيته: "**إنَّ المعركة من أجل فلسطين قد تحتاج إلى الصاروخ العربي لكنها قبله وبعده تحتاج إلى إنسان عربي**"، ثم قال: "**أبعث إليكم بتسمية الشعب المصري وتقديره وبرجائه أن يكون النجاح رفيقاً لكم وبخطاكم من أجل أمة عربية بأسرها، نعتبركم أعلى الطلائع عن طريق تقدمها وأنكم تعرفون أنَّ مؤتمركم في كل عام يحظى باهتمام كبير في وطنكم الكبير فأنتم وآلاف الشباب غيركم في طلب العلم قادة المستقبل ورواد الغد المرتجى وأبناؤه العظام بالمثل له الأعلى وبالعمل المتواصل تحقيقاً له**"[2].

وأكدت الصحيفة أنَّ مؤتمر الطلبة واصل بحث قضية فلسطين، فألقى الوزير المفوض في سفارة الجمهورية المتحدة بواشنطن صلاح العابد (1915 – 1980) في مؤتمر الطلبة العرب بأمريكا خطاباً جاء فيه: "**إنَّ رسالة الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر تؤكد بصراحة أنَّ معركة فلسطين ليست معركة ضيقة النطاق ويجب أن تبدأ في عدة عواصم ... وأنَّ خوض هذه المعركة قبل أوانها قد تؤدي إلى وقوع كارثة فادحة**"، وأشاد عضو وفد الجمهورية العربية لدى الأمم المتحدة السيد عبد الموجود حسن (1920 – 1990) بالحركة العربية والثورية وتحرير فلسطين في سان فرانسيسكو قائلاً: "**إنَّ إنشاء منظمة الطلبة العرب في أمريكا ونجاحها طوال 13 سنة دليل على مقدرة الأجيال العربية الجديدة التغلب على عقبات الانقسام**"، يجري المؤتمر الطلابي انتخابات اللجنة التنفيذية التي تتكون من 7 أعضاء لتوجيه أكثر من 5000 طالب عربي في أمريكا منهم 700 طالب فلسطيني، وقد ظهر في

---

(1) زينب الغنيمي، تطور وضع المرأة الفلسطينية، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 210 أيلول 1990، ص38.

(2) ينظر ملحق رقم (8): صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28018، الثلاثاء 27 آب 1963.

ذلك المؤتمر تياران: أحدهما أطلق على نفسه الجبهة المتحدة وضم المنادين بالوحدة العربية، أما التيار الآخر فركز على القضية الفلسطينية دون التطرق إلى فكرة الوحدة العربية[1].

ولم تكن المرأة الفلسطينية بمعزل عن تلك المؤتمرات، فأسهمت الحركة النسائية العربية الفلسطينية في المؤتمر النسائي الشرقي الذي انعقد في القاهرة عام 1963 لمناصرة شعب فلسطين في ثورته الوطنية، وهو المؤتمر الذي شاركت فيه وفود نسائية من فلسطين وسوريا ولبنان والعراق فضلاً عن الوفد المصري، وقد انتهى المؤتمر إلى مساندة بريطانيا ووضع حد لسياستها الظالمة لعرب فلسطين، فضلاً عن مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية المعروفة بـ **"وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومعها انتقال الأراضي لليهود وإلغاء الانتداب والإفراج عن المعتقلين"**[2]، وفي إطار عرض جهود الفلسطينيات سافرت السيدة يسرى إبراهيم البدري[3] مع وفد فلسطيني رأسه أحمد الشقيري إلى نيويورك لعرض قضايا بلادها في الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه اشتركت الهيئات النسائية الفلسطينية مع الطلبة والطالبات الفلسطينيين في مظاهرة صامتة جابت شوارع القاهرة في ذكرى وعد بلفور[4].

خاضت صحيفة الأهرام قُدُماً في استعراض فعاليات العرب والفلسطينيين لدعم قضيتهم، فذكرت أنَّ نقابة العمال في فلسطين بعثت برقية إلى رئيس وزراء الصين الشعبية شوان لاي[5]

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28022، السبت 31 آب 1963.

(2) اجلال خليفة، المرأة الفلسطينية، القاهرة، المطبعة العربية الحديث 1974، ص107.

(3) يسرى إبراهيم البدري: ولدت في عام 1923 في فلسطين وحصلت على بكالوريوس اداب من جامعة القاهرة وعملت مفتشه مواد اجتماعية في مديرية التربية والتعليم العالي في غزة ولم يقتصر على هذا المجال فحسب بل امتد على ميادين نسائي عالمي وعملت ابان الحرب العالمية الثانية مع جمعية الصليب الأحمر الدولي وكما تولت أثناء حرب فلسطين منصب سكرتيرة جمعية الهلال الأحمر العربية وهي عضوة في مجلس إدارة جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب كما حصلت على جائزة نوبل للسلام، توفيت عام 2009 ودفنت في مقبرة الشهداء غرب غزة للمزيد ينظر: فيصل نعمان (يسرى إبراهيم البدري) رائدة العمل النسائي، مكتب اليازجي غزة 2010.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28084، الجمعة 1 تشرين الثاني 1963.

(5) شوان لاي: ولد في 5 آذار 1898، وهو سياسي صيني بارز وأول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية (1949–1976)، ويعد مهندس السياسة الخارجية الصينية، حيث لعب دوراً محورياً في مؤتمر باندونج عام 1955 لدعم حركات التحرر في العالم الثالث، وكان له موقف تاريخي في مساندة القضايا العربية والسيادة

تشكره فيها على تأييده حقوق العرب في فلسطين[1]، وأنَّ اتحاد المحامين العرب اجتمع في القاهرة برئاسة رئيس الاتحاد عبد العزيز الشوربجي لمناقشة تشكيل للشعب الفلسطيني، وأصدر توصيات بخصوص وسائل تنظيم العمل في المكتب الدائم، وتقرر أن يكون الأمين العام للاتحاد متفرغاً ويكون المقر الدائم للاتحاد في القاهرة، وبدأت مناقشات موضوع إبراز الكيان الفلسطيني باقتراح من نقيب الفلسطينيين إبراهيم أبو سنة (1918 – 1995) مع النقيب الأردني، وانتهى النقاش إلى تبني خطوات عملية للإسراع في اتخاذ الخطوات التنفيذية الكاملة لإبراز الكيان الفلسطيني بصورة قوية، ومناشدة الدول والشعوب العربية بتأييد الشعب الفلسطيني ليكون طليعة المقاتلين العرب لتحرير وطنه من الصهيونية، ومناشدة الدول العربية المضيفة للفلسطينيين لتذليل أي عراقيل في ذلك الشأن وتأليف لجنة لمتابعة ذلك القرار، وطالب رئيس الاتحاد عبد العزيز الشوربجي بإعداد تشريع يوحد تلك النقابات، لكن ممثل دمشق مكرم القولتي (1922 – 1989) عارض فكرة توحيد النقابات، فقال إنَّ تعدد النقابات يفيد في علاج مشاكل المحامين المحليين لكن الأهم هو توحيد تشريع النقابات كلها حتى لا تتعدد نظم المحامين في البلاد المختلفة[2]، وفيما يتعلق بإنشاء الكيان الفلسطيني استعرضت الصحيفة وقائع المؤتمر الوطني الثالث لطلبة فلسطين الذي انتهى إلى توصيات تتضمن المطالبة بتدريب شباب فلسطين عسكرياً في الدول المختلفة وتنظيمها على أساس نقابي بوصفها النواة المحركة للكيان الفلسطيني[3].

وتزامناً مع ذلك زار مراسل الصحيفة في غزة محمود الكرملي (1920 – 1980) مؤتمر البحوث الإسلامية، وأكد أنَّه عُقد في معسكرات اللاجئين وأصدر قراراً جاء فيه: "**إنَّ فلسطين عربية هُجرَ أهلها ظلماً وعدواناً**"، وأعلن شكره للملوك والرؤساء العرب وأهاب بهم دعم قضية فلسطين حتى يسترد شعبها حقوقه، وشهد أعضاء المؤتمر حفل إرساء الفريق يوسف العجرودي حجر الأساس لمدينة الأزهر الجديدة التي ستقام على 30 فداناً، وأكدت

الوطنية إبان أزمة السـويس والعدوان الثلاثي، توفي في 8 كانون الثاني 1976، للمزيد، ينظر: Barnouin, Barbara and Yu Changgen, Zhou Enlai: A Political Life, Chinese University of Hong Kong, Hong Kong, 2006.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28130، الثلاثاء 17 كانون الأول 1963.

(2) ينظر ملحق رقم (9): صحيفة الأهرام، العدد 28132، الخميس 19 كانون الأول 1963.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28206، الاثنين 2 آذار 1964.

صحيفة الأهرام أنَّ المؤتمر عقد جلسة مسائية بعد عودته من غزة، ثم أعلن رئيس المؤتمر محمد عبد الله في ختامها أهم قرارات المؤتمر وتوصياته[1].

وذكرت الأهرام أنَّ المجلس التنفيذي لاتحاد العمال العرب أعلن أسبوعاً لاستذكار قضية فلسطين بدءاً بـ 15 أيار 1964، وعقد المجلس التنفيذي لاتحاد العمال العرب اجتماعاً استثنائياً برئاسة أمين عام الاتحاد أسعد راجح[2] للنظر في تنفيذ قرارات مؤتمر فلسطين التابع للجامعة العربية، لدراسة الأمور المتعلقة بالتطبيق العملي لقرارات الملوك والرؤساء العرب بشأن فلسطين وتنظيمها على أساس مواقفها من القضية الفلسطينية[3]، وحضر المجلس 15 عضواً مثلوا الاتحادات العامة للعمال في الجمهورية العربية والسودان والأردن وسوريا ولبنان وعدن وفلسطين، وقرر المجلس التنفيذي عقد مؤتمرات قطرية لدراسة قضية فلسطين خلال أسبوع فلسطين في جميع الدول العربية، وتقرر إصدار صحيفة باللغتين الإنكليزية والفرنسية لدعم القضية الفلسطينية والقضايا العمالية، وتناول المجلس أيضاً ملف العمال الفلسطينيين المفصولين في الكويت، وحدد المجلس صلة المنظمات العربية بالمنظمات الدولية في ضوء تفهمها للقضايا العربية وموقفها من قضية فلسطين[4].

ومرة أخرى، أكدت الصحيفة على دور المرأة الفلسطينية في نضالها في قضايا بلادها، إذ نشرت الصحيفة أنَّ الاتحادات النسائية العربية في الأردن والجمهورية العربية المتحدة ولبنان وعدن والكويت وتونس عقدت مؤتمراً في القدس دام أربعة أيام، وأعلنت رئيسة وفد الأردن زليخا

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28223، الخميس 19 آذار 1964.

(2) أسعد راجح: ولد عام 1924، نقابي وسياسي مصري بارز، وأحد مؤسسي الحركة النقابية العربية المعاصرة، شغل منصب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب منذ تأسيسه في الخمسينيات. عُرف بنشاطه القومي وسعيه لتوحيد صفوف العمال العرب، كان له دور محوري في دعم حركات التحرر الوطني العربي من خلال المنظمات العمالية الدولية، مثل العمال العرب في العديد من المؤتمرات العالمية، وكان يُعد من المقربين من دوائر صنع القرار في الحقبة الناصرية توفي عام 1982، للمزيد، ينظر: https://archive.assafir.com/ssr/10144912.html

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28172، الثلاثاء 28 كانون الثاني 1964.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28240، الأحد 5 نيسان 1964.

الشهابي[1] أنَّ المؤتمر قرر أن تشترك النساء العربيات في مؤتمر فلسطين الذي سيعقد في القدس يوم 14 أيار 1964 لبحث إبراز الكيان الفلسطيني، كما قرر المؤتمر أن تحتفل الاتحادات النسائية العربية بأسبوع فلسطين ابتداءً من يوم 2 تشرين الثاني من كل عام في جميع الدول العربية[2].

وأضافت الصحيفة أنَّ مؤتمراً نسائياً عربياً آخر عُقد لمناصرة قضية فلسطين، حيث دعت الدكتورة حكمت أبو زيد[3] عضوات لجان الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة، ومندوبات عن المنظمات النسائية في الوطن العربي إلى اجتماع نسائي عام يعقد في القاهرة يوم 28 أيار 1964 لتحديد دور المرأة العربية في إنجاح قضية فلسطين على ضوء مقررات مؤتمر القمة العربي[4]، وناقش اتحاد المحامين العرب توصياته بتأييد كيان فلسطين والدعوة لميثاق وطني للجنوب المحتل وإبطال جميع المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام المحميات، وتابعت الصحيفة باهتمام المؤتمر، وذكر مندوب الصحيفة محمود

---

(1) زليخا الشهابي: رائدة العمل النسائي في فلسطين، ولدت في مدينة القدس لعائلة عريقة عام 1903، أسست أول اتحاد نسائي فلسطيني في القدس عام 1921، وترأست أول مؤتمر نسائي فلسطيني عام 1929. كانت من الشخصيات المحورية في قيادة المظاهرات النسائية ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. ارتبط اسمها بمدينة القدس، وبعد عام 1948 نشطت في إطار العمل القومي العربي، وكانت رئيساً لوفد المرأة الفلسطينية التي تبعت الإدارة الأردنية آنذاك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية، وعُرفت بصلابتها في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتمثيلها المشرف للمرأة العربية، توفيت في 13 أيار 1992، للمزيد، ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/_زليخة_الشهابي

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28258، الخميس 23 نيسان 1964.

(3) حكمت أبو زيد: أكاديمية وسياسية مصرية، ولدت في محافظة أسيوط عام 1922، حصلت على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة لندن عام 1955. دخلت التاريخ السياسي عندما عينها الرئيس جمال عبد الناصر وزيرة للشؤون الاجتماعية عام 1962، لتكون أول امرأة تشغل منصباً وزارياً في مصر، وأطلق عليها عبد الناصر لقب "قلب الثورة الرحيم". عُرفت بنشاطها الميداني الواسع، لاسيما في مشروع تهجير أهالي النوبة وبناء القرى الجديدة. غادرت مصر بعد خلافات سياسية في السبعينيات واستقرت في ليبيا أستاذة في جامعة الفاتح، ثم عادت إلى مصر في التسعينيات، توفيت في 30 تموز 2011، للمزيد ينظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Hikmat_Abu_Zayd

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28278، الأربعاء 12 أيار 1964.

سامي[1] أنَّ اتحاد المحامين العرب عقد جلسة صباح يوم 25 أيار 1964 لمناقشة مشروعات التوصيات التي تقدمت بها لجان المكتب الأربعة، وكان المكتب قد استمع في جلسته مساء 25 أيار 1964 إلى توصيات لجنة الكيان الفلسطيني وتضمنت تأييد قرارات مؤتمر القمة العربي بالاعتراف بالكيان الفلسطيني وتنظيمه سياسياً وعسكرياً حتى يتمكن من تأدية دوره، ووافق المكتب على طلب اللجنة إرسال وفد لحضور المؤتمر القومي الفلسطيني الذي يعقد في القدس يوم 28 أيار 1964، ثم استمع مكتب اتحاد المحامين إلى توصيات لجنة الجنوب العربي المحتل وتضمنت الدعوة إلى إعلان ميثاق وطني للجنوب المحتل ينص على تصفية القاعدة البريطانية، كما طالبت اللجنة بالإفراج عن المعتقلين ودعوة الصليب الأحمر الدولي للتحقيق في الجرائم البشعة التي يرتكبها الاستعمار، وأوصت اللجنة بإبطال جميع المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع المشايخ والسلاطين في الجنوب المحتل، وأكدت الصحيفة أنَّ اللجنة خرجت بتوصيات حول تحويل مجرى نهر الأردن وتضمنت دعوة الدول العربية لتحديد علاقتها مع الدول الأجنبية على أساس موقفها من تحويل نهر الأردن، وبعد ذلك استمع المكتب إلى مشروع توصيات لجنة الحريات وصيانة القانون وتضمنت مطالبة الحكومات بتوفير الحريات للمواطنين، ووافق الأعضاء على التقرير الذي قدمه الأمين العام لاتحاد المحامين العرب شفيق الرشيدان بعد مناقشته، كما ناقشوا تقارير الميزانية والمسائل التنظيمية[2].

وذكرت الصحيفة أنَّ أربعاً وأربعين دولة أفريقية وآسيوية ناقشت في غزة مقومات إنشاء الكيان الفلسطيني ودورهم في استرداد فلسطين، وأكد مراسل الأهرام إحسان بكر[3] أنَّ ممثلي

---

(1) محمود سامي: ولد عام 1930، صحفي مصري قدير من الجيل الذهبي لمؤسسة "الأهرام"، تخصص في الشؤون العربية والدولية. برز اسمه كواحد من أهم مراسلي الأهرام في الخارج، لاسيما في بيروت والمنظمة الدولية، حيث كان يتولى تغطية المؤتمرات والقمم العربية بأسلوب تحليلي رصين. عُرف بدقته في نقل الكواليس السياسية، وشغل منصب نائب رئيس تحرير الأهرام، وكان مسؤولاً عن قسم "الشؤون العربية" لفترة طويلة، مما جعله مرجعاً للأحداث السياسية المعاصرة في تلك الحقبة، توفي عام 1994، للمزيد، ينظر: رؤساء _مجلس _إدارة _الأهرام/ https://ar.wikipedia.org/wiki

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28289، الاثنين 25 أيار 1964.

(3) أحسان بكر: صحفي وكاتب مصري بارز، وأحد كبار المتخصصين في الشؤون العربية بجريدة "الأهرام". ولد في عام 1933، واشتهر بكونه "مراسل المهام الصعبة"، حيث غطى معظم الحروب والأزمات العربية، وكان قريباً=

الاتحادات الطلابية العربية في القاهرة اشتركوا في مناقشة القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني ودور منظمة تحرير فلسطين في استرجاع بلادهم المسلوبة، وعرض حاكم غزة الفريق أول يوسف العجرودي أثناء النقاشات ثلاثة أبحاث؛ الأول عن القضية الفلسطينية، والثاني عن الكيان الفلسطيني، والثالث عن دور الشباب العربي في قضية فلسطين، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ قرارات وتوصيات المؤتمر ستبلغ إلى المنظمات العالمية، وذكرت الصحيفة أنَّ 44 دولة أفريقية وآسيوية ناقشت في غزة مقومات إنشاء الكيان الفلسطيني ودورهم في استرداد فلسطين، وأكد مراسل الأهرام إحسان بكر أنَّ ممثلي الاتحادات الطلابية العربية في القاهرة اشتركوا في مناقشة القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني ودور منظمة تحرير فلسطين في استرجاع بلادهم المسلوبة، وعرض حاكم غزة الفريق أول يوسف العجرودي أثناء النقاشات ثلاثة أبحاث؛ الأول عن القضية الفلسطينية، والثاني عن الكيان الفلسطيني، والثالث عن دور الشباب العربي في قضية فلسطين، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ قرارات وتوصيات المؤتمر ستبلغ إلى المنظمات العالمية[1].

وفي إطار إنشاء الكيان الفلسطيني آنف الذكر، أوضحت الصحيفة أنَّ الفلسطينيين أقاموا مؤتمراً شعبياً في خان يونس، والتقى فيه ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالشعب الفلسطيني، وأعلن أعضاء اللجنة التنفيذية الثلاثة حيدر عبد

=جداً من صناع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية والعواصم العربية. تولى رئاسة تحرير مجلة "المصور" ورئاسة مجلس إدارة مؤسسة "دار الهلال"، كما انتُخب وكلاً لنقابة الصحفيين المصريين لعدة دورات، وعُرف بمواقفه القومية الصلبة ودفاعه عن الحريات الصحفية، توفي في القاهرة بتاريخ 24 آذار 2003، للمزيد، ينظر: أرشيف جريدة الأهرام القاهرية، عدد 25 مارس 2003.

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28410، الثلاثاء 22 أيلول 1964.

الشافي[1]، والسيد فاروق الحسيني[2]، والسيد قصي العبادلة[3]، الخطوط العريضة للتنظيم الشعبي الفلسطيني والتنظيم السياسي للمنظمة والنظام العسكري الجديد، وأنَّ إنشاء الكيان الفلسطيني يقتضي تشكيل لجان محلية على أساس الوحدات في المعسكر أو القرية، وأعلن المؤتمر أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية قررت أن يكون التجنيد إجبارياً لجميع فئات الشعب الفلسطيني، وأوجز المؤتمر أهداف منظمة التحرير الفلسطينية بتوحيد العمل الحربي لتحرير فلسطين، وأنَّ القضية الفلسطينية لا تُحل إلا على أرض فلسطين، وأنَّ الإعداد المسلح والتعبئة الفكرية هما الطريق الصحيح للعودة، وأنَّ الشعب الفلسطيني سيكون طليعة النضال العربي لتحرير فلسطين، وأنَّ تكوين الجيش الفلسطيني تفرضه طبيعة المعركة، وإجراء انتخابات عامة بعد سنتين، وستربط هذه المنظمة بالشعب بتنظيم المجال المفتوح أمام الجماهير لدخولها على مستويات منظمة التحرير، وسنصارح الشعب بجميع تطورات القضية، وطرح جميع الخلافات في سبيل حل القضية الفلسطينية، والتعويل على تأييد الدول العربية لمنظمة التحرير في فلسطين[4].

وتحدث حيدر عبد الشافي عن التنظيم الشعبي الفلسطيني لمنظمة تحرير فلسطين قائلاً: "**إنَّ التنظيم الشعبي سيقوم بربط القيادة المتمثلة في اللجنة التنفيذية بجماهير الشعب في كل مكان ... وإنَّ أساس التنظيم سوف يكون على شكل لجان محلية**"، وتحرى عضو

---

(1) حيدر عبد الشافي: ولد عام 1919، طبيب وسياسي فلسطيني من غزة، عضو اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير عام 1964، ورئيس وفد المفاوضـــات في مؤتمر مدريد 1991، توفي عام 2007، للمزيد، ينظر: موسوعة أعلام فلسطين، مادة (حيدر عبد الشافي)؛ صحيفة الأيام (رام الله)، عدد 26 سبتمبر 2007.

(2) فاروق الحسيني: ولد عام 1929، حقوقي وسياسي فلسطيني من غزة، من المؤسسين الأوائل لمنظمة التحرير وعضو لجنتها التنفيذية الأولى، شغل منصب رئيس دائرة التنظيم الشعبي، توفي عام 1981، للمزيد، ينظر: سجلات منظمة التحرير الفلسطينية، الأمانة العامة؛ يوسف أسعد غانم، من الشخصيات الفلسطينية المعاصرة، ص 112.

(3) قصي العبادلة: ولد عام 1920، سياسي وحقوقي فلسطيني من مدينة خان يونس، وهو عضو اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير عام 1964، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني لعدة دورات، توفي عام 1993، للمزيد، ينظر: سجلات منظمة التحرير الفلسطينية، الأمانة العامة؛ المصدر السابق، ص113.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28415، الأحد 27 أيلول 1964.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير السيد قصي العباد الناحية العسكرية، قائلاً: "**إنَّ الكيان الفلسطيني بلا جيش كجسد بلا روح وأننا لا نريد جيشاً صورياً وإنما نريد جيشاً يضم الفدائيين كما يضم النظاميين، جيشاً مسلحاً بمدفعية ودبابات وطائرات ... وأنَّ تسليح الجيش الفلسطيني سيكون في كل مكان، وستأتي الأسلحة إما من دول عربية شقيقة وإما من دول أجنبية صديقة**"[1].

وذكرت الصحيفة أنَّ اجتماعاً هاماً تقرر عقده في مقر القيادة العامة لجيوش الدول العربية يوم الأحد الموافق 15 تشرين الأول 1964 برئاسة القائد العام الفريق أول علي عامر، وعضوية قائد جيش التحرير الفلسطيني المقدم وجيه مدني؛ لبحث تنظيمات جيش التحرير واختيار مراكزه ووضع برامج تسليحه وتدريبه، وتفعيل التوصيات التي طرحها المؤتمر الشعبي الذي عقد في خان يونس في فلسطين، وعلى صعيد متصل أكد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري أنه سيبدأ اجتماعاته في مدينة القدس مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة لاتخاذ إجراءات في المجالات العسكرية والسياسية التنظيمية، وأشارت الصحيفة إلى أنَّ مصادر وزارية في الحكومة اللبنانية منحت منظمة التحرير الفلسطينية الامتيازات والتسهيلات التي تُمنح للبعثات الدبلوماسية[2].

ونشرت الصحيفة مقالاً عنوانه "**التجنيد الإجباري للفلسطينيين في بعض البلاد العربية**"، ذكرت فيه أنَّ تكامل جيش تحرير فلسطين يتم على مراحل، وأنَّ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري زار العراق، وصرح قبل سفره من بغداد أنه اجتمع في كلية ضباط الاحتياط للنظر في تشكيل النواة الأولى لجيش التحرير، وإنه سيبحث مع المسؤولين الكويتيين وأبناء فلسطين هناك ملابسات قضية فلسطين وشؤون منظمة التحرير، ثم قال: "**إننا نعتبر أنَّ الجيش الفلسطيني بدأ ولكن تكامله يحتاج وقتاً ومراحل وستكون مقراته في سيناء وسوريا والعراق، وفي هذا البعد سينطلق التجنيد الإجباري على الفلسطينيين كما أنَّ المساعدات العسكرية ستكون محصورة لقبول أبناء فلسطين**"، واسترسل أحمد االشقيري قائلاً: "**إنَّ جيش فلسطين سيتبع المنظمة من حيث تشكيله وتدريبه وتسليحه لكن القيادة الموحدة لها نفس**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28415، الأحد 27 أيلول 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28433، الخميس 15 تشرين الأول 1964.

الاختصاصات بشأنه من النواحي الفنية والحربية، وأنَّ الفترة الممتدة من 1961 – 1964 شهدت دعماً سواء على المستوى الرسمي والشعبي دعماً عربياً عسكرياً وسياسياً"[1].

ويبدو أنَّ ما تقدم دفع منظمة التحرير الفلسطينية لاستكمال أطرها[2]، بالإعلان الرسمي عن نشاطها العسكري في 1 كانون الثاني 1965[3]، ولا ريب أنها خطوة بمباركة حكومة مصر، تمهيداً لمنحها الحرية الكاملة في إدارة النشاط الفدائي داخل فلسطين، بدليل أنَّ مصر أنهت حكمها العسكري رسمياً في 1 كانون الأول 1966، وسمحت للفلسطينيين بملء الفراغ الذي نجم عن ذلك، وارتبط ذلك التطور بتنامي مكانة المرأة الفلسطينية ودورها في تشكيل الحراك والتنظيم المجتمعي وزيادة عدد النساء في الاتحادات والجامعات وانخراط بعضهن في نشاطات اتحاد الطلبة[4].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28463، السبت 14 تشرين الثاني 1964.

(2) أعلنت منظمة فتح أن ايديولوجيتها، وأساليب عملها تركز على : ايمان الشعب الفلسطيني بحرب التحرير وتعبئة ذاته لخوضها، لأن التحرير هو السبيل لمواجهة مشاكله والتنسيق الكامل بين القوى الثورية في العالم العربي، وتألفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من ثلاثة مجاميع هي: منظمة أبطال الثورة، جبهة التحرير الفلسطينية منظمة شباب الثأر التي تعرف باسم الجبهة القومية لتحرير فلسطين لأنها عبارة عن تنظيم إقليمي لحركة القوميين العرب، للمزيد ينظر: عبد الرزاق محمد اسود، المصدر السابق، المجلد الأول، ص595.

(3) (من متطلبات العمل الفدائي)، المصدر السابق، ص9.

(4) همت زغبي، المنظمات النسائية والنسوية في داخل إسرائيل، المحور 2، ص76 (لات).

المبحث الثالث

قضية لاجئي فلسطين في ضوء مقالات الأهرام 1961 – 1964

تمثلت مأساة اللاجئين الفلسطينيين بتهجير مئات آلاف الفلسطينيين وقتل الآلاف منهم، وإبادة قرى بكاملها للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، واستعملت العصابات الصهيونية والمنظمات الإرهابية أقسى الأساليب لطرد الفلسطينيين[1]،

وبعد هزيمة الجيوش العربية أمام الجيش الإسرائيلي عام 1948 تم تهجير (800) ألف فلسطيني من وطنهم، فأصبحت مشكلة اللاجئين منذ ذلك الوقت مطروحة على أجندة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات، أبرزها القرار رقم (186) والقرار رقم (194) في 11 كانون الأول 1948، الذي نصت الفقرة (1) منه على: "**وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكاتهم والذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، كذلك عن كل مفقود أو مصاب بضرر وفقاً لمبادئ القانون الدولي**"، وإيجاد تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين وإنشاء لجنة للتوفيق من ثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة تنفذ المهام التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د – 2) الصادر في 14 أيار 1948، والسماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، ودفع تعويضات عن ممتلكات اللاجئين الذين قرروا عدم العودة إلى ديارهم، وصدرت تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، وحماية الأماكن المقدسة بما فيها الناصرة – والمواقع الدينية في فلسطين وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق والعرف التاريخي، ولارتباط مدينة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإنها توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة، ومنح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إليها.

وأوصت (لجنة التوفيق الخاصة بالأمم المتحدة) بتسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم

---

(1) علا عامر موسى الجعب، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، دار الجندي للنشر 2018، ص2.

المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله الهيئات والوكالات المختصة بالملائمة في منظمة الأمم المتحدة"[1].

وبناءً على ذلك القرار تابعت الجمعية العامة أعمال لجنة التوفيق التي تألفت من مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وأوكلت لهم مهمة التدخل لدى الأطراف المتنازعة (إسرائيل) والدول العربية لتسهيل البحث عن الوسائل الكفيلة بإحلال السلام الإيجابي القائم على علاقات طبيعية بين الأطراف استناداً لاتفاق الهدنة التي تم التفاوض بشأنها بين (الكيان الصهيوني) ومصر وسوريا والأردن ولبنان للمدة بين شباط وتموز 1949، ولتنفيذ ذلك القرار عقدت لجنة التوفيق مؤتمرين في سويسرا وباريس.

شكلت مشكلة اللاجئين مشكلة عربية بقدر ما هي فلسطينية لاسيما للدول التي استضافت أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، وانعكس ذلك على الجامعة العربية التي طالبت بحق العودة، وإن اقتصر ذلك على الخطاب الإنشائي ولم يتخطاه إلى التحرك العملي والاهتمام بإيجاد بعض الدول التي شكلت لها قضية اللاجئين تهديداً ديموغرافياً لاسيما لبنان والأردن[2]، وأنَّ رفض (الكيان الصهيوني) تطبيق القوانين الدولية وعدم احترامها يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويجعل منها دولة خارجة عن القانون لاسيما أنها أنكرت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واستغلال مواردهم الطبيعية إضافة إلى استيطانها المستمر الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، مما جعل (الكيان الصهيوني) دولة استعمارية عنصرية وقمعية اقترفت جرائم حظرتها اتفاقية حظر الجرائم[3]، وأكدت صحيفة الأهرام أنَّ الفريق أحمد سالم أرسل برقية للسيد عبد الخالق حسونة في بغداد قال فيها: "**أنَّ الشعب الفلسطيني ممثلاً بمجلسه**

---

(1) جان أيفأوليه، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948 – 1951 صدور الرفض العربي الملحق الأول اصدار مؤسسة الفلسطينية بيروت ط1، 1991، ص43.

(2) القضية الفلسطينية، جامعة الامة المفتوح، د. وليد حسن المد الله وعدنان عبد الرحمن، ط1، 2013، ص188.

(3) عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل، فلسطينيو 1948 – بيروت، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2008، ص13.

التشريعي يتوجه إلى مؤتمر الوزراء العرب داعياً الله أن يوفقه لما فيه خير للعروبة وسيناشده اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى عودة الفلسطينيين أهلها الشرعيين العرب"[1].

أولاً - تطورات قضية اللاجئين بين عامي 1961 – 1964:

علق العرب آمالاً على الرئيس الأمريكي جون كينيدي (1961 – 1963) لاعتقادهم أنه متفهم لتعقيدات المسألة الفلسطينية، وهو بصدد معالجتها بتجرد وموضوعية، واستبشروا خيراً بالرسائل التي بعثها إلى زعماء مصر والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وأكد فيها رغبة الإدارة الأمريكية في حل مشكلة اللاجئين والصراع العربي – الإسرائيلي بنزاهة وجدية على أساس مبدأ العودة إلى الوطن والتعويض على الأملاك ومساعدتهم في العثور على حل منصف[2].

وتبادل الرئيس جمال عبد الناصر رسائل مع جون كينيدي حول المشاكل والقضايا الدولية، بضمنها النزاع العربي– الإسرائيلي[3]، وجاء في رسالة الرئيس جمال عبد الناصر للرئيس الأمريكي قوله: "**اسمحوا لي أن أضع أمامكم الملاحظة الآتية لعلها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق ثم استطاع من لا يملك ومن لا يستحق بالقوة والخديعة أن يسلب صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملكه وفيما لا يستحقه، ومن سوء الحظ يا سيادة الرئيس أنَّ الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية مجافاة لكل مبادئ الحرية والديمقراطية الأمريكية نزولاً عند اعتبارات سياسية لا تتصل المبادئ الأمريكية بل ولا بالمصلحة الأمريكية ... لقد كانت محاولة اكتساب الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة هي ذلك الدفع المحلي**"[4].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٠٨١، الخميس ٢ شباط ١٩٦١.

(2) نجوى مصطفى حساوي، اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، تقديم د. سلمان أبو ستة، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت 2008، ص33.

(3) فقرة رد جمال عبد الناصر في 18 آب 1961 على رسالة كندي الخطابات المتبادلة بين الرئيس كيندي والسيد جمال عبد الناصر في 11 أيار 1961 في ملف وثائق فلسطين الوثيقة رقم (310) ص1249 – 1254.

(4) المشاريع الامريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 77، رسالة غير منشورة تقدم بها الطالب سمير حلمي سالم، كلية الآداب جامعة غزة، 2005، ص105.

وهنا من المناسب القول أنَّ تأييد الكونغرس المتواصل للجانب الإسرائيلي ووقوع الانفصال بين شطري الجمهورية العربية المتحدة (مصر – سوريا) في 28 أيلول 1961، أدى إلى ضياع مبادرة كينيدي الفلسطينية رغم أنه شدد القول لبن غوريون في اجتماعهما في أيار 1961، وشدد على إن خطته لحل للمشكلة ذات ثلاث شعب، العودة وإعادة التوطين في الأقطار العربية وضمانات كافية للأمن في فلسطين، وأكد الرئيس كينيدي لـ (الكيان الصهيوني) أنه: "**تفهم تعقيدات القضية الفلسطينية ويسعى لحلها انطلاقاً من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض عن الأملاك**"، وكان بديهياً أن يرحب الفلسطينيون والعرب بمبادرة كينيدي، لكن آمالهم خابت بسبب رفض الإسرائيليين واللوبي الصهيوني ومجلس النواب والشيوخ لتلك المبادرة[1].

وذكرت الصحيفة أنه قد عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء الأجهزة الخاصة بفلسطين واشتركت في المؤتمر جميع الدول العربية عدا تونس، ومنع رؤساء مكاتب مقاطعة (الكيان الصهيوني) في العواصم العربية، وافتتح المؤتمر السيد نوفل الأمين العام المساعد واختير لرئاسته الوزير المفوض السعودي المندوب الدائم في الجامعة طاهر رضوان، وألقى رئيس المؤتمر كلمة جاء فيها: "**أنَّ الدول العربية تكافح (إسرائيل) في نشاطها في آسيا وإفريقيا ولكن هذا الجهد لا يرضينا ونحن نطالب الاستفادة منه ... وأهم نجاح قضيتنا هو قرارات مؤتمر القمة في الدار البيضاء ومن مظاهر هذا النجاح قطع أصابع الأخطبوط الإسرائيلي في مناطق إفريقيا ونرجو أن نصل إلى نتائج أهم وعظم**"، وأشار رئيس المؤتمر إلى أنَّ الأولوية هي للاجئين الفلسطينيين، ودعم محاولات وكالة الغوث لتوطينهم وتهجيرهم، وناقش المؤتمر مذكرة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة شددت على إن وكالة الغوث تسعى إلى تصفية قضية فلسطين واللاجئين عن طريق توطينهم أو تهجيرهم أو شراء بطاقات الإغاثة التي يحملونها، ويجب اتخاذ سياسة موحدة منسقة لتطبيقها في الدول العربية في شأن اللاجئين لإحباط تلك المحاولات وجاء في المذكرة أنَّ محاولات بذلت وتبذل الآن في بعض الدول الكبرى والصهيونية في دوائر الأمم المتحدة منذ قيام (الكيان الصهيوني) لتصفية اللاجئين وتوظيفهم حتى يقيموا، ومن بينها محاولات اتسمت بطابع رسمي علماً أنَّ القانون الدولي العام من خلال

---

(1) سمير حلمي، المصدر السابق، ص105.

الحماية القانونية(Protection Legale)، التي منحتها الدول بصورة مؤقتة على إقليمها للفرد الذي له صفة اللاجئ وفقاً للقانون الدولي العام، ويمنح اللجوء من دولة يطلق عليها دولة اللجوء (Let at a'asile) على إقليمها إلى الأجنبي الذي يتمتع بصفة لاجئ، في حين أطلق على دولته الأصل (Let at Dorigine)، ويختلف الأساس القانوني لتلك الحماية بحسب نوع المكان الذي يمنح فيه اللجوء فقد يكون في سفارة ويطلق عليه اللجوء السياسي (Saile diplomatque) أو على إقليم الدولة ويعرف عندها باللجوء الإقليمي(Asil Terrtorial)[1]، ونظراً لتعدد الأوضاع القانونية التي خضع لها اللاجئون الفلسطينيون في دول اللجوء الواقعة ضمن نطاق الأونروا، أو نطاق معاهدة 1951[2] فإنَّ حاجة اللاجئين الفلسطينيين للحماية ازدادت ولاسيما في ظل حرمانهم من الحماية الوطنية، وأثار خضوع اللاجئين الفلسطينيين من معاهدة 1951 أو استثنائهم جدلاً واسعاً، لأنه حرمهم من حق العودة، بعكس قانون الأونروا الذي قضى بعودتهم إلى الديار[3].

قدمت أمانة الجامعة إلى الخبراء العرب في اجتماعهم في شباط من العام الماضي (1950) تقريراً عن مهام وكالة غوث اللاجئين، وسبل حلها، وشددت على تنصل بعض الدول من التزاماتها إزاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم رغبتها بالاستمرار في تقديم تبرعاتها، وورد في التقرير أنَّ مدير وكالة الغوث أعلن في اجتماع اللجنة الاستشارية التابعة للوكالة يوم 7 نيسان 1960 أنَّه لاحظ في الدول الأوروبية التي زارها عدم فهم المسؤولين فيها للمشكلة الفلسطينية وشعورهم أنها مشكلة بغير حل[4]، وأشارت الأهرام إلى أنَّ سلطات غزة قدمت

---

(1) نجوى مصطفى حساوي، المصدر السابق، ص33.

(2) هي معاهدة استثنت اللاجئين الفلسطينيين من تعريفها واعفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من مسؤولية الاشراف على وضع اللاجئين الفلسطينيين فقد جاء في المادة (د) بأنه لا تنطبق تلك الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية او مساعدة من هيئات او وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إشارة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الانروا المعنية بالاشراف على اللاجئين الفلسطينيين للمزيد ينظر: سيف محمد عبد الحميد، حق اللاجئين في العودة والتعويض في ضوء احكام القانون الدولي ص48 (د.ت).

(3) د. احمد أبو الوفا، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1996، ص72.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٠٩١، الأحد ١٢ شباط ١٩٦١.

مذكرة إلى مندوب الولايات المتحدة الامريكية السابق لدى الأمم المتحدة كابوت لودج[1] أثناء زيارته للقطاع، طلبت منه فيها أن ينقل إلى الشعب الأمريكي وحكومته تصميم الفلسطينيين اللاجئين على العودة لبلادهم ولن ترهبهم القوى الاستعمارية ولا أسلحتها المدمرة ولا يهمهم، فأصحاب الحق لابد أن ينتصروا[2]، لكن الحكومة الإسرائيلية تجاهلت تلك الطروحات، وأعلنت معارضتها عودة اللاجئين العرب إلى (فلسطين)، وصرح متحدث إسرائيلي أنَّ مجلس وزراء (الكيان الصهيوني) عقد اجتماعاً لبحث مشكلة اللاجئين العرب في ضوء المناقشات التي قد تدور حول ذلك الموضوع في دورة الأمم المتحدة، لكن مجلس الوزراء لم يصدر قراراً رسمياً بشأنه، ورأت بعض الأحزاب الإسرائيلية أنَّ على بلادها الموافقة على عودة بعض اللاجئين العرب في نطاق تسوية عامة للسلام لكن وزيرين من الحزب رفضا ذلك[3]، وعلمت الصحيفة أنَّ غولدا مائير وزيرة خارجية (الكيان الصهيوني) زارت نيويورك لمناقشة قضية اللاجئين، وأكد مراسل الصحيفة في القدس المحتلة أنَّ كولدا مائير ستحضر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع القادم[4].

وأثناء لقاء وزيرة الخارجية الإسرائيلية الرئيس كينيدي رئيس الولايات المتحدة[5] أعلنت **أنَّ قضية** اللاجئين تشغل بال الساسة الصهاينة وهي بصدد النظر فيها، واكدت اثناء لقائها السفير الأمريكي في تل أبيب في 4 أيار 1963 أن حل مسألة اللاجئين مقترن باعتراف

---

(1) كابوت لودج: سياسي ودبلوماسي أمريكي بارز من الحزب الجمهوري، ينتمي إلى عائلة سياسية عريقة في ولاية ماساتشوستس. خدم في مجلس الشيوخ الأمريكي، لكن شهرته الدولية ارتبطت بعمله كـ مندوب دائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بين عامي 1953 – 1960، وكان وجهاً بارزاً في السياسة الدولية خلال الحرب الباردة، وعاصر أزمات كبرى مثل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وأزمة المجر. شغل لاحقاً منصب سفير بلاده في فيتنام الجنوبية، وكان مرشحاً لمنصب نائب الرئيس الأمريكي في حملة عام 1960 مع ريتشارد نيكسون، توفي في 27 شباط 1985، للمزيد، ينظر:

Henry Cabot Lodge, The Storm Has Many Voices, W. W. Norton & Company, New York, 1973.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٨٣، الاثنين ١٥ أيار ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٣٩، الاثنين ١٠ تموز ١٩٦١.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٧١، الاثنين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١.

(5) جون ماك، النفس والسياسة من كينيدي الى السادات، ترجمة: احمد الجابر، القاهرة، 1980، ص74.

العرب بالكيان الصهيوني[1]، وعلمت صحيفة (الأهرام) من مصدر خاص أن الدول الغربية حرصت على توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة في مشروع لتسوية مشكلة فلسطين لاسيما ما يتعلق باللاجئين العرب بطريقة تحقق مصلحة (الكيان الصهيوني) ودعت في ذلك المشروع العرب و(الإسرائيليين) لعقد اجتماع لبحث تلك المشكلة[2].

وأشارت الصحيفة إلى أن هدف الاتصالات العربية مع بعض الأعضاء في الأمم المتحدة إحباط الاتجاهات المعادية لحقوق عرب فلسطين في العودة بعد أن تيقنت (الكيان الصهيوني) بأثر ذلك على مصالحها، وطلبت الأمانة العامة من دول الجامعة العربية أن تقوم بنفس الاتصالات في هذا المجال وتوافيها بالنتائج[3].

حققت مصر مكسباً دولياً بالنسبة للقضية الفلسطينية في مؤتمر بلغراد الدولي المنعقد في يوغسلافيا بتاريخ 6 أيلول 1961 بحضور ممثلي عشرين دولة أعلنوا دعمهم مساعي العرب في تلك القضية، وأعلن المؤتمر حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم[4]، ونبهت الأهرام إلى أن بروفيسور يدعى (كويتني) ألقى محاضرة عن قضية فلسطين في القاهرة، حمل فيها بريطانيا مسؤولية معاناة شعب فلسطين لأنها من أصدرت وعد بلفور ومنحت اليهود الصهاينة أملاً في تكوين دولة يهودية في فلسطين، وقال إنه لم يكن يصح أن يسمح لـ اللاجئين اليهود باتخاذ ملجأ لهم في فلسطين بل في بريطانيا أو الولايات المتحدة دون أن يترتب على ذلك أية نتائج سياسية خطيرة بالنسبة لهما كتلك التي نزلت بعرب فلسطين بسبب تدفق اللاجئين اليهود الأوروبيين إلى بلادهم[5]، وذكرت الأهرام إن مبعوث لجنة التوفيق الدولية جونسون بدأ

---

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادي والأربعين في 19 أيلول 1963 ص50 – 51.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٨٨، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٣، الثلاثاء ١٢ كانون الأول ١٩٦١.

(4) جاك دومال وماري لورا، جمال عبد الناصر الفالوجة إلى الاستقرار المستحيلة ترجمة ريمون نشاطي، ط1، دار الادب، بيروت، 1970، ص199.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٨، الاثنين ١٥ كانون الثاني ١٩٦٢.

محادثاته مع الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية لبحث وسائل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين[1].

وأثناء زيارة جونسون اجتمع معه وزير خارجية الجمهورية العربية ومدير الإدارة العربية السفير فريد عبد القادر ومدير إدارة فلسطين اللواء حلمي النمالي وأمين الجامعة المساعد للشؤون السياسية الدكتور سيد نوفل لبحث بعض المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية[2]، وأوضحت الصحيفة أن هناك مشاورات عاجلة مع الدول المضيفة لعرب فلسطين في النتائج التي ظهرت بعد زيارة المبعوث جونسون فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بعودة عرب فلسطين إلى أوطانهم، واتضح إن القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في هذا الشأن قد تم تطبيقه في القاهرة وبيروت في الرد على جونسون الذي ليس له الحق في تقديم أي مقترحات أو مشروعات سوى بحث طريقة تطبيق القرار الدولي، أما في عمان فقد حدثت مفاجأة مريبة اذ تبين أن حكومة الأردن دخلت في مباحثات مع جونسون بعد قيامه بزيارة (الكيان الصهيوني) مرتين وسمحت له الحكومة الأردنية بحق تقديم مقترحات، فاقترح جونسون على الأردن أن تذهب دفعة من اللاجئين إلى فلسطين لتكون تحت تصرف السلطات الإسرائيلية دون تحديد خطة العودة بالرجوع إلى ممتلكاتهم ومزارعهم التي اعترفت بها قرارات الأمم المتحدة، وفي ظل ذلك الاقتراح المجحف اقترح جونسون أيضا أن يجري استفتاء بين الدفعة الأولى على العودة والتعويض بما يفرغ نتيجة الاستفتاء من محتواها، إذ لا يقبل أي فلسطيني أن يبقى تحت رحمة (الكيان الصهيوني) للتصرف في مصيره داخل فلسطين المحتلة دون ضمانات[3].

وأعلن جوزيف جونسون أن اقتراحاته استندت إلى ثوابت، هي: إعطاء كل رب أسرة من اللاجئين فرصة للاختيار بين العودة إلى فلسطين أو التعويض، وينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بالأمور الأنسب له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا اختار العودة، وتقييم التعويضات التي يتلقاها كبديل إذا اختار البقاء على أساس ممتلكاته كما كانت عام 1947 و1948 مضافاً إليها الفوائد المستحقة، وتوفر الولايات المتحدة الأمريكية والدول

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٣٢، الأحد ٢٩ نيسان ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٦٣، الأربعاء ٣٠ أيار ١٩٦٢.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٦٩، الثلاثاء ٥ حزيران ١٩٦٢.

الأعضاء في الأمم المتحدة بضمنها (الكيان الصهيوني) الأموال لدفع تعويضات للاجئين الذين ليست لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارونها، ومن حق (الكيان الصهيوني) اجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه. ويحق لكل حكومة الانسحاب من ذلك المشروع إذا اعتبرت فيه تهديداً لمصالحها، ويتم تطبيق المشروع تدريجياً[1].

وبعد اطلاع الدول العربية على تلك المقترحات طالبت قبل الدخول في أي محادثات موافقة (الكيان الصهيوني) على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية اللاجئين، لكن (الكيان الصهيوني) رفضت تلك المقترحات في تشرين الثاني 1962 على لسان وزيرة خارجيتها غولدا مائير، لأنها انكرت أصلاً أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وتبين للعرب لاحقاً أن مشروع جونسون كان محاولة للالتفاف على الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض على من لا يرغب منهم في العودة، فمشروع جونسون حابى (الكيان الصهيوني) ومنحها حق رفض عودة من ترى في عودته خطراً عليها، وهذا لم تعطه إياها الفقرة (11) المذكورة، وعلى أثر فشل مشروعه استقال دكتور جوزيف جونسون من عمله في هيئة الأمم المتحدة[2].

ثانياً – إحياء لجنة التوفيق الدولية عام 1963:

تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في 20 تشرين الثاني1963 بمشروع قرار يدعو لجنة التوفيق للاستمرار في مسارها من أجل تنفيذ نص الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة رقم (194) (د3) الصادر في 11 كانون الأول 1948، وقد تبنت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المشروع الأمريكي واقرته في حين رفضت (الكيان الصهيوني) المشروع كلياً وبذلك تم إحياء التوفيق الدولية، وقد جاء قرار إحياء لجنة التوفيق الدولية رقم (1912) (د18) نص الفقرة (4) في 3 كانون الأول 1963 الذي دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

(1) صـــلاح عبد ربه، اللاجئون وحلم العودة إلى ارض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة، القدس، 1996 ص60 – 61.

(2) مهدي عبد الهادي، المسـألة الفلسـطينية ومشـاريع الحلول السـياسـية 1924 – 1974، بيروت، 1975، ص7.

إلى مواصلة جهود تنفيذ الفقرة (11) من القرار (194) (د3)[1]، وعند تحليل المشروع يمكن القول إنه تعارض مع نص الفقرة (11) من القرار (194) (د3) الصادر عن الجمعية العامة لأنه خول اليهود الحق في رفض عودة من لا يؤتمن على أمن (الكيان الصهيوني)، ومعروف أن اللاجئين جميعهم في نظر (الكيان الصهيوني) يشكلون خطراً عليها ويركز المشروع على كون المشكلة قضية اللاجئين فحسب.

بحثت لجنة خبراء فلسطين موقف العرب من تقرير بعثة جونسون عن اللاجئين في اجتماع استغرق 3 ساعات كاملة، وتم إبراز كيان فلسطين بوصفه أهم الموضوعات في جدول أعمال فلسطين[2]، وأوضحت صحيفة الأهرام إن لجنة خبراء فلسطين اختتمت أعمالها في بيروت (شتورا) بعد أن اعدت مشروعاً كاملاً لإبراز الكيان الفلسطيني وخطته الموحدة التي ستلتزم بها الدول العربية تجاه قضية فلسطين أثناء بحثها في الدورة المقبلة للأمم المتحدة، وأن هناك مشروعاً شاملاً للرد على اقتراحات جونسون بشأن فلسطين، وستستأنف اللجنة اجتماعها في القاهرة يوم 25 آب 1962 لعرض أبحاثها النهائية على مجلس الجامعة العربية أثناء اجتماعاته بالقاهرة في مطلع أيلول 1962[3].

وأكدت الصحيفة أن وزير الخارجية محمود فوزي قبل سفره إلى الدورة السابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة أوضح: "**أن موقف الجمهورية العربية المتحدة (1961 – 1971) لم يتغير بالنسبة للاجتماع وزراء الخارجية العرب في نيويورك ... وإنه سيجري اتصالات مع وزراء خارجية دول الدار البيضاء خلال وجوده في نيويورك ... وهذا النوع من التشاورات شيء طبيعي يحدث في كل مناسبة وكلما دعت الضرورة**"[4]، وفيما يتعلق بتقرير جونسون ذكرت صحيفة الأهرام أن جوزيف جونسون أعد تقريره الخاص بفلسطين وهو تقرير

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول 1947 – 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط3، بيروت، 1993، ص78.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٢٣، الأحد ٢٩ تموز ١٩٦٢.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٢٥، الثلاثاء ٣١ تموز ١٩٦٢.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٧٧، الجمعة ٢١ أيلول ١٩٦٢.

غير مقبول إطلاقاً بالنسبة للعرب ومع أن ذلك التقرير لم يوزع رسمياً فقط لكنه تضمن مبادئ اساسية خاصة بحقوق اللاجئين[1].

وأوضحت الصحيفة عن طريق مراسلها في الأمم المتحدة أن المتحدث بأسم الوفد العربي الفلسطيني في الأمم المتحدة شدد على أن الوفد يعتبر تقرير لجنة التوفيق الدولية مبنياً على التحيز ووسيلة لتنفيذ مؤامرة ضد حقوق العرب في فلسطين، وطالب المتحدث بضرورة زيادة أعضاء اللجنة بحيث تضم ممثلين بقية المجموعات الدولية علماً أن اللجنة تضم ممثلين من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وتركيا[2]، وذكر مراسل الأهرام في نيويورك أن جوزيف جونسون ممثل الولايات المتحدة الامريكية في لجنة التوافق الفلسطينية قرر الاستقالة من منصبه لكنه سيكون على استعداد للأشتراك في أي أبحاث قد تجري في المستقبل بشأن مشكلة اللاجئين العرب، وكان جونسون قد بدأ كلمة بلجنة التوفيق وفي عام 1961 وضع تقريراً سرياً عن مشكلة اللاجئين يمكن الأمم المتحدة تستعين به عند بحث تلك المشكلة بقدر إيجاد حل لها[3]، وأكدت الصحيفة أن لجنة التوافق الفلسطينية بحثت بعض عناصر ملف جونسون حول مشكلة اللاجئين بعد أن قدمها رسمياً إلى اللجنة التي ضمت ممثلي الولايات المتحدة الامركيية وفرنسا وتركيا، وتوقعت الصحيفة أن اللجنة ستجري اتصالات مباشرة بشأن مسألة اللاجئين[4].

ونشرت الصحيفة عن مراسلها في غزة ان ممثل فلسطين في الجامعة العربية محمد الشقيري حضر مؤتمراً شعبياً في غزة بحضور اعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين والهيئات الاخرى، وقدم السيد منير الريس رئيس اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي العربي الفلسطيني بقطاع غزة مذكرة بأسم سكان القطاع إلى جامعة الدول العربية بشأن الكيان الفلسطيني أوضحت خطورة ما يجري في العواصم العالمية من محاولات صهيونية ترمي إلى اغراق فلسطين بملايين جديدة من اليهود وتهديد الوطن العربي بأسره بأخطار محدقة، وأشارت المذكرة إلى بحث الجامعة العربية في أمر الحكومة الفلسطينية والكيان الفلسطيني وقضية اللاجئين، على ان تكون قراراتها نافذة المفعول في كل قطر عربي على أبناء فلسطين سواء

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٨٤، الخميس ٢٧ أيلول ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٧٤٩، السبت ١ كانون الأول ١٩٦٢.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٨١٠، الخميس ٣١ كانون الثاني ١٩٦٣.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٨١١، الجمعة ١ شباط ١٩٦٣.

الذين يحملون الجنسية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ثم اكتسبوا جنسية عربية اخرى والذين احتفظوا بجنسيتهم[1].

أوضحت الصحيفة أن مدير وكالة اغاثة اللاجئين جون ديفير قدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة للامم المتحدة جاء فيه أن مشكلة فلسطين تواصل تعقيدها بصورة خطيرة لكل نواحي التقدم في الشرق الاوسط وأن اللاجئين واصلوا المطالبة بحق العودة إلى ديارهم التي اخرجوا منها منذ ١٥ سنة، واكد التقرير أن قرارات الامم المتحدة لم تنفذ بعد، واللاجئون مقتنعون أنهم تعرضوا إلى ظلم جسيم بعد فقدان وطنهم وممتلكاتهم[2] وجاء في التقرير: "**ان مشكلة فلسطين كلها تواصل تعقيدها بصورة خطيرة لكل ناحية من نواحي التقدم في الشرق الأوسط، وكذلك علاقة هذه المنطقة بالعالم ... وأن مشكلة فلسطين ستبقى دون حل وبحاجة إلى خدمات المنظمة أثناء مدة التعويض الحالي وأن علاقة المنظمة مع الحومات المضيفة لـ اللاجئين طيبة، وأن تلك الحكومات فعلت الكثير لمساعدة اللاجئين**"[3]، واكدت الصحيفة ان وزير الخارجية محمود فوزي سيبقى في نيويورك للاشتراك في مناقشات هيئة الامم المتحدة بعد ان تقدمت مجموعة من الدول الافريقية باقتراح جديد لحل القضية الفلسطينية وملف اللاجئين، وتستمر مناقشة هذا الموضوع اسبوعاً على الاقل، ومن خلال مراسلها في نيويورك وبعد تصريح بعض المصادر الدبلوماسية في الامم المتحدة أن (الكيان الصهيوني) نجحت في اقناع ١٧ دولة من دول إفريقيا وامريكا اللاتينية بتقديم مشروع قرار يدعو إلى اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب (وإسرائيل) على أمل فوز (الكيان الصهيوني) بالصلح الذي تحلم به، وقالت تلك المصادر ان الغرب يتوقعون ان تقدم بعض الوفود مشروع يدعو لتعيين حارس دولي من الامم المتحدة على اموال وممتلكات اللاجئين العرب في (الكيان الصهيوني)، وقد صرح الشقيري بأن مشكلة فلسطين هي إحدى مشكلات الاستعمار اذ ان اللاجئين العرب محرومون من حقوقهم وممتلكاتهم وحقهم في تقرير المصير[4].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٥١، الأحد ٢٩ أيلول ١٩٦٣.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٣، الاثنين ٢١ تشرين الأول ١٩٦٣.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٥، الأربعاء ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٨٨، الثلاثاء ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣.

وذكر مندوب الصحيفة في نيويورك ان الشقيري شدد على ان تقرير لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين لم يأت بجديد لتسيير إعادة اللاجئين، وأن وفد فلسطين لا يثق في تلك اللجنة لأنها لا تعمل شيئا منذ 15 سنة وقد تجاهلت تماماً شعب فلسطين رغم أنه صاحب حق، وأضاف الشقيري أنه لا يتوقع ان تؤدي المناقشات الحالية في الجمعية العامة إلى اكثر من اعادتها تأكيد تأييدها لاعادة اللاجئين أو دفع تعويض لهم ولكنه على ثقة أن الحكومات العربية ستدعم قضية فلسطين وتعبر عن إرادة شعبها بكل قوة وحزم[1].

واوضحت الصحيفة أن وفود بعض الدول الاسيوية والافريقية ستعرض مشروع حول قضية فلسطين يختزل كل القرارات التي سبق اتخذتها الأمم المتحدة بشأن فلسطين وهي (7) فقرات احدهما تتضمن الاعراب عن الأسف الشديد لعدم تنفيذ تلك القرارات بشأن اللاجئين، وتتضمن فقرة أخرى الأسف لان لجنة التوفيق فشلت في احراز أي تقدم ومطالبة اللجنة السياسية ببذل جهود جدية لتنفيذ القرار الخاص بحق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم على ان ينفذ في موعد لا يتجاوز يوم 15 تشرين الأول 1964، وتطالب فقرة أخرى ببذل اللجنة مزيد من الجهود لحماية ممتلكات العرب، اما الفقرة الأخيرة في فتطالب بتوزيع بطاقات على قبيلة العزازمة، وواصلت اللجنة السياسية مناقشة حلول مشكلة فلسطين واستمعت إلى مندبي سوريا واليمن، وقال عدنان طريسي نائب رئيس وفد اليمن أنه لن تكون هناك مباحثات مباشرة بين العرب و(الكيان الصهيوني) وستظل مشكلة فلسطين قائمة اذ لم يعد اللاجئون، وقد استقبلت الكلمة التي القاها السفير محمود رياض مندوب الجمهورية العربية المتحدة في اجتماع اللجنة السياسية بارتياح الكثير من الوفود العربية[2].

وذكرت الصحيفة ان الولايات المتحدة الامريكية ستواصل جهودها لحل مشكلة اللاجئين العرب، كما أصرت الدول العربية على ضمان حقوق اللاجئين، التي هي من صنع الاستعمار، وأضافت الصحيفة ان على الولايات المتحدة الامريكية مساعدة الدول العربية في حل المشكلة لأنها تعتقد ان السلم في الشرق الأوسط يكون في خطر ما دامت مشكلة اللاجئين التي مضى عليها 15 سنة باقية دون حل، وأعربت الدول العربية عن املها في إعادة اللاجئين إلى وطنهم،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٨٨، الثلاثاء ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩١، الجمعة ٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.

وأصرت الوفود العربية على مشروعها الخاص بتأكيد حقوق اللاجئين وأشراف الأمم المتحدة على ممتلكاتهم واموالهم في (الكيان الصهيوني)، وألقى السيد محمود رياض مندوب الجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة خطاباً عن مشكلة اللاجئين امام اللجنة السياسية الخاصة أعلن فيه رأي الحكومة بالنسبة لتقرير لجنة التوفيق، وأوضح ان المشكلة الفلسطينية هي من صنع الاستعمار، ثم عقد مقارنة بين المشكلة الفلسطينية والأوضاع في جنوب إفريقيا، قائلاً: "**يجب علينا بل من واجبنا في الأمم المتحدة ان نعمل على ارغام (الكيان الصهيوني) على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالنسبة لقضية فلسطين وخاصة عودة اللاجئين وأن (الكيان الصهيوني) تتبع الإجراءات التعسفية وعلينا ان نسعى لإعادة الحقوق المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين، وهم الشعب الفلسطيني**"[1].

وفي معرض تعليقها على خطاب السيد رياض محمود أوضحت الصحيفة أنه لا مفاوضات مع لجنه التوفيق إلا بشرط أعادة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، وأن الجمهورية العربية المتحدة أعلنت أن أي مباحثات قادمة مع لجنه التوفيق الخاصة بفلسطين يجب ان تكون على اساس مبدأ توطين اللاجئين أو تعويضهم، واكد السيد رياض محمود وزير الخارجية ورئيس وفد الجمهورية: "**ان تقرير اللجنة يحتوي على بيانات غير صحيحه ويسيئ إلى حقوق اللاجئين العرب وهو في رأينا يمثل انحرافاً خطيراً في التفويض الممنوح للجنة وقد أعلنت الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وسوريا والأردن انها ليست مستعدة لإجراء اي محادثات مهما كانت قيمتها مع لجنة التوفيق وعلى اساس التخطيط العام الذي تعينه التقرير**"، وبعث مندوبو بعض الدول العربية رسالة رسمية بذلك المعنى إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة[2]، وفي تلك الأثناء وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار اعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بأغلبية 82 صوتاً ضد صوت واحد وامتناع 14 دولة عن التصويت لذلك القرار.

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٣، الجمعة 10 تشرين الثاني ١٩٦٣.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٧، الخميس ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٣.

ورداً على ذلك أذاع راديو (الكيان الصهيوني) ان الكينسيت الإسرائيلي أقر البيان الذي القته غولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية في الامم المتحدة برفض قرار الامم المتحدة الخاص بإعادة اللاجئين العرب إلى وطنهم فلسطين، وهاجم البرلمان الإسرائيلي سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط وموقفها من موضوع أعادة اللاجئين، وصرحت غولدا مائير بأنها تسعى لمنع صدور قرارات بإعادة اللاجئين في دور الانعقاد القادم للأمم المتحدة[1]، وذكرت الصحيفة ان مجلس السلام العالمي الذي عقد في وارسو أيد حقوق العرب الفلسطينيين وارجاع حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتأييد قرارات الامم المتحدة بذلك الشأن، واصدر تقريراً حول ذلك جاء فيه: "**ان المجلس أذ يدرك الاخطار التي تهدد السلام والاستقرار في الشرق الاوسط من جراء مشكله فلسطين واستمرار (الكيان الصهيوني) في الامتناع عن تنفيذ القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة فقد قرر تأييد حق اللاجئين الفلسطينيين العرب في ان يقرروا مصيرهم، وهو يدعو إلى وقف خطط الهجرة الجماعية إلى (الكيان الصهيوني)، إذ أن ذلك يزيد التوتر حدة ويضيع أي احتمال للوصول إلى حل سلمي**"[2]

نشرت صحيفة الأهرام مقالاً عنوانه: "**العرب سيستخدمون القوه لاستمرار حقهم في فلسطين**"، أوردت فيه تصريحات مهمة ادلى بها الرئيس جمال عبد الناصر إلى مندوب صحيفة (الفيجارو) الفرنسية ديفيد روسو، شدد فيها عبد الناصر على أنه: "**اذا لم تستطع مبادئ الامم المتحدة وقوتها ان تكفل استرداد العرب لحقوقهم وتنفيذ كل قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين فإن الفلسطينيين سيستخدمون القوة لاستعاده حقوقهم بمعاونه الدول العربية وأن سياسة (الكيان الصهيوني) تقوم على اساس مبدأ الامر الواقع وذلك يعني ان (الكيان الصهيوني) تريد عرض مشيئتها بالقوة وهو امر ينطوي على تهديد خطير جداً للبلاد العربية**"[3] وعلى الصعيد نفسه أوردت الصحيفة تصريحاً ادلى به ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية احمد الشقيري، جاء فيه أنه تلقى 4 برقيات بأسماء ممثلين شخصيين لرؤساء وملوك 4 دول عربية في مؤتمر وطني سيعقد يوم 28 أيار 1964 بالقدس لبحث القضية الفلسطينية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١١٧، الأربعاء ٤ كانون الأول ١٩٦٣.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٢٥، الخميس ١٢ كانون الأول ١٩٦٣.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٣، الجمعة 10 تشرين الثاني ١٩٦٣.

وسيمثل الرئيس العراقي عبد الرزاق محي الدين وزير شؤون الوحدة ويمثل الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة ويمثل الرئيس التونسي السيد الطيب السحياني وكيل الخارجية ويمثل ملك المغرب العلمي السفير في القاهرة، اما الفلسطينيين المقيمين في لبنان فسيمثلهم في المؤتمر 31 شخصاً بينهم 4 سيدات ويمثل الفلسطينيين المقيمين في قطر سبعة أعضاء بينهم الشاعرة فدوى طوقان[1]، ووفقاً لمندوب الأهرام فإن سيف الدين الكيلاني مندوب الأردن في مؤتمر شؤون اللاجئين الذي عقد في دمشق ادلى بتصريح مهم أوضح فيه: "**أن المؤتمر أتخذ قراراً نص على ان قضية فلسطين ليست مشكله اللاجئين فقط، بل أنها في مقدمة المشاكل الوطنية التي لا يمكن حلها أبداً إلا بتحرير منطقه فلسطين المحتلة وازالة (الكيان الصهيوني) كدولة، وقرر المؤتمر أن كل معونة تقدم لـ اللاجئين العرب يجب ان تتم عن طريق الوكالة الدولية لـ اللاجئين**"[2].

وتزامناً مع ذلك عُقِدَ مؤتمر القاهرة بتاريخ 10 أيلول 1964 بحضور الرؤساء والملوك العرب، لمناقشة أهم القضايا العربية وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[3]، فاستغل احمد الشقيري الفرصة، ودعا الرؤساء والملوك العرب لزيارة معسكر اللاجئين ليروا بأنفسهم جانباً مما تعرض له الفلسطينيون من حيف، ثم قدم مذكرة إلى الوفود الدبلوماسية العربية أوضح فيها ملابسات قضية فلسطين بصورة عامة ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة وحقيقة التآمر الدولي عليهما، ونبهت (الصحيفة) إلى أن الاستعمار اسهم في قيام (الكيان الصهيوني) التي شكل وجودها في غرب آسيا مشكلة مزمنة في الشرق الأوسط، وأن منظمة تحرير فلسطين تبذل قصارى جهدها لتحرير وطنها المغتصب[4].

ولفتت صحيفة الأهرام إلى أن اخطر مشاكل القضية الفلسطينية هي قضية اللاجئين الفلسطينيين التي شغلت الرأي العام العربي والعالمي وأصبحت اكثر القضايا تعقيداً في العصر الحديث واكثرها حساسية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن تمسك العرب بحق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وتعويضهم هو اولوية لدى الدول العربية، لكن (الكيان الصهيوني) رفضت

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٢٨٥، الأربعاء ٢٠ أيار ١٩٦٤.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٣١٩، الثلاثاء ٢٣ حزيران ١٩٦٤.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٣٩٩، الجمعة ١١ أيلول ١٩٦٤.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٤٢٥، الأربعاء ٧ تشرين الأول ١٩٦٤.

عودة اللاجئين وتجاهلت قرارات الامم المتحدة في ذلك الملف الشائك، واهتمت الدول العربية أيضاً بتنفيذ قرارات مؤتمر القمه العربية التي عقدت بشأن تدعيم الكيان الفلسطيني وتأليف جيش تحرير فلسطين ومراحل العمل القادم على الصعيدين المحلي والعالمي[1].

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٤٠٣، الثلاثاء ١٥ أيلول ١٩٦٤.

المبحث الرابع

متابعة صحيفة الأهرام للمؤسسات الفلسطينية ودورها في بلورة الهوية الفلسطينية

عند قيام ثوره تموز 1952 كان يمثل الفلسطينيين تنظيم يدعى حكومة عموم فلسطين التي رأسها الحاج امين الحسيني، واستمر عملها حتى تقرر في 25 شباط 1958 تشكيل مجلسين بأغلبية فلسطينية احدهما تنفيذي والاخر تشريعي، اتخذا من قطاع غزة مقراً لهما، وفي حزيران 1958 طلبت حكومة عموم فلسطين من الرئيس جمال عبد الناصر انضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة المؤلفة من مصر وسوريا، وقدم المناضل الفلسطيني محمد عزه دروزة مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر تدعوه إلى العمل على إنشاء جهاز للشؤون الفلسطينية في مصر ودراسة امكانية تشكيل منظمة شعبية فلسطينية مستقلة وإعلان تأسيس جمهورية عربية فلسطينية في قطاع غزة[1]، وذكرت صحيفة الأهرام ان مؤتمر اجهزة فلسطين عرض قراراته على مجلس الجامعة لوضع نظام منفصل بشأن تكوين كل جهاز من تلك الاجهزة في الدول العربية واقامة تنسيق كامل فيما بينها، واوصى المؤتمر بتنظيم إدارة فلسطين التابعة للجامعة بطريقة تتضمن جميع تلك الاجهزة لتستطيع تلك الإدارة الاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقها، ووفقاً للاهرام فإن المؤتمر اوصى بالتصدي للنشاط الصهيوني في آسيا وإفريقيا وتشديد الرقابة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة واحباط المؤامرات الإسرائيلية الرامية لاستقطاب الشباب اليهودي من مختلف دول العالم وتدريبهم على العمل لمصالحها في فلسطين، واوصى ايضاً بتزويد مكاتب الجامعة والسفارات العربية في الخارج بموظفين ملمين بتفصيلات قضية فلسطين لشرحها إلى الراي العام العالمي وتقرر عرض تلك القرارات على مجلس الجامعة العربية في آذار 1961[2]، وتابعت الصحيفة باهتمام قيام الجمهورية العربية المتحدة بتطبيق نظام اداره فلسطين في العواصم العربية بإشراف مؤتمر اجهزة فلسطين، وزودت الجمهورية العربية الفلسطينيين ببعض الخبرات المصرية لتسيير العمل في مختلف اقسام ادارات فلسطين السياسية والاقتصادية وتزويدها بآليات المقاطعة للصهاينة،

---

(1) ماهر الشريف، البحث عن كيان دراسات في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993 ط1 (نيقوسيا 1995) ص81 – 82.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٠٩٩، الاثنين ٢٠ شباط ١٩٦١.

وصرح السيد حسن صبري مدير مكتب الرئيس (جمال عبد الناصر) لشؤون فلسطين أن قضية الشعب الفلسطيني تحتاج إلى تنظيم اداري مدروس مشابه لتنظيم الإدارة الفلسطينية الملحقة بالجامعة العربية[1].

وأشارت الصحيفة إلى ان لجنة خبراء فلسطين المتفرعه عن الجامعة العربية أجتمعت في القاهرة لبحث الملف الفلسطيني والمؤامرات الاستعمارية الصهيونية التي حيكت ضد الفلسطينيين في اروقة الأمم المتحدة في الشهر الماضي، والتي تمخض عنها قرار بتخصيص جزء من مداولات دورة أيلول المقبلة للأمم المتحدة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب حقوق شعب فلسطين العربي، وكإجراء مضاد قرر مجلس الجامعة العربية تشكيل لجنة لوضع مخطط خاص الوسائل التي سيقوم عليها كيان سياسي خاص بالشعب الفلسطيني، والنظر في وسائل اعادة تنظيم ذلك الشعب، وبذل الجهود في المجالين العربي والدولي لعرض احقية الفلسطينيين في وطنهم، وعرض الخطة الكاملة للكيان الفلسطيني على وزراء الخارجية العرب في اجتماعاتهم القادم لتلتزم الدول العربية بتنفيذها، وقد عبر عن ذلك الرئيس عبد الناصر قائلا: "**ان الغرض من إنشاء كيان فلسطيني هو مواجهة لنشاط (الكيان الصهيوني) لتصفيه المشكلة الفلسطينية واضاعت حقوق شعب فلسطين**"[2].

واصدر الرئيس جمال عبد الناصر في 5 آذار 1962 إعلاناً بنظام دستوري لقطاع غزة لتطوير المشاركة الفلسطينية في إدارة القطاع، ومنحه استقلالاً تدريجياً عن مصر من خلال اعطائه الاولوية للفلسطينيين لإدارة شؤونهم[3]، وبينت الصحيفة أن اللجنة المكلفة باتمام مشروع الكيان الفلسطيني، ستبحث ملابسات القضية الفلسطينية على اساس ما ورد في جدول الاعمال، وتشمب وسائل دعم قضية فلسطين، ووضع خطة عربية مشتركة لمواجهة اعتداءات (الكيان الصهيوني) على العرب، وكفالة عودة شعب فلسطين إلى وطنه وصون الشخصية الفلسطينية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٠٠، الثلاثاء ٢١ شباط ١٩٦١.

(2) جمال عبد الناصر، فلسطين في أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، د. ت، ص82.

(3) هارون رشيد – الإدارة المصرية لقطاع غزة 1948 – 1967، مجلة شؤون عربية 364 شباط 1984، ص136.

وتمكين الشعب الفلسطيني العربي من استرداد وطنه، والدفاع عن حقوقه بصورة اكثر فاعلية، وتنظيم سياسة الدول العربية نحو اللاجئين في البلاد العربية، وإنشاء جيش فلسطيني في الدولة العربية المضيفة، ودعم جهاز المقاطعة وافشال محاولات (الكيان الصهيوني) تحويل مجرى نهر الأردن، ويتضمن جدول الاعمال ايضاً بحث علاقات الدولة العربية بالدول الأجنبية على اساس مواقفها من قضية فلسطين، وتبني الدول العربية سياسة مضادة للدول التي تقدم إلى (الكيان الصهيوني) مساعدات مختلفة، والتصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا واسيا، وبحث وسائل وقف هجرة اليهود وموقف العرب من التدخلات الأجنبية في الشرق باسم فلسطين، وتنظيم موقف الدول العربية في الامم المتحدة، ودعم الجهود الرامية لدعم شعب فلسطين، ومتابعة قضية اموال العرب وأراضيهم في فلسطين المحتلة، ورأس لجنة خبراء فلسطين السيد عبد الخالق حسونة امين الجامعة وعضوية وزير العدل السعودي محمد علي الحركان[1] ووزير الاقتصاد الأردني رفيق الحسيني[2] ووكيل خارجية لبنان الدكتور فؤاد عون[3] وسفير العراق في براغ قاسم حنا[4].

---

(1) محمد علي الحركان: وُلد في 19 تشـــرين الثاني 1914، وهو أول وزير للعدل في المملكة العربية الســـعودية، ســـاهم في تأســـيس الهيكل الإداري للقضـــاء وربط المحاكم بمنظومة وزارية متكاملة، عُين أميناً عاماً لرابطة العالم الإســـلامي، وكان له حضـــور في المؤتمرات الإســـلامية، توفي في 17 حزيران 1983، للمزيد، ينظر: صـــحيفة الرياض السعودية، العدد 2136533، السبت 14 حزيران 2025.

(2) رفيق الحسيني: وُلد في 13 تشرين الأول 1909، وهو سياسي أردني بارز، شغل منصب وزير الاقتصاد في عدة حكومات أردنية خلال الخمسـينيات والسـتينيات، كما تولى حقائب وزارية أخرى منها الخارجية والتعليم، وعُرف بدوره الإداري والدبلوماســـي في تعزيز العلاقات الاقتصـــادية العربية، وتوفي في 14 شـــباط 1991، للمزيد، ينظر: صحيفة الرأي الأردنية، العدد 7502، الثلاثاء 15 شباط 1991.

(3) فؤاد عون: وُلد في 22 كانون الثاني 1935، وهو دبلوماسي لبناني مخضرم، شغل منصب وكيل وزارة الخارجية والمغتربين (المدير العام)، ومثّل لبنان ســفيراً في عدة عواصــم كبرى منها مدريد ومكســيكو ســيتي، كما كان له حضـــور فاعل في البعثات الدبلوماســـية اللبنانية لدى الأمم المتحدة، وتوفي في 14 شـــباط 2018، للمزيد، ينظر :صحيفة النهار اللبنانية، العدد 26462، الخميس 15 شباط 2018.

(4) براغ قاســم حنا: وُلد في 15 آب 1917، وهو دبلوماســي عراقي من الشــخصــيات المســيحية التي برزت في العمل السياسي، شغل منصب سفير العراق في براغ (تشيكوسلوفاكيا سابقاً) في الستينيات، كما عمل سفيراً في عدة دول منها اليابان ونيجيريا، وعُرف بجهوده في توقيع الاتفاقيات التجارية والثقافية التي عززت مكانة العراق

ومدير ادارة فلسطين بوزارة خارجيه الجمهورية العربية المتحدة امين حلمي[1][2].

كشفت الدوائر الدبلوماسية لـ صحيفة الأهرام أن رسالة الرئيس الأمريكي جون كينيدي الموجهة إلى عدد من القادة العرب بشأن القضية الفلسطينية، ستتصدر جدول أعمال لجنة خبراء فلسطين في مستهل اجتماعاتها، وفي هذا السياق أفادت مصادر سعودية مسؤولة بأن رسالة الرئيس الأمريكي للملك سعود تضمنت بحثاً مطولاً عن المشكلة الفلسطينية "في الماضي والحاضر والمستقبل"، مؤكدة أن الحكومة السعودية آثرت "**عدم الانفراد بالرد على تلك الرسالة ايماناً منها بضرورة تكتل القوى العربية في اي امر يمس مسألة فلسطين**" [3].

ووفقاً لتقارير "الأهرام"، فقد تدارس خبراء فلسطين فحوى الرسالة، وتقرر أن يوجه كل رئيس دولة تلقى المبادرة الأمريكية رداً شخصياً، مع صياغة "**مبادئ عامة موحدة يستأنس بها الرؤساء في ردودهم**"، على أن يُعرض ذلك المشروع على وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم المرتقب بالقاهرة يوم 10 حزيران 1961، وأشار مندوب الصحيفة زكريا نيل إلى أن اللجنة بحثت مقترحي ملك السعودية والرئيس اللبناني فؤاد شهاب، بعد أن قدم السيد أحمد الشقيري وفؤاد عمون نصوص الرسائل المستلمة، وسط تأكيدات من ممثلي الأردن والعراق والجمهورية العربية المتحدة بتلقي حكوماتهم رسائل مماثلة، وذكرت الأهرام إلى أن مداولات اللجنة استمرت أربع ساعات أفضت إلى الاتفاق على "**الافادة مما ورد في الرسالتين لصياغة رد رسمي على رسالة الرئيس كينيدي**"، ومن جانبه، أوضح الأمين العام للجامعة أن المادة المعروضة تثبت وحدة العرض الأمريكي، مؤكداً أن اللجنة ستنجز خلال يومين مشروع المبادئ

الدولية، وتوفي في 12 آذار 1999، للمزيد، ينظر :صحيفة الوقائع العراقية، العدد 1245، الاثنين 15 آذار 1999.

(1) أمين حلمي: وُلد في 25 أيار 1917، وهو دبلوماسي مصري بارز، شغل منصب مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية في عهد الجمهورية العربية المتحدة، كما عُين سفيراً لبلاده في عدة دول منها الهند والعراق، ومثّل الجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة، وعُرف بخبرته الطويلة في الملفات القومية العربية، وتوفي في 28 تشرين الأول 1991، للمزيد، ينظر :صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 38302، الثلاثاء 29 تشرين الأول 1991.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٩٤، الجمعة ٢٦ أيار ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٩٧، الاثنين ٢٩ أيار ١٩٦١.

الموحدة ليعرض على وزراء الخارجية والدفاع، وبذلك "**يأتي القرار معبر عن وجهة نظر دولة الجامعة العشر الذين لا يقرون التقسيم**"، وفي موقف حازم نقلته الأهرام، شدد الأمين العام على أن أي تسوية أممية للقضية لن تتحقق إلا على أساس "**الاعتراف بحق الوطن الشرعي لعرب فلسطين ودعوتهم إلى ممتلكاتهم ومدنهم وقراهم**"، لافتاً إلى أن أي مشروع للتقسيم لن يتقاطع مع الرؤية العربية التي "**لا تعترف بوجود (الكيان الصهيوني) كأمر واقع أو قانون**" وأن استقرار المنطقة مرهون بـ "**أن تكون فلسطين لأهلها**"[1].

وذكرت الصحيفة ان لجنة خبراء فلسطين عقدت اجتماعين لبحث الوسائل العلمية للمحافظة على الشخصية الفلسطينية ويمكن للشعب الفلسطيني إبراز كيانه وخدمة مصالحه والدفاع عن حقوقه بصورة اكثر فاعلية وتكوين جيشه الدفاعي، ثم استمعت إلى بيان السيد احمد الشقيري الذي استغرق ساعتين، وفي جلسة لاحقة ناقشت اللجنة ذلك البيان وتحدث محمود رياض ممثل الجمهورية العربية والسفير حسين قاسم ممثل العراق وفؤاد عمون ممثل لبنان، وكانت اراؤهم متفقة مع وجهة نظر ممثل السعودية السيد احمد الشقيري، اما ممثل الأردن فطلب امهال الجلسة له إلى صباح اليوم التالي لمعرفة رأي حكومته حول "**اقتراح اقامة حكومة فلسطينية مقرها القاهرة وتمارس نشاطها السياسي في المحافل الدولية**"، وأكد الامين العام للجامعة أن اللجنة بحثت وضع خطة عربية مشتركة لمواجهة (الكيان الصهيوني)، ورأت ان ذلك سيكون من اختصاص مجلس الدفاع المشترك عند اجتماعه في 10 حزيران 1961 غير انها زيادة على ذلك، وفي الموضوع ذاته اكدت الصحيفة ان جميع الحركات العدوانية على خطوط الهدنة في السنوات الماضية دفعت مجلس الخبراء إلى تقديم توصيات على مجلس الدفاع وعلى مجلس الجامعة[2].

وأوضحت صحيفة الأهرام تباين المواقف الرسمية العربية حيال مستقبل العمل الوطني الفلسطيني، مشيرةً إلى أن الأردن كان في طليعة القوى المعارضة لتوجه إنشاء كيان فلسطيني مستقل، ومع ذلك، نجحت مداولات لجنة خبراء فلسطين في جلسة 1 حزيران 1961 في بلورة رؤية موحدة، تهدف إلى إعادة الاعتبار لـ حكومة عموم فلسطين وتفعيل دورها السياسي،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٩٩، الأربعاء ٣١ أيار ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠٠، الخميس ١ حزيران ١٩٦١.

لتمكينها من قيادة النضال الوطني وتنسيق الموارد العربية وحشدها لصالح القضية. وقد خلصت اللجنة إلى أن مشروع 'إبراز الكيان الفلسطيني' لا يستهدف إحراج أي طرف عربي أو المساس بسيادته، بل يرمي إلى إشراك الفلسطينيين في تحمل أعباء قضيتهم الكبرى، ضمن إطار خطة إيجابية وتصور وطني ملتزم يستهدف استعادة الحقوق التاريخية المسلوبة. ومن المؤمل أن تُرفع تلك التوصيات إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والدفاع العرب المقرر عقده في 10 حزيران 1961 للبت في إقرارها[1].

وحملت الصحيفة الامين العام للجامعة العربية ورئيس لجنة خبراء فلسطين مسؤولية وصف الموقف الراهن لقضية فلسطين بكلمات موجزه جاء فيها: "**ان فلسطين تجتاز الان ادق مرحله في حياتها فالسعي حيث امريكا وخارج امريكا لتصفية فلسطين قبل ان تحل الدورة القادمة للأمم المتحدة وليس هناك من طريق إلا ان تتوحد القوى لتحميل عرب فلسطين اكبر التبعات ليقوموا بمهمة الجهاد والدفاع عن قضيتهم في كل المجالات وبكل الوسائل، ولن يأتي ذلك إلا لإبراز شخصيه الشعب الفلسطيني وبمناسبة ما دار حول مهمه خبراء فلسطين**"، وشدد الامين العام على أن اولئك الخبراء ليسوا مسؤولين امام اي دولة وغير متأثرين بسياسة معينة، انهم خبراء اختير لخبرتهم بالقضية الفلسطينية وستكون نتائج ابحاثهم امام وزراء الخارجية الذين صدر قرارهم بشكل تلك اللجنة[2] وذكرت الصحيفة ان لجنة خبراء فلسطين عقدت اجتماعها العاشر في 6 حزيران 1961، الذي استغرق 5 ساعات كاملة صرح بعدها السيد نوفل الامين المساعد للشؤون السياسية أن اللجنة انهت المرحلة الأولى من اعمالها وسيظل اعضاؤها في القاهرة خلال اجتماع مجلس الدفاع العربي الذي سيعقد يوم السبت الموافق 10 حزيران 1961 بحضور وزراء الدفاع والخارجية العرب لاستعراض توصيات اللجنة واتخاذ قراراته بشأنها وقال ان اللجنة وافقت بالأجماع على وسائل ابراز كيان الشعب الفلسطيني وقيام حكومة فلسطينية تنطق باسمه في مجال العربي والدولي وذلك كما وضعتها اللجنة في اجتماعها الثاني قبل ايام ليتمكن الشعب الفلسطيني من استرداد وطنه وخدمة قضيته والدفاع عن حقوقه بصورة اكثر فعالية، واختتم الدكتور نوفل تصريحاته بقوله: "**ان اللجنة**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠١، الجمعة ٢ حزيران ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠٤، الاثنين ٥ حزيران ١٩٦١.

ستنقل بكامل هيئاتها يوم 26 حزيران الحالي إلى لبنان حيث تعقد عدد من اجتماعات أبناء فلسطين وستتخذ من مدينه (بحمدون) مكاناً لاجتماعاتهم ثم تنقل إلى القدس يوم 3 تموز القادم حيث تجتمع بعدد كبير من أبناء فلسطين وستزور الخطوط الامامية وتجتمع مع المسؤولين في حكومة الأردن لبحث وسائل تنفيذ هذه القرارات وستتحدد اللجنة موعد وصولها إلى قطاع غزة فيما بعد"[1].

استرسلت الصحيفة في توضيح مناقشات الجامعة العربية حول القضية الفلسطينية، فذكرت ان مجلس الدفاع الاعلى لمعاهدة الضمان الاجتماعي العربي عقد اولى جلساته في الحادي عشر بقاعة الاجتماعات الكبرى في امانة الجامعة العربية، ورأس المجلس الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية وألقى كلمة فيه، وكذلك ألقى الفريق محمد ابراهيم وزير الدولة للشؤون الحربية وتقرر تكون جميع الاجتماعات سرية، واضافت الصحيفة أن جميع وزراء خارجية العرب والدفاع الموقعين على معاهدة الضمان العربي اشتركوا في اجتماعات المجلس، واشتركت فيه الدول العربية الاخرى عدا تونس، ومثل الامانة العامة السيد عبد الخالق حسونة، ومثل الامانة العسكرية الفريق علي علي عامر واشترك في المجلس اللواء احمد حليم امام رئيس اللجنة العسكرية الدائمة بالجامعة العربية، وعلم مندوب (الأهرام) ان جدول اعمال المجلس تضمن مناقشة ثلاث توصيات تقدم بها المجلس الاستشاري العسكري لرؤساء أركان حرب الجيوش العربية وسبع توصيات من لجنة خبراء فلسطين وجميع تلك التوصيات تناولت القضية الفلسطينية من نواحي سياسية وعسكرية.

وعلم مندوب "الأهرام" أن وزراء الخارجية العرب عقدوا اجتماعاً استثنائياً بصفتهم اللجنة السياسية لمجلس الجامعة، وبمشاركة الأمانة العامة، لبلورة قرارات حاسمة فرضتها الظروف والملابسات الراهنة، في خطوة تعكس استشعاراً لخطورة المرحلة وضرورة البت في القضايا المصيرية[2]، وفي سياق متابعتها للملف الدفاعي، أوضحت الصحيفة أن مجلس الدفاع العربي استأنف اجتماعاته لبحث الأبعاد السياسية للقضية الفلسطينية وتوصيات لجنة الخبراء، تزامناً

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠٦، الأربعاء ٧ حزيران ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٦٨، الجمعة ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٤.

مع مواصلة أركان حرب الجيوش العربية، برئاسة الفريق علي علي، تدارس الجانب العسكري للملف الفلسطيني وضمان جاهزية القوى العربية[1].

وأشار مراسل الصحيفة إلى أن لجنة خبراء فلسطين تبداء جولة ميدانية في بيروت والقدس، لاستطلاع أحوال اللاجئين في الخطوط الأمامية ومدى مطابقة أوضاعهم لقرارات الجامعة، والتشاور مع الحكومتين اللبنانية والأردنية حول آليات تنظيم الوجود الفلسطيني[2]، وكشفت الصحيفة عن توافق وزراء الخارجية العرب على وضع خطة موحدة لدورة الأمم المتحدة المقبلة خلال اجتماع مرتقب بالدار البيضاء برئاسة محمد حسن الوزاني، وقد وسعت اللجنة – التي ضمت عبد الخالق حسونة وأحمد الشقيري ونخبة من الدبلوماسيين– برنامجها ليشمل عمان ودمشق وغزة، لإعداد تقرير وافٍ عن رغبات اللاجئين ونتائج الاتصالات الرسمية لرفعه إلى الوزراء[3]، وفي ذلك الإطار تابعت "الأهرام" تحركات الأمين العام حسونة وانتقاله من دمشق إلى بحمدون اللبنانية[4]، لمتابعة أعمال اللجنة [5].

أبرزت الصحيفة تصريحات الدكتور سيد نوفل، الأمين المساعد للجامعة، عقب مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين بالقدس، حيث أكد التوصل إلى قرارات جماعية لدعم التعاون العربي مع القارتين الأفريقية والآسيوية، ووضع توصيات حازمة لحماية أموال وممتلكات الفلسطينيين، ومواجهة سياسات الهجرة الصهيونية والتمييز العنصري الممنهج والتشريعات الجائرة في الأراضي المحتلة[6].

وانتهت قراءة الصحيفة للمشهد إلى أن انفصال الوحدة المصرية السورية أدى إلى فقدان حليف استراتيجي كان يشكل سداً منيعاً ضد الكيان الصهيوني، مما هدد بعزل المكانة المصرية في القضية الفلسطينية، ورصدت الصحيفة رد الفعل الشعبي في غزة بتاريخ تشرين الأول

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢١٨، الاثنين ١٩ حزيران ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٢٠، الأربعاء ٢١ حزيران ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٢٢، الجمعة ٢٣ حزيران ١٩٦١.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٢٤، الأحد ٢٥ حزيران ١٩٦١.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٦٠، الاثنين ٣١ تموز ١٩٦١.

(6) عبد الحميد محمد الوافي، مصر في جامعة الدول العربية دراسة في دور الدولة الأكبر 1945 – 1970، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1983، ص201.

1961، حيث أعلن الفلسطينيون في إضراب شامل تمسكهم بالجمهورية العربية المتحدة كسند أساسي للتحرير، وهو ما أكده حاكم غزة الفريق يوسف العجرودي في خطابه للجماهير[1].

أبرزت صحيفة الأهرام الموقف المصري المبدئي، حيث آثرت القيادة عدم عرقلة رغبة الانفصال أمام المحافل الدولية صوناً للمصلحة القومية، وأبلغت الجهات الرسمية بذلك الموقف في 5 تشرين الأول 1961، تأكيداً على ترفع مصر عن الخوض في معارك جانبية على حساب القضية الأم[2]، وفي الوقت الذي كانت فيه قوى الاستعمار تراهن على تفتيت الصف العربي، أذاع حزب البعث العربي في لبنان بتاريخ 5 تشرين الأول 1961 بياناً أكد فيه تأييده المطلق للرئيس جمال عبد الناصر في سعيه نحو الوحدة، وهو الموقف الذي قدره الرئيس ببرقية شكر اعتزازاً بهذا السند القومي. وفي المقابل حذرت حركة القوميين العرب في فلسطين من أن جريمة الانفصال وما سيترتب عليها من نتائج "**بمثابة كارثة حرب 1948 على الشعب الفلسطيني**"، لكونها طعنة في خاصرة الآمال التي عقدتها فلسطين على مصر لتوحيد العرب وخلاص أرضهم[3].

وعلى صعيد التحولات الميدانية، تنامى الأثر التدميري لقادة انقلاب دمشق على الوجود الفلسطيني، فقد شنت تلك السلطات حملة اعتقالات شعواء، وأنهت عمل الاتحاد القومي الفلسطيني، مما خلق حالة من اليقين لدى القوى الوطنية أن "**تحرير فلسطين لا يتم عن طريق ابنائها بعد فشل الاسناد العربي في هذه الفترة**"[4]، ذلك التراجع العربي المفتعل وجد صدىً ترحيبياً لدى لندن، فانبرت الصحافة البريطانية في 24 كانون الأول 1961 بمهاجمة الجمهورية العربية المتحدة، زاعمة بصلف أن "**دورها القومي تجاه فلسطين في المنطقة العربية سوف ينتهي**"[5].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٢٣، الاثنين ٢ تشرين الأول ١٩٦١.

(2) F.o, 371/ 157827, From Cairo to Foreign office, The 5 October, 1961, No 984.

(3) F.o, 371/ 158796. From cairo to Foreign office, and white hall distribution 24th, December, 1961, No, 1236.

(4) امون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين عامي 1949 – 1967، ترجمة: إبراهيم الراهب، دار دمشق للطباعة، دمشق 1986، ص121.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٦٨، الجمعة ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٤.

كشفت "الأهرام" عن توجه عربي لتعزيز الرقابة والمتابعة على مستوى الدول الأعضاء، وقرر المؤتمر أن تقوم كل دولة بتقديم تقرير مفصل حول "**ما تم تنفيذه من قراراته وبشان فلسطين خلاله الستة الاشهر الماضية**"(1)، وفي سياق التحرك الدولي، تترقب الأوساط السياسية انعقاد لجنة خبراء فلسطين في نيويورك فور وصول أمين عام الجامعة العربية عبد الخالق حسونة، بمشاركة كل من أحمد الشقيري واللواء حلمي الشالي والدكتور فؤاد عمون، ومن المقرر أن يتبع هذا الاجتماع جولة للأمين العام تشمل الهند وسويسرا وإيطاليا وأربعة دول في أمريكا اللاتينية، "**ويجتمع برؤساء هذه الدول ثم يعقد عدة اجتماعات بالسفراء العرب في مكاتب الجامعة**" في عواصم تلك الدول(2).

وأفادت تقارير مراسلي "الأهرام" في بيروت بصدور مذكرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية اللبنانية تقضي بعقد الاجتماع القادم لمؤتمر أجهزة فلسطين في لبنان خلال شهر تموز، بعد نجاح دورته السابقة التي استضافتها القدس(3)، وبموازاة ذلك استضاف مقر الأمانة العامة بالقاهرة في 24 كانون الثاني 1962 اجتماعات المؤتمر المخصصة "**لبحث التقارير المقدمة من اجهزه التنسيق المختلفة لفلسطين في الدول العربية**"(4).

وأوضحت الصحيفة في تغطيتها للمؤتمر بمقر الجامعة العربية مشاركة ممثلي 11 دولة عربية، مع تسجيل "**امتناع العراق عن الحضور**"(5)، بسبب التنافس الإقليمي بين نظام عبد الكريم قاسم والقيادة المصرية، وسعي الطرفين إلى "**جعل القضية الفلسطينية سلماً ترتقي إليه هذه الانظمة للحصول على زعامة الوطن العربي**"، حيث طرح العراق مشروع جيش التحرير الفلسطيني، بينما منحت الأردن جنسيتها للفلسطينيين الراغبين "**لاحتوائهم بعيداً عن العراق**" وللحفاظ على وحدة الضفة الغربية(6).

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٦٣، الخميس ٢ آب ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٥٢، الثلاثاء ٣١ تشرين الأول ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤١١، الأحد ٣١ كانون الأول ١٩٦١.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤١٦، الأربعاء ٣ كانون الثاني ١٩٦٢.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٣٧، الأربعاء ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٢.

(6) الوثائق العربية لعام 1963 منشورات الدائرة السياسية والادارة العامة (الجامعة الامريكية – بيروت) وثيقة 223 ص168 (ب ت).

ونشرت "الأهرام" مخرجات جلسة مؤتمر أجهزة فلسطين الختامية برئاسة السفير التونسي أحمد المنير، والتي أسفرت عن 15 توصية سرية تقدم إلى مجلس الجامعة لاعتمادها في دورة آذار 1962[1]، وفي مقال تحليلي للزميل زكريا نيل تحت عنوان "**توسيع مال لجنة خبراء فلسطين**"، أعلن عن انضمام المملكة المغربية للجنة ليرتفع عدد أعضائها إلى ست دول، وهدفت تلك اللجنة الموسعة، التي اجتمعت في القاهرة، إلى وضع "**مخطط السياسي للقضية الفلسطينية في دورة الامم المتحدة القادمة**"، وهو المخطط المعني بملفات غوث اللاجئين ومواجهة توجهات لجنة التوفيق الدولي ومبعوثها (جونسون)، وقطعت اللجنة عهداً بـ "**احباط اتجاهاتها التي تتعارض مع حقوق عرب فلسطين وخاصة فيما يتصل بممتلكاتهم في القطاع المحتل**"، وذلك رغم غياب التمثيل الأردني الذي تلقى تعليمات رسمية بالمقاطعة[2].

رصدت "الأهرام" في تغطية ميدانية موسعة الحراك الجماهيري بقطاع غزة في الذكرى الرابعة عشرة للنكبة، وقد تجاوز المشهد تعبيره الرمزي ليتحول إلى استفتاء شعبي على خيار المقاومة، إذ شل الإضراب الشامل مفاصل القطاع قبل أن تتدفق كتلة بشرية قُدرت بنحو 50 ألف مواطن من ميدان المحطة إلى الجندي المجهول، وفي قراءة تحليلية لذلك الزخم، صاغ منير الريس (رئيس بلدية غزة) بلسان الجماهير ميثاقاً نضالياً ارتكز على قدسية الحق الفلسطيني، ورفض أي واقع تفرضه سياسة الأمر الواقع، مع توجيه تحذير حازم لكل القوى الساعية "**للاتجار بقضية شعب فلسطين**"، إن ذلك الموقف الشعبي، الذي توج بمبايعة الرئيس جمال عبد الناصر قائداً للكفاح، يمثل في جوهره رداً حاسماً على كافة "**المؤامرات الدنيئة**" التي تستهدف تصفية حقوق اللاجئين، مؤكداً أن قطاع غزة بات يمثل العمق النضالي للجمهورية العربية المتحدة في معركة المصير، واتسمت المواقف الرسمية التي واكبت ذلك الحشد، وتحديداً تصريحات الدكتور سيد نوفل والفريق يوسف العجرودي، بنزعة نقدية لمسببات نكبة 1948، وهو ما رصدته صحيفة "الأهرام" حين قالت: "**أن بناء المؤسسات الدستورية في القطاع هو بشارة لإنجاز جديد في مسار استعادة الهوية السياسية الفلسطينية**"، وفي تحليل سياسي عميق، أرجع الحاكم العام (العجرودي) ضياع الأرض سابقاً إلى ارتهان العروش

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٤٥، الخميس ١ شباط ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٣٤، الثلاثاء ١ أيار ١٩٦٢.

وتواطؤ الأنظمة الرجعية مع الاستعمار، معتبراً أن حركة التحرر العربي التي قادتها القاهرة قد نجحت في "**دك أوكار الخيانة**"، مما خلق واقعاً جديداً يجعل من تحرير فلسطين حتمية تاريخية لا تقبل التأجيل، وبذلك خلصت قراءة "الأهرام" إلى أن الصمود الشعبي في غزة اليوم هو الثمرة الطبيعية لتطهير الإرادة العربية من التبعية، تمهيداً لليوم الذي "**تتحرر فيه فلسطين وفاءً لعهد الفدائية والجندية الذي قطعه الشعب على نفسه**"[1].

تابعت "الأهرام" المساعي الدبلوماسية الحثيثة لتعزيز العمل العربي المؤسسي، ومنها قرار انعقاد لجنة الخبراء بالقاهرة في شهر تموز 1962 برئاسة عبد الخالق حسونة، بمشاركة ممثلي ست دول محورية هي (الجمهورية العربية المتحدة، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، والمغرب) لمواصلة بحث قضية فلسطين واستعادة حقوق شعبها، وبعد قراءة تحليلية لما تقدم انتهت الصحيفة إلى أن الدكتور سيد نوفل أوضح أن الأمانة العامة بصدد استئناف الاتصالات المباشرة مع العواصم الممثلة في اللجنة لبلورة المسائل الفنية وتحديد الجداول الزمنية للاجتماع، وتبرز أهمية تلك اللجنة في أهمية الأسماء المشاركة، ومنهم أمين حلمي مدير إدارة فلسطين بالخارجية المصرية، وفؤاد عمون، وأحمد الشقيري، وعبد المنعم الرفاعي، مما عكس نية القاهرة في تحويل ملف فلسطين إلى "**قضية فنية ودبلوماسية**" تخضع لأعلى معايير التخطيط السياسي المشترك[2].

ووثقت الصحيفة باهتمام بالغ الفعاليات الشعبية التي نظمها الاتحاد القومي إحياء ليوم فلسطين في 15 أيار 1962، وهي الفعاليات التي حظيت برعاية رسمية رفيعة المستوى بتمثيل كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية، وبحضور السيد عبد الحميد سراج ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي، وتجلت رؤية الأهرام في إبراز البعد العالمي للقضية من خلال مشاركة مندوبين عن الرابطة والاتحادات الأفريقية والآسيوية في الاحتفال الذي أقيم بنادي المهن الزراعية، حيث لم يعد الاحتفاء مجرد ذكرى، بل تحول إلى تظاهرة سياسية تؤكد أن فلسطين هي قلب حركة التحرر العالمي، وأن ذلك الحشد الذي ضم كبار الشخصيات الدينية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٤٩، الأربعاء ١٦ أيار ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٥٠، الخميس ١٧ أيار ١٩٦٢.

والإسلامية وأبناء فلسطين، يبرهن على أن القاهرة نجحت في تحويل قضية فلسطين من أزمة لاجئين إلى قضية تحرر وطني تحظى بإجماع قاري ودولي[1].

انفردت "الأهرام" بتوثيق اللقاء التاريخي للرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة، الذي قدم خلاله قراءة نقدية لأبعاد الصراع العربي–الصهيوني محذراً من الانخداع بالوعود السهلة، ومؤكداً أن قضية فلسطين أصعب القضايا في العالم لكونها مواجهة مع (الكيان الصهيوني) ومن خلفها القوى الاستعمارية، مستحضراً الصمود العربي في الحروب الصليبية كنموذج للمطاولة التاريخية لاسترداد القدس، وأرجع عبد الناصر مأساة 1948 إلى عوامل داخلية عربية أكثر منها صهيونية، واصفاً إياها بـ أزمة أخلاق وانحراف سياسي، حيث دخلت الجيوش السبعة المعركة وهي تفتقر للسيادة والتجهيز المادي والأخلاقي، وتحت قيادات كانت تأتمر بأوامر المستعمر، واستشهد الرئيس بالواقع الميداني المرير، حين كان يضطر لشراء المؤن الأساسية لجنوده من أسواق غزة لغياب خطوط الإمداد، مؤكداً أن خيبة الأمل الفلسطينية في الملوك نتيجة طبيعية لغياب التجرد والصدق السياسي، وفي سياق رده على ادعاءات أكرم الحوراني، شن الرئيس هجوماً لاذعاً على ما أسماه الاحتراف السياسي الذي يضحي بمصالح الشعب من أجل السلطة، معتبراً أن تقاطع خطاب الحوراني مع الدعاية الإسرائيلية يثبت زيف ادعاءاته. وحلل عبد الناصر خارطة الهجوم الإعلامي الصهيوني، موضحاً أن استهداف القاهرة وحدها ينبع من إدراك (الكيان الصهيوني) أنها القوة الوحيدة التي تملك الإمكانات الفعلية للاسترداد، في حين يسير مخطط الملك حسين بن طلال[2] (1933 – 1999) مع الاستعمار، ويُهدر ذهب الشعب السعودي في الدسائس، ويستبعد نظام عبد الكريم قاسم فلسطين من حساباته الفعلية. واختتم الرئيس لقاءه بتأكيد أن التحرير لا يتحقق

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٥٣، الأحد ٢٠ أيار ١٩٦٢.

(2) حسين بن طلال: ولد في 14 تشرين الثاني عام 1935، اعتلى العرش في 11 آب 1952 أستمر عهده 47 عاماً، وتلقى تعليمه في هارو في بريطانيا واكاديمية ساندهيرست العسكرية أعلن عام 1957 الانتداب البريطاني، توفي في 7 شباط 1999، للمزيد ينظر: الحسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية مع فريدون صاحب جم، ترجمة: غازي غزيل، دار الكاتب العربي، بيروت، 1975.

بالخطابات أو المظاهر، بل بمزيج من القوة المعنوية القائمة على وحدة الصف، والقوة المادية المستندة إلى الاستعداد العسكري الشامل[1].

القت صحيفة الأهرام مزيداً من الضوء على خطاب عبد الناصر، ثم قالت أنه قد نفذ إلى صميم قضية فلسطين ورسم للعالم الطريق لاستعادتها بالاستعداد الجدي ومكافحة الخيانة، وأضافت الصحيفة ان قضية فلسطين لو وجدت من كل دولة عربية مثل ما نجده من الرئيس جمال عبد الناصر ما استطاع (الكيان الصهيوني) ان يصمد اكثر من ساعات[2] هذا وقد استوضحت الصحيفة ان من تأجل اجتماع لجنة خبراء فلسطين إلى ما بعد انتهاء مؤتمر الدول النامية والذي تبدأ جلساته في القاهرة[3] اكدت الصحيفة ان العراق تقاطع مؤتمر أجهزة فلسطين اذ تشترك 11 دولة عربية في مؤتمر أجهزة فلسطين الذي يبدأ اجتماعاته اليوم 16 تموز بمقر الجامعة العربية وقد قاطعته حكومة العراق ويتضمن جدول اعمال أجهزة فلسطين 20 مسألة[4].

وأفادت "الأهرام" نقلاً عن أحمد الشقيري أن الموعد المقرر لانعقاد لجنة خبراء فلسطين قد يواجه إرجاءً اضطرارياً، في حال استمر انعقاد مجلس الجامعة العربية لبحث التطورات الراهنة، وفي رده على التساؤلات بشأن السقف الزمني لاجتماعات المجلس، أوضح أمين عام الجامعة أن حسم الموعد يظل رهيناً بما يقدمه الأعضاء من مقترحات ومداولات عقب النظر في الشكوى المرفوعة من "حكومة دمشق" ضد الجمهورية العربية المتحدة، وعكست تلك التصريحات حالة الترقب في أروقة الجامعة، حيث فرضت الأزمة السياسية الطارئة بين دمشق والقاهرة نفسها على جدول الأعمال، مما أدى إلى تجميد مؤقت للملفات الفنية واللجان التخصصية، وعلى رأسها لجنة الخبراء لحين استجلاء الموقف العربي العام تجاه التداعيات السياسية للأزمة السورية[5].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٩١، الأربعاء ٢٧ حزيران ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٩٣، الجمعة ٢٩ حزيران ١٩٦٢.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٩٦، الاثنين ٢ تموز ١٩٦٢.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦١٠، الاثنين ١٦ تموز ١٩٦٢.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٥٣، الاثنين ٢٧ آب ١٩٦٢.

وأوردت "الأهرام" خبر تأجيل مؤتمر لجنة خبراء فلسطين، الذي كان مقرراً عقده في شتورا إلى أجلٍ غير مسمى بناءً على طلب عاجل من الأمين العام لجامعة الدول العربية، نتيجة للوضع السياسي المتأزم الذي خيم على المنطقة بعد انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة من اجتماعات مجلس الجامعة، وترقبت صحيفة "الأهرام" ما سيسفر عنه ذلك الاجتماع الحاسم المقرر انعقاده صباح اليوم 30 آب بين رؤساء الوفود العربية، لبحث المصير الغامض الذي بات يهدد منظومة العمل المشترك تجاه القضية الفلسطينية في ظل ذلك الخلاف السياسي العميق بين بعض الدول العربية[1].

تابعت الصحيفة اللجنة السياسية للجامعة العربية مناقشة مشروع القاهرة لإبراز الكيان الفلسطيني وأكدت اللجنة ان ابراز الكيان الفلسطيني وإعطاء الشعب الفلسطيني مسؤولية العمل وتنظيم خططه لاستعادة الجزء المحتل من وطنه وقد استمعت اللجنة إلى بيان السيد احمد الشقيري والذي وافقت اللجنة على حضوره كخبير في شؤون القضية الفلسطينية وقد استغرق توضيحه مراحل القضية الفلسطينية ساعتين ونصف وكان السيد الشقيري وصل من بيروت وعقب دخوله الجامعة ترك السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام اجتماع اللجنة وعقد معه اجتماعاً منفرد في إحدى القاعات المجلس ثم توجه إلى مقر اللجنة حيث رحب به رؤساء الوفود وكان امام اللجنة عدة مقترحات ومن ضمنها هو أول مشروع قدمته الجمهورية العربية هو تمكين الشعب الفلسطيني من اظهار ممثليه وتنظيم صفوفه وكانت اللجنة قد انهت في مستهل اجتماعاتها من توصيات مؤتمر أجهزة فلسطين فأقرتها بتعديل طفيف كما وضعت مبادئ لتصل بالترشيحات لمناصب الأمم المتحدة في المجال العربي وفي المجال الاسيوي الافريقي، وبحث اللجنة جدول اعمال الأمم المتحدة وقررت إحالة موضوعه إلى الوفود العربية في الأمم المتحدة ومنح التقرير الخاص بالخطة العربية الموضوعة في المنطقة الدولية، وبحث اللجنة موضوع اشتراك (الكيان الصهيوني) في المؤتمرات الدولية وقررت ان تتوسع الدول العربية في حضورها وتبذل المساعي لمنع اشتراكها والتحذير من مطامعها التوسعية[2].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٥٦، الخميس ٣٠ آب ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٣٤، الخميس ١٢ أيلول ١٩٦٣.

ونبهت صحيفة الأهرام إلى تمسك الحكومة الأردنية بموقفها الرافض لمشروع إظهار الشعب الفلسطيني، وهو ما تأكد عقب سلسلة من المباحثات المكثفة التي أجراها أحمد الشقيري وعبد الله الزريقات في عمان مع مجلس الوزراء برئاسة الأمير محمد، إذ استمرت تلك المداولات حتى وقت متأخر من الليل وانتهت بصدور بيان رسمي عبر راديو عمان يعلن صراحةً ردّ كافة المقترحات المتعلقة بتنظيم شعب فلسطين وتعيين الشقيري رئيساً للوفد. ومع إخفاق تلك المهمة الدبلوماسية، انتقل الثقل السياسي إلى القاهرة لتعقد اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاتها صباح التاسع عشر من أيلول 1963، تزامناً مع حراك دبلوماسي واسع ومشاورات جانبية قادها ناصر الحاني والدكتور محمود فوزي والأمين العام عبد الخالق حسونة، بهدف تدارك الموقف وتصفية الأجواء العربية المتوترة وبحث السبل الكفيلة بالتعامل مع التداعيات الناتجة عن تعثر الاتفاق مع الجانب الأردني[1].

وأشارت الصحيفة إلى أن السيد احمد الشقيري قام باتصالات هامة لجمع التبرعات لكونه رئيساً لوفد فلسطين مع وزراء خارجية الدول العربية والمسؤولين في وفود الدول الأخرى للبدء في جمع التبرعات والاعانات لإنشاء الصندوق القومي لفلسطين[2] الذي سيتولى تمويل كل العمليات الخاصة باستعادة فلسطين وسوف يتم تمويل الصندوق من الموارد الخاصة بشعب فلسطين التي تسمح امكانياته بالتبرع له ومن حكومات الدول العربية ومن العرب المقيمين في المهجر ومن الدول الكبرى الصديقة التي ترى من واجبها تأييداً لتخليص فلسطين من الاستعمار الصهيوني وتقرر ان يتولى الصندوق بعد انتهاء المرحلة الأولى من تأسيسه اصدار سندات واسهم يشتريها الراغبون في مساندة قضية فلسطين[3].

وحذرت الصحيفة من أن اسرائيل بدأت حملة ضغوط وعمليات استهدفت معارضيها، مدفوعةً بمخاوف الصهيونية العالمية من اشتداد الضغط الاقتصادي عقب مؤتمر القمة العربي،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٤١، الخميس ١٩ أيلول ١٩٦٣.

(2) الصندوق القومي الفلسطيني: شكل ذلك الصندوق وفقاً للمادة (24) للقانون الأساسي للمنظمة واعتمد في جميع أمواله على الضرائب التي تستقطع من الشعب الفلسطيني بنسبة 2 إلى 10% ترأس الصندوق عبد المجيد شومان أحد خبراء الماليين لفلسطين، ينظر: سامي مسلم، البنية التحتية والهيكل المؤسساتي في منظمة التحرير الفلسطينية في مجلة شؤون الفلسطينية العدد 167، بيروت، 1987، ص31.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٤٣، السبت ٢١ أيلول ١٩٦٣.

وهو ما تجلى في استهداف رئيس شركة نورويتش للتأمين في لندن، وفي مقابل تلك الأساليب، كثفت الطاقات العربية جهودها بصمت لتنفيذ قرارات القمة، حيث تحول مقر الأمانة العسكرية للجامعة العربية لخلية نحل لا تنقطع فيها الاجتماعات والاتصالات الدبلوماسية لتنسيق خطوات العمل الفنية، وتجهيز برنامج رحلات دولية لوزراء الخارجية العرب لحشد دعمهم لمواجهة الأخطار الصهيونية المتزايدة في فلسطين[1].

وتزامناً مع تلك التطورات، تطرقت الأهرام إلى تفاصيل الجولة الدبلوماسية الموسسة التي استهلها السيد أحمد الشقيري في بعض العواصم العربية، بصفته ممثلاً لفلسطين في الجامعة العربية، لبلورة مشروع إنشاء "**الشعب الفلسطيني**" ووضع الركائز الأساسية لمؤسساته القادمة، وفي تصريحاته إلى صحيفة الأهرام بيّن الشقيري أنه استعرض أمام الرئيس جمال عبد الناصر الملامح الجوهرية لذلك الكيان، إضافة إلى التدابير والوسائل العملية الرامية إلى توحيد فئة الشباب الفلسطيني وتنظيم طاقاتهم وتجهيزهم للاضطلاع بدور محوري في معركة تحرير الوطن وتقرير المصير، معرباً عن اعتزازه بالتأييد المطلق الذي أبداه رئيس الجمهورية لخطواته[2]، ومن جانبها، نقلت (الأهرام) عن وكالات الأنباء الكويتية نبأ انطلاق جولة الشقيري في الأقطار العربية، إذ صرح متحدث رسمي باسم الخارجية الكويتية أن المسؤولين في البلاد اطلعوا على المشروعات المتصلة بالكيان الفلسطيني، مؤكداً إعلان الكويت دعمها الكامل للقضية الفلسطينية وتسخير كافة إمكانياتها تضامناً مع شقيقاتها من الدول العربية[3].

استمرت تلك الجهود بزيارة الشقيري للكويت والبحرين قبل توجهه إلى لبنان، وهناك عقد اجتماعاً مع رئيس الحكومة اللبنانية حسن عوني، قدم خلاله شرحاً وافياً للمراحل التي ستفضي إلى قيام الكيان الفلسطيني، ملقياً الضوء على ترتيبات المؤتمر الوطني المقرر عقده في القدس بتاريخ 14 أيار 1964، وبث راديو بيروت مباركة رئيس الوزراء اللبناني لتلك المساعي وتأكيده وقوف لبنان إلى جانب القضية الفلسطينية وإبراز كيانها، مع الإشارة إلى لقاء مرتقب يجمع الشقيري بالرئيس اللبناني فؤاد شهاب[4].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٦٨، الجمعة ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٤.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٩٣، الثلاثاء ١٨ شباط ١٩٦٤.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28227، الاثنين ٢٣ آذار ١٩٦٤.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28233، الأحد ٢٩ آذار ١٩٦٤.

وختاماً، يتجلى بوضوح الدور الريادي الذي اضطلعت به صحيفة **الأهرام** في مواكبة تلك التطورات التاريخية المفصلية، إذ لم تكتفِ بنقل الأخبار فحسب، بل قدمت تحليلات معمقة لمسار التحركات الدبلوماسية والمواقف العربية المتباينة تجاه قضية الشعب الفلسطيني. وقد عكست تغطيتها الصحفية الدقيقة إيماناً بكون الأجهزة والمؤسسات الفلسطينية، المسنودة بخبرات المتخصصين في شتّى الميادين، تمثل حجر الزاوية في إسناد القضية وتثبيت دعائم صمود الشعب فوق أرضه، فضلاً عن دورها الجوهري في توثيق الحقائق التاريخية ونقل الرواية الفلسطينية العادلة إلى المحافل الدولية. إن ذلك الرصد الصحفي الدقيق يؤكد أن بناء مؤسسات فاعلة قادرة على خدمة المجتمع، رغم جسامة التحديات السياسية والاقتصادية، يظل ركيزة حاسمة في حماية الهوية الوطنية، وبرهاناً على أن العمل المؤسسي المنظم القائم على التخطيط والخبرة هو العنصر الضامن لاستمرار النضال المشروع من أجل نيل الحرية والعدالة وتحقيق النصر المنشود.

المبحث الخامس

مواكبة صحيفة الأهرام لقضية الفلسطينية في اروقة الأمم المتحدة 1961 – 1964

شهدت أروقة الأمم المتحدة في مطلع الستينيات حراكاً دبلوماسياً مكثفاً حول القضية الفلسطينية، وأفاد ليفون كشيشيان، مدير مكتب "الأهرام" في نيويورك، بأن القضية الفلسطينية أصبحت بنداً مقرراً على أجندة الدورة الحالية بعد ممانعة عربية حازمة لأي محاولة لتأجيلها أو استبعادها. وقد تمخض الحراك الدبلوماسي عن إعادة تشكيل لجنة التفاوض مع الجانبين البريطاني والأمريكي لتضم (الجمهورية العربية المتحدة، الأردن، لبنان، وتونس)، حيث اتفقت الوفود العربية على مطالبة الأمم المتحدة بتعيين (وكيل إشراف دولي)[1] لإدارة ممتلكات العرب في الأراضي المحتلة، بالتوازي مع مساعي لجنة التوفيق الدولية لزيادة أعضائها وتثبيت حقوق اللاجئين المقرة أممياً[2].

كشفت تقارير "الأهرام" عن مخطط أمريكي استهدف تصفية القضية الفلسطينية، عُرف بـ "**مشروع جونسون**" نسبة إلى جوزيف جونسون، الذي طرح تعديلاً لمشروع التقسيم القديم مقابل إنشاء صندوق دولي بقيمة 500 مليون دولار لتوطين اللاجئين وتبرع الولايات المتحدة بذلك المبلغ. وقد وصف المحرر السياسي لوكالة أنباء الشرق الأوسط ذلك التحرك بتورط سافر من إدارة الرئيس كينيدي مع الصهاينة، محذراً من أن أي تسوية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وتوطينهم بعيداً عن ديارهم تعد انتهاكاً لميثاق حقوق الإنسان الذي التزمت به الأمم المتحدة[3]، وأكد ليفون كشيشيان أن المناورات الأمريكية استهدفت إرجاء البحث في جوهر القضية الفلسطينية خلال الدورة الحالية، مما دفع المندوبين العرب لعقد اجتماع طارئ لبحث

---

(1) وكيل أشراف دولي: هو مبعوث قانونية تابعة للأمم المتحدة، طالبت الدول العربية بتعيينها لتولي الولاية الإدارية والقانونية على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، وتتمثل مهمته في حصر تلك الأملاك، وجباية ريعها وإيراداتها، وحمايتها من المصادرة أو التغيير الجغرافي، مع حفظ تلك العوائد لأصحابها الشرعيين، وإبطال قانون أملاك الغائبين الصهيوني، وتثبيت حق الملكية والعودة بصفة قانونية دولية، للمزيد، ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت، 1966، ص 247.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١١٧، الجمعة ١٠ آذار ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١١٩، الاثنين ١٢ آذار ١٩٦١.

التطورات وتأثير الضغط الصهيوني على إدارة "كينيدي" وقرارات مجلس الأمن، وقد أدى ذلك الضغط إلى تأجيل الاجتماع المقرر بين اللجنة العربية والممثلين الأمريكيين والبريطانيين في اللحظات الأخيرة بناءً على طلب واشنطن[1].

وذكرت الصحيفة أن أمين حلمي الوزير المفوض ومدير شؤون إدارة فلسطين في وزارة الخارجية إلى نيويورك قريباً للاشتراك في قضية اللاجئين عند عرضه على الأمم المتحدة[2]، وفي ذلك الإطار شددت الصحيفة على أن الكتلة العربية بدعم من دول صديقة في أقرت ليلة 8 نيسان 1961 مشروع قرار خماسي اشتركت فيه (باكستان، إندونيسيا، أفغانستان، الملايو، الصومال) لمطالبة لجنة التوفيق الدولية بالعمل الجاد لتيسير عودة أكثر من مليون لاجئ فلسطيني إلى ديارهم، مع بحث آليات تمويل وكالة الغوث الدولية[3].

وأشارت الصحيفة إلى أن العرب خذلوا الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة السياسية في الامم المتحدة في مشروع لصالح اللاجئين حيث نجحت اليوم الدول العربية في خذل الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بأعتراضها على فقرة هامة في مشروع القرار الخاص باللاجئين الفلسطنيين وذلك في اللجنة السياسية الخاصة التابعة للامم المتحدة[4] ووصل إلى بيروت جوزيف جونسون ممثل لجنة التوفيق الدولية لفلسطين مبتدئاً جولته في بلدان الشرق الاوسط لبحث قضية اللاجئين وسيقدم تقريراً عن تشجيعه دراسته في الدورة القادمة لجمعية الامم المتحدة عند مناقشتها للقضية الفلسطينية[5].

واكدت الصحيفة ان مدير اغاثة اللاجئين يؤيد في تقريره إلى الامم المتحدة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وذلك في تقريره السنوي الذي سيقدمه للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها القادمة بتأييد حق اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم كما اوصى باعتمادات جديدة لتعزيز التدريب المهني لشباب اللاجئين وطلب مدير الاغاثة استمرار تقديم معونة الامم المتحدة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٢٢، الأربعاء ١٥ آذار ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٢٣، الخميس ١٦ آذار ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٤٧، الأحد ٩ نيسان ١٩٦١.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٥٧، الأربعاء ١٩ نيسان ١٩٦١.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٩٤، الأحد ٣ أيلول ١٩٦١.

للاجئين، ومعلوم ان مهمة الوكالة تنتهي عام ١٩٦٣ وفقاً لتقرير صادر من الامم المتحدة عام ١٩٦٠ نص على أمتداد مهمتها لمدة ثلاث سنوات[1].

وأعلن اللاجئون امام مبعوث الأمم المتحدة أذ قالو سنعود إلى بلادنا بالقوة بعد قيام الدكتور جوزيف جونسون مبعوث الأمم المتحدة بعد زيارته معسكرات اللاجئين والتحدث إلى ممثليهم وابلغه اللاجئون أن الحل الوحيد لمشكلتهم هو عودتهم إلى بلادهم[2] كما وصل إلى القاهرة أمس وفد من غزة في طريقه إلى نيويورك لتمثيل عرب فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء بحث القضية الفلسطينية[3] كما تمكنت الجامعة العربية من توحيد الوفد الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بحيث يكون ممثلاً لجميع القطاعات الفلسطينية في غزة والأردن ولبنان وقد اتفق على ألا يزيد على عدد المتكلمين امام اللجنة السياسية الخاصة بفلسطين عن ثلاثة اعضاء.

عقد وفد غزة اجتماعاً برئاسة السيد منير الرئيس رئيس بلدية غزة حضره السيد نوفل الأمين العام المساعد كما عقد اجتماعاً قبل ذلك بالمستشار احمد توفيق البكري مدير الاستعلامات والنشر بالامانة العامة[4]، واستعرضت الصحيفة على أن تعليمات من الخارجية برئيس الوفد بالأمم المتحدة لأثارة قرار البرلمان الإسرائيلي على اللاجئين حيث ان وزارة الخارجية قد بعثت بتعليمات عاجلة إلى السيد عمر لطفي رئيس الوفد إلى الأمم المتحدة بأثارة الموضوع الذي اتخذه الكينست الإسرائيلي وتصريحات غولدا مائير ع وزيرة الخارجية بشأن عدم عودة اللاجئين العرب إلى بلادهم، واعتبار الفلسطينيين في (الكيان الصهيوني) يشكلون طابور خامساً ضدهم والمعروف إن ذلك القرار يعتبر تحديا لقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، كما أنه تعطيل لما قررته (الكيان الصهيوني) منذ بداية المشكلة بقبول 100 الف لاجئ فلسطيني ريثما يعودون إلى أراضيهم[5] وقامت غولدا مائير وزيرة خارجية (الكيان الصهيوني) بالتوجه إلى نيويورك لحضور مناقشة قضية اللاجئين في الأمم المتحدة والتي تبدأ

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٩٥، الاثنين ٤ أيلول ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٩٨، الخميس ٧ أيلول ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٤٣، الأحد ٢٢ تشرين الأول ١٩٦١.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٤٥، الثلاثاء ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٦٦، الأربعاء ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١.

يوم الخميس الموافق 23 تشرين الثاني 1961[1] وفي خبر نشرته الصحيفة إن عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية أصبح رئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول 1961[2]، وعلم ليفون كشيشان مدير مكتب الأهرام من مصادر خاصة أن الدول الغربية تعمل على توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تسوية مشكلة اللاجئين العرب بما يضمن مصالح (الكيان الصهيوني)[3].

أعلن فرانسيس يليمتون المندوب الأمريكي في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أمريكا تؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى تعيين ممثل للأمم المتحدة لدراسة مشكلة اللاجئين العرب والفلسطينيين التي تنطوي على خطر كبير يهدد السلام في الشرق الأوسط[4]، كما وحدثت مشادة عنيفة في الأمم المتحدة بشأن فلسطين بين مندوب الدول العربية ومندوب (الكيان الصهيوني) في اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حين اعترض مندوب (الكيان الصهيوني) كوماي على النشرة التي وزعها أمين الفردي، وكانت اللجنة الخاصة وافقت على الاستماع إلى البيان السيد أميل، بناء على طلب 11 دولة عربية، فقال: "**أن اللاجئين هم شعب مستقل يتمتع بالسيادة، وأن العرب هما الملاك الشرعيون لفلسطين**"، تلى ذلك مشادة عنيفة بين المندوبين العرب والإسرائيليين حول وضع الوفد الذي يمثل عرب فلسطين، وسيلقى حسن صبري الخولي مندوب الجمهورية العربية غدا خطابا هاما في اللجنة السياسية الخاصة بشأن فلسطين، ويتناول فيها عدة مسائل أساسية في مقدمتها تمسك العرب بحقوقهم في فلسطين[5].

وفي مقال عنوانه: (رأي الأهرام)، كشفت الصحيفة مخطط (الكيان الصهيوني) وحلفائها القائم على تمييع المناقشات وتحويل الحقوق الفلسطينية إلى نقاشات جانبية، مستغلة دعم دول مثل ساحل العاج وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لمهاجمة الموقف العربي[6]، وانتهت

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٧١، الاثنين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٨٣، السبت ٢ كانون الأول ١٩٦١.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٨٨، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٦١.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٠، السبت ٩ كانون الأول ١٩٦١.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٢، الاثنين ١١ كانون الأول ١٩٦١.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٦، السبت ١٦ كانون الأول ١٩٦١.

الصحيفة إلى أن اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة اتمت مناقشة مشكلة اللاجئين العرب، وقد قدمت أفغانستان وباكستان وغانا وإندونيسيا في تلك الجلسة تعديلين لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية بشأن تلك المشكلة نص التعديل الأول على توسيع نطاق عضوية لجنة التوفيق الفلسطيني الذي يعد تشكيلها بالصورة الحالية في صالح (الكيان الصهيوني) حتى تصبح مؤلفة من خمسة أعضاء بدلاً من ثلاثة، أما التعديل الثاني فطالب أن تتخذ لجنة التوفيق بعد إعادة تشكيلها على هذا النحو إجراءات لحسابه حقوق اللاجئين العرب وممتلكاتهم ومصالحهم في (الكيان الصهيوني)[1].

وأكدت الصحيفة أن الأمم المتحدة قد أنهت مناقشة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وبدأت الوفود في تقرير المشروعين معروضين على اللجنة وطلب الجمعية بحث لجنة التوفيق الفلسطينية على مضاعفة الجمهور للتنفيذ الذي اتخذته الجمعية عام 1948 والمشروع الثاني هو الذي تقدمت به 15 دولة بأن تحدث الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء مفاوضات مباشرة بمساعدة لجنة التوفيق[2].

ونشرت صحيفة لمراسل الأهرام إذا وصل إلى غزة الوفد الفلسطيني لدى الأمم المتحدة بعد أن حضر مناقشة القضية الفلسطينية في الدورة الحالية للأمم المتحدة وكان برئاسة منير الريس وعضوية إبراهيم أبو سنة والدكتور مصطفى عبد الشافي لشرح وجهة النظر العربية، وعقد اجتماعات مع وفود الدول الأعضاء في المنظمة الدولية[3] وقد علمت الصحيفة أن جوزيف جونسون قد أعد تقريره خاص بفلسطي، وأن ذلك التقرير غير مقبول إطلاقا بالنسبة للعرب[4]، ونشر خيري حمادة مقالة عنوانها: "**قضايانا العربية أمام الأمم المتحدة**" ناقش فيها قضية اللاجئين ثم قال: "**لن يمضي وقت طويل حتى تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشر قد شرعت في عرض ثمان قضايا معروضة على بساط البحث في الندوة الدولية وكانت الدورات السابقة قد ألغت تأجيل بحث لقضايا العربية باستثناء قضية**

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٧، الأحد ١٧ كانون الأول ١٩٦١.
(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٠٢، الأربعاء ٢٠ كانون الأول ١٩٦١.
(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٢٦، السبت ١٣ كانون الثاني ١٩٦٢.
(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٨٤، الخميس ٢٧ أيلول ١٩٦٢.

الجزائر التي كانت تعرض نفسها فرضاً على الأمم المتحدة بسبب ما يدفعه أصحابها من ضريبة دم"، وعالج خيري حمادة الذي عاصر وخبر مناقشات الأمم المتحدة تلك القضايا[1].

أبرزت الصحيفة التطورات الدبلوماسية الهامة التي شهدتها أروقة الأمم المتحدة، متمثلة في الانتصار الذي حققته اللجنة السياسية لصالح القضية الفلسطينية وهزيمة المساعي الإسرائيلية، فقد استهلت اللجنة السياسية الخاصة مناقشاتها ببادرة تعد الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة الدولية، إذ تمت الموافقة على طلب الدول العربية بأن يكون مندوب فلسطين أول المتحدثين في جلسة مناقشة القضية، وذلك رغم المعارضة الشديدة التي أبدها (الكيان الصهيوني) وحلفاؤها. وفي سياق متصل، تبنت الدول العربية بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الأفريقية مشروع قرار يهدف إلى وضع أملاك العرب في فلسطين المحتلة تحت حراسة وإشراف الأمم المتحدة، وعلى صعيد المواقف الدولية، سجلت الصحيفة اعتراض كل من بريطانيا وفرنسا على مشروع تعيين حارس دولي للممتلكات العربية، حيث أعلنتا موقفهما أثناء اجتماعات اللجنة التابعة للأمم المتحدة. وبالتوازي مع ذلك، أقرت اللجنة بأغلبية ساحقة بلغت 68 صوتاً مقابل صوتين فقط، مع امتناع 34 دولة عن التصويت، فقدمت قبرص تعديلاً جوهرياً نص على دعوة الجمعية العامة للإقرار بأن بند إعادة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً للقرارات الدولية لم يجد طريقه للتنفيذ حتى الآن، وهو القرار الذي لم تعترض عليه سوى (الكيان الصهيوني) والولايات المتحدة الأمريكية[2].

أكدت الصحيفة أنه قد تقرر تشكيل الوفد الفلسطيني إلى الأمم المتحدة من عشر أعضاء برئاسة أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية ويجري تمثيل فلسطين في الوفود على أساس 4 أعضاء من الضفة الغربية بالأردن و3 من قطاع غزة واحد من كل سوريا ولبنان وليبيا وقد غادر إلى بيروت السيد أحمد الشقيري، حيث يختار الأسماء الأربعة التي ستمثل الضفة الغربية[3]، ورداً على بيان أدلى به ميشيل كومالي مندوب (الكيان الصهيوني) في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد السيد محمود رياض مندوب الجمهورية العربية في الأمم

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٧٣٦، الأحد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٧٤٩، السبت ١ كانون الأول ١٩٦٢.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٥٩، الاثنين ٧ تشرين الأول ١٩٦٣.

المتحدة إن (الكيان الصهيوني) خدعت الجمعية العامة مرة أخرى بأن شوهت الحقائق ومنها إن المشكلة الفلسطينية هي نزاع إقليمي بينها وبين الدول العربية[1]، وأن مشكلة فلسطين تواصل تعقيدها بصورة خطيرة لكل النواحي التقدم في الشرق الأوسط وهذا تصريح جون ديمير رئيس منظمة إغاثة اللاجئين في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن اللاجئين يطالبون بحقهم في العودة إلى ديارهم[2].

ونشرت الصحيفة إن الدكتور حمود فوزي وزير الخارجية في نيويورك للاشتراك في المناقشات التي تدور الآن في الأمم المتحدة، بعد قدمت مجموعة من الدول الإفريقية باقتراح جديد يتضمن حلولاً لقضية فلسطين، كما أكدت الصحيفة أن أحمد الشقيري صرح اليوم أن الأمم المتحدة قد فشلت حتى الآن في تشويه مشكلة اللاجئين العرب وأن السعي لحل تلك المشكلة سيكون خارج تلك المنطقة العالمية وقال الشقيري إن حركة ((تحرير)) ستبدأ قريباً لاستعادة أرض العرب التي تسمى (الكيان الصهيوني) الآن[3]، حدثت مناقشات وخطيرة في الأمم المتحدة، وحسب ما حرصت صحيفة أن الجمهورية العربية المتحدة تعلن مستقبل فلسطين، يقرر بواسطة شعبها ووفقا لأمانيه وأن مدير الأمريكي لوكالة إغاثة اللاجئين يعلن ان القضية الفلسطينية، ليست مشكلة لاجئين وأنه إصرار العرب على إزالة (الكيان الصهيوني)[4].

وطالب أحمد الشقيري بإعادة الممتلكات العربية من الأمم المتحدة وأن تكون حارسة على أموالهم وكما اقترح أن توكل تلك المهمة إلى يونانت السكرتير العام للأمم المتحدة أو إلى الدكتور جون دينفز مدير هيئة إغاثة اللاجئين[5] وقد قامت الأمم المتحدة بقرار جديد بإعادة اللاجئين وبعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم بأغلبية 82 صوتا ضد صوت واحد، وامتناع 14 دولة عن التصويت على قرار يدعو استمرار بذل الجهود في سبيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وكان (الكيان الصهيوني) هي الصوت المعارض الوحيد في

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٦٧، الثلاثاء ١٥ تشرين الأول ١٩٦٣.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٣، الاثنين ٢١ تشرين الأول ١٩٦٣.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٤، الأربعاء ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٨٩، الأربعاء ٦ تشرين الثاني ١٩٦٣.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٨، الجمعة ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٣.

الجمعية[1]، وعلى صعيدٍ آخر، جرى استعراض آفاق العلاقات – العربية – الأوروبية في أعقاب الجولة الدبلوماسية لوزراء الخارجية العرب، حيث تم تسليط الضوء على المساعي الإسرائيلية الرامية لتهويد منطقة الجليل. وقد تقرر إحالة هذا الملف وتداعياته إلى الوفود العربية لدى منظمة الأمم المتحدة، لضمان التنسيق المشترك وتقديم مذكرات احتجاجية أو مشاريع قرارات لمواجهة تلك التحركات في المحافل الدولية[2].

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١١٧، الأربعاء ٤ كانون الأول ١٩٦٣.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٧٩، الثلاثاء ٤ شباط ١٩٦٤.

الفصل الثالث:
موقف صحيفة الأهرام من تطورات القضية الفلسطينية 1965 - 1967

المبحث الأول

مواكبة صحيفة الأهرام للمواقف العربية والدولية من قضية فلسطين

قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الثانية الجلسة الرسمية رقم (128) بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947، اقتراعاً مصيرياً حول مشروع تقسيم فلسطين، الذي كانت قد اقترحته اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين، فنال المشروع تأييد (33) صوتاً ومعارضة (13) صوتاً وامتناع (10) أعضاء عن التصويت[1]، فتم اقرار المشروع في قرار رقم (181) سيء الصيت، الذي ورد فيه أن الجمعية العامة تلقت وبحثت بتمحيص التقرير المرفوع إليها من اللجنة الخاصة والموسوم بالرمز (أ/ج ع/364)[2]، الذي تضمن في طياته عدداً من التوصيات التي حظيت بالموافقة، فضلاً عن مشروع التقسيم الذي أقرته وصادقت عليه أكثرية أعضاء اللجنة الخاصة[3].

نصت خطة التقسيم المقترحة في جزئها الأول، وتحديداً تحت البند رقم (3/أ)، على مجموعة مبادئ سياسية وجغرافية جوهرية قضت بأن تنشأ فوق التراب الوطني الفلسطيني دولتان مستقلتان تماماً، إحداهما تمثل الجانب العربي والأخرى تمثل الجانب اليهودي، مع ضرورة إرساء نظام دولي لإدارة مدينة القدس لمكانتها الروحية والعالمية الفريدة، واشتمل القرار رقم (181) على مقدمة تلتها ثلاثة أجزاء مفصلة، كُرّس الأول بالكامل لصياغة دستور فلسطين المستقبلي وتحديد ملامح حكومتها وطبيعة سلطاتها، بينما استقل الجزء الثاني ببيان الترسيم الحدودي والجغرافي الفاصل بين الكيانين، وفصل الجزء الثالث الوضع الإداري والقانوني والسياسي الخاص بمدينة القدس.

انبثقت عن فقرات قرار التقسيم رقم (181/د 1948/2) جملة التزامات صارمة، في مقدمتها منح الدولة اليهودية بحلول 1 شباط 1948 منطقة جغرافية حيوية محددة تتضمن ميناءً بحرياً مجهزاً لتيسير وتأمين وفود موجات هجرة يهودية كبيرة وواسعة النطاق إلى البلاد،

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، مج 1، المصدر السابق، ص15 – 16.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي، مج2، 1975 – 1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1994، ص16.

(3) المصدر نفسه، ص18.

وإنهاء الانتداب البريطاني (British Mandate) على كامل الأراضي الفلسطينية، وجلاء القوات البريطانية المرابطة في البلاد تدريجياً قبل حلول آب 1948، واتمام سحب كوادرها الإدارية والعسكرية في موعد أقصاه 1 آب 1948[1]، وشددت الخطة الأممية على وجوب الإعلان الرسمي عن قيام الدولتين العربية واليهودية، وإرساء النظام الدولي الخاص لمدينة القدس في تشرين الثاني 1948 كحد أقصى، مع التأكيد على قيام السلطات البريطانية عند جلاء قوتها بتسليم مقاليد السلطة تدريجياً إلى لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة مكونة من خمسة أعضاء يمثلون دول: بوليفيا، وتشيكوسلوفاكيا، والدنمارك، وبنما، والفلبين، مما أثار حفيظة الدول العربية، فتداعت الدول العربية المنضوية تحت لواء جامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر عربي رفيع المستوى في مدينة صوفر اللبنانية في 16 أيلول 1947، بحضور ومشاركة رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية العرب، فتدارس المجتمعون خطورة الموقف وقرروا بإجماع الآراء إرسال مذكرات احتجاج رسمية شديدة اللهجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومنظمة الأمم المتحدة، وأوضحت المذكرات العربية الرسمية أن أي قرار دولي يتخذ بشأن مستقبل فلسطين ولا ينص صراحة وقاطعاً على قيام دولة عربية مستقلة ذات سيادة فوق كامل أراضيها، سيؤدي حتماً إلى نشوب اضطرابات أمنية وسياسية خطيرة تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً، وأن العرب جميعاً مؤيدين وداعمين لشعب فلسطين في نضاله المشروع لاستعادة أرضه[2].

تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة لاحقة عن موقفها الداعم وتأييدها اللامحدود للقرار رقم (181/د 1947/2) القاضي بتقسيم فلسطين وتدويل القدس، مع أن ذلك المشروع كان في أصله أمريكياً صِرفاً حظي بالإقرار في أروقة الجمعية العامة بفضل ضغوط الولايات المتحدة وجهودها الدبلوماسية المكثفة، ويبدو أن سبب ذلك التحول الدراماتيكي المفاجئ في الموقف الأمريكي وصول الإدارة الأمريكية إلى قناعة ميدانية وسياسية مفادها أن تقسيم

---

(1) المحاضرة الرسمية للجلسة الثانية للجمعية العامة في اجتماعها رقم 128، ص1424، قرار الأمم المتحدة، رقم 181 في 29 تشرين الثاني، 1947.

(2) د. وليد الخالدي، خمسون عام على تقسيم فلسطين 1948 – 1997، النهار للنشر، ط1، بيروت، 1998، ص81.

فلسطين وفصل القدس دولياً يحتاج إلى استخدام قوة عسكرية مباشرة لفرضها على أرض الواقع، في وقت كانت فيه وزارة الدفاع الأمريكية (The Pentagon) تبدي رفضاً قاطعاً لفكرة إرسال أي قوات أمريكية برية إلى فلسطين خشية التورط في نزاع مسلح طويل الأمد قد يستنزف قدراتها، كما أن الخارجية الأمريكية أرسلت توصيات إلى الإدارة الأمريكية حذرتها فيه من مغبة الصدام المباشر مع العالم العربي والإسلامي في تلك المرحلة الدقيقة من الحرب الباردة، مع وجود مؤشرات قوية على تلويح بعض الدول العربية بنسف أنابيب البترول الأمريكية العابرة للمنطقة(1).

يُضاف إلى تلك العوامل عامل جوهري آخر، تمثل في الضغط السياسي الذي مارسه الملك عبد العزيز ال سعود لثني الإدارة الأمريكية عن توجهها، وتوظيفه ادلة وقرائن تاريخية ودينية وسياسية لإثبات حق الفلسطينيين في بلادهم، وتلميحه إلى إلغاء الامتيازات النفطية الممنوحة للشركات الأمريكية، إذا استمرت ادارتها على سياستها المتوافقة مع اليهود، مما دفع دوائر المصالح النفطية الأمريكية للتحرك بكل ثقلها ضد مشروع التقسيم خوفاً من توقف تدفق الذهب الأسود وانقطاع إمدادات الطاقة الحيوية، فأعلن المندوب الأمريكي الدائم في مجلس الأمن "وارن رايت اوستن(Warren Austin)، في 24 شباط 1948، أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تمتلك تحفظات قوية وجوهرية تجاه مشروعات التقسيم التي تُفرض بالقوة القسرية، لاسيما أن الموقف الأمني والميداني في فلسطين وصل إلى حالة من التدهور والاضطراب الشديدين(2)، وناشدت الولايات المتحدة إثر ذلك الحكومة البريطانية بضرورة البقاء في فلسطين كدولة منتدبة لمدة إضافية لحين التوصل إلى حل نهائي وشامل للمشكلة الفلسطينية، وبموازاة ذلك طرح الإدارة الأمريكية مشروع قرار في الأمم المتحدة قضى بإلغاء التقسيم، فوافق عليه مجلس الأمن بالإجماع(3)، فصُدِمَ الناطق الرسمي باسم الجانب اليهودي في مجلس الأمن من ذلك التحول الجذري في الموقف الأمريكي، واصفاً اياه بـ "**تراجع مؤلم**

---

(1) عبد الحميد عبد السلام، الولايات المتحدة وفلسطين 1914 – 1948، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس (ب – ت) ص150.

(2) Sumner Welles, We Need Not Fail, Boston: Houghton Mifflin Co., 1948, p.81 – 82.

(3) سمير حلمي سالم، المشاريع الامريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1977، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب الجامعة الإسلامية غزة (ب – ت)، ص68.

وتسليم مفجع لسياسة التهديد والإرهاب"، وسارعت المنظمات الصهيونية إلى الاحتجاج بشدة ضد ما أسموه "**الانقلاب الصارخ**" في السياسة الأمريكية ازاء تطلعاتهم العنصرية[1].

رأى الجانب العربي في ذلك التراجع الأمريكي عن مشروع التقسيم تتويجاً لنشاطاتهم والدبلوماسية في مواجهة الصهاينة في فلسطين، لكن العرب اطمأنوا بشكل غير مبرر إلى ذلك التراجع الدبلوماسي ولم يقابلوه بما يرجح كفتهم أزاء المدد المستمر والمتدفق بالسلاح والعتاد إلى المنظمات الصهيونية من تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة وإيطاليا، فضلاً عما استولت عليه تلك المنظمات من مخلفات ومخازن الجيوش البريطانية المنسحبة من المدن والقرى الفلسطينية[2]، وتجلّى الخطأ الفادح للدول العربية في الإذعان للإنذار البريطاني القاضي بمنع تدخل الجيوش العربية في فلسطين قبل تاريخ 15 أيار عام 1948، والاستهانة بقدرات الصهاينة العسكرية، والاعتقاد الخاطئ أن تدخل جيوشها بعد منتصف أيار 1948 كفيل بتعديل الكفة وصناعة واقع عسكري جديد يصب في مصلحة العرب، متجاهلين حقيقة أن موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة والمنظمة إلى أرض فلسطين أحدثت خللاً ديموغرافياً عميقاً وعدم توازن اقتصادي في فلسطين، وساهمت القوى الإمبريالية العالمية، مستغلةً ظروف الاضطهاد النازي، في تشجيع وتسهيل عمليات توطين اليهود في فلسطين كحل لأزمة اللاجئين الأوروبيين[3].

شهدت فلسطين انقلاباً جذرياً في أوضاعها الاقتصادية بسبب تغلغل النفوذ اليهودي في مفاصل الحياة العربية بطرق وأساليب شتى، وحرمان الفلسطينيين الممنهج من أبسط مقومات العيش الكريم في ديارهم بعد أنْ نجح الصهاينة في تثبيت مركزهم السياسي والاقتصادي، من خلال الحصول على الأراضي الفلسطينية من الفلاحين وأصحاب الأملاك العرب عن طريق استخدام أساليب القوة المباشرة والضغط النفسي والمادي، بدعم وتشجيع

---

(1) الراوي، جابر إبراهيم، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1985، ص39.

(2) احمد حسن محمد، دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194، المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية / كلية الدراسات العليا 2008، ص43.

(3) غسان كنفاني، ثورة 1936 – 1939 في فلسطين بحث منشور، الموقع الالكتروني: www.pf, p.5.

سلطات الانتداب البريطاني التي حاولت بكل الوسائل المتاحة إجبار الفلاحين العرب على التخلي عن حيازاتهم وأراضيهم التاريخية[1]، وفرض الضرائب الباهظة والرسوم المالية المجحفة التي أثقلت كاهل الفلاح العربي الفلسطيني بشكل متعمد، مما سهل عمليات سلب الأراضي العربية عن طريق الشراء القسري تحت ضغط الحاجة المادية أو طرد الأهالي من أراضيهم وتحويل ملكيتها للصهاينة، كما أثرت الرأسمالية العالمية اليهودية، المدعومة من كبريات المصارف والبيوتات المالية الدولية، على الصناعات الوطنية القائمة في البلاد تأثيراً سلبياً، فخفضت نسبة العمال العرب في المنشآت الصناعية الكبرى لصالح العمالة اليهودية الوافدة، ومارس اليهود ضغوطاً مكثفة على الحكومة البريطانية في لندن للعدول عن فكرة قيام مجالس دستورية أو تشريعية قد توفر نوعاً من الحكم الذاتي أو التمثيل السياسي للعرب في وطنهم، لضمان بقاء السيطرة المطلقة وتمرير المشروع الصهيوني دون أي عوائق قانونية وطنية[2].

تنامى الوعي الشعبي الفلسطيني والعربي بخطورة الموقف، لاسيما مع تواتر المعلومات المؤكدة حول حصول اليهود على شحنات ضخمة من الأسلحة الثقيلة والمعدات الحربية المتقدمة من قوى دولية، مما سبب حالة من التوجس والخوف المشروع لدى العرب مما ستؤول إليه الأمور في المستقبل القريب، وانبثق عن ذلك الواقع المأساوي تنظيم معظم المدن والبلدات الفلسطينية لجان رفعت صوتها عالياً وطالبت الشعوب والحكومات العربية بضرورة الرفض القاطع والنهائي للهجرة اليهودية، والعمل الجاد والمشترك على إيقافها فوراً، والسعي الحثيث لاسترجاع الحقوق المغتصبة وإعادتها لأصحابها الشرعيين، لكن هزيمة الجيوش العربية عام 1948 وما اعقبها من تطورات عسكرية وسياسية في عقد الخمسينيات ومطلع الستينيات ادى إلى قيام (الكيان الصهيوني)، وتحولها إلى دولة مهددة للأمن الاقليمي العربي[3].

اشتدت الضغوط في منظمة الأمم المتحدة لمنع قبول عضوية (الكيان الصهيوني) فيها، بذريعة تجاهلها تطبيق القوانين الدولية، وطالبت الدول المعترضة بألا يتجاوز وضع

---

(1) كامل محمود دخنه، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 – 1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان – بيروت 1982، ص598.

(2) سمير إسماعيل الحسون، الموقف السعودي من ثورة فلسطين عام 1936، "مجلة الخليج العربي" مجلد 35 العدد 221 مركز دراسات الخليج العربي، 2007، ص99.

(3) اكرم زعتر، القضية الفلسطينية، ط3، دار الخليل للنشر، عمان، 1986، ص100 – 102.

(الكيان الصهيوني) "**دولة مراقبة فقط لا دولة عضواً**" كاملة الصلاحيات في المنظمة الدولية[1]، وشددت الدول المعترضة على أن عدم احترام (الكيان الصهيوني) للشرعية الأممية يشكل خرقاً جسيماً مع ميثاق الأمم المتحدة، مما يجعلها في نظر القانون الدولي "**دولة خارجة عن القانون**"، لاسيما أن لها ممارسات غير قانونية تجعل منها دولة استعمارية بامتياز، منها: تجاهلها الدائم والمستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، واستغلالها البشع وغير القانوني للموارد الطبيعية في فلسطين، والأنشطة الاستيطانية المحمومة ومصادرة الأراضي الفلسطينية بغير وجه حق[2].

تابعت صحيفة الأهرام المساعي المضادة لـ (الكيان الصهيوني)، فذكرت أن رئيس وزراء ستغافورة لي كوان يو، أدلى بتصريحات هامة حول قضية فلسطين بعد وصوله إلى مطار القاهرة الدولي، فأبدى سعادته بزيارة القاهرة التي وصفها بـ "**أهم وأبرز المراكز السياسية والحضارية في القارة الأفريقية برمتها**"، ورداً على سؤال بشأن موقف بلاده الرسمي والفعلي من (الكيان الصهيوني)، قال رئيس وزراء سنغافورة: "**إننا قد رفضنا من قبل، وبشكل رسمي وقاطع، إقامة قنصلية لـ (الكيان الصهيوني) في سنغافورة منذ عام 1962، وبالتالي فإننا لن نقبل في المستقبل قيام أي سفارة أو تمثيل دبلوماسي مع (الكيان الصهيوني)**"، وأكد الضيف أن "**اتحاد ماليزيا يرغب بصدق في أن يعيش في سلام دائم وشامل، وأن يكسب صداقة وتأييد جميع الشعوب العربية**"، وذكر مسؤول مصري أن رئيس الوزراء السنغافوري سيمكث في القاهرة لمدة خمسة أيام لبحث سبل التعاون الثنائي المشترك[3].

وضمن إطار القضية الفلسطينية أوضحت الصحيفة أن ملك الأردن الحسين بن طلال اعتذر عن مقابلة وفد السيد أمين الحسيني الذي وصل إلى عمان لبحث تداعيات قضية فلسطين، وأكد رئيس الديوان الملكي الأردني بهجت التلهوني: "**أن حكومة المملكة الأردنية**

---

(1) احمد مصطفى عبد الرحيم، بريطانيا وفلسطين 1945 – 1949 دراسة وثائقية، القاهرة، دار الشروق، 1986، ص15.

(2) عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 1948 سلسلة أوسلت انساناً (1) مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2008، ص13.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28166، 22 كانون الثاني 1964.

الهاشمية ليست على استعداد تام أو نية لبحث أية مسألة تتعلق بفلسطين إلا في نطاق التنسيق المشترك مع الدول العربية الثلاث عشرة"، التزاماً من الأردن بخطط جامعة الدول العربية وقراراته، وتبنت الحكومة الأردنية في الوقت ذاته موقفاً حازماً ازاء المنشورات المعادية لمؤتمر القمة العربي التي ظهرت في الأردن، وتبين بعد التحريات الدقيقة أن تلك المنشورات صادرة عن هيئة مشبوهة تدعى "جبهة التحرير الإسلامي"، وذكرت الأهرام: "**أن الدوائر الأردنية الشعبية والرسمية على حد سواء كشفت أن هذا الحزب قد ظهر في العالم العربي لتقويض فكرة القومية العربية والقضاء عليها لصالح أجندات أخرى، في حين شددت الدوائر الشعبية على أن كافة الفلسطينيين المقيمين في الأردن يقفون بقوة وبولاء مطلق خلف قرارات الجامعة العربية**"[1].

استعرضت الأهرام من خلال مراسلها في بالجزائر تفاصيل افتتاح الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا[2] فعاليات "**أسبوع فلسطين**" في العاصمة الجزائرية، ونبهت الصحيفة إلى أن "**الاجتماع الشعبي الأول شهد مشاركة جماهيرية حاشدة عكست مدى التلاحم العربي، وأوضحت التقارير أن هذه الاجتماعات والندوات السياسية لم تقتصر على العاصمة فحسب، بل امتدت إلى كافة المدن والولايات الجزائرية بتنظيم وإشراف مباشر من حكومة الجزائر وجبهة التحرير الوطني لبحث كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بضمان عودة فلسطين إلى حضن الأمة العربية، وأكد المتحدث الرسمي باسم اللجنة المنظمة أن الأسبوع الذي تقرر إقامته يهدف بالدرجة الأولى لنصرة القضية الفلسطينية وتقديم الدعم المادي والمعنوي والسياسي اللامحدود لها في مواجهة الأطماع الصهيونية الاستعمارية**"[3].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28192، الاثنين 17 شباط 1964.

(2) احمد بن بلا: ولد في مدينه مغينه بالقرب من الجزائر عام 1916 لعائلة بسيطة بدء تعلميه في الزاوية القرآنية وبعد توفى والده عام 1939 كان المعيل الوحيد لعائلة التحق بالخدمة الإلزامية 1937 برتبة ملازم في الجيش الفرنسي قلده الجنرال ديغول شخصاً (المدالية العسكرية) وهو اعلى وسام في فرنسا بعد تحرير روما سنة 1944 لشجاعته واعلن من تسلمان عن تشكيل المكتب السياسي الذي مهمته تيسير البلاد وفي نهاية ايلول 1962 تسلم رئاسة الحكومة الجزائرية توفي في 11 اب عام 2012 عن عمر 96 عاما دفن بمربع الشهداء بمقبرة العاليه في الجزائر. للمزيد: ينظر الموسوعة البريطانية، ط 15، 2007 ص 257 – 259.

(3) المصدر نفسه.

وأشارت صحيفة "الأهرام" إلى وجود جهود اخرى لدعم القضية الفلسطينية، منها: وصول ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية "أحمد الشقيري" إلى البحرين ضمن جولة مكوكية شملت عدداً من البلاد العربية، ثم توجهه إلى دولة الكويت، التي صرح متحدث رسمي بلسان وزارة خارجيتها: "**أن الشقيري أطلع المسؤولين والقيادة في الكويت على كافة المشروعات والخطط الاستراتيجية المتعلقة ببناء وتثبيت الشعب الفلسطيني المستقل"، وبعد تحليل الصحيفة لأبعاد ذلك الحراك الدبلوماسي، انتهت إلى أن "الكويت أعلنت في بيانها الرسمي تأييدها التام والمطلق للقضية الفلسطينية، مسخرةً في سبيل ذلك كل إمكانياتها المادية والسياسية والدبلوماسية، تضامناً مع شقيقاتها الدول العربية في معركة استرجاع الحقوق السليبة لأصحابها الشرعيين**"[1].

والحقيقة أن الأهرام حرصت على الاحاطة بجميع الانباء الداعمة للفلسطينيين ازاء الصهاينة، لبلورة رأي عام عربي ودولي مناوئ للكيان الصهيوني، وفي إطار جهودها السابقة، نشرت الصحيفة نقلاً عن وكالة أسوشيتدبرس "**إنَّ القنصل الإسرائيلي المدعو "ب. جوردون" في بومباي كان قد أعد بالفعل دعوات رسمية وجهها إلى أكثر من 500 شخصية لحضور حفل كان يخطط لإقامته في فندق (أشوكا) الذي تديره الحكومة الهندية، لكن متحدث هندي رسمي ابلغ القنصل الإسرائيلي أنه لا يجوز له قانوناً أن يتعدى حدود مهمته القنصلية المحددة بنطاق مدينة بومباي التي يوجد فيها، مجددةً في الوقت ذاته إعلان الهند تأييدها الكامل والمبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة المشروعة إلى دياره**"، وفي نهاية مقالها اشرت الأهرام "**أن حكومة الهند اصدرت قرار الرفض القاطع على أساس قانوني ودبلوماسي متين، مفاده أنها لا تعترف بـ (الكيان الصهيوني) رسمياً، وليست هناك أية علاقات دبلوماسية تربطها بالهند**"[2].

وفي سياق متصل أكد مراسل صحيفة الأهرام من كولومبو، أن وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الصباح زار سيلان، واجرى محادثات معها حول ملفات منها ملف فلسطين، وفي ختام المحادثات "**أصدرت حكومة سيلان بياناً رسمياً أيدت فيه وبقوة حقوق العرب**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28227، الاثنين 23 آذار 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28252، الجمعة 17 نيسان 1964.

الفلسطينيين والمطالب العادلة للشعوب العربية، لاسيما في ما يخص القضية الفلسطينية، وأعربت حكومة سيلان عن أملها العميق في الوصول إلى حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية يتماشى تماماً مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة"[1]، ونبه مراسل الأهرام في جاكرتا إلى أنَّ الوزير الكويتي نجح أيضاً في الحصول على موقف مماثل من الحكومة الاندونيسية اثر محادثاته معها، فأصدرت الخارجية الاندونيسية "**بياناً رسمياً أعلنت فيه أنَّ إندونيسيا تؤيد بدون أي تحفظ أو قيد المطالب العادلة والمشروعة لشعب فلسطين**"[2].

تابعت الأهرام الجولة الاسيوية الموسعة للشيخ صباح الأحمد الصباح، فذكر مراسل الصحيفة في طوكيو أنَّ الوزير الكويتي صباح الأحمد زار اليابان واجتمع بالإمبراطور هيروهيتو، وأجرى محادثات سياسية رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء الياباني هاياتو ووزير الخارجية ماسايوشي، وفي ختام الزيارة أوضحت وزارة الخارجية اليابانية "**أنَّ الشيخ الصباح قد بسط أمام المسؤولين اليابانيين فحوى القرارات المصيرية التي اتخذها مؤتمر الأقطاب العرب في القاهرة مطلع كانون الثاني 1964، فأعرب الوزير الياباني اوهيرا عن قلقه البالغ إزاء تفاقم المسألة الفلسطينية، معلناً أمله في ضرورة تسويتها وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية**"[3].

لم تكتفِ صحيفة الأهرام بنقل التصريحات الدبلوماسية كأخبار عابرة، بل اتخذت من صفحاتها منصةً لترسيخ الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية، وفي هذا الإطار، سلطت الصحيفة الضوء على البيان التاريخي لزعيم غانا الدكتور كوامي نكروما، معتبرةً إياه تحولاً نوعياً في الموقف الإفريقي تجاه الصراع، واستدلت الصحيفة على الأهمية الاستراتيجية لذلك الموقف من خلال إبراز سياق المكان والزمان، حيث أذاع نكروما بيانه من مطار القاهرة قبيل توجهه للقمة الإفريقية، وهو ما وظفته الأهرام لتؤكد على لسان الزعيم الغاني التلازم العضوي بين سلام الشرق الأوسط وأمن القارة السمراء، واعتبرت الصحيفة أنَّ وصف نكروما للقضية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28253، السبت 18 نيسان 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28255، السبت 25 نيسان 1964.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28269، الاثنين 4 أيار 1964.

بأنها "**عزيزة على قلوب العرب**" ليس مجرد مجاملة، بل إقرار بمركزية الحقوق الفلسطينية كشرطٍ لا غنى عنه لتحقيق السلام العالمي[1].

وفي سياق متصل، ذهبت الأهرام إلى أبعد من النطاق الإقليمي لتكشف عن تمدد ذلك التأييد نحو أمريكا اللاتينية، حيث نشرت وحللت تصريحات ممثل باراغواي في الأمم المتحدة المستر روبين رامز، ورأت الصحيفة أنَّ تطابق الرؤى السياسية بين باراغواي والجمهورية العربية المتحدة بشأن استعادة الوطن الفلسطيني، يمثل انتصاراً للدبلوماسية العربية في اختراق جبهات دولية كانت بعيدة عن التأثير المباشر، انفردت الصحيفة بتوظيف أدواتها الإعلامية لتقديم قراءة مفصلة ومفندة لخطابات الملوك والرؤساء خلال أعمال مؤتمر حركة عدم الانحياز[2] بالقاهرة، حيث لم تقف عند حدود السرد الجاف، بل غاصت في تحليل المضامين الثورية لتلك الكلمات، مستشهدةً بها كدليل دامغ على نجاح مصر في محاصرة الفكر الاستعماري والصهيوني عالمياً، وتحويل تلك اللقاءات الدبلوماسية إلى رصيد استراتيجي يخدم عدالة القضية في الوجدان الدولي[3].

أفردت صحيفة الأهرام مساحات واسعة لتحليل مواقف قادة العالم خلال مؤتمر القمة الثاني لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي هذا السياق استعرضت الخطاب التاريخي للرئيس العراقي عبد السلام عارف[4]، مبرزةً رؤيته العميقة التي اعتبرت فيها أنَّ قضية الحرية كلٌّ لا

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28352، الأحد 26 تموز 1964.

(2) حركة عدم الانحياز نشأت خلال الفترة الباردة في خمسينيات القرن العشرين في ظل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وسعت الدول المستقلة حديثاً إلى عدم الانظمام لأي منهما وبعد مؤتمر باندونغ 1955 في إندونيسيا نواه البداية الفعلية لافكار الحركه بينهما تأسس رسمياً في مؤتمر بلغراد عام 1961 وكان اهم المؤسسين البارزين جوهر لال نهرو من الهند وجمال عبد الناصر من مصر و جوزيف بروز تيتو من يوغسلافيا و سي يوكارنو من إندونيسيا وكوامي تكروما من غان وهدفها تعزيز السلام والاستقرار بعيدا عن الصراعات للمزيد ينظر: يحيى محمد نبهان ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر 2006.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28386، السبت 29 آب 1964.

(4) عبد السلام عارف: ثاني رئيس للجمهورية العراقية؛ وُلد في بغداد في 21 آذار ، يُعد المحرك الميداني لثورة 14 تموز 1958، إلا أن خلافه مع عبد الكريم قاسم أدى لإقصائه. قاد لاحقاً بصفته (لواء ركن) تحرك 8 شباط= =1963 الذي أطاح بحكم قاسم وأنهى حياته، فتولى بعدها رئاسة الجمهورية ورُقّي إلى رتبة مشير ركن كأرفع

يتجزأ، واستدلت الصحيفة على قوة الموقف العراقي من خلال ربط الرئيس عارف المباشر بين زوال الاستعمار وضرورة المواجهة الحاسمة للصهيونية العالمية كأداة استعمارية غاشمة، مؤكداً استعداد العراق للمضي إلى أبعد مدى في دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساواة نكبته بمآسي الشعوب المكافحة عالمياً، وعلى الصعيد الآسيوي رصدت الأهرام كلمة رئيس وزراء أفغانستان محمد يوسف، التي شكلت – بحسب تحليل الصحيفة– ركيزةً قانونيةً لدعم منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، واعتبرت الصحيفة الموقف الأفغاني تجسيداً لعدالة القضية الفلسطينية، حيث ربط يوسف استقرار السلام في الشرق الأوسط بإعادة الحقوق لأصحابها ودعم حق العودة، مؤكداً التزام بلاده الأبدي تجاه القضية الفلسطينية، وفي إطار التضامن العربي والدولي، أبرزت الصحيفة كلمة الرئيس اللبناني شارل الحلو، الذي وظف منبر عدم الانحياز ليعلن التزام لبنان بمواثيق التضامن العربي بعيداً عن الأحلاف العسكرية، وتوقفت الأهرام عند وصفه لمأساة فلسطين بأنها "**أخطر مشكلة تواجه الضمير العالمي**"، داعياً إلى تضافر الجهود البشرية لتأمين حياة كريمة تليق بالشعب المناضل، مع تثمينه للدور القيادي للجمهورية العربية المتحدة في تهيئة أجواء المؤتمر[1].

أما على المستوى الأوروبي والكتلة الشرقية، فقد اهتمت الصحيفة بخطاب المارشال تيتو، الذي أعرب عن سعادته بانعقاد المؤتمر على أرض إفريقيا المناضلة، وحللت الأهرام رؤيته التي ربطت بين التغيرات التقدمية العالمية وضرورة إنصاف الشعوب المظلومة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، ولم يكتفِ الموقف اليوغسلافي بالتنظير، بل استدلت الصحيفة على جديته من خلال "**مشروع القرار المتكامل الذي قدمه الوفد اليوغسلافي**"، داعياً فيه إلى

رتبة عسكرية في الدولة آنذاك، اتسمت حقبته بالتوجه القومي ومحاولات الوحدة مع مصر، استمر في السلطة حتى وفاته في حادث سقوط طائرته المروحية جنوبي العراق في 13 نيسان 1966، فخلفه اخوه عبد الرحمن، للمزيد، ينظر: علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2005.

(1) صحفيه الأهرام القاهرية، العدد 28425، الاربعاء 7 تشرين الأول 1964.

معارضة السياسات الاستعمارية واتخاذ إجراءات عملية لاستعادة كامل الحقوق الفلسطينية وفقاً للمواثيق الدولية[1].

استكملت صحيفة الأهرام رصدها الدقيق لمواقف القادة في مؤتمر القاهرة، مبرزةً التناغم الكبير بين دول القارة الإفريقية وحقوق الشعب الفلسطيني، وفي هذا الإطار استعرضت الصحيفة الموقف الليبي الحاسم الذي عبر عنه الأمير الحسن الرضا، ولي عهد المملكة الليبية، واستدلت الصحيفة على قوة الطرح الليبي من خلال مطالبته الصريحة لدول المؤتمر بتبني موقف مناصر لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاعتبرت الأهرام أنَّ ربط الأمير بين مكافحة الاستعمار العالمي وتجريم الاحتلال في فلسطين يمثل كشفاً للمؤامرة التي سهلت تجميع فلول المستعمر في قلب المنطقة العربية، وأبرزت الصحيفة إعلان ليبيا تصفية القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها كخطوة فعلية لتعزيز مبادئ الحركة ودعم السلم العالمي[2].

وعلى صعيد العمق الإفريقي، توقفت الأهرام عند الخطاب الثوري للرئيس الغيني أحمد سيكو توري، الذي وظف المنبر لمهاجمة التيارات الاحتكارية والتبعية الاستعمارية، ورأت الصحيفة أنَّ سيكو توري نجح في صياغة مفهوم جديد للقوة، حين رفض تقسيم العالم إلى دول كبرى وصغرى بناءً على الاقتصاد، مؤكداً أنَّ الدولة التي تمتلك إرادة دعم السلام والقضايا العادلة وفي مقدمتها فلسطين هي الدولة الكبرى بمبادئها، وقد حللت الصحيفة ذلك الموقف بوصفه رمزاً لرغبة الشعوب في التخلص النهائي من مناطق النفوذ والصراع، وفي السياق ذاته رصدت الصحيفة الرؤية الأخلاقية التي طرحها رئيس ليبيريا، السيد وليم توبمان، الذي وصف مؤتمر القاهرة بـ "**أهم حشد للزعماء في تاريخ البشرية**"، واستشهدت الأهرام بدعوته لإنشاء "**قوة أخلاقية وروحية**" تكون بمثابة طريق دولي مأمون لحل الخلافات، مؤكدةً أنَّ رؤيته للسلام الشامل ليست مجرد شعارات، لأنه ربطها بضرورة استناد ذلك السلام إلى العدل والمساواة، وضمان إرجاع كافة الحقوق السليبة إلى أصحابها الشرعيين في كل مكان[3].

---

(1) صحفيه الأهرام القاهرية، العدد 28425، الاربعاء 7 تشرين الأول 1964..

(2) صحفيه الأهرام القاهرية، العدد 28427، الجمعة 9 تشرين الثاني 1964.

(3) المصدر نفسه.

لم تكن تغطية صحيفة الأهرام لأعمال مؤتمر قمة عدم الانحياز مجرد رصد للبيانات الختامية، بل انفرد محررها الدبلوماسي باختراق حاجز الجلسات السرية لمؤتمر قمة دول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي هذا السياق، أوضحت الصحيفة أنَّ المؤتمر اتخذ قراراً استراتيجياً بإذاعة مقرراته في توقيت موحد من كافة عواصم الدول المشاركة لضمان الزخم العالمي .واستدلت الصحيفة على حنكة الإدارة المصرية من خلال اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر الذي أقرّه المؤتمر بالإجماع، والقاضي بتشكيل لجنة فرعية تتولى إعادة ترتيب القرارات لغوياً وتنظيمياً دون المساس بجوهرها الصياغي، وانفردت الأهرام بنقل ما وصفته بـ "**أقوى قرارٍ صدر في تاريخ الحركة بشأن القضية الفلسطينية، لأنه نصَّ صراحةً على التنديد بالسياسات الاستعمارية، مؤكداً على حق الشعب العربي الفلسطيني في استعادة وطنه كاملاً وممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره مع إعلان التأييد المطلق لكفاحه ضد الاستعمار والعنصرية**"[1].

وفي إحدى افتتاحيات الأهرام، ذهبت إلى أبعد من مجرد نقل الخبر، فوصفت قرارات المؤتمر بأنها "**محط أنظار العالم أجمع**"، لذا تم تنسيق إذاعتها من القاهرة وكافة العواصم الصديقة في وقت واحد، وتولت الأمانة العامة برئاسة السيد محمود محرم حماد إذاعة النص الكامل في مؤتمر صحفي عالمي بجامعة القاهرة، وأبرزت الصحيفة ردود الفعل الدولية الواسعة حولها، مشيرةً إلى أنَّ وكالات الأنباء والإذاعات العالمية عكفت على تحليل تلك القرارات التي مست جوهر قضايا السلام العالمي، بينما كان سفراء الجمهورية العربية المتحدة في الخارج يتسلمون نسخ منها لتقديمها رسمياً إلى خمساً وثمانين من الحكومات المعتمدين لديها، في خطوة عدتها الصحيفة تكريساً لشرعية المطالب العربية[2].

وعلى صعيد التحركات الدبلوماسية الموازية، كشفت الأهرام عن وجود "**حراك ثلاثي**" تقوده الجامعة العربية ومنظمة التحرير، واستعرضت الصحيفة التقارير العاجلة المطلوبة من وزراء الخارجية ورؤساء الوفود في الأمم المتحدة لبلورة موقف موحد في القضية الفلسطينية، ورأت الصحيفة أنَّ مبادرة السيد أحمد الشقيري بعرض القضية كموضوع أساسي في جدول

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28429، الأحد تشرين الأول 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28430، الاثنين12 تشرين الأول 1964.

أعمال المنظمة الدولية تمثل تحولاً استراتيجياً، خاصة مع طلب الأمانة العامة من منظمة التحرير تقديم تقريرها الخاص عن احتمالات الموقف الدولي لعرضه على لجنة ممثلي الملوك والرؤساء في 12 تشرين الثاني 1964[1]، وفي سياق متصل سلطت الصحيفة الضوء على الاجتماع التنسيقي بين الوزير محمود رياض والشقيري، الذي تم خلاله وضع "**خارطة طريق عربية**" لتنسيق الجهود في الجمعية العامة، وبحث الخطوط العملية لتنفيذ قرارات رؤساء الحكومات العربية في المجالات العسكرية والسياسية المتعلقة بالمنظمة[2].

عبر مراسلاتها الخاصة من الجزائر أنَّ الرئيس أحمد بن بيلا سيحمل لواء الدفاع عن الحق العربي في نيويورك، بتمثيله للملوك والرؤساء العرب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة قضية فلسطين[3]، وفي إطار تعزيز الزخم القومي، أكدت الصحيفة أنَّ وزير الخارجية المصري محمود رياض اجتمع مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري، صرح عقب الاجتماع أنه تناول طريقة التعاطي مع القضية الفلسطينية في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ضوء الملابسات والظروف الدولية الراهنة ووضع خطة عربية موحدة لتنسيق الجهود مع الوفود العربية في الأمم المتحدة. وأضاف السيد أحمد الشقيري إنه تم في الاجتماع أيضاً بحث الخطوات العملية لتنفيذ القرارات الذي اتخذها رؤساء الحكومات العربية[4] وأوضحت الصحيفة أنَّ الرئيس الجزائري أحمد بن بلة سيسافر إلى نيويورك ليمثل الرؤساء والملوك العرب في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة قضية فلسطين أمام المنظمة الدولية[5].

واستقر الرأي على أنْ تعالج القضية الفلسطينية في الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة من خلال التقرير الذي قدمه مدير الوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وينتظر أنْ تبدأ الجمعية العامة للام المتحدة مناقشاتها من آذار 1965 حتى حزيران من السنة ذاتها[6]، لكن

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28434، الجمعة 16 تشرين الأول 1964.
(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28528، الاثنين 18 كانون الثاني 1965.
(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28537، الاربعاء 27 كانون الثاني 1965.
(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٥٢٨، الاثنين ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥.
(5) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٥٣٧، الأربعاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٥.
(6) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٥٤٥، الخميس ٤ شباط ١٩٦٥.

مصدر عربي مطلع ذكر أنْ قضية فلسطين لن تثار في الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة التي تبدأ يوم الثلاثاء الموافق 21 أيلول 1965 كمشكلة سياسية بحتة، مما دعا وزراء خارجية الدول العربية للاتفاق على طرحها أثناء المداولات وأثناء مناقشة اللجنة السياسية تقرير وكالة غوث للاجئين العرب وسيعالجونها من زاوية جديدة وهي المطالبة بتحرير فلسطين دون التركيز على القرارات السابقة[1].

ولم يفت الأهرام رصد المواقف الدولية المساندة، فاستدلت على تنامي الرفض العالمي للصهيونية من خلال المؤتمر الصحفي لوزير خارجية ألمانيا الشرقية لوثر بونتز، في قصر القبة بحضور 120 صحفي عالمي، ففي معرض رده عن رأيه في تسليح حكومة ألمانيا الغربية لـ (الكيان الصهيوني) قال: "**أن خطوة تسليح حكومة بون لـ (الكيان الصهيوني) موجهة ضد العرب وهو امر مؤسف**"، وبعد أن نقلت الأهرام استنكاره الشديد لسياسة تسليح (الكيان الصهيوني) من لدن حكومة بون، عرجت على تأكيده: "**أن تزويد الاحتلال بالسلاح يمثل تهديداً مباشراً للسلام العالمي وعملاً عدائياً موجهاً ضد الشعوب العربية، وأن وجود (الكيان الصهيوني) في هذه المنطقة هو مشروع استعماري يستهدف تدمير المقدرات العربية**"[2].

وتطرقت صحيفة الأهرام في إحدى افتتاحياتها إلى خطاب للرئيس جمال عبد الناصر حول موقف المانيا الغربية آنف الذكر، فذكرت أنه كشف بوضوح عن طبيعة الدور الذي تلعبه ألمانيا الغربية في دعم الاستعمار، لاسيما وصفه لحكومة بون بـ "**نمط من استعمار جديد قائم على التضليل والازدواجية**"، وأشادت الصحيفة بتحليل عبد الناصر لحقيقة موقف المانيا الغربية التي رغم ادعائها صداقة العرب ومد جسور التفاهم مع دول عدم الانحياز، لكنها "**وردت السلاح سراً إلى (الكيان الصهيوني) لتسهم في سفك دماء الفلسطينيين**"، وأبرزت الصحيفة تهديد عبد الناصر لحكومة المانيا الغربية بتوضيح ازدواجيتها في المحافل الدولية، وكشف وجهها الحقيقي أمام العالم، لأن دماء الشعب الفلسطيني وفقاً لعبد الناصر "**لا يمكن أنْ تكون محلاً للمساومات السرية**"[3].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٧٧٠، الجمعة ١٧ أيلول ١٩٦٥.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28572، الاربعاء 2 آذار 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28578، الثلاثاء 8 آذار 1965.

وعلى صعيد التحركات الدبلوماسية المريبة لدبلوماسيي المانيا الغربية، تابعت الصحيفة باهتمام نتائج محادثات كورت بيرنباخ، المبعوث الخاص للمستشار الألماني الغربي إيرهارد بعد عودته من تل أبيب، وأوضحت الأهرام أنَّ تلك المفاوضات بلغت مرحلة حرجة استدعت مناقشتها داخل مجلس وزراء ألمانيا الغربية، ممهدةً الطريق لتبادل السفراء بين بون وتل أبيب خلال أسابيع قليلة، وهو ما عدته الصحيفة "**تصعيداً خطيراً ضد الأمن القومي العربي**"[1]، وفي مقابل ذلك التآمر، رصدت الأهرام تنامي جبهة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، مستدلة بتأكيد وزير التعليم الصومالي أحمد يوسف أثناء زيارته القاهرة على مقاطعة بلاده للاحتلال تضامناً مع العرب بدافع الأخوة والدين واللغة[2]، وأبرزت الصحيفة أيضاً خطاب ملك ماليزيا بونرا، الذي أعلن من القاهرة تأييد بلاده المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، مستعرضاً مواقف ماليزيا الثابتة ازاء تلك القضية المركزية[3].

تتبعت صحيفة الأهرام بوادر تشتت الاجماع العربي متمثلاً في الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[4]، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ إرهاصات التحول التونسي الخطير نحو الغرب برز جلياً أثناء زيارة الرئيس بورقيبة للولايات المتحدة في 13 أيار 1961، وإطلاقه من هناك دعوته المثيرة للجدل بعقد مفاوضات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي، بدعوى الانصياع لمقررات الأمم المتحدة كخيار وحيد لحل القضية الفلسطينية[5]، وعزت توجه بورقيبة إلى قناعاته الذاتية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28593، الاربعاء 24 آذار 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28605، الاثنين 5 نيسان سنة 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28624، السبت 24 نيسان سنة 1965.

(4) الحبيب بورقيبة بن علي أبن الحاج محمد الأصغر ولد عام 1903 في مدينة المنستير شرق تونس وهو ينحدر من عائلة عربية هاجرت من ليبيا إلى تونس وامه تعود من أصـــول مغربية في عام 1907 انتقل إلى تونس للإقامة عنده اخو محمد درس في مدرســـة الصـــادقية، تأثر بكتاب الشـــيخ عبد العزيز الثعالبي والذي عنوانه (تونس الشـهيدة) مارس مهنة المحاماة وكذلك له مقالات في الصـحف انظم إلى الحزب الحر عام 1933 تولى الرئاسـة عام 1956 بعد اسـتقلال تونس بعد الغاء الملكية وأعلنت الجمهورية التونسـية فأصـبح اول رئيس للجمهورية التونســية توفى في 6 نيســان عام 2000 عن عمر 96 عاماً للمزيد ينظر: الحبيب بورقيبة ودوره الســياســي (1933 – 1987)، جامعة بغداد كلية الاداب، حسن زغير، 2003، ص97.

(5) الحبيب بورقية، تونس وقضية فلسطين، مطبعة الشمال 1966 ص 31.

المغلوطة بعدم جدوى الحروب الكلاسيكية، وميله نحو ما اعتقد أنه واقعية سياسية هدفها حل القضية الفلسطينية على مراحل، وإن كان بالضد من مصلحة الفلسطينيين، مؤكدة أنَّ طروحاته اصطدمت بالثوابت القومية[1].

وتجاوز موقف الأهرام حدود الرصد الدبلوماسي إلى النقد اللاذع لتوجهات الرئيس بورقيبة، حتى أنها وصفتها في إحدى افتتاحيتها بـ "**مأساة بورقيبة**" التي استنفدت مداها، وشخصت الصحيفة بدقة اثر طروحات بورقيبة، حين أكدت أنَّ (الكيان الصهيوني) استثمرتها لتقويض وحدة الصف العربي، مشددة على أنَّ بورقيبة لم يقدم بديلاً حقيقياً سوى كسر الإجماع، وفي قراءة نقدية للموقف الغربي، كشفت الأهرام زيف بطولة بورقيبة في الصحافة الغربية، معتبرةً أنَّ ثناء الغرب عليه ليس إلا مكافأةً على خروجه عن الصف، وتحويله إلى أداة لشرعنة الاحتلال تحت مسمى الشجاعة، واستدلت الأهرام على زيف توجه بورقيبة في أنَّ صحيفة نيويورك تايمز رغم اشادتها بأفكار بورقيبة لكنها ذكرت أنَّ (الكيان الصهيوني) رفضت دعوته، في إشارة إلى أنَّ طروحاته الهزيلة لم تجد صدىً حتى لدى (الكيان الصهيوني)[2].

واسترسلت الصحيفة في رصد موجة السخط العارم التي اجتاحت العالم العربي، منددةً بموقف بورقيبة الذي وصفه مجلس الأمة الكويتي بـ "**المنطق الصهيوني**"، وأن الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء اجتمعوا بشكل عاجل لبحث تداعيات تصريحاته، تزامناً مع خروج المظاهرات في مخيمات اللاجئين استنكاراً لها، واستدلت الصحيفة على خطورة طروحات بورقيبة من خلال تقرير رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري، الذي حذر من مخططات استعمارية تستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر تلك البوابة[3]، وأشارت الصحيفة إلى أنَّ الجمهورية العربية المتحدة طالبت بإدراج تصريحات بورقيبة ودلالاتها كبند أساسي على جدول أعمال اجتماعات دول الجامعة العربية، مؤكدةً أنَّ السكوت عنها لم يعد ممكناً، واستعرضت الصحيفة ايضاً القرارات الصادرة عن لجنة الممثلين الشخصيين بمشاركة جميع الدول العربية عدا تونس، التي قضت برفض طروحات بورقيبة، ونشرت الأهرام بنود القرار الذي اعتبر

---

(1) ناصر صالح العمري تونس والقضية الفلسطينية (1956 – 1973) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد 2000 ص93.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28625، الاحد 25 نيسان 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28627، الثلاثاء 27 نيسان 1965.

مواقف الرئيس التونسي خروجاً صريحاً عن ميثاق الجامعة العربية ونقضاً لمقررات قممه، وأكدت الصحيفة، نقلاً عن البيان الختامي، تمسك الدول العربية بدعم القيادة الموحدة ومنظمة التحرير وجيشها، معلنةً الاستعداد الدائم لمواجهة كافة الاحتمالات وتقديم التضحيات في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني[1].

تجاوزت "الأهرام" في تلك المرحلة التاريخية الدقيقة الدور التقليدي للصحافة، ناقلةً قراءها من القاهرة إلى بلدان المغرب العربي، وتحديداً الجزائر التي شهدت مداً قومياً لافتاً، فرصد مراسل الصحيفة بدقة أصداء خطاب الرئيس الراحل أحمد بن بيلا، الذي لم يكن مجرد كلمات عابرة في مهرجان شعبي، بل مثّل خارطة طريق لتصفية الوجود الصهيوني في المنطقة، وفي إطار تحليلها لحيثيات خطابه، أكدت الأهرام "**أن بن بيلا آمن أنَّ زوال (الكيان الصهيوني) حتمية تاريخية لن تتحقق إلا بكسر شوكة الاستعمار العالمي الذي يقف وراء ذلك الكيان ويمده بأسباب البقاء والتمكين**"، وهو أمر أيدته الصحيفة بقوة مبينةً: "**أن وحدة الصف العربي هي السلاح الأوحد والأمضى في تلك المعركة الوجودية الكبرى**"[2].

وفي موازاة تلك التغطية للحراك القومي، أفردت الصحيفة حيزاً من صفحاتها الأولى في تتبع التحالف المتنامي بين مصر والاتحاد السوفيتي إبان زيارة رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيجين التاريخية للقاهرة، وحرصت "الأهرام" على إبراز التزام موسكو الأخلاقي والسياسي بدعم الحقوق الفلسطينية المشروعة في كافة المحافل الدولية الذي شدد عليها كوسيجين أثناء لقاءه الرئيس عبد الناصر، واصدر الرئيسان حولها بياناً ختامياً نص صراحةٍ على الدعم الروسي لحق الفلسطينيين في العودة لبلدهم، وإعلان دولتهم المستقلة[3]، ووصفت الأهرام لقاء نيكولايفيتش كوسيجين بأحمد الشقيري بأنه "**شهادة ميلاد دولية**" لكيان منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أنْ أصغى الزعيم السوفيتي بتقدير واهتمام بالغين للمطالب الخمسة الجوهرية التي قدمها الشقيري، واعداً بنقلها ودراستها بعناية فائقة فور عودته إلى أروقة الكرملين بموسكو[4].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28630، الجمعة 30 نيسان 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28632، الاحد 2 أيار 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29013، الاربعاء 18 أيار 1965.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29014، الخميس 19 أيار 1965.

ورحبت "الأهرام" بالتحول الهادئ والعميق في بوصلة السياسة التركية، من خلال أبرازها تفاصيل البيان المشترك الصادر عن محادثات عدنان الباجه جي ونظيره التركي، الذي تضمن لأول مرة اعترافاً تركياً صريحاً بضرورة استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الكاملة وفقاً للشرعية الدولية، وهو وفقاً لقراءة الصحيفة توجه تركي جديد أشر رغبة أنقرة في إعادة تموضعها إقليمياً عبر تقليص علاقاتها مع (الكيان الصهيوني) إلى أدنى مستوياتها، بما يضمن الحفاظ على مصالحها الحيوية مع الأمة العربية في تلك المرحلة الحساسة[1].

وفيما يتعلق بالبعد الدولي للقضية الفلسطينية نبهت صحيفة الأهرام إلى أنَّ الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة يبذل جهوداً مكثفة لمتابعتها في نيويورك شخصياً لتذليل العقبات الناجمة عن مشروع القرار الخاص بفلسطين، فقد وافقت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة ثم أدخلت عليه تعديلات جعلت الولايات المتحدة نفسها تدلي بصوتها ضده[2]، وادرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشات مشكلة فلسطين إلى أواخر كانون الأول 1965 بعد أنْ كان مقرر بدء مناقشتها بسبب المشاورات حول مشروع القرار الذي يقدم إلى الجمعية، وذكرت وكالة (رويتر) أنَّ إحدى الدول ستقدم إلى الجمعية مشروع قرار جديد يتعلق بمسألة اللاجئين الفلسطينيين بعد أنْ وافقت عليه الدول العربية، وسينال موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة رغم اعتراض (الكيان الصهيوني)[3].

وتوقفت الصحيفة عند حالة الارتباك الدبلوماسي التي خيمت على تونس في ظل محاولات رئيسها بورقيبة حاولت الاستمرار في مواقفه المنفردة والمثيرة للجدل ازاء القضية الفلسطينية، وهو ما انتقدته "الأهرام" بشدة، مشددة على أنه انتهى إلى قطع تونس خيوط التواصل الدبلوماسي مع القاهرة وسحب بعثاتها من دمشق وبغداد، وهي اجراءات رأت فيها الصحيفة انتحاراً سياسياً وعزلة مقيتة عن الإجماع العربي، واستشهدت الصحيفة على فشل خطوات بورقيبة بتأكيد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريز أنَّ الرفض العربي العارم لـ مشروع بورقيبة دليل قاطع على أنَّ الشعوب العربية لاتقبل بديلاً عن الخيار العسكري ضد

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28918 السبت 13 شباط 1966.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٨٤٢، الأحد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٥.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٨٥٥، السبت ١١ كانون الأول ١٩٦٥.

(الكيان الصهيوني)، وأن قيادة جمال عبد الناصر مركز استقطاب للقوميين العرب ازاء مبادرات بورقيبة وسواه[1].

وأطرت "الأهرام" إحدى افتتاحياتها بهجوم لاذع ضد الرئيس التونسي بورقيبة بعد تصريحاته المثيرة في أوروبا، مؤكدة "**أن الإجماع العربي بات محصناً ضد ألاعيب أولئك الذين يحاولون التفريط في الحقوق التاريخية الثابتة**"، وتابعت الصحيفة باهتمام بالغ قرارات مجلس الجامعة العربية التي وجهت رسالة تحذير غير مباشرة إلى واشنطن بسبب دعمها المطلق لـ (الكيان الصهيوني)، منبهةً إياها من مغبة الاستمرار في تسليح (الكيان الصهيوني) تحت ذريعة واهية تُسمى "**توازن القوى في المنطقة**"[2]،

وبَيَّنَتْ الصحيفة أنَّ الدول العربية ردت على الدعم الأمريكي بنشر "**ميثاق حماية القدس**"، الذي تضمن جملة قرارات جريئة ألزمت الأردن بإعلان القدس عاصمة لفلسطين، وتكليف القيادة العربية الموحدة بوضع الخطط العسكرية الكفيلة بالدفاع عن مقدساتها، وهكذا رسخت "الأهرام" حقيقة تاريخية لا تقبل التأويل، مفادها أنَّ القدس هي قلب فلسطين النابض، وأن نضال الأمة لن يتوقف حتى يزول ذلك الأمر الواقع المفروض بالقوة[3].

واختتمت الصحيفة تلك السلسلة الطويلة من المواقف المناصرة للفلسطينيين بإبراز الدعم الأفريقي المتزايد للقضية الفلسطينية، متمثلاً في الموقف الشجاع للسفير الموريتاني الذي وضع قضية فلسطين في نصابها الصحيح، بوصفها أخطر التحديات التي واجهت الضمير الإنساني والعدالة الدولية[4].

وقيمت الصحيفة موقف (الكيان الصهيوني) المعارض للحماية الدولية على ممتلكات الفلسطينيين، التي عبر عنها مندوب (الكيان الصهيوني) مايكل كومي امام اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة بتأكيده رفض (الكيان الصهيوني) تعيين حارس دولي على ممتلكات

---

(1) المصدر نفسه.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29132، الأربعاء 14 أيلول 1966.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29162، الجمعة 14 تشرين الأول 1966.

العرب، لكن اللجنة قررت الاقتراع في منتصف تشرين الثاني 1966 على المشروع الخاص بتعيين حارس من الأمم المتحدة على ممتلكات العرب في فلسطين المحتلة[1].

وثقت صحيفة "الأهرام" معطيات دورة مجلس الدفاع العربي المنعقدة بين 11 – 14 آذار 1967، فتجاوزت التغطية الصحفية سرد الوقائع لتصل إلى تحليل بنية العمل العسكري القومي المشترك في مواجهة التهديدات الصهيونية، ورصدت الصحيفة التباينات الجوهرية في مواقف الدول الأعضاء تجاه ميثاق مجلس الدفاع ومستقبل القيادة الموحدة، مبرزةً الفجوات الاستراتيجية التي ظهرت في رؤى كل من الأردن والسعودية وتونس إزاء مقتضيات المواجهة. وهنالك، سجلت الصحيفة الموقف الرسمي للجمهورية العربية المتحدة الذي عرضه وزير الخارجية محمود رياض، مؤكداً التزام القاهرة الإجرائي بتنفيذ مقررات مجلس الدفاع كافة، مع تقديم قراءة نقدية لتعثر الأداء الجماعي، إذ طالبت الصحيفة بصياغة مخططات عسكرية حديثة تتجاوز العجز الفني وتستبعد من حساباتها العملياتية مواقف أولئك الذين لم ينخرطوا فعلياً في استحقاقات الدفاع المشترك[2].

وفي ذلك السياق التقني، استعرضت الصحيفة تقرير القائد العام للجيوش العربية الموحدة الفريق أول علي علي عامر، الذي حدد مصير العمل المشترك من خلال ركيزتين، تمثلت الأولى في تقييم الجدوى الميدانية للقيادة الموحدة، بينما ركزت الثانية على المسؤولية المالية التضامنية ازاء الالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات القمة السابقة، والمتمثلة في تمويل ميزانية القيادة، ومشروعات استثمار مياه نهر الأردن، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية. وبحسب التحليل الذي قدمته "الأهرام" لتلك المداولات، فإن قرار المؤتمر تمحور حول فصل الجانب العسكري التقني عن التجاذبات السياسية، مع التشديد على أنَّ القاهرة تظل الظهير الدفاعي لأي بلد عربي يتعرض لعدوان إسرائيلي، وأن الخلافات الأيديولوجية مع الأردن أو السعودية لا تحول دون تعاون تلك الدول في الملف الفلسطيني، انطلاقاً من حقيقة أنَّ أمن القومية العربية يمثل وحدة استراتيجية لا تقبل التجزئة في ذلك المنعطف التاريخي[3].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩١٩١، الأحد ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29312، الاثنين 13 آذار 1967.

(3) المصدر نفسه.

أعادت "الأهرام" هندسة الموقف العربي بعد نكسة حزيران 1967، محولةً الهزيمة العسكرية إلى منطلق للمناداة بالحق العربي في المحافل الدولية، وسجلت الصحيفة تفاصيل الجلسة المنعقدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مبرزةً الكلمة الحازمة التي ألقاها مندوب المملكة العربية السعودية جميل البارودي في ختام المداولات، لاسيما قوله: "**أن استمرار النقاشات داخل الجمعية العامة يعد هدراً للوقت في ظل الإعلان الصريح من جانب (الكيان الصهيوني) عن تحدي الإرادة الدولية**"، واستشهد البارودي بتصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان، الذي أكد بوضوح أنَّ حكومته لن تلتزم بقرار الانسحاب من الأراضي العربية حتى لو أقرته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة تصل إلى مئة وإحدى وعشرين عضواً من أصل مئة واثنين وعشرين، وفي السياق ذاته استعرضت الصحيفة مداخلة أحمد بلافريج، الممثل الشخصي لملك المغرب الحسن الثاني، الذي حذر من انحدار المجتمع الدولي نحو تكريس مبدأ "**القوة فوق الحق**" في حال عجزت الجمعية العامة عن التصويت لقرار انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق العربية المحتلة، وشدد في حديثه على أنَّ (الكيان الصهيوني) دأبت منذ نشأتها على تجاهل قرارات الأمم المتحدة والاعتماد الممنهج على منطق القوة لتحقيق أهدافها التوسعية، وهو الموقف الذي أيده وأعقبه وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي بكلمة مماثلة، مؤكداً على ضرورة اتخاذ موقف دولي حازم ضد (الكيان الصهيوني)، والا فإن العلاقات بين الدول العربية من جانب وواشنطن ودول الغرب ستصبح عند مفترق طرق[1]، وأجتمعت الوفود العربية في الأمم المتحدة لتنسيق عملها عند بحث أزمة الشرق الأوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الطارئة. كما تقدم 78 عضو إلى السكرتارية العامة يطلبون قيد أسمائهم للتحدث في أجتماع الجمعية العامة[2].

سجلت "الأهرام" باهتمام بالغ التحول الجوهري في الموقف الفرنسي الذي عبّر عنه وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص أزمة الشرق الأوسط. وفي قراءة تحليلية لذلك البيان، أبرزت الصحيفة إصرار باريس على عدم منح (الكيان الصهيوني) أي شرعية للاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها خلال عدوان حزيران، معتبرة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩٤١٩، الأربعاء ٢٨ حزيران ١٩٦٧.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩٤٩٠، الخميس ٧ أيلول ١٩٦٧.

أنَّ أي تسوية حقيقية تضمن تعايشاً مستقراً في المنطقة لا يمكن أنْ تقوم على أنقاض التوسع العسكري، ولفتت الصحيفة الأنظار إلى ذكاء الطرح الفرنسي الذي فند الحجج الإسرائيلية، إذ أكد دي مورفيل أنَّ الإصرار على المفاوضات المباشرة الذي تطالب به تل أبيب ليس سوى وسيلة لخلق تعقيدات إضافية تعيق الوصول إلى حل عادل، مشدداً على أنَّ الانسحاب الكامل هو المدخل الوحيد لتسوية شاملة، وبذلك الموقف أبرزت "الأهرام" التصدع في جبهة القوى الغربية، مقدمةً الأنموذج الفرنسي كصوت عقلاني يرفض منطق القوة ويتمسك بقرارات الشرعية الدولية في مواجهة التعنت الصهيوني[1].

ويبدو أنَّ الموقف الفرنسي استأثر باهتمام "الأهرام" فرصدت عبر مراسلها في نيويورك التحول في الموقف الفرنسي الذي عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل، بتأكيده رفض بلاده التام لشرعنة نتائج عدوان حزيران 1967، وعدم السماح لـ (الكيان الصهيوني) بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، ورأت الصحيفة في ذلك الموقف الفرنسي قراءة موضوعية للأزمة، على أساس أنَّ تكريس الاحتلال لمناطق جديدة سيخلق واقعاً ديموغرافياً وسياسياً يحول دون استقرار المنطقة، مما ينذر بتكريس الصراع لأجيال قادمة، ثم حللت "الأهرام" التباين بين ذلك الطرح الفرنسي ومناورات وزير خارجية (الكيان الصهيوني) أبا إيبان، الذي سعى من خلال دعواته لمفاوضات غير مباشرة إلى كسب الوقت وتثبيت الأمر الواقع على الأرض، وبرزت فلسفة الصحيفة ورؤيتها في تبنيها الرؤية الفرنسية التي رأت في إصرار (الكيان الصهيوني) على مسارات تفاوضية غير مجدية خلق لتعقيدات مضادة للحقوق التاريخية والتقاليد السياسية المتعارف عليها، واختتمت الصحيفة تحليلها بإبراز عجز الأمم المتحدة عن تقديم حلول عادلة، مشددة على أنَّ الموقف الفرنسي هو الإطار الدبلوماسي المناسب لرفض التوسع الصهيوني وتمسكه بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة كشرط لأي تسوية حقيقية، وهو ما تماشى مع التوجه السياسي للقاهرة[2].

وختاماً لابد من القول أنَّ "الأهرام" تبنّت في تغطياتها الصحفية بين عامي 1964 و1967 رؤية محورية تجاوزت مجرد نقل أخبار أروقة الأمم المتحدة، لتصيغ مفهوماً جديداً

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩٥٠٧، الجمعة ٢٢ أيلول ١٩٦٧.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29512، الجمعة 24 أيلول 1967.

للقضية الفلسطينية باعتبارها "**معركة سيادة لا مجرد ملف إغاثي**" في عهدة وكالة الغوث، ومن خلال افتتاحياتها ومقالاتها، وثقت الصحيفة الانتصارات الدبلوماسية العربية في انتزاع اعترافات بحق العودة وحماية الممتلكات، لكنها في الوقت ذاته كانت صوت المنطق الذي كشف مبكراً عن شلل الإرادة الدولية أمام انحياز القوى الكبرى السافر، ومع تصاعد أحداث عام 1967، قدمت "الأهرام" قراءة نقدية أثبتت فيها عجز المنظمة الدولية عن إنفاذ قراراتها أمام الغطرسة الصهيونية، مما جعل من تبني خيار التحرير عبر صفحاتها مساراً استراتيجياً بديلاً وحتمياً لاسترداد الحقوق المغتصبة التي ضاعت في دهاليز الدبلوماسية العقيمة.

المبحث الثاني

رصد الأهرام مواقف المنظمات العربية من القضية الفلسطينية 1964 - 1967

لم تكتفِ صحيفة "الأهرام" برصد تطورات القضية الفلسطينية بصفة مجردة، بل اضطلعت بدور فاعل لترتيب المشهد القومي ضمن رؤية واقعية شمولية، فاستقصت بعمق تنامي الحراك الطلابي في الأقطار العربية، مصنفةً إياه كقوة طليعية قادرة على تقويض المخططات الاستعمارية وتعرية أهدافها البعيدة. وقد استعرضت المادة الصحفية مخرجات اللقاء الموسع الذي استضافته بيروت في آذار 1965، وضم وفوداً طلابية من السودان والبحرين والكويت، حيث تبلورت في ذلك المحفل إرادة جمعية تنادي بضرورة التحصين الثقافي والسياسي للشباب العربي ضد المناورات الإمبراطورية التي كانت تحاول اختراق المنطقة في تلك الآونة[1]، وتوازياً مع ذلك الحراك القاعدي، سلطت الصحيفة الضوء على "**ندوة فلسطين العالمية**"، التي احتضنتها جامعة القاهرة في 20 آذار 1964، بوصفها منصةً فكريةً أراد من خلالها السيد أحمد الشقيري تصحيح المسارات الذهنية وتوجيه بوصلة الرأي العام العالمي نحو جوهر الحق الفلسطيني، عبر تقديم قراءات تاريخية وقانونية تبلور المأساة الفلسطينية بأسلوب تجاوز الدعاية التقليدية، واشادت الصحيفة بحضور شخصيات سياسية وفكرية من مختلف أنحاء العالم إلى ذلك المؤتمر من بينهم الكاتب الإنكليزي أليستير ارسكين، والفيلسوف السويسري شارلز هنري، مما حدا بالجهات المسؤولة عن المؤتمر لإلقاء ابحاث الندوة بأربع لغات: هي العربية والفرنسية والإنكليزية والاسبانية[2].

وفي موازاة ذلك الزخم الفكري، تتبعت "الأهرام" بدقة استقصائية أبعاد الاحتجاجات الطلابية الليبية التي اندلعت في القاهرة وبون، فوثقت وقائع الاعتصام الذي شهده مقر السفارة الليبية في الجمهورية العربية المتحدة، واستنكر فيه المعتصمون ما وصفوه بالموقف الرسمي المتذبذب لحكومتهم ازاء قضايا التضامن القومي، وفي تطور دراماتيكي نقلت الصحيفة عن موفدها في ألمانيا الاتحادية تفاصيل الإضراب البطولي الذي خاضه خمسون طالباً ليبياً داخل مبنى السفارة في بون، مبرزةً العجز القانوني للسلطات الألمانية عن التدخل القسري بسبب

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28585، الثلاثاء 16 حزيران 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28592، الثلاثاء 23 آذار 1965.

القيود التي تفرضها الحصانات الدبلوماسية على مقار البعثات، وهو ما اعتبرته الصحيفة في تحليلها انتصاراً تكتيكياً لإرادة الشباب المغترب وقدرته على إحراج الأنظمة المفرطة في ثوابت القضية الفلسطينية[1]

ومع اكتمال وصول الوفود الممثلة لـ 108 دول ومنظمة شبابية للمشاركة في ندوة القاهرة التاريخية عام 1965، افتتح وزير الشباب طلعت خيري الجلسات نيابة عن رئاسة الجمهورية، وسط حضور نخبوي كثيف ضم مفكرين من أوزان عالمية مرموقة مثل وزير الدفاع الهندي السابق كريشنا مينون والمفكر الفرنسي مكسيم رودنسون والمستشرق البريطاني نيفل باربور، وفككت الصحيفة في تحليل رصين الكلمات الافتتاحية لتيسير قبعة وأحمد الشقيري وفتحي الذيب، التي أجمعوا فيها على تشخيص (الكيان الصهيوني) كقاعدة وظيفية متقدمة لخدمة مصالح الاستعمار الغربي في الشرق، وبينت الصحيفة أنَّ البرنامج العلمي المكثف للندوة تضمن طروحات بحثية معمقة، إذ عالج الدكتور فايز صايغ وبرهان الدجاني ملفات الصراع بعد نكبة 1948 بأسلوب أكاديمي صرف، بينما استجلى الوفد الجزائري الرفيع، بالتعاون مع الزعيم المغربي مهدي بن بركة، أبعاد التغلغل الصهيوني الخطير في القارة الأفريقية ومحاولات محاصرة المد القومي هناك[2].

وأفردت الصحيفة حيزاً كبيراً لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري، الذي اوجز أهمية الندوة قائلاً: "**انها فكرة جليلة أنْ نعقد هذه الندوة لدراسة مختلف جوانب القضية الفلسطينية وأن ترعى هذه النخب الممتازة من رجال الفكر الحر في عالمنا المعاصر وفيهم من ساهم في تأييد الحركات التحريرية في آسيا وإفريقيا وامريكا اللاتينية ... أنَّ قضية فلسطين ما تزال في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ومزيد من النشر والتأليف ... إنَّ الاستعمار والصهيونية و(الكيان الصهيوني) وقد هيأوا جهود هائلة واموالاً وافرة لابراز وجهة النظر الإسرائيلية ومن الطبيعي أنْ نعقد هذه الندوة وتطلع إلى العقول الحرة والضمائر الحية وإلى أصحاب الأقلام الذين كرسوا انفسهم للبحث عن الحقيقية المطلقة بعيداً عن المغريات الصهيونية والاستعمار**"، وانتهى الشقيري إلى القول: "**ان تحرير فلسطين هو اكبر أهداف**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28593، الأربعاء 24 آذار 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28599، الثلاثاء 30 آذار 1965.

الامة العربية وعليه يتوافق مصيرها ووجودها ومن ذلك فانه لا يمثل انصاف الحلول ولا يخضع لتسويات تغرم على أساس المساومة اوسياسية الاخذ والعطاء ... إننا على ثقة أنَّ ندوتكم فيها هذا العدد الوافر من الكلام والفكر واحراز الضمير ستكشف عن جوانب الحق والعدل في هذه القضية التي طال عليها الظلم والعدوان ونحن الامة العربية وفي طليعتها شعب فلسطين سيقع على اكتافنا الشرف الكبير في أنْ نعمل لتحرير فلسطين"[1].

وفي إطار المتابعة الميدانية، رصدت "الأهرام" برنامج الزيارات الاستطلاعية الذي نُظم للوفود العالمية، وشمل المؤسسات الصناعية الكبرى في الجمهورية العربية المتحدة، مع التخطيط لزيارة السد العالي كمشروع قومي يرمز للنهضة العربية، كما وثقت الصحيفة الجولات التفقدية لمعسكرات اللاجئين وخطوط الهدنة، لتمكين الوفود من معاينة آثار العدوان على أرض الواقع، وأبرزت المادة الصحفية الدعم اللوجستي والمادي الذي حظيت به الندوة، حيث تلقت مساهمات مالية معتبرة من سفارة الجزائر بمبلغ (6500) جنيه، و(15) ألف جنيه من الجمهورية العربية المتحدة، و(3000) جنيه إسترليني من قطر، مما عكس تضامناً رسمياً وشعبياً واسعاً لمواجهة التحديات الصهيونية، واختتمت الصحيفة رصدها بإبراز برقيات التأييد العالمي، لا سيما برقية اتحاد طلاب النمسا، التي جاء فيها أنَّ اتحادها هو الوحيد بين اتحادات أوربا الذي قاطع طلبة (الكيان الصهيوني) احتجاجاً على موقفها الهمجي ازاء الفلسطينيين[2]، ومن ثم يمكن القول أنَّ تغطية الأهرام لندوة القاهرة أثبتت أنها ليست مجرد تجمع طلابي، بل مؤتمراً سياسياً وفكرياً عالمياً استطاع حشد قوى الفكر الحر من مختلف القارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا) لإعلاء صوت الحق الفلسطيني في تلك المرحلة المفصلية من تاريخ الصراع ضد الكيان الصهيوني.

لم تكن تغطية صحيفة "الأهرام" للمؤتمر الرابع للأطباء العرب المنعقد في تونس مجرد رصد لفعالية نقابية، للممارسة الطبية لتجسيد لرؤية الصحيفة في تحويل الطاقات العلمية إلى أذرع دفاعية قومية، لذا أفردت الصحيفة مساحات تحليلية تبرز ضرورة الانتقال من "**الطب التقليدي إلى طب المواجهة**"، من خلال تبنيها المطلق لتوصية المؤتمر بإدراج مادة "**طب**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28600، الأربعاء 31 آذار 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28599، الثلاثاء 30 آذار 1965.

الحرب كركيزة أساسية في المناهج الجامعية العربية"، واعتقدت "الأهرام" أنَّ ذلك التحول استجابةً حتمية لمتطلبات الصراع الوجودي مع الاستعمار، ونادت الصحيفة بتأسيس شبكة قومية لبنوك الدم وتكثيف البحوث الطبية التي تخدم الجبهات العسكرية، معتبرةً أنَّ الطبيب العربي ليس مجرد معالج، بل مقاتل في خندق العلم، وأن انحياز تلك النخبة الطبية الكامل لكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل استرداد كرامته ووطنه السليب ومناهضة الإمبريالية بكافة صورها[1].

وتجلت "الأهرام" كقوة ناعمة محركة للجماهير في رصدها لأضخم تجمع نقابي شهدته القاهرة، وضم ممثلي عمال (19) دولة عربية وأفريقية، ورسمت الصحيفة ملامح تحالف عمالي ممنهج بوصفه السد المنيع ضد التغلغل الصهيوني في القارة السمراء، وباركت ولادة أول اتحاد تنظيمي لعمال فلسطين الذي ضم في صفوفه نصف مليون كادح ومناضل، وعمدت الصحيفة إلى تعزيز البعد الميداني لذلك الاتحاد عبر تسليط الضوء على دعوة القادة النقابيين لزيارة قطاع غزة ومعاينة مأساة اللجوء على أرض الواقع، ومن خلال إبراز تصريحات السيد أمين اتحاد العمال العرب أسعد راجح، برزت "الأهرام" حقيقة مفادها أنَّ نقابات العراق والكويت وسوريا ولبنان وسواها دعمت قضية فلسطين بمواقف مبدئية بوصفها العقيدة المركزية للحركة العمالية العالمية، مما حول العمل النقابي من إطاره المطلبي إلى إطاره القومي التحرري[2].

وفي إحدى أخطر المنعطفات السياسية لعام 1965، ظهرت "الأهرام" كحارس لثوابت الأمة في تعاملها مع ما عُرف بـ "**المشروع البورقيبي**"، فتصدت بصرامة لأطروحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة التي نادت بالواقعية الصادمة والقبول بقرار التقسيم الأممي لعام 1947 كمدخل للتفاوض مع الكيان الصهيوني[3]، وهنا تحولت الأهرام إلى منصة ردع فكري للطروحات التوافقية مع الصهاينة، ثم وثقت إجماع رؤساء الحكومات العربية على نقد تلك الطروحات بوصفها خروجاً آثماً عن وحدة الصف العربي وتفريطاً بالحقوق التاريخية، وفتحت الصحيفة صفحاتها لزخم الغضب الطلابي الراديكالي الذي نادى بطرد بورقيبة من الجامعة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28617، السبت 17 نيسان 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28621، الأربعاء 21 نيسان 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28625، الاحد 25 نيسان 1965.

العربية، وعقد اجتماعاً في 25 نيسان 1965 تلاه اصدار بيان مفاده أنَّ تلك الطروحات المنحرفة تمثل طعنة في ظهر حق العودة وتمزيقاً للوجدان الفلسطيني، مؤكدةً على ضرورة عزل المتخاذلين والرجعيين وحماية سرية المخططات الحربية العربية من أي اختراق سياسي يخدم أهداف الاستعمار الجديد[1].

استكملت "الأهرام" دورها كعقل مفكر للأمة عبر توثيقها لمؤتمر علماء المسلمين، فنبهت إلى تحول القاهرة لقطب جاذب لنخب دينية وفكرية من آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهو أمر وظفته لإضفاء "**الشرعية الروحية والقانونية**" على القضية الفلسطينية، من خلال إبراز البحوث الرصينة لمفكرين من طراز الدكتور إسحاق موسى الحسيني ومحمد البهي، مع تسليط الضوء على المشاركة العراقية الواسعة التي ضمت وفوداً من مختلف الأطياف[2]، ولم يفت الصحيفة ربط ذلك الحشد الديني بالحراك الشبابي، فوثقت قرارات المنظمات الطلابية في الجمهورية العربية المتحدة وبالتنسيق مع الاتحادات الدولية لتحويل ذكرى 15 أيار 1965 إلى "**يوم فلسطين العالمي**"، لقد صاغت "الأهرام" خطاباً تعبوياً يحول ذكرى النكبة من مناسبة للرثاء إلى منصة للتضامن الكوني، مؤكدةً أنَّ استرجاع الحقوق المسلوبة هو التزام أخلاقي وحضاري لا يسقط بالتقادم، لتبقى فلسطين حية في وعي الأجيال المتعاقبة كفعل مقاوم لا يقبل المساومة أو الانكسار[3].

استجلت صحيفة "الأهرام" في تعاطيها مع ذكرى 15 أيار 1965 تحولاً جذرياً في التعاطي الرسمي والشعبي مع ذكرى سقوط فلسطين، التي لم تعد مجرد طقس للرثاء، بل تحولت بجهد إعلامي وتنظيمي مكثف إلى "**يوم للتضامن العالمي**"، وهنا اضطلعت الأهرام بدور المهندس الأيديولوجي الذي يسعى لتحويل يوم التضامن من مجرد ذكرى تراجيدية للنكبة إلى منصة انطلاق ثورية متجددة، فأفردت حيزاً كبيراً من صفحاتها لتوثيق قرارات نصرة فلسطين التي اتُخذت في القاهرة، مبرزةً الإجماع الشبابي العالمي الذي اختار ذلك التاريخ ليكون موعداً سنوياً لاستنهاض همم العرب، وتجلت رؤية "الأهرام" القومية في دعمها لبرنامج وزارة الشباب

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28627، الثلاثاء 27 نيسان 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28634، الثلاثاء 4 أيار 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28635، الأربعاء 5 أيار 1965.

بقيادة طلعت خيري، فلم تركز فقط على الجانب الخطابي، بل روجت لتجذير المعرفة من خلال المسابقات القومية والبحوث العلمية الرصينة التي حُدد لها موعد نهائي في 20 أيار 1965، لخلق جيل مثقف يدرك حقائق القضية بالوثيقة والمستند، محولةً البحث التاريخي إلى سلاح فكري يسبق المواجهة العسكرية، ومعتبرةً أنَّ التعريف بالحقوق المسلوبة هو الممر الأمثل لتحقيق معركة العودة التي نادى بها رجال الفكر والسياسة في ندواتهم الحاشدة[1].

ووثقت "الأهرام" في عددها الذي وافق ذكرى يوم النكبة توافد جموع مليونية، فيما وصفته الصحيفة بـ "**الزحف المقدس**" الذي انطلق من قرى ونجوع ومدن الجمهورية العربية المتحدة، في تظاهرة إيمان مطلق بحتمية استعادة الأرض، وهنا تحولت صفحات الصحيفة إلى منبر لوزير الشباب طلعت خيري، الذي صاغ معادلة ثورية ربطت بين "**بناء المجتمع الاشتراكي والقدرة على التحرير**"، فالمعركة في منظور "الأهرام" لم تكن عسكرية فحسب، بل معركة تحدٍ حضاري تُخاض بالسلاح والعقيدة والتقدم الاجتماعي معاً، ولذا دعت الصحيفة الشباب إلى جعل ذلك اليوم منطلقاً جديداً لغسل الصفحة السوداء لعام 1948، مشددةً على أنَّ تشييد سواعد العمال للمجتمع الجديد هو الضمانة الوحيدة لامتلاك قوة تفوق بأس القوى الصهيونية والاستعمارية، والشخصية الاعتبارية لـ "الأهرام" هنا تظهرها كمُبشر بالثورة العربية الشاملة، جعل من يوم فلسطين محطة لتقييم الذات القومية وقياس مدى جاهزية الجماهير لخوض معركة المصير، رابطةً بين التقدم الداخلي والانتصار الخارجي في وحدة عضوية لا تنفصم[2].

وفي قراءتها للمشهد السياسي بمناسبة مرور 17 عاماً على الاغتصاب، رسمت "الأهرام" لوحةً للوحدة القومية الشاملة التي صهرت الهيئات الرسمية والشعبية في بوتقة واحدة لا تقبل الاختراق، وأبرزت الصحيفة الدور المحوري لكمال رفعت وحسن صبري الخولي في حشد المنظمات النسائية والطلابية بالقاهرة، لتوجيه رسالة شديدة اللهجة ضد الأصوات التي حاولت شق الإجماع العربي، لا سيما مواقف حكومات تونس والمغرب وليبيا التي وُصفت بالانعزالية عن النبض الجماعي، وتوجت الصحيفة متابعتها لذلك الحراك بإبراز "الموقف الروحي" التاريخي لقداسة البابا كيرلس السادس، الذي جعل من الكاتدرائية الكبرى بالإسكندرية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28643، الخميس 13 أيار 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28645، السبت 15 أيار 1965.

ومن كل كنيسة قبطية منبراً للصلاة من أجل فلسطين، معلناً بوضوح أنَّ عروبتها حقيقة تاريخية أزلية، وهو ما وظفته "الأهرام" لترسيخ مفهوم "**الوحدة الوطنية في خندق المواجهة**"، وعلى الصعيد الميداني رصدت الصحيفة "ملحمة غزة" "**حين تلاحم ثلاثون ألف مواطن في زحف مهيب نحو ميدان الجندي المجهول، في رسالة دعم مطلقة للقيادة الناصرية التي مثلها الفريق يوسف العجرودي**"، واقتبست "الأهرام" كلمات الدكتور حيدر عبد الشافي لتفكيك "**السموم البورقيبية**" التي نادت بالتفاوض، واضعةً إياها في مواجهة الزخم الإقليمي الهادر في الجزائر تحت رعاية أحمد بن بلا، وفي صمت العراق الحزين وتوقف حركة مواطنيه إجلالاً للذكرى، وفي مسيرات دمشق الصامتة التي حملت لافتات العودة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ "الأهرام" في عرضها السابق انتقلت من كونها صحيفة إلى منصة قومية تدير مشاعر الغضب وتوجهها نحو هدف واحد، وتلقي في روع قرائها أنَّ إجماع الشعوب من المحيط إلى الخليج على رفض التنازل هو الرد الحاسم والوحيد على غطرسة الاستعمار وخيانة المتخاذلين، مؤكدةً في ختام تغطيتها أنَّ فلسطين ستبقى بوصلة الأحرار في العالم قاطبة، وأن الحق العربي لا يموت ما دام وراءه جيل يؤمن بالبندقية والعقيدة[1].

لم يكن استقراء صحيفة "الأهرام" لالتئام المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالقاهرة مجرد نقل مجريات بروتوكولية، بل استجلاءً لعملية تسييس العدالة وتحويلها إلى أداة ردع استراتيجي، وجذّرت الصحيفة ببراعة توصيف ذلك الاجتماع بوصفه حراكاً لابد منه لديمومة الدعم العربي لفلسطين، مستعرضةً اكتمال نصابه بوفود من دمشق وحلب واللاذقية وبيروت والسودان والعراق والكويت وليبيا والأردن، ووظفت غياب نقابتي تونس والمغرب كأداة للفرز المبدئي بين القوى المتمسكة بالثوابت وتلك التي بدأت تنحو نحو "الواقعية الانهزامية"، ووضعت "الأهرام" أجندة الاجتماع تحت مجهر المسؤولية القومية، رابطةً بذكاء بين "**الموقف من بورقيبة**" و"**صفقات الأسلحة الألمانية ل(الكيان الصهيوني)**"، ثم شددت على أنها لم ترَ في تصريحات الرئيس التونسي وجهة نظر سياسية، بل تخرصات غير مبررة تشرعن التفريط في الأرض، ولاريب أنَّ رأي الصحيفة كان مجساً للرأي العام العربي الذي كان بمجمله متوجساً من اراء بورقيبة، وختمت الأهرام مقالها قائلة: "**أن المحامي العربي هو الضمانة القانونية**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28646، الاحد 16 أيار 1965.

لحماية قرارات القمة، وأي تهاون في التمثيل الدبلوماسي مع الدول الداعمة للصهيونية هو اختراق لبنية الأمن القومي العربي، مما جعل من صفحاتها وثيقة اتهام تاريخية ضد كل محاولات التصفية السياسية للقضية"[1].

واكبت "الأهرام" بدقة استشرافية تحركات السيد أحمد الشقيري بين بيروت والجزائر، لبناء كتلة صلبة من التضامن الذي يصهر القرار الرسمي بالحراك الشعبي. ففي بيروت لم يقتصر تتبُّع الصحيفة على اللقاء البروتوكولي مع الرئيس شارل الحلو، بل حللت أبعاد ذلك التحرك بوصفه ضرورة لترسيخ شرعية منظمة التحرير في لبنان، وأبدت الصحيفة أيضاً اهتماماً كبيراً لبيان اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال الجزائر، وعدت مساندتهم للقضية الفلسطينية عمال الجزائر تضامناً معنوياً ذو ابعاد طبقية لاسترداد الأرض المغتصبة، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ صوت الكادحين هو الضمانة الحقيقية ضد أي تراجع سياسي، وتجلت رؤية "الأهرام" في قدرتها على تأطير النضال العمالي كحلقة وصل تربط بين القصور الرئاسية ومعاقل النقابات، مؤكدةً أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية باتت كياناً محمياً بإرادة عمالية كفاحية قادرة على ممارسة ضغط جيوسياسي فاعل، وأن القضية الفلسطينية في جوهرها هي قضية "**عدالة مطلقة لا تقبل التجزئة**"، وشددت على ضرورة تلاحم القيادة السياسية مع القوى المنتجة لتحصين الجبهة القومية ضد أي محاولات للاختراق الدولي أو التهميش[2].

خصّصت "الأهرام" تغطية استثنائية لمشروع "**المعسكر الدولي للعمل في قطاع غزة، الذي قاده الاتحاد العام لطلاب المعاهد العليا المؤلف من40 ألف منتسب، محولةً إياه من نشاط شبابي إلى عمل نضالي مدروس ذي أبعاد عالمية**"، ورأت الصحيفة في تشييد طريق "غزة – رفح" البالغ اثنان وعشرين كيلومتراً عملية تمهيد معنوي لزحف العودة، واشادت بحضور خمسين طالبة فلسطينية ذلك المعسكر نزولاً عند دورها المحوري كشريك أصيل في البناء والتحرير، وأوضحت الصحيفة أنَّ المعسكر سيقترن بسلسلة محاضرات وندوات حول القضية الفلسطينية يشترك فيها عدد من المفكرين العرب والأجانب وممثلي طلاب العالم وستلقى أبحاث حول المشكلة الفلسطينية بعد عام 1948 والتسلسل الإسرائيلي في إفريقيا وفلسطين والأمم

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28653، الاحد 23 أيار 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28673، السبت 12 حزيران 1965.

المتحدة وأوضاع الاقلية العربية في الأرض المحتلة، وأن المعسكر الدولي للعمل والاتحاد العام للمعاهد العليا ووزارتي التعليم العالي والشباب وامانتي الطلاب والشؤون العربية ستشرف على تلك الفعاليات، وستوجه دعوات إلى الدكتور عبد العزيزي والسيد وزير التعليم العالي والسيد طلعت خيري وزير الشباب والأمين العام بجامعة الدول العربية والسيد احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير والسيد فتحي الديب امين الؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي لحضور الحفل الختامي للمؤتمر ثم ستذهب وفود من الولايات المتحدة وأوروبا والنمسا إلى مخيمات اللاجئين لمعاينة مأساتهم وخطوط الهدنة على أرض الواقع، وأكدت الأهرام أنَّ حضور الشقيري وفتحي الديب هناك في تشرين الأول 1965 بمثابة صرخة فلسطينية لاستقطاب الضمير العالمي، ثم ختمت مقالها بالقول: "**أن جيل المعاهد استبدل أدوات الدراسة بمعاول البناء فوق خطوط النار، والوعي الطلابي الذي تشكل في غزة هو الضمانة لكسر الطوق الاستعماري وعزلة الكيان الصهيوني أخلاقياً**"[1].

شكل سفر الوفود الطلابية العربية لحضور مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في كندا يوم 25 أيلول 1965 مدخلاً لـ الأهرام للتعبير عن توجهاتها القومية، فأوضحت أنَّ الوفود العربية ستعقد في اجتماعين قبل بدء المؤتمر لتنسيق موقف عربي موحد ازاء القضايا المعروضة على المؤتمر وفي مقدمتها قضية فلسطين فضلاً عن إعلان قيام الاتحاد البرلماني العربي واعتبار اللغة العربية لغة رسمية في المؤتمر[2]، ونبهت الصحيفة إلى أنَّ المؤتمر السابق تزامن مع بدء فعاليات المؤتمر الوطني الرابع لطلاب فلسطين، الذي تم فيه ارساء خطوط عامة لسياسات الاتحاد العام لطلاب فلسطين والعلاقات الداخلية للاتحاد وفروعه، وتم اختيار تيسير قبعة رئيس اتحاد طلاب فلسطين رئيساً للمؤتمر، وتحدث في الاجتماع ممثل الاتحاد الوطني لطلاب الصين الشعبية، فندد بالاستعمار والامبريالية العالمية، واكد تأييد بلاده المطلق للقضية الفلسطينية وحق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه، فقال له تيسير قبعة: "**ان شباب فلسطين لن ينسى من الشعب الصيني هذا التأييد العظيم وأن الشعب الفلسطيني يساند حركات التحرير في مختلف أنحاء العالم**"، وتحدث ممثل الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28742، الجمعة 20 آب 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28752، الاثنين 30 آب 1965.

فقال: "**أنَّ شعب المليون شهيد لا يمكن أنْ يستقر إلا بعد تحرير فلسطين والطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو حمل السلاح وخوض المعركة وفقاً لما تخطط له منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام لطلبة فلسطين**"، وقال مندوب اتحاد العراق أنَّ شباب العراق يقف صفاً واحداً لانتظار إشارة البدء لخوض المعركة الكبرى لتحرير فلسطين وسيواصل جلساته حتى الاثنين الموافق 27 كانون الأول 1965 حيث تعلق قرارات وتوصيات المؤتمر[1]، واستمرت فعاليات الاتحادات والروابط الطلابية العربية والأجنبية وطروحاتها في قاعة الاحتفالات القاهرة بمناسبة عيد الوحدة، بحضور وزير الدولة للشباب طلعت خيري مندوباً عن الرئيس جمال عبد الناصر، وأوضحت الصحيفة أنَّ الطلاب العرب استنكروا الدعوة للحلف الإسلامي[2] وطالبوا بضرورة قيام الحركة العربية الواحدة لتعبئة الجماهير العربية حتى تتحمل مسؤولية النضال الوطني لاستعادة الأراضي العربية المغتصبة وإعادة شعبها العربي، وانتهى المؤتمر إلى اصدار بيان ركز على الوحدة العربية انطلاقاً من وحدة 22 شباط 1958، ومهاجمة الاستعمار والرجعية العربية بوصفهما مسؤولين عن نكسة عام 1967، والأخطر من ذلك كله اتهام جميع الاحزاب السياسية في الوطن العربي بالفشل في حمل امانتها القومية، ورفض البيان بشدة الحلف الاسلامي وسواه من الاحلاف الغربية، ورحب البيان بثورة الجنوب العربي واستنكر اعمال القرصنة التي تقوم بها بريطانيا ضدها[3].

استمرت تغطية الأهرام لتطورات الملف الفلسطيني، فأوضحت أنَّ عدد من الكتاب العالميين مثل المؤرخ الإنكليزي ارسكين تشيلدرز والأديب الفرنسي بيرسي اشتركوا في عضوية

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28868، الجمعة 24 كانون الأول 1965.

(2) الحلف الإسلامي: مبادرة قادتها السعودية بدعم من قوى إقليمية كإيران وباكستان، هدفت إلى إيجاد تكتل إقليمي يستند إلى روابط دينية لمواجهة المد القومي بزعامة مصر الناصرية، ولإعادة صياغة موازين القوى في الشرق الأوسط ضمن سياق "الحرب الباردة العربية"، حيث حظي بتأييد غربي (بريطاني – أمريكي) كحائط صد ضد التغلغل السوفيتي، ورغم الصدامات الأيديولوجية العنيفة التي أثارها آنذاك، إلا أنه وضع البذور الأولى لتأسيس "منظمة المؤتمر الإسلامي" لاحقاً كإطار مؤسسي للتعاون بين الدول المسلمة بعيداً عن الاستقطابات الحزبية، للمزيد ينظر: د. حسن حنفي، الدين والثورة في مصر (1952 – 1981)، ج1، مطبعة هنداوي للنشر، 1988، ص119 – 220.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28930، الخميس 24 شباط 1966.

لجنة فلسطين العالمية المختصة بنشر الحقائق عن قضية فلسطين ونصرتها في المجالات الدولية وستتخذ اللجنة مقراً لها في فرنسا أو جنيف[1]، وتابعت الصحيفة باهتمام تطورات ذلك الملف في مصر، الذي تمثل بخروج تظاهرات حاشدة انطلاقاً من جامعة القاهرة، ورددو شعارات وهتافات منددة بسياسة الأردن ومطالبة بالسلاح لتحرير فلسطين فلسطين القرى الامامية في الأردن، تمهيداً لدخول الجيوش العربية تحت لواء القيادة العربية المشتركة، وطالب المتظاهرون الحكومات العربية بتميكن قوات جيش التحرير ومنظمة التحرير الفلسطينية من أداء رسالتها على الوجه الاكمل وتقديمها السلاح والعتاد لشعب الأردن ليتمكن من تحرير بلاده، ثم عقد الطلبة مؤتمراً عاماً في قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة حضره السادة: وكيل الجامعة الدكتور حلمي مراد وعميد كلية الحقوق الدكتور جابر جاد عبد الرحمن ومدير مكتب وزير التعليم العالي حسين رمضان، فتعالت الهتافات المطالبة بحضور رئيس منظمة التحرير الفلسطيني احمد الشقيري وعند حضوره استقبله الطلبة بحرارة، ثم بعثوا برقية إلى حكومة الأردن باسم المنظمات الطلابية العربية المجتمعة في القاهرة استنكرت عمليات القمع التي تبنتها حكومة الأردن ضد اللاجئين الفلسطينيين، وانتقدت التهاون في صد العدوان الإسرائيلي على مدن وقرى الخطوط الامامية، وفي ختام مظاهرتهم اتخذوا قرارات أبرزها تأييد ما ورد في خطالبي احمد الشقيري إلى الملك حسين حول ضرورة دخول جيش التحرير الفلسطيني إلى بلاده والإشادة بالدول العربية المتحدة وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة وزعيمها جمال عبد الناصر، ومنح منظمة تحرير فلسطين فرصة اعداد الشعب الفلسطيني لمعركة العودة[2].

في لحظةٍ فارقةٍ من تاريخ الصراع، وقبيل **أنْ** تلفحَ نيرانُ حزيران وجهَ المنطقة، استجلت صحيفة "الأهرام" دورها الإعلامي بوصفه اداة استقطاب، فأفردت تغطيةً استثنائية للجلسة الختامية للمؤتمر السياسي للصحفيين العرب المنعقد في دار نقابة الصحفيين في 5 شباط 1967، ولم يكن ذلك المحفل مجرد تظاهرةٍ نقابية، بل استقراءً لجبهةٍ سياسيةٍ ذات دبلوماسية مؤثرة، فاحتضنت القاعة رؤساء الوفود العربية، ومراسلي الوكالات الأجنبية، ونخبةً من المثقفين، يتقدمهم الدكتور محمود أمين من أسرة "الأهرام"، في إشارةٍ واضحة إلى التحام الأهرام

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29019، الثلاثاء 24 أيار 1966.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29204، الجمعة 25 تشرين الثاني 1966.

بالمؤتمرين، وقد وظفت الصحيفة حضور أحمد الشقيري، لتعزيز مفهوم التمثيل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، مبرزةً الكلمة الاستهلالية لـ أمين جامعة الدول العربية بالنيابة الدكتور سيد نوفل وكلمة الختام لـ نقيب الصحفيين العراقيين فيصل حسون، وفي إطار استقرائها للمؤتمر الصحفي العالمي الذي أعقب الجلسة، أوضحت أنَّ الشقيري وضع العالم أمام الحقائق الميدانية لتطورات القضية، محولاً المنبر الصحفي إلى منصةٍ لإعلان قيام الشعب الفلسطيني الذي أصبح فاعلاً أصيلاً يفرض وجوده بقوة المنطق وعدالة المظلمة[1].

لم تكتفِ "الأهرام" بنقل وقائع الختام، بل غاصت في فلسفة الوجود الفلسطيني الناشئ، فأعلنت أنَّ قيام منظمة التحرير وجيشها المقاتل نقل القضية من أروقة الاستجداء إلى ميادين الفعل، وبررت حق الشعب الفلسطيني في تولي زمام مصيره، مؤيداً بظهير قومي شامل يمتد من المحيط إلى الخليج، ورسمت الصحيفة ملامح هندسة النضال العربي عبر الدعوة لاجتماعٍ مشترك للمنظمات الشعبية والتقدمية لوضع "**ميثاق عمل موحد**"، في تطابق لافت مع ما ارادته "الأهرام" حين طالبت مراراً بوحدة القوى الثورية عبر تشكيل وفودٍ صحفية تضم الإعلاميين لضمان نقل صورة صادقة للداخل والخارج وتعرية المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرامية لتصفية القضية، وشددت الصحيفة على أنَّ استنكار المؤتمر لتلك المؤامرات لم يكن مجرد صرخةٍ في واد، بل استشرافاً لصدامٍ حتمي، مؤكدةً أنَّ الإجماع الشعبي هو الصخرة التي ستتحطم عليها أحلافُ التبعية ومشروعات الاحتواء[2].

وشهد الصراع تطوراً نوعياً في أعقابِ نكسة حزيران 1967، فحدثت تحركات نقابية وقانونية في ساحات القاهرةِ والجزائر لارتباطها العضوي بنتائج النكسة، وهو ما فصلته صحيفة الأهرام مبينةً أنَّ تلك الفعاليات ليست مجردَ ردود فعل إجرائية، بل استجلاءً لضرورةِ سدِّ الفجوات التي أحدثها الانهيار العسكريّ الميداني، وتجلى ذلك الارتباط في مطالبة الاتحادِ العام لطلبة فلسطين بتشغيل (90) ألف طالب وطالبة ممن انقطعت بهم سبلُ الرزق، وهو إجراء استهدف في جوهرِهِ احتواء الآثار السيكولوجيةِ للهزيمة، فاحتلالُ كاملِ الأراضي الفلسطينية (الضفةِ وقطاعِ غزة) حوّلَ اولئك الطلبة من سفراء للعلم إلى لاجئين جدد بلا موارد،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29276، الاحد 5 شباط 1967.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29277، الاثنين 6 شباط 1967.

مما دفعَ "الأهرام" في 26 حزيران 1967 للتحذيرِ من ضياعِ ذلك المخزون البشري، مؤكدةً "**أنَّ تحويلهم إلى قوىً عاملة في الجمهوريةِ العربيةِ المتحدة هو فعلٌ نضاليٌّ يمنع تصفيةَ القضية اجتماعياً بعد فشلِ المواجهةِ العسكرية**"[1].

واتسعتْ دائرةُ الردِّ القوميّ لتشمل ميدان القانون الدولي، متمثلاً في ندوة الجزائر التي عُقدت في تموز 1967 لتعيدَ صياغة الشرعية التي ضعفت بعد اختلال موازينِ القوى، فبينما كان (الكيان الصهيوني) يحاول فرض لغة السلاح وواقع الاحتلال الجديد، انبرى رجالُ القانونِ العربُ لتعريةِ الجذورِ الاستعماريةِ لكيانِ 1948، وهو ما عالجته "الأهرام" معتبرة أنَّ إعلان الندوة عدم شرعية قرار التقسيم ومهاجمة "**التواطؤ الصهيوني– الإمبريالي**" يمثل "**هجوماً مضاداً في جبهةِ الحقوق الفلسطينية المشروعة**"، وشددت الأهرام على أنَّ الندوة سعت لإثبات أنَّ التفوق الصهيوني العسكريَّ في حزيران لا يمنح الاحتلال أيَّ مسوغٍ قانونيّ لاستلابِ الأرض، وهو أمر وظفته الأهرام لتطويق آثار النكسة في الوجدان العربي عبرَ نزعِ الغطاء القانونيّ عن المحتل، والتأكيد على أنَّ الحقوق التاريخية للشعبِ الفلسطيني هي حقوق مطلقة لا تسقطها الهزائم العابرة، فأصبحت "الأهرام" بذلك لسانَ حالِ المقاومة التي انتقلتْ من خنادق السلاح إلى منصاتِ الحقوق واقتصاد الصمود[2].

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29417، الاثنين 26 حزيران 1967.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29450، الاثنين 29 تموز 1967.

المبحث الثالث

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والموقف العربي منها في ضوء مقالات الأهرام

أولاً – ظروف نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

انبرتْ صحيفة "الأهرام" في معالجاتِها لتلك الحقبةِ المفصلية، لا لترصدَ خبراً عابراً، بل استجلاءً للمحركاتِ العميقةِ التي جعلتْ من بعثِ الشعب الفلسطيني ضرورةً وجوديةً لا تقبلُ التأجيل .وفي ذلك السياقِ التحليلي، تضافرتْ جملةٌ إرهاصاتِ جيوسياسيةِ على اضطراب الساحةَ العربية الذي انتهى إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما شخصته "الأهرام" بوصفِها حتميةً موضوعيةً لإعادةِ صياغةِ العملِ السياسي الفلسطيني، فمنذ نكبةِ عام 1948 خسرت الحركة الوطنية إطارها الجامع وبرامجها الموحدة[1]، وهو ما جذَّرَ القناعةَ لدى طليعةِ المثقفينَ العربِ أنَّ العملَ الحزبيَّ المشتتَ قد أثبتَ عقمَهُ أمامَ الخطر الصهيوني، وأنَّ السبيلُ الوحيدَ يكمنُ في انصهارِ القوى كافة داخلَ تنظيمٍ وطنيٍّ عريض، ينهي حالةَ التشظي ويستعيدُ لفلسطينَ استقلالها[2].

ولم يقفْ تطلعُ "الأهرام" عند رصدِ الداخل، بل واكبَ ذلك استشعار قوميّ في افتتاحياتِها لخطورة آلية المحو التي انتهجها العدو الصهيوني، والتي لم تكن تستهدف الأرض فحسب، بل طمس الشخصية العربية الفلسطينية عبرَ المجازر وسياسات التهجيرِ الممنهج، ومن هذا المنطلق، فنَّدت الصحيفةُ الموقف الصهيونيَّ المتناقض، الذي رفض الاعتراف بأيِّ تمثيل شرعيّ للشعب الفلسطيني، بينما يُبدي استعداداً مشبوهاً للتفاوضِ مع الأنظمةِ الإقليمية، في محاولةٍ مكشوفةٍ لتغييبِ صاحبِ الحقّ عن مائدةِ القرارِ الدولي وشرعنةِ وجودِ الغاصب[3]، بيدَ أنَّ ذلك المخاضَ القوميَّ لم يكتسبْ زخمَهُ الثوريَّ إلا حين وقعَ الانفصالِ عام 1961، ووضعَ الجماهيرَ الفلسطينيةَ أمام تحدي خطير دفعها إلى مراجعة الذات، فقد أحدثَ الانهيار صدمةً في اليقين المطلق بأنَّ الوحدةَ هي السبيلُ الأوحد للتحرير، مما ولَّدَ نزعةً استقلاليةً نادت بأن

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28163، الأحد 19 كانون الثاني 1964.

(2) شفيق الحوت عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية احاديث الذكريات (1964 – 1974)، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص74.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28163، الأحد 19 كانون الثاني 1964.

يأخذ الشعب الفلسطيني زمام المبادرةِ بيدِهِ كطليعةٍ ورأسِ حربة[1]، وقد استشرفت "الأهرام" تفاعل تلك الروح الجديدة في الأوساط القومية، مبرزةً طروحاتِ "حركةِ فتح" التي استلهمتْ الأنموذج الجزائري الناجح الذي دحر الاستعمارِ الفرنسي بعد ليلٍ دامَ 132 سنة، فحاول الفلسطينيون اقتباس أساليبه، لاسيما بعد أنْ كشفَ لقاء الرئيس جمال عبد الناصر بأعيانِ قطاعِ غزة عام 1963 بوضوحٍ صريحٍ عن غيابِ خطة عسكرية فورية، مما دفعَ الفلسطينيين نحو استكمالِ كيانهم الوطنيّ المستقل، الذي يُعبرُ عن أمانيهم. [2].

وهنا من المناسب القول أنَّ رغبة القاهرة توافقت مع طموح الجماهير، فسعت القيادة المصرية لاستباق محاولات الاحتواء الإقليمي، لضمان بقاء الشعب الفلسطيني الناشئ في قلب المعركة القومية وتحت ظلال الريادة المصرية، وبناءً عليه، سايرت السياسة المصرية نبض الشارع الغزاوي، فباركت قيام النقابات والاتحادات التي حملت اسم فلسطين، في خطة هدفت لربط الكفاح الفلسطيني بمركز القرار في القاهرة، وهو ما حرصت صحيفة "الأهرام" على غرسه وانضاجه لدى جيل الجديد وشباب الجامعات، الذين نجحوا في حويل الملف الفلسطيني من قضية لاجئين إلى قضية تحرير وطني تحتل مكان الصدارة في الصراع العربي – الصهيوني، وخلصت الصحيفة في تحليلها الختامي إلى أنَّ سنوات التشريد قد صقلت الحيز النفسي والإطار الاجتماعي للفلسطينيين بما دفعهم لاعتناق "**الفكر الفدائي**" كخيار مصيري، فبعد سبعة عشر عاما من الصمود، نضجت القدرة على التنظيم وتعدلت الرؤية ليوضع الحق في إطاره الصحيح، وتوج ذلك المسار بقرارات قمة القاهرة التي خولت السيد أحمد الشقيري بالتحرك لرسم المعالم النهائية للمنظمة، فتوجه الشقيري إلى القاهرة — قلعة العروبة — ليلتقي بالرئيس ناصر في 11 شباط 1964، فنال ودعمه الكامل للمضي في تأسيس منظمة التحرير الفلسطيني[3]، وقد أثمرت تلك الجهود عن عقد المؤتمر الفلسطيني الأول فوق أرض القدس الطاهرة في 28 أيار 1964، في مناورة دبلوماسية بارعة أطرها الشقيري لتبديد مخاوف بعض العواصم، مؤكدا أنَّ

---

(1) داود تلحمي، الاستقلالية الفلسطينية الضرورة والمحددات القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وأهداف تغير المسار الاستراتيجي، ط1، المركز الفلسطيني للأبحاث السياسية والدراسات الاستراتيجية، اريحا – فلسطين، 2012، ص139.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28203، الأحد 28 شباط 1964.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28198، الأحد 23 شباط 1964.

المنظمة ليست حكومة تنازع السيادات، بل هي "تنظيم شعبي مقاتل" يهدف لتعبئة كل القوى لاستعادة الوطن السليب[1].

أما أهم القرارات التي اتخذتها منظمة التحرير في المجال العسكري هي مطالبة الدول العربية في تضامنها مع جهود المنظمة وتحقيق شروطها وتختصر مطالب المنظمة في: ضمان تسليح وتحصين المناطق المتاخمة للحدود الإسرائيلية، وتعميم مسألة التجنيد الإلزامي، وتسخير أراضي الدول العربية للقيام بتدريب الشباب والطلاب الفلسطينيين، وشمل التدريب الشعبي جميع مناطق التجمع الفلسطيني[2].

قدم الشقيري مطالب المؤتمر الفلسطيني الثاني 1965 إلى مؤتمر القمة العربية الثالث المنعقد في الدار البيضاء في 13 أيلول 1965 وطلب من الدول العربية ضرورة الموافقة على قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تتلخص في: تأسيس قوات عسكرية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تكون نواة الإعداد المسلح لجيش التحرير الفلسطيني في كل من الأردن ولبنان[3]، وفسح المجال للفلسطينيين لحرية التنقل بين البلاد طلبا للعمل والإقامة، وجباية ضريبة التحرير لتشمل كافة التجمعات الفلسطينية بنسبة 3 إلى 6 بالمئة ودفع الأموال المترتبة على الدول العربية الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفرض التجنيد الإجباري على جميع الفلسطينيين[4]، وتوفير ثكنات عسكرية خاصة للتنظيم الشعبي تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتسليح القرى الحدودية الفلسطينية مع الكيان الصهيوني[5]، إلا أنَّ مؤتمر القمة العربي الثالث أخفق في تجاوبه مع قرارات منظمة التحرير الفلسطينية رغم جهود الرئيس المصري عبد الناصر في جعل الأجواء مساندة لتلك المطالب، واقتصرت القمة على مسألة

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28292، الخميس 28 أيار 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28300، الجمعة 5 حزيران 1964.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28766، الثلاثاء 14 أيلول 1965.

(4) عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1993، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998، ص43.

(5) خيرية قاسمية، احمد الشقيري زعيما فلسطينياً ورائد عربي لجنة تخليد ذكرى المجاهد احمد الشقيري، الكويت، 1987، ص289.

التعاون العربي المشترك للقضية الفلسطينية وتأييدها الكامل في دعم جيش التحرير الفلسطيني من خلال الوقوف بجانب منظمة التحرير الفلسطينية[1].

ثانياً – مؤتمر القمة العربي عام 1964:

شهدت العاصمة المصرية القاهرة انعقاد أول مؤتمر قمة عربية جمع ملوك ورؤساء الأقطار العربية في المدة من 13 إلى 17 كانون الثاني 1964، وتركزت المداولات حول بلورة الشعب الفلسطيني المقرر انشائه وتحديد إطاره القانوني، فمنح المؤتمر الشرعية للسيد أحمد الشقيري بتمثيل الجانب الفلسطيني[2]، وعقب صدور ذلك التفويض انطلق الشقيري في حراك دبلوماسي واسع لعرض مشاكل بلده على اعضاء المؤتمر، وحسم التباينات في رؤى الدول العربية حولها، سعياً للوصول إلى صيغة تنظيمية مستقرة تحظى بالإجماع العربي والدولي[3].

واستناداً إلى التوصيات الصادرة عن القمة، بادر الشقيري بخطوة استباقية جسدت وعيه بضرورة مأسسة واجهات النضال الفلسطيني، فأعد مشروع الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي للكيان المقترح، لتكون خطوته بمثابة مرتكز استشاري يمهد الطريق لكسب الثقة العربية وتأكيد جدية التوجه نحو إقامة المنظمة قبل البدء بجولاته الرسمية في العواصم[4]، وتكللت مساعيه بنجاح أسفرت عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جبهوي موحد يرتكز على عناصر مؤسسية حيوية، هي:

1.المجلس الوطني الفلسطيني: سعى الشقيري ببراعة سياسية إلى إبراز الشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة الثاني كتنظيم سياسي متكامل الأركان، يقوده قرار فلسطيني مستقل، لذا شرع في التنسيق لمشروع المجلس الوطني عبر آلية ديمقراطية تركت للأقطار العربية مهمة إعداد لجان متخصصة لترشيح أعضائها للمؤتمر العام المقرر عقده في القدس

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28770، السبت 18 أيلول 1965.

(2) احمد الدبش وعبد القادر ياسين، تاريخ فلسطين من اقدم العصور حتى القرن الحادي والعشرون، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص763.

(3) وسام حسين عبد الراق، احمد الشقيري حياته ودوره على الصعيد القضية العربية الفلسطينية 1908 – 1980 رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية جامعة المستنصرية، 2006، ص132.

(4) عدنان حسين منظمة التحرير الفلسطينية في بيبوليها الفضي المرحلة الأولى بتنظيم المستقبل 1959 – 1967، مجلة شؤون الفلسطينية العدد 195، 1989، ص8.

بتاريخ 14 أيار 1964، بالتوازي مع دفع الدول المعنية نحو إنشاء وحدات عسكرية فلسطينية ترتبط شكلياً بقواتها النظامية لتكون نواة لجيش وطني[1]، وعلى ذلك الأساس، تشكل المجلس الوطني من أحمد الشقيري و419 عضواً مثلوا فسيفساء المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات، وكالآتي: 38 عضواً من مجلسي الأعيان والنواب، و114 عضواً من الضفة الغربية يمثلون رؤساء البلديات والمجالس المحلية، و12 عضواً من النقابات المهنية، و5 أعضاء من الجسم الصحفي، و7 أعضاء من اللجنة التحضيرية، بالإضافة إلى 46 عضواً من قطاع غزة. أما الشتات الفلسطيني فقد تمثل بـ 3 أعضاء من لبنان، و20 من الكويت، و13 عضواً من العراق، و16 من مصر، و8 أعضاء من قطر، وعضوين من الجزائر، و10 أعضاء من ليبيا، وانضم إليهم 15 عضواً من مناطق وتجمعات مختلفة[2].

وحرص الشقيري على اختيار مدينة القدس مقراً لانعقاد المؤتمر، نظراً لرمزيتها التاريخية والدينية المتجذرة في ذاكرة المقاومة منذ عهد الناصر صلاح الدين الأيوبي، لتكون الرسالة واضحة أنَّ المنظمة ولدت من قلب الأرض المحتلة. ومن فوق منبر القدس، أعلن الشقيري عن هيكلية المنظمة التي استندت إلى ركيزتين، هما: أ- الميثاق القومي: وهو الوثيقة الأيديولوجية والسياسية العليا التي حددت أهداف النضال الفلسطيني وهويته[3]، ب- النظام الأساسي: الذي ضبط السلطات الإدارية والسياسية، وشمل: 1.المجلس الوطني :بوصفه الجهاز التشريعي والإداري الأعلى المنوط به رسم السياسات العامة والبرامج الفنية لضمان الانسيابية الوظيفية، وقد تولى الشقيري رئاسته لضمان وحدة القرار، 2.السلطة التنفيذية :والتي تشكلت من رئيس هو أحمد الشقيري، وعبد الرحمن السكسك أميناً عاماً، مع اختيار حيدر عبد الشافي ونقولا الدر نائبين لرئيس اللجنة التنفيذية[4]، وبذلك التنظيم المتقن ارسى الشقيري دعائم المنظمة على قدم المساواة مع بقية دول الجامعة العربية، خاصة بعد إقرار تمثيلها الرسمي في

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28260، الاثنين 20 نيسان 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28291، الأربعاء 27 أيار 1964.

(3) فيصل الحوراني الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974 مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، 1980، ص337.

(4) الكتاب السنوي القضية لعام 1964، ص37.

اجتماعات الجامعة، واتخاذ القاهرة مقراً دائماً للسلطة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتكون قريبة من مركز القرار القومي العربي[1].

وذكر فاروق كمال مراسل صحيفة الأهرام في غزة أنَّ احمد الشقيري وصل إلى غزة للاشراف على انتخابات ممثلي فلسطين في المؤتمر الفلسطيني الذي سيعقد بالقدس في 28 أيار 1964، وافتتاح معسكرات التدريب وانه سيزور جميع الفلسطينيين في غزة في المدن والقرى والمعسكرات لاطلاعهم على مشروع الميثاق الوطني الفلسطيني ومشروع ميثاق القطاع الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطيني، ثم قال: "**ان الميثاق يتضمن المبادئ العامة لتنظيم الشعب الفلسطيني وأبرزها الناحية العسكرية التي تهدف لتعبئة كافة طاقات الشعب الفلسطيني واعداده في المجال العسكري**"، وأضاف "**ان قرارات المؤتمر الوطني ستتضمن توصيات سياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية ملزمة للشعب الفلسطيني، اما منظمة التحرير فستعمل على المستوى القومي الشعبي على المستوى الدولي وعندما يتم خلق الشعب الفلسطيني ستبدأ دعوة الشباب الفلسطيني لحمل السلاح والتدريب في الدول العربية، اما الطبقات المثقفة فستدعى للعمل في المجال السياسي والإعلامي والتنظيمي وسيتم تمويل الصندوق القومي الفلسطيني من كل فلسطيني ولن يستثنى احد من دفع نصيبه في تمويل هذا الصندوق القومي**"[2].

وانفردت الصحيفة بنشر تفاصيل استباقية مفادها أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية شرعت في ترتيبات عقد اجتماع موسع فور وصول أعضائها إلى القاهرة لبحث الآليات التنفيذية للقرارات الصادرة عن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة العربية السابق، وفي ذلك السياق استعرض أحمد الشقيري بصفته رئيسا لـ اللجنة التنفيذية للمنظمة ملامح خطة العمل القادمة، التي تمحورت حول إعداد الشعب الفلسطيني ليكون طليعة الكفاح من أجل تحرير الوطن المسلوب، مؤكداً تأييد المنظمة المطلق لكافة المطالب الوطنية، وداعيا إلى تفعيل المسار العسكري بالتوازي مع العمل المستمر في الميادين السياسية والدبلوماسية كافة، وبينت الصحيفة أنَّ أروقة مؤتمر القمة المنعقد في القاهرة شهدت استنفارا لإصدار قرارات نهائية،

---

(1) خيري حمادة، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، دار القومية للطباعة النشر، والقاهرة 1964، ص299.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28253، السبت 18 نيسان 1964.

مركزة على القضية الفلسطينية بوصفها المحور الأساسي الذي دارت حوله جميع الاتصالات والمقابلات الرسمية[1].

واستعرضت الصحيفة تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده أمين عام جامعة الدول العربية لاستعراض نتائج القمة العربية، ولا سيما القرارات العسكرية الصادرة عن لقاء قصر المنتزه بالإسكندرية، حيث استهل السيد عبد الخالق حسونة المؤتمر بقراءة بيان مكتوب لخص فيه منجزات مؤتمري القمة الأول والثاني. وأكد حسونة في بيانه أنَّ نجاح المؤتمر الأول قد انعكس إيجاباً على المناخ السياسي العام، مبرزاً أنَّ الملوك والرؤساء خرجوا بآفاق من التفاهم تجاوزت حالة التوتر التي سادت العلاقات العربية قبل انعقاد القمة. كما أوضح أنَّ العمل التنفيذي لقرارات القمة الأولى قد بدأ بالفعل في ظل أجواء من التضامن العربي المبشرة بالخير، مشيراً إلى أنَّ الموقف العربي الموحد قد تبلور بوضوح تجاه مشروع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والذي توج بمباركة الملوك والرؤساء وتأييدهم الكامل لتأسيس جيش فلسطين كقوة وطنية فاعلة[2]، وبناء على تلك المرتكزات المؤسسية، تبلور التوجه نحو تشكيل أول كتيبة عربية نظامية مخصصة لتحرير فلسطين، وقررت منظمة التحرير الفلسطينية، استناداً إلى المبادئ العسكرية التي نص عليها الميثاق القومي الفلسطيني استقطاب نحو اثني عشر ألفاً من طلبة الجامعات المصرية وجامعة الأزهر لتشكيل النواة الأولى لتلك الكتيبة، وفي إطار التنسيق العملياتي رُفع ذلك القرار رسمياً إلى الفريق أول علي علي عامر، بوصفه القائد العام للجيوش العربية الموحدة، وإلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري، لترتيب الجوانب اللوجستية والتدريبية، واتسعت الرؤية التعبوية لدرجة انضمام ممثلين عن الحركات الشبابية في أربع وسبعين دولة إسلامية من قارتي آسيا وإفريقيا، في خطوة هدفت إلى إضفاء صبغة عالمية وقومية على الكفاح الفلسطيني المسلح في مراحله الأولى[3].

وتابعت صحيفة الأهرام وقائع أول مؤتمر شعبي فلسطيني عُقد في مدينة خان يونس الفلسطينية، وذكر مندوب الصحيفة إحسان بكر أنَّ ذلك المؤتمر يُعد الأول من نوعه الذي

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28399، الجمعة 11 أيلول 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28401، الاحد 13 أيلول 1964.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28403، الثلاثاء 15 أيلول 1964.

يجمع بين ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والقاعدة الشعبية في قطاع غزة، وقد حضره الحاكم الإداري لقطاع غزة الفريق يوسف العجرودي، وأعضاء اللجنة التنفيذية: الدكتور حيدر عبد الشافي، والسيد فاروق الحسيني، والسيد قصي العبادة، وسط حشد ضم الآلاف من أبناء القطاع، وشهد المؤتمر إعلان الخطوط العريضة للتنظيم الشعبي والسياسي للمنظمة، فضلاً عن الكشف عن النظام العسكري الجديد الذي أقر مبدأ التجنيد الإجباري لكافة فئات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم. وفي مستهل اللقاء، استعرض السيد فاروق الحسيني، عضو اللجنة التنفيذية والمكلف بالشؤون السياسية، المفاهيم الأساسية لمنظمة التحرير، موضحاً أنها تقوم على جملة مبادئ وطنية ثابتة، هي: أنْ يكون التجنيد إجبارياً لجميع فئات الشعب الفلسطيني وضرورة توحيد العمل العربي لتحرير فلسطين، مع التعويل على الشعب الفلسطيني بوصفه طليعة النضال العربي لتحرير فلسطين، وحل القضية الفلسطينية بتبني التعبئة الفكرية للعرب والأجانب واستخدام القوة مع الكيان الصهيوني، والاحتكام إلى الشعب الفلسطيني[1]، في انتخابات ديمقراطية عامة بعد سنتين، والتأكيد على أنَّ التجنيد الالزامي ضرورة متبعة في أغلب دول العالم، ويطلق عليه (ضريبة الدم)، حيث يتم استدعاء المواطنين الذين ينطبق عليهم سن التجنيد وبناء على سجلات المواليد في الدولة وتحديد مدة التجنيد حسب المؤهلات الدراسية[2]، وفي غزة اجتمع المجلس التشريعي في 15 آذار عام 1965 واقر بالاجماع مشروع قانون التجنيد الاجباري الفلسطيني وصادق عليه الحاكم الفريق يوسف العجرودي قد نصت المادة 37 منه على أنْ يعمل بالقانون اعتباراً من نشره[3].

وذكرت الأهرام أنَّ اجتماعاً بالغ الأهمية سيعقد في مقر القيادة العامة لجيوش الدول العربية برئاسة الفريق الأول علي علي عامر وعضوية قائد جيش التحرير الفلسطيني لبحث التنظيمات الخاصة بجيش التحرير وتكوين قياداته المختلفة واختبار مراكزه ووضع البرنامج

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28415، الاحد 27 أيلول 1964.

(2) عبد الله محمود عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية 1964 – 1973 تقرير عابدة إبراهيم، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2014، ط1، ص99.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 94، ص220.

الخاص بتسليحه وتدريبه، وقد أكد رئيس منظمة التحرير احمد الشقيري أنه سيبدأ اجتماعاته في مدينة القدس مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة لاتخاذ الإجراءات وتنفيذ خطط العمل في المجالات العسكرية والسياسية والتنظيمية ثك سيبدأ جولة عاجلة في بعض العواصم العربية لبحث شؤون المنظمة(1)، وأوضح مراسل الصحيفة من بيروت استناداً إلى مصادر رسمية أنَّ حكومة لبنان منحت منظمة تحرير فلسطين في لبنان جميع الامتيازات التي تمنح للبعثات الدبلوماسية(2).

وأكدت الصحيفة أنَّ السيد أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، قد عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه رسمياً بدء الخطوات التنفيذية لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، موضحاً أنَّ خطة استعادة فلسطين قد وُضعت بالتنسيق الكامل والتضامن مع القيادة العربية الموحدة، وجاء انعقاد ذلك المؤتمر في ختام مباحثات مكثفة أجراها الشقيري على مدار ثلاثة أيام مع المسؤولين اللبنانيين، وفي مقدمتهم السيد شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية، وأشار الشقيري إلى أنَّ المنظمة عكفت أيضاً على دراسة الوسائل الكفيلة بضمان انضمام الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى صفوف المنظمة وهيئاتها المختلفة، بما يخدم أهداف النضال الوطني، ثم شدد على أنَّ مركز جيش فلسطين هو في سيناء وغزة وسوريا والعراق ورفض إعطاء أي معلومات عسكرية عن جيش التحرير أو الخطط التي تم اعدادها، وأن محطة إذاعة منظمة التحرير ستبدأ الارسال من القاهرة وستبدأ الارسال لمدة 6 ساعات يومياً كمرحلة أولى(3).

تقمصت صحيفة "الأهرام" في منتصف الستينيات دور المؤرخ المعاصر الذي تابع أدق تفاصيل المخاض العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، فوثقت انتقال تلك المنظمة من اروقة السياسة إلى ساحات الاعداد العسكري، فنقلت تفاصيل جولة التي قام رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري إلى بغداد اواخر كانون الأول 1964 قبل توجهه إلى الكويت، وذكرت الصحيفة أنَّ الشقيري صرح قبيل مغادرته أنه استشعر فخراً عظيماً عقب اجتماعه في كلية ضباط الاحتياط العراقية بطلائع المقاتلين الفلسطينيين، واصفاً إياهم بأنهم شكّلوا "**النواة الأولى لجيش**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28433، الخميس 15 تشرين الأول 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28463، السبت 14 تشرين الثاني 1964.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28499، الاحد 20 كانون الأول 1964.

التحرير"، وأكدت الأهرام في تغطيتها أنَّ الشقيري اعتبر تشكيل الجيش الفلسطيني حقيقةً واقعة، رغم يقينه أنَّ اكتمال جهوزيته يحتاج إلى مدى زمني ودعم لوجستي، كاشفاً عن خطة استراتيجية مفادها جعل مقرات ذلك الجيش في غزة وسيناء والعراق وسوريا، بالتزامن مع إقرار تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الفلسطينيين في تلك البلاد، وفتح المعاهد والكليات العسكرية لاستقبالهم، مشدداً على أنَّ هذا الجيش ولد ليكون تابعاً للمنظمة تنظيمياً وعملياتياً[1].

واتساقاً مع ذلك الزخم العسكري، رصدت "الأهرام" استنفاراً قومياً شعبياً وبرلمانياً في لبنان، حيث نشرت خبراً لافتاً حول إعلان النائب اللبناني منير أبو فاضل عن تطوع النواب اللبنانيين تلقائياً في معركة الجهاد المقدس لتحرير فلسطين، وأوضحت الصحيفة أنَّ ذلك التوجه اكتسب إطاره الرسمي بعد عرضه على مجلس النواب اللبناني، لتقنين هذا التطوع وجعله جزءاً من الالتزام القومي الرسمي ازاء منظمة التحرير وجيشها الناشئ، وهو ما أبرزته الأهرام كدليل على وحدة المصير العربي في ذلك الظرف الدقيق[2].

وفي مضمار التنسيق السياسي الدولي، تابعت الصحيفة باهتمام بالغ الاجتماعات التي جرت في القاهرة بين وزير الخارجية المصري محمود رياض والسيد أحمد الشقيري، حول سبل دعم القضية الفلسطينية داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأضافت الصحيفة أنَّ الاجتماع خلص إلى ضرورة وضع خطة عربية موحدة لتنسيق جهود الوفود العربية في المحافل الدولية، فضلاً عن بحث الخطوات العملية لتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، المتعلقة بدعم المنظمة في مجالاتها العسكرية والسياسية والمادية، لضمان تحويل القرارات الأممية والعربية إلى واقع ملموس[3].

واستعرضت الأهرام مقترحات منظمة التحرير لتطوير هيكلية جيش التحرير، لاسيما التي ركزت على تنظيم الوحدات القتالية، فبعد أنْ شُكِلت وحدات جيش التحرير في غزة وسوريا والعراق، شددت المنظمة على حتمية امتداد ذلك الاجراء إلى الأردن. ووثقت الصحيفة خمسة مقترحات جوهرية قدمتها المنظمة، تمثلت في: إقرار الخطة العسكرية المقدمة من قيادة جيش

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28506، الاحد 27 كانون الأول 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28524، الخميس 14 كانون الثاني 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28528، الاثنين 18 كانون الثاني 1965.

التحرير إلى القيادة العربية الموحدة، والموافقة على إنشاء قوات إضافية نوعية، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لإصدار قانون التجنيد الإجباري المعمول به في قطاع غزة ليطبق على جميع الفلسطينيين في شتاتهم العربي، ومنح قيادة الجيش كافة التسهيلات والحصانات السيادية، وتوقيع بروتوكولات تنظم شؤون السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين، بما يكفل لهم حرية الحركة لخدمة المجهود الحربي[1].

وبلغ الاهتمام الإعلامي للأهرام ذروته إبان انعقاد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء، فوصفت القضية الفلسطينية بأنها الأهم على طاولة الملوك والرؤساء العرب. وأوضحت أنَّ المؤتمر ناقش أربعة أبواب رئيسة، تُوّجت بتوقيع ميثاق دعم التضامن العربي لتركيز الجهود القومية نحو تحرير الأرض، وفي خطوة عززت الروح المعنوية القوات المسلحة الفلسطينية، نشرت الأهرام تفاصيل زيارة المشير عبد الحكيم عامر إلى وحدات المنظمة في سيناء، واجتماعه بمقاتليها وتأكيده لهم أنَّ قضية فلسطين ضمن الأولويات التي تدافع عنها القوات المسلحة المصرية، وأبرزت الصحيفة تصريحات المشير التي أوضح فيها أنَّ مصر امتلكت من السلاح الجوي والبحري والبري ما مكنها من حماية المقدسات، مبيناً أنَّ الدور التاريخي للجيش المصري أصبح متجذراً في الدفاع عن الحق الفلسطيني بجداره ويقين[2].

ولم تغب عن ذاكرة الأهرام التوثيقية المنعطفات الصعبة التي واجهت قيادة المنظمة، ففجرت الصحيفة خبراً عاجلاً حول إصرار الشقيري على تقديم استقالته، ورصد مندوبها كواليس اجتماع طارئ عقدته اللجنة التنفيذية في منزل الشقيري، وأشارت الصحيفة إلى أنَّ موضوع البحث كان متصلاً بالقرار الصادر عن مجلس رؤساء الحكومات العربية بشأن تصريحات الرئيس التونسي بورقيبة، ومطالبة المنظمة حينها بإخراجه من الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، ونقلت الأهرام عن الشقيري عزمه تقديم مذكرة للمجلس الوطني في 31 أيار 1965 تتضمن موقفه السياسي وقرار استقالته من رئاسة المنظمة وتمثيلها لدى الجامعة العربية، احتجاجاً على التحديات التي اعترضت مسيرة العمل القومي[3].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28764، السبت 11 أيلول 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28607، الأربعاء 7 نيسان 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28659، السبت 29 أيار 1965.

وتتبعت "الأهرام" باهتمام تراجع الشقيري عن استقالته تغليباً للمصلحة الوطنية، وأنه قدم مذكرة ثانية عدد فيها إنجازات المنظمة وما حققته في مضمار البناء العسكري رغم العراقيل التي وضعتها بعض القوى الإقليمية، وأكدت الصحيفة أنَّ الشقيري ضمن مذكرته خططاً طموحة لإنشاء "**لواء صاعقة فلسطيني في الأردن، وتشكيل كتيبتين في لبنان، معلناً إصرار المنظمة على استكمال بناء الجيش الفلسطيني**"، واختتمت الأهرام تقريرها بتوثيق إيمان شعب فلسطين بأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة والنهائية لتحرير وطنه، مع سرد النقاط الاستراتيجية التي اتفق عليها القادة العرب لضمان استمرار الوجود العسكري والسياسي الفاعل للمنظمة[1]، عبر إعلانهم الالتزام المطلق بـ ميثاق التضامن العربي، الذي اتخذوه أسلوباً لتوحيد المبادئ والأهداف القومية، معاهدين الأمة على تكريس كافة الجهود لخدمة المصالح العليا وفي مقدمتها قضية فلسطين، والالتزام بالمواجهة الدبلوماسية مع الصهاينة وداعميهم في المحافل الدولية، واقرار خطة موحدة لتنسيق عربي دبلوماسي للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، مع التشديد على مقاومة المحاولات الدولية الساعية لتصفية قضية اللاجئين أو الالتفاف على حقوقهم التاريخية، وبحسب ما أوردته "الأهرام"، فإن تلك الخطة قامت على ركائز صلبة تمثلت بدعم منظمة التحرير الفلسطينية ليس فقط كواجهة سياسية، بل كإطار نضالي متكامل عبر توفير الإمكانات المادية والسياسية اللازمة لبناء تنظيم شعبي صلب يكفل إجراء انتخابات عامة بين أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن وجودهم بالدول العربية لاختيار ممثليهم في عرس ديمقراطي غير مسبوق لترسيخ شرعية التمثيل والقرار الفلسطينيين، وفي سياق التعاطي العسكري، نقلت "الأهرام" عن مخرجات القمة قراراً تاريخياً بالدعم المطلق لجيش التحرير الفلسطيني، مع توجيه "**القيادة العربية الموحدة لفتح آفاق التنسيق الميداني المباشر مع قيادة الجيش، بغية الشروع الفوري في بناء القوات الفلسطينية المنصوص عليها وتجهيزها بأحدث الأسلحة والخطط**"، وذكرت الصحيفة أنَّ الملوك والرؤساء قد تعهدوا بالالتزام الكامل ببنود "ميثاق التضامن العربي"، واضعين نصب أعينهم هدفاً واحداً هو: "**توجيه كافة الجهود القومية والموارد العربية لخدمة معركة الاسترداد الكبرى**"، في مشهد وصفته الصحيفة بـ "اصطفاف تاريخي خلف الحق السليب"، وعرجت الأهرام على البُعد

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28770، الجمعة 17 أيلول 1965.

الاقتصادي في مقررات قمة الدار البيضاء، وفي مقدمتها الاستمرار في مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وفق الخطط الفنية المرسومة سابقاً في قمتي القاهرة والإسكندرية، واعتبرت القمة أنَّ الحفاظ على الموارد المائية العربية جزءاً لا يتجزأ من معركة الوجود، وهو ما استوجب المضي قدماً في تنفيذ تلك المشروعات كجزء من خطة دفاع موحدة عن الأمن القومي العربي، وختمت الأهرام مقالها بالتأكيد على إعلان أحمد الشقيري أنه سيجعل النقاط السابقة مجتمعةً خارطة طريق لتحويلها إلى واقع ملموس(1).

وبموازاة ذلك الزخم القومي العارم، بَيَّنَتْ "الأهرام" كيف انتقلت القضية من منصات القمة إلى دهاليز التجاذبات داخل منظمة التحرير، فبعد أيام قليلة من تلك المقررات الكبرى، وتحديداً في 30 أيلول 1965، انفردت الصحيفة بنشر خبر الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة السيد أحمد الشقيري، وذكرت أنه لم يكن اجتماعاً بروتوكولياً، بل "مواجهةً مع الذات"، حيث انبرى الشقيري لشرح الظروف الاستثنائية التي تمر بها القضية الفلسطينية، والأسباب الحقيقية التي دفعته إلى طرح استقالته من رئاسة المنظمة والتي "**أوضح قسماً منها**"، واضعاً رفاقه أمام مسؤولية تاريخية في تحديد مصير القيادة الفلسطينية في تلك المرحلة المعقدة، واستشرفت "الأهرام" التفاعل الفلسطيني داخل الجمهورية العربية المتحدة مع ملابسات استقالة الشقيري، فقد عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في مصر اجتماعاً حاسماً قرروا فيه تفويض اللجنة التنفيذية للبت في شأن الاستقالة دون الحاجة لدعوة المجلس الوطني بكامل هيئته للانعقاد، وهي خطوة فسرتها "الأهرام" برغبةً جماعية في الحفاظ على تماسك "**الشعب الفلسطيني الوليد**" وحماية مكتسبات قمة الدار البيضاء من أي ارتدادات قد تضعف الجبهة الداخلية الفلسطينية. وبذلك طوت "الأهرام" صفحةً من التوثيق الصحفي الرصين، جمعت فيه بين طموحات الملوك والرؤساء في القمة، وهواجس القادة في الميدان، مؤكدةً أنَّ رحلة التحرير هي مسارٌ تكتنفه التحديات السياسية بقدر ما تحفه البطولات العسكرية(2).

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28771، السبت 18 أيلول 1965.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28783، الخميس 30 أيلول 1965.

اماطت صحيفة "الأهرام" اللثام عن تصاعد وتيرة العمل المؤسسي للمنظمة من خلال إعلان السيد أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، عن دعوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لعقد دورته الثالثة والختامية في مدينة غزة[1]، وهي خطوة تعدت إطارها التنظيمي إلى تثبيتاً الحق السيادي الفلسطيني على ترابه الوطني، وبالتوازي مع ذلك الحراك المؤسسي، نقل مندوب الأهرام من دمشق ملامح التحول الجذري في الموقف السوري من الملف الفلسطيني، الذي تجاوز الدعم المعنوي إلى اعتراف دبلوماسي كامل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأبلغت الحكومة السورية مكتب المنظمة بدمشق منحه حصانة دبلوماسية ومعاملته كبعثة دبلوماسية معتمدة (سفارة)، تعزيزاً لمكانة المنظمة الدولية، وجاء ذلك في سياق الدعم العسكري واللوجستي المستمر منذ عام 1965، والذي تمثل في قرار الحكومة السورية باقتطاع نسبة 3% من مرتبات الفلسطينيين المقيمين على أراضيها لبناء وتعزيز قدرات جيش التحرير الفلسطيني[2]، بوصفه الذراع الضاربة لمنظمة التحرير، ولم يغفل المجلس الوطني الفلسطيني في تلك الأثناء عن مراقبة التحركات الدولية المريبة، فاستنكر بشدة صفقات الأسلحة الأمريكية الجديدة الممنوحة للكيان الصهيوني، واصفاً إياها بالتحدي السافر، ودعا الشعوب العربية إلى بلورة موقف حاسم ازاء الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدائها الصريح والمتزايد لشعب فلسطين والأمة العربية، وفي مقابل ذلك التوتر مع المعسكر الغربي، أفسحت الأهرام مجالاً واسعاً للإشادة بمواقف الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، لمناصرتهما المبدئية للقضية، وطالبت الأهرام الحكومات العربية التي لم تعترف بـ "بكين" بضرورة الاعتراف بها كاستحقاق سياسي وأخلاقي[3]، وفي ذات السياق القومي، رصد مندوب الأهرام من لبنان وقائع المؤتمر الصحفي التاريخي لجبهة الأحزاب التقدمية والوطنية برئاسة السيد كمال جنبلاط وبمشاركة النائب معروف سعد، والذي حذر فيه المجتمعون من خطورة "الحلف الإسلامي" الذي رأت فيه القوى التقدمية محاولة استعمارية لتمزيق وحدة الصف العربي لصالح الكيان الصهيوني، ولخص جنبلاط المشهد ببراعة حين أكد: "**أن التحدي الأمريكي**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28992، الأربعاء 27 نيسان 1966.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29014، الخميس 19 أيار 1966.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29019، الثلاثاء 24 أيار 1966.

السافر للرأي العام العربي ما كان ليحدث لولا محاولات بعض القوى العربية التغطية على المؤتمر الاستعمارية بعباءة الأحلاف المشبوهة"[1].

وعلى صعيد التطوير العسكري، كشفت الأهرام عن خطة احمد الشقيري إيفاد بعض مقاتلي جيش التحرير إلى فيتنام للاحتكاك الميداني بأساليب حرب الفدائيين العريقة واستلهامها في معركة تحرير فلسطين، واعتبر الشقيري سفر الجنرال الصهيوني موشي ديان إلى فيتنام الجنوبية لدراسة سبل قمع الثوار دليلاً قاطعاً على التحالف العضوي بين الصهيونية والإمبريالية العالمية[2]، وبدى الحس الاستخباري لمنظمة التحرير في مقال نشرته الأهرام حول عزم المنظمة إنشاء "محكمة تحرير فلسطينية"، تكون مهمتها الأساسية متابعة وملاحقة ومحاكمة كل من يعمل ضد قضية الشعب الفلسطيني أو يحاول تقويض طموحاته المشروعة في العودة والتحرير [3].

استفاضت صحيفة الأهرام في رصد حراك رئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري، فذكرت أنه زار راس الامام الحسين (ع) في القاهرة، وأعلن من فوق منبره صرخة احتجاجية مدوية ضد الغطرسة الصهيونية والعدوان الآثم الذي طال مدينة الخليل، بعد اقتحام قوات الاحتلال بيوتها الآمنة وترويع سكانها، وأكد الشقيري من منبره أنه وجه خطاباً شديد اللهجة للملك حسين، شددَ فيه على أنَّ محاولات تجريد شعبه من سلاحه سيزيد إصرار العرب على مده بكافة أسباب القوة والعتاد، وفي مشهد روحاني جامع جسد وحدة المصير، أقيمت صلاة الغائب في جميع مساجد الجمهورية العربية المتحدة وامتدت لتشمل الملايين في شتّى أرجاء الوطن العربي، في تلاحم شعبي عز نظيره ضد الكارثة التي حلت بأرض الخليل[4].

وأفردت الصحيفة حيزاً من مقالاتها في تتبع وتحليل مسارات الحراك الدبلوماسي والمصيري المشترك بين الدول العربية، الذي تجلى في لقاءات مكثفة في بغداد والقاهرة بين رئيس وزراء العراق ناجي طالب ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة زكريا يحيى، ونقلت

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29031، الاحد 5 حزيران 1966.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29036، الجمعة 10 حزيران 1966.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29052، الاحد 26 حزيران 1966.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29205، السبت 26 تشرين الثاني 1966.

الصحيفة تأكيدات زكريا يحيى على الاستعداد الدائم واليقظة المطلقة للتصدي لكافة الدسائس والمؤامرات التي يحيكها الاستعمار بالتواطؤ مع الصهيونية العالمية للنيل من الهوية القومية، مؤكداً أنَّ ميثاق القيادة الموحدة ليس مجرد حبر على ورق، بل قدر وجودي ومصير مشترك يربط بين بغداد والقاهرة في خندق واحد ضد الأطماع التوسعية، وحللت الصحيفة مخرجات البيان المشترك المنبثق عن اجتماعات وفدي العراق والجمهورية العربية المتحدة، الذي نص على حتمية تسليح الجبهات والحدود المواجهة للكيان الصهيوني[1].

وفي تطور دراماتيكي عكس غليان الشارع العربي، رصدت الأهرام ملامح ثورة عارمة اجتاحت مدن الضفة الغربية، وفي مقدمتها مدينة نابلس، فتحولت الساحات إلى ميادين للمواجهة والتنديد بسياسات الملك حسين، ووصفت الصحيفة الصدام العنيف بين الجماهير الثائرة وقوات البوليس وجنود البادية من جهة أخرى، التي أظهرت وجود هوة سحيقة بين تطلعات الشعب الفلسطيني ومواقف السلطة الأردنية، المسيطرة على الضفة الغربية[2]، وبموازاة ذلك التوتر الميداني، كشفت الأهرام عن تعثر المساعي الدبلوماسية الدولية، إذ أعلنت دمشق بمرارة فشل اجتماعات لجنة الهدنة، مؤكدةً من خلال متحدثها الرسمي أنَّ التعنت الإسرائيلي المتكرر وضرب قرارات الأمم المتحدة عرض الحائط أوصل الموقف على خطوط المواجهة إلى طريق مسدودة، وهو ما فضحته الدولة السورية بأدلة الدامغة أمام القوى العربية المجتمعة في بغداد في كانون الثاني 1967[3].

وواكبت الأهرام وقائع المؤتمر السياسي العالمي الذي احتضنته دار نقابة الصحفيين في القاهرة بتاريخ شباط 1967، وركزت على توضيح أحمد الشقيري أمام حشد غفير من الوفود العربية والمراسلين الأجانب أبعاد القضية الفلسطينية وجسامة الاعتداءات الصهيونية المستمرة، ونبهت الأهرام إلى أنَّ احد محرريها كان حاضراً في ذلك المؤتمر، واستجلى مواقف المسؤولين الفلسطينيين الذين حضروه، ثم انتهى إلى تصاعد الموقف الفلسطيني شعبياً في ظل تصعيد عسكري صهيوني ممنهج[4].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29208، الثلاثاء 29 تشرين الثاني 1967.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29215، الثلاثاء 6 كانون الأول 1967.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29267، الجمعة 27 كانون الأول 1967.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، الاثنين 6 شباط 1967، العدد 29277.

وذكرت الصحيفة أنَّ تنامي خطورة الصهاينة على الفلسطينيين الأمنين، ادت إلى حدوث مناقشات مكثفة داخل مجلس الدفاع العربي حول مستقبل القيادة الموحدة ودور الأردن والسعودية وتونس في معركة المصير المرتقبة، وسجلت الأهرام الموقف المبدئي الصلب للقاهرة، الذي عبر عنه وزير الخارجية المصري محمود رياض، حين أعلن التزام مصر المطلق بقرارات مجلس الدفاع مهما كانت التبعات، تلاه عرض القائد العام للجيوش العربية الموحدة الفريق أول علي علي عامر، الذي استعرض تقريراً عسكرياً لوضع الأمة أمام مسؤولياتها المالية والعسكرية، وسط إجماع عربي على تجديد الثقة في القائد العام ورؤيته الاستراتيجية لإدارة دفة الصراع[1].

ولم تغفل الأهرام عن تتبع الحراك السياسي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري، فذكرت أنَّ الشقيري اعد تقريراً مفصلاً عن تطورات القضية الفلسطينية لتقديمه إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يونانث سيشو[2] تطرق فيه إلى التجاوزات الصهيونية[3]، وبعث السيد احمد الشقيري رسالة إلى مجلس النواب اللبناني طالباً دعم لبنان مشيداً بمواقفه السابقة ازاء القضية الفلسطينية، وذكر الشقيري في رسالته فتح معسكرات لتدريب الفلسطينيين داخل لبنان وعددهم 170 الف فلسطيني، مشدداً على أنَّ أبناء فلسطين في لبنان مستعدون لان يكونوا طليعة الشعب اللبناني في معركة المصير، وعلى اثر ذلك أعلن رئيس وزراء لبنان رشيد كرامي في بيان اذاعي أنَّ حكومة لبنان ستفتتح خلال 48 ساعة مراكز للمتطوعين للعمل من اجل قضية فلسطين واسترسل قائلاً: "**ان هذه المراكز ستفتتح في جنوب لبنان حيث يوجد عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وسيفتتح عدد كبير منها في القرى الواقعة على الخطوط**

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، الاثنين 13 مارس 1967، العدد 29312.

(2) يونانت سيشو: ولد عام 1909، سياسي بورمي وثالث امين عام للامم المتحدة ولد في بورما وتلقى تعليمه الجامعي في رانغون تولى عدة مناصب تربوية وانشغل في الصحافة والإذاعة (1949 – 1957) انتخب ممثلاً دئما لبورما في هيئة الأمم المتحدة سنة 1957 وانتخب امين عام للأمم المتحدة سنة 1961 واعيد انتخابه في عام 1966 واستمر في منصبه إلى غاية 1971، توفي عام 1981، للمزيد، ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج3، ص809.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، الخميس 25 أيار 1967، العدد 29385.

مع (الكيان الصهيوني) وأن مراكز التبرع بالدعم ستفتتح أيضاً"[1]، واضاف السيد رشيد كرامي أنه بصدد تشيكل لجنة ايضاً لجمع التبرعات المالية من اجل القضية، وأشرت صحيفة الأهرام عبر مراسلها في بيروت موقفاً اردنياً مناقضاً للموقف اللبناني تمثل في اجراء السلطات الأردنية اعتقالات كبير في صفوف فلسطينيي الضفة الغربية، مما دفع احمد الشقيري للطلب من الفلسطينيين المقيمين في أراضي فلسطين المحتلة في ضفة الأردن الغربية للصمود والبقاء في ديارهم[2].

واستناداً لما تقدم يمكن القول أنَّ المدة بين عامي 1964 – 1967 شكلت تنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية، وأثرها في توحيد الشعب الفلسطيني سياسياً وتنظيم نضاله لاستعادة حقوقه الوطنية، وجهودها في بناء مؤسساتها وتأكيدها الهوية الفلسطينية وتمثيل الفلسطينيين على المستويين العربي والدولي، ورغم محدودية دورها العسكري آنذاك واعتمادها الكبير من الأنظمة العربية فإن تلك المرحلة أرست الأسس السياسية والتنظيمية التي مهدت لتحولات كبرى بعد حرب 1967 حين أصبحت منظمة التحرير الإطار الوطني لأبرز قيادات القضية الفلسطينية.

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، الاحد 28 أيار 1967، العدد 29388.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، 15 حزيران 1967، العدد 29406.

المبحث الرابع

موقف صحيفة الاهرام من أزمة تحويل مجرى نهر الأردن وتداعياتها السياسية

ينبع نهر الأردن من جبل الشيخ ويصب في البحر الميت ويبلغ طوله الحقيقي من منبعه إلى مصبه 320 كلم وتزيد مساحة حوضه عن 40 الف كيلومتر مربع وهو نهر عظيم الانحدار ومنذ أوائل الستينات تمكنت السلطات في فلسطين المحتلة من جر مياه الأردن خارج حوضه لتنفيذ المشروع المركزي لنهر الأردن – النقب[1]، وقد شكل نهر الأردن جوهر الصراع العربي – الصهيوني، على المياه على مدار عقود مع الاخذ بنظر الاعتبار أنَّ الاطماع المائية الإسرائيلية لم تقف عند حدود حوض هذا النهر[2]، وتظهر الأهمية العظمى لنهر الأردن كمحور مائي حيوي واستراتيجي من خلال قلة سقوط الامطار على حوض ذا النهر بوجه عام وضعف معدلات تدفق انهار الحوض مما زاد أهمية كل قطرة ماء تجري ضمن منظومة حوض ذلك النهر، واقتران ذلك بالسيطرة (الإسرائيلية) شبه الكاملة على موارد حوض النهر في ظل افتقار دول الحوض العربي للقوى الاقتصادية والمادية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها وعجزها المادي عن استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية المتطورة والمكلفة مادياً لاستغلال مياه حوض هذا النهر بالشكل الصحيح مع زيادة ملحة وضغط هائل على موارد المياه[3]، لقد طرح (الكيان الصهيوني) مشروع جونسون عام 1953 بهدف اقتسام مياه نهر الأردن مقابل إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية وانهاء النزاع القائم في المنظمة وقد رفض العرب ذلك بسبب نظرة (الكيان الصهيوني) لمصالحها على حساب الاخرين من منطلق مبدأ القوة وعندما حاولت الدول العربية تنفيذ مشاريعها الخاصة لاستغلال مياه النهر واجه (الكيان الصهيوني) ذلك على انه عدوان موجه ضدها مما تسبب في توترات امنية كانت قيام حرب 1967 والتي فرضت واقعاً جغرافياً جديد على الأرض من خلال سيطرة (الكيان الصهيوني) على كامل بحيرة طبريا ومنطقة الجولان السورية وكذلك الضفة الغربية وعلى معظم نهر الأردن[4].

---

(1) حسن عبد القادر صالح، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، مج4، الرياض، 1999، ص47.

(2) عادل محمد لعضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط دار الشروق للنشر، رام الله، 2005، ص97.

(3) د. قبعة كمال، المياه المشتركة والقانون الدولي، المنظمة العربية للتنمية.

(4) علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرات الصهيونية، دار القومية للطباعة والنشر، 2006، ص54.

أولاً - تحويل مياه الأردن:

ترجع مشروعات (الكيان الصهيوني) لاستغلال مياه الأردن إلى قيام الدولة الصهيونية عام 1948 وفي عام 1953 شرع (الكيان الصهيوني) في تنفيذ أول مشروعات تحويل النهر وقد اصدر مجلس الامن الدولي أمر بإيقاف التحويل بموجب ما تقم به العرب[1]، لكنها باشرت في تنفيذ خطتها لتحويل مياه نهر الأردن عام 1959 رغم التحذيرات العربية والتهديدات باستعمال القوة لايقافه واستمر (الكيان الصهيوني) في مشروعها وقد صدر المؤتمر العربي الأول مواجهة (الكيان الصهيوني) من خلال إنشاء قيادة عربية موحدة لحماية مياه نهر الأردن بعد أنْ قرر المؤتمر استغلال مياه نهر الأردن وروافده وكان (الكيان الصهيوني) منذ تأسيسها ترى أنَّ امنها ووجودها مرتبط بالمياه فاعتبرت المواجهة مصيرية بينها وبين العرب حول مياه الأردن وروافده لاسيما أنَّ المياه ضرورية لتطوين المهاجرين اليهود[2].

بدأت أولى المشاريع الصهيونية للانتفاع بذلك النهر بقامة المستعمرات على روافده وتعمقت تلك المشاريع بعد ظهور الكيان الصهيوني[3]، وقد بدأت أوليات حسم الخلافات على النهر بالاتفاق ما بين بريطانيا بأعتبارها منتدبة على فلسطين وشرق الأردن وفرنسا باعتبارها منتدبة على سوريا ولبنان في 7 آذار عام 1923 بإعطاء سوريا ولبنان الحق في التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الفلسطينيون من حيث الري والصيد والملاحة[4]، وبقى ذلك الحق في الانتفاع حتى قيام الكيان الصهيوني عام 1948 حيث كانت اغلب المناطق التي يمر بها النهر وروافده فلما بدأت الحركة الصهيونية بالتوسع وضعت في اعتبارها أهمية الحصول على موارد مائية كافية لتعمير الاراض بصفة خاصة في النقب والاستلاء على مياه

---

(1) احمد المرعشلي واخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام مج1، دمشق، 1984، ص152.

(2) احمد سليم البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة وحرب حزيران 1967، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 211، ص17.

(3) عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص29.

(4) د. حسن الجلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي جامعة الدول العربية، ومعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969، ص94.

نهر الأردن وروافده واستخدامه الهجرات اليهودية المتزايدة وحاجتها إلى إقامة مشاريع صناعية وزراعية[1]، وقد علقت الجامعة العربية في شهر تشرين الثاني 1960 لجنة من المهندسين العرب بوضع مشروع عربي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده للمحافظة على المصالح العربية وفعلاً قامت اللجنة باقتراح مشاريع عاجلة وأخرى طويلة الأمد الهدف فيها احباط المشروع الصهيوني ولكن ذلك المشروع لم ينفذ نتيجة عدم وجود اهتمام جدي من الحكومات العربية لاستمرار الصراعات العربية وعدم وجود التكامل والتعاون الاقتصادي العربي من جنب وكذلك الخشية من ردود أفعال الصهيونية من جانب اخر.

ثانياً – مشروع أريك جونسون:

شرع أريك جونسون[2] في تسويق مشروعه لكافة الأطراف العربية المعنية بالقضية في الشرق الأوسط، مع أنَّ مشروعه ذا فائدة اقتصادية لـ (الكيان الصهيوني)، اذ تستغله بإنتاج الطاقة الكهربائية فضلاً عن المشاريع الاروائية المرتبطة به لسقي المحاصيل الزراعية وعمليات استصلاح الأراضي الزراعية واستعمال مياهه للشرب وإقامة المشاريع الصناعية التي تستغل فيها مياه النهر في مصانعها وتحويل بعض مياه النهر نحو صحراء النقب لجعلها أراضي صالحة للزراعة، ولذا يمكن القول أنَّ ذلك المشروع إسرائيلي بامتياز، وهو من المشاريع المؤثرة على تنامي الصراع العربي – الإسرائيلي حول مياه حوض نهر الأردن، فقد كان بمثابة تهديد صريح ومباشر للامن القومي العربي في المنطقة لماله تأثير على مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية أولى (الكيان الصهيوني) ذلك المشروع أهمية بالغة كما واجه المشروع في نفسه الوقت مواقف عربية متصلبة فضلاً عن انه السبب المباشر لحرب

---

(1) د. محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء احكام القانون الدولي الحاضر 1964 – 1965، ص126، (د.م).

(2) سياسي ورجل أعمال أمريكي، شغل منصب رئيس غرفة التجارة الأمريكية. عُيّن مبعوثاً رئاسياً بمرتبة سفير من قبل الرئيس آيزنهاور عام 1953 للإشراف على مفاوضات استغلال مياه نهر الأردن بين الأردن وسوريا ولبنان و(الكيان الصهيوني). عُرف مشروعه بـ "الخطة الموحدة" لتقاسم المياه، وتوفي عام 1963 قبل أن يرى مشروعه قبولاً سياسياً شاملاً، للمزيد، ينظر:

Samir N. Saliba, The Jordan River Dispute, Martinus Nijhoff, The Hague, 1968, p. 88 – 115.

1967[1]، مع التنبيه إلى أنَّ من أهم المخاطر التي ستلحق بالدول العربية فيما لو نفذ المشروع تدمير المشاريع الزراعية في الأردن وجفاف حوالي 700 الف دونم من الحقول على ضفتي النهر إضافة إلى تثبيت سيادة (الكيان الصهيوني) المطلقة على حوض النهر وما يترتب على ذلك من أوضاع جغرافية وقانونية ستحقق مكاسب اقتصادية وسياسية لـ (الكيان الصهيوني)[2].

وقد عرض رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة علي علي عامر أنَّ تدخلاً عسكرياً من جانب الكيان الصهيوني امر لا مناص منه في مرحلة من مراحل تنفيذ نهر الأردن لا يمكن توقعها الامر الذي يستدعى اتخاذ تدابير عسكرية احتياطية وأن ذلك يتحقق بوحدة القوات العسكرية العربية تستطيع مجابهة الكيان الصهيوني وطالب بتقوية الاستعدادات العسكرية في كل من لبنان وسوريا والأردن وطالب ايضاً بمنحه حرية تحريك القوات العسكرية من الدول العربية إلى أخرى بغية توحيد الجبهات العسكرية ضد الكيان الصهيوني لحماية المشروع العربي لتمويل نهر الأردن وروافده ولكن رفضت لبنان والأردن ذلك المطلب وعارضتا وجود قوات مصرية على أراضيها في وقت السلم كما رفضت قبول التسليح السوفيتي الذي كانت تلح عليه مصر وانقاذاً للمؤتمر تقرر الاكتفاء بالاجرائات الأمنية الاعتيادية في عملية التحويل على بناء سد على نهر اليرموك اما فيما يخص الجيش قد تقرر تعبئة عامة للاقطار التي تتاضم الحدود بشكل خاص والاقطار الأخرى عام تحسباً للطوارئ، من كل ذلك يتضح أنَّ قيام الكيان الصهيوني في تحويل مجرى نهر الأردن هو من اجل تدعيم ذلك الكيان اقتصادياً وعسكرياً ويمكنه من استيعاب هجرات يهودية جديدة على نطلق واسع تهديد للأمن وسلامة الأقطار العربية وتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، كما كان تهديد الكيان الصهيوني دافعاً للرئيس جمال عبد الناصر إلى الدعوة لعقد قمة عربية، واعدت الجامعة العربية ملفا لكل قطر عربي مكتوب عليه "**مجلس رؤساء دول الجامعة العربية مؤامرة تحويل نهر الأردن**"، وضم ذلك الملف كل ما يتعلق بمؤامرة تحويل نهر الأردن وكانت قراءة ذلك الملف الخطوة الأولى أمام

---

(1) صاحب الربيعي الامن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الإحصاء للنشر والتوزيع دمشق، ط1، 2000، ص47.

(2) ياسر إبراهيم عمر، السيادة المائية الاسرائيلية واثرها في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا جامعة النجاح، 2008، ص114.

الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في القاهرة[1]، وسادت وجهتان نظر مختلفتان الأولى تزعمهما اللواء امين الحافظ الرئيس السوري الذي طلب بالقضاء الفوري على الكيان الصهيوني[2]، اما وجهة نظر الأخرى التي اقتنع بها المؤتمر فهي وجهة نظر جمال عبد الناصر الذي كان يدعو إلى التريث وتهيئة المجابهة قبل خوضها، وتوصلت الجامعة العربية خلال مؤتمر القمة الأولى أنَّ الرد على المشروع الصهيوني يتمثل بتحويل نهر الأردن من روافده إلى نهري الليطاني وبانياس الذي يحول إلى نهر اليرموك وحماية ذلك العمل ثم الاتفاق داخل الجامعة على وضع القوات العربية أو جزء منها تحت قيادة هيئة أركان حرب مشتركة يشرف عليها اللواء المصري علي علي عامر مع تخصيص ميزانية سنوية لها قدرها 15 مليون جنيه، بهدف حرمان الكيان الصهيوني من نصف مياه نهر الأردن[3]، والتي وفقاً لما نشرت صحيفة الأهرام القاهرية تزيد من استشراء أزمة الكيان الصهيوني الاقتصادية[4].

ومن أهم قرارات المؤتمر المتعلقة بالقضية الفلسطينية: اعتبار قيام الكيان الصهيوني لتحويل مجرى نهر الأردن خطر حقيقي يهدد الامة العربية ويتطلب منها خطوات جدية للتصدي له من خلال إنشاء هيئة استثمار مياه نهر الأردن لمواجهة جميع محاولات تغيير مجرى النهر[5]، وإقامة معسكرات لتنظيم وتهيئة الشعب الفلسطيني، وتكليف احمد الشقيري بجولة في العواصم للدول العربية لكسب تأييدها في ذلك الشأن[6]، وقد دفعت تلك القرارات دفعت الكيان الصهيوني للتحرك بعد أنْ كان يراقب تلك التطورات العربية منذ إعلان دعوة جمال عبد الناصر لذلك المؤتمر.

---

(1) صلاح الدين شكري، فلسطين، 521 ومؤتمر القمة العربية، دمشق للطباعة، ط1، 1964، ص133.

(2) محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي، ط، بيروت للنشر، 1966، ص101.

(3) الكتاب السنوي لقضية فلسطين، 1965، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص65.

(4) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28158، الثلاثاء 14 كانون الثاني 1964.

(5) علي حسين علي الخلافات 8 العراقية – المصرية بجامعة الدول العربية 1945 – 1958 رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة الانبار، 1999، ص150.

(6) جميل صبري سعيد، مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي من 1964 – 1977، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية بغداد، 1990، ص50.

رد الكيان الصهيوني على ذلك المشروع العربي من خلال تصريح رئيس الوزراء وزير الدفاع الصهيوني ليفي اشكول في الكينست بتاريخ 20 شباط 1964 أنَّ الكيان الصهيوني يعارض خطوات غير قانونية تتخذها الأقطار العربية من جانب واحد وأن الكيان الصهيوني سيعمل على المحافظة على حقوقه الحيوية وانه على وشك انجاز المرحلة الأولى من مشروعه بايصال مياه الأردن إلى الأراضي النقب وسيتم ذلك في عام 1964[1]، لكن ذلك لم يمنع الكيان الصهيوني من الاستمرار بأتمام مشروعه وبالفعل واجرى تجربة خط انابيب المياه الخاص بها والذي بدأ تشغيله الفعلي في حزيران 1964 مقرونا تهيئة الرأي العام العربي للحرب مع الحصول على تأييد القوى الغربية ممثلاً ذلك بزيارة ليفي أشكول إلى الولايات المتحدة الامريكية وحصول على ضمانات من الرئيس الأمريكي وكبار مسؤوليه تبعها قيام مناورات للجيش الصهيوني، حينها أكد رئيس أركان الجيش إسحاق رابين في أيلول عام 1964 أن الكيان الصهيوني يعرف كيف يجد الطريق الملائم لتأمين حقوقه ولو باستخدام السلاح، وصاحب ذلك تزايد الاعتداءات الصهيونية على الحدود السورية[2].

ويبدو أن ما حدث أدى إلى عقد اجتماع القمة العربي الثاني الذي تقرر فيه البدء فوراً في تنفيذ مشروعات تحويل نهر الأردن على الرغم من اقتراح امين الحافظ بقيادة عملية عسكرية تجعل الاعمال الصهيونية لا فائدة منها، كما ركزت حركة فتح منذ انطلاق نشاطاتها الفدائية على مهاجمة القائمين باعمال تحويل مجرى النهر الذي تقوم به (الكيان الصهيوني) من خلال نسف انابيب المياه[3]، فعبرت مجموعة منهم نهر الأردن إلى البحيرة الكبيرة التي انشأتها (الكيان الصهيوني) في (موج البطوان)، وزرع الفدائيون الغامهم، لكن عملياتهم لم تكن ذات أهمية بسبب بدائية الألغام التي استعملوها[4].

---

(1) احمد محمود – شعبان، نهر الأردن معركة ومصير، ط1، بغداد، 1964، ص85.

(2) عمر رشدي، الصهيونية وربيبتها إسرائيل، ط2، القاهرة، 1965، ص414.

(3) عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة والصراع الإسرائيلي 1963 – 1967، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص174.

(4) محمد حلمي الفول، التحولات الفلسطينية 1967 – 1987 دار الوسيم دمشق، 1992، ص74.

ثالثاً – القانون الدولي ومياه الأنهار:

اجمعت القوانين الدولية على انه لا يجوز لأي دولة اجراء تغيرات على أراضيها من شأنها ان تؤثر على الوضع الطبيعي لإقليم دولة مجاورة لها ولا يحق لها ايقاف أو تغيير مجرى النهر الدولي، ولا يحق لأي دولة استغلال مياه الأنهار الدولية بشكل يهدد احتياجات دولة نهرية أخرى، أو يقيد استغلالها لمياه النهر بالشكل المناسب(1)، ومن المبادئ والقوانين الدولية الهامة بخصوص استغلال مياه الأنهار المشتركة: قانون مؤتمر جمعية القانون الدولي الذي عقد روبر فينك عام 1956 والذي نص على: "**أنَّ كل دولة مسؤولة بمقتضى القانون الدولي عن أي عمل فردي اوجماعي من شأنه احداث أي تغير في النظام المائي المتبع بالنسبة لاي نهر من الانهار ذات الحق المشترك في التقاسم اوالحاق الأذى بدولة أخرى**"، وقانون مؤتمر رابطة القانون الدولي الذي عقد في نيويورك عام 1958، وأكد على حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في السيطرة والاستغلال لمواردها المائية السطحية والجوفية، وقانون مؤتمر جمعية القانون الدولي الذي عقد في هلسنكي عام 1966، واوجب إحالة أي نزاع مائي بين دولتين اواكثر إلى التحكيم اذ ليس من حق أي دولة القيام بأي عمل على نهر مشترك ومتنازع عليه قبل التوصل إلى اتفاق بشأنه مع الدول المتشاطئة الاخرى، وبناء عليه فإن تنظيم استغلال الموارد المائية النهرية تقوم على: ضرورة العدالة في توزيع مياه النهر والانتفاع المشترك، وعدم قانونية أي إجراءات قد تؤدي إلى خلل في عدالة التوزيع المائي بين الدول النهرية، والتعاون المشترك في مجال تنمية موارد النهر والانتفاع المشترك منها، ومراعاة حاجة الدولة للنهر ومدى اعتمادها عليه(2).

اما بالنسبة لـ (الكيان الصهيوني) فرأت أنَّ امنها المائي يعدو كل الاعتبارات والقوانين والمعاهدات فنهر الأردن أهم الأنهار الحيوية بالنسبة لها لذا نفذت مشروع تحويل مجرى نهر الأردن مما تسبب في تقليل كميات المياه إلى الأردن والضفة الغربية(3).

---

(1) عمر شديد، المياه والامن الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر – عمان 1999، ص311.

(2) عبد الله موسى، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التشفية مركز الحضارة العربية – مصر – 1996، ص22.

(3) عايد الوشامي، جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة، شباط، 1999، ط1، ص393.

صرح رئيس وفد العراق وحسب ما نشرت صحيفة الأهرام أنَّ العراق مستعد لحضور مجلس الدفاع الأعلى لمنع (الكيان الصهيوني) من تحويل مجرى نهر الأردن وقال ناصر العاني رئيس الوفد عندما تصدى لمعالجة أي موضوع فانما يكون ذلك بصفتي رئيساً لوفود العراق وليس بصفة رئيساً للدورة للمجلس وسأل مندوب الصحيفة الأهرام لماذا لم يرد العراق على الدعوة الخاصة لعقد مجلس الدفاع إلا على بحث تنفيذ خطة منع (الكيان الصهيوني) من تحويل مجرى نهر الأردن فقال: "**أنه من المؤسف أنَّ جميع المستندات الخاصة بهذا الموضوع وملفاته قد أُحرقت في وزارة الدفاع أثناء ثورة 14 رمضان وليس هناك ورقة واحدة تتصل بهذا الموضوع موجودة الآن لدى الحكومة العراقية ونحن مستعدون لحضور الاجتماع والاجتماعات القادمة**"[1].

وقد تابعت صحيفة الأهرام المؤتمر الذي عقد في القاهرة في 14 كانون الثاني 1963، ونقلت كلمة الرئيس جمال عبد الناصر التي جاء فيها: "**مهما تكن الخلافات بين البلاد العربية فإن هناك عمل عربي مشترك ضد الخطر الخارجي وأبرز ما فيه هو ارتباط مشكلة تحويل مجرى نهر الأردن لان مشكلة تحويل مجرى نهر الأردن مرتبط ارتباطاً بقضية فلسطين ولا يقبل التجزئة**"، واكد مراسل الصحيفة الأهرام أنَّ المؤتمر انتهى بإصدار البيان الرسمي رقم واحد الذي أشار الى وقائع المؤتمر قائلاً: "**عقد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية جلسته من مساء 14 كانون الثاني 1963 برئاسة رئيس جمهورية العراق عبد السلام عارف التي لها رئاسة الدورة الحالية، وبعد أنْ افتتح الرئيس الاجتماع ألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة كلمة، ثم تحدث الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية العربية المتحدة شارحاً الأسباب التي حدثت أنْ يوجه سيادته الدعوة إلى عقد ذلك الاجتماع المهم لمناقشة موضوع المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن**"[2].

وأوضحت الصحيفة بدء الاستعدادات لتنفيذ قرارات المؤتمر برسم خطة للتنفيذ العملي لمقرراته، ومن ضمن تلك المقررات تنظيم هيئة القيادة العامة للجيش العربي ورسم خطط مواجهة المواقف الطارئة وما بعدها ووضع ميزانية لتسليح الدولة المحيطة بـ (الكيان الصهيوني)

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، السبت 12 أيلول 1964، العدد 28400.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28158، الثلاثاء 14 كانون الثاني 1964.

بقيمة 15 مليون جنيه سنوياً، وتوزع على الدول العربية ويذهب قسم منها لاستغلال مياه الأردن[1]، وعقد ممثل فلسطين في الجامعة العربية احمد الشقيري لقاءات على هامش القمة، ثم ادلى ببيان جاء فيه: "**رأيت من واجبي القومي بعد انتهاء الدورة الأولى لمجلس ملوك ورؤساء الدول العربية أنْ ادعو بهذا المؤتمر الصحفي لاضع أمام الرأي العام العربي والشعب الفلسطيني، لاسيما المعالم الرئيسة للطريق الذي اختطه هذا الاجتماع التاريخي بشأن قضية فلسطين ومجريات نهر الأردن من قبل الصهيونية الاستعمارية**"[2].

والحقيقة أنَّ قرارات ومخرجات مؤتمر القمة آنف الذكر اثارت حفيظة (الكيان الصهيوني) فأصدرت بياناً رسمياً تلاه رئيس وزراء (الكيان الصهيوني) ليفي اشكول بياناً في الكنيست الإسرائيلي، قائلاً: "**ان قرارات مؤتمر القمة العربي تضمنت تهديداً باستعمال القوة ضد (الكيان الصهيوني)، وأن تلك البيانات والمقررات تتضمن نفياً للمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليه الدول العربية ... وأن قرارات قمة القاهرة تتعارض مع اتجاهات السياسة الدولية التي تدعو إلى إزالة التوتر وتعزيز السلام**"، وادعى ليفي اشكول: "**أنَّ قمة القاهرة قد أوضحت للعالم من الذي ينوي العدوان الذي يهز ضمير كل محب للسلام**"، على حد تعبيره، مشدداً على أنَّ (الكيان الصهيوني) ستعارض أي خطوات تتخذها الدول العربية وستحافظ على مصالحها، وستسحب المياه من بحيرة طبرية في نطاق الكميات التي حددها مشروع جونسون، واستعرض ليفي اشكول في الكنيست باسم الحكومة مناقشات وقرارات مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي عقد في القاهرة، وبعد البيان مباشرة عقد لجنة الخارجية والامن في الكنيست اجتماعاً استمعت فيه إلى تقرير وزيرة خارجية (الكيان الصهيوني) غولدا مائير عن مؤتمر القمة، ونبهت صحيفة الأهرام إلى أنَّ أهمية بيان ليفي اشكول سببها انه رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الوقت ذاته، مما يكسب تهديده طابعاً سياسياً وعسكرياً، ولذا انتقدت الأهرام تصريحاته مبينةً أنها[3].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28163، الاحد 19 كانون الثاني 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28165، الثلاثاء 21 كانون الثاني 1964.

(3) المصدر نفسه.

وبينَّتْ صحيفة الأهرام أنَّ راديو عمان اذاع أنَّ السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية واصل اتصالاته الرسمية لمتابعة البحث في تنفيذ قرارات مؤتمر الذروة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني وقد اجتمع السيد الشقيري بالسيد أنطوان عطا الله وزير الخارجية الأردني وسيحضر السيد الشقيري اجتماعاً لمجلس الوزراء يعقد برئاسة الملك حسين وأضافت الصحيفة عن طريق راديو عمان أنَّ الحكومة تضع تفصيلات الزيارة التي يعتزم الشقيري القيام بها[1].

تابعت الصحيفة باهتمام اجتماعات وزراء الخارجية العرب اذ بدأ وزراء الخارجية العرب اجتماعاتهم في القاهرة لاعداد مشروع جدول الاعمال والذي سيعرض على الملوك والرؤساء وقد قرر الوزراء في اجتماعهم الذي عقد أنْ يترك امر بحث الشؤون العسكرية والشؤون المالية المتصلة بمشروعات تنفيذ تحويل روافد نهر الأردن إلى الملوك والرؤساء[2]، وأكدت الصحيفة أنَّ السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية قد عقد مؤتمر صحفياً في الإسكندرية في قاعة قصر (المتنزه)، والذي عقدت فيه اجتماعات المؤتمر وفي البداية قرأ الأمين العام بياناً مكتوباً عن اعمال مؤتمري القمة العربي الأول والثاني وقال في بيانه أنَّ نجاح المؤتمر الأول والجو الذي ساد العلاقات العربية وقال: "**ان العمل بدأ منذ المؤتمر الأول في تنفيذ قراراته في جو من التضامن**"، وأشار إلى أنَّ المؤتمر الأول ومخططه لحماية المصالح العربية من الناحية الفنية واستكمال الدراسات ببدء العمل في المشروعات التي تهدف إلى استغلال مياه نهر الأردن، وأن المؤتمر الثاني للملوك والرؤساء العرب تقرر البدء فوراً في تأكيد الاعمال التنفيذية من اجل أنْ يتسنى للأرض العربية ولاهلها أنْ ينتفعوا بما ينبع من أراضيهم من انهار وكما درس المؤتمر الثاني بكل احتمالاته عندما يقوم العرب مشروعاتهم والذي يتطور عليه الوضع عندما يتم تحويل المياه بعد تنفيذ مشروعاتها وذكر الأرقام والمبالغ التي خصصت لمشروعات تحويل مجرى نهر الأردن في مقررات المؤتمر الأول وقد أوضح المؤتمر الصحفي على ان يكون مجلس الجامعة على مستوى الرؤساء والملوك في شهر أيلول من كل عام وسيكون المؤتمر المقبل في المغرب، وأضاف ان ذلك المؤتمر قد خرج بتأييد كامل للتعاون

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28195، الاحد 20 شباط 1964.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28389، الثلاثاء 1 أيلول 1964.

العربي وهتم الأمين العامة للجامعة العربية بيانه قائلا أن المؤتمر الأول ناقش الخطط التي تمنع (الكيان الصهيوني) من تحويل النهر والمؤتمر الثاني سيؤكد ذلك إضافة إلى تهيئة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه وبلاده[1].

كشفت صحيفة الأهرام في عددها الصادر في أيلول 1964، عن حالة من التوجس والقلق بين ساسة الكيان الصهيوني، ورصدت بدقة فحوى التصريحات الرسمية التي بثها راديو (الكيان الصهيوني) على لسان وزيرة الخارجية غولدا مائير، التي تضمنت نداء استغاثة إلى المجتمع الدولي، حذرت فيه من الأخطار والمآلات التي انطوى عليها مقررات مؤتمر قمة الإسكندرية المنعقد في الجمهورية العربية المتحدة، وطالبت الدول الكبرى بدعم (الكيان الصهيوني) في مواجهة الإجماع العربي الذي تبلور في القمة، محاولةً بذلك تأليب الرأي العام الدولي ضد التوجهات الوحدوية والعسكرية التي تمخضت عن مؤتمر القمة العربي، وفي سياق متصل برصد التحركات العسكرية السرية، نقلت الأهرام تقريراً استقصائياً عن وكالة "اليونايتد برس من باريس، سلط الضوء على نشاط محموم قاده رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي إسحاق رابين، فقد أفادت التقارير أنَّ رابين ووفد رفيع المستوى من كبار معاونيه العسكريين، أجروا سلسلة محادثات سرية مكثفة مع كبار القادة العسكريين الفرنسيين في باريس. ووفقاً لما أوردته الصحيفة، فإن تلك الزيارة لم تكن بروتوكولية، بل جاءت لبحث ما وصفته الدوائر الإسرائيلية بـ "**الموقف العسكري المتأزم في الشرق الأوسط**"، في قراءة إسرائيلية لنتائج قرارات مؤتمر القمة العربي وما قد يترتب عليها من تغيير في موازين القوى أو تهديد مباشر للأمن القومي الصهيوني، خاصة في ظل التوجه العربي نحو تأسيس القيادة العربية الموحدة والبدء في مشاريع تحويل روافد نهر الأردن[2].

وانفردت الصحيفة الأهرام في تحقيق خاص وعن طريق مراسلها في المؤتمر الذي شهدته مدينة جاكارتا من خلال احتفالات اندونيسيا اذ حضر وفود 27 دولة من آسيا وإفريقيا ومن ضمن تلك الدول الجمهورية العربية المتمثلة بالسيد زكريا يحيى نائب رئيس الجمهورية رئيساً للوفد فقد انتهز السيد زكريا محي الدين وجود هذا العدد الكبير من رؤساء الدول الاسيوية

---

(1) **صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28401، الاحد 13 أيلول 1964.**

(2) **صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28403، الثلاثاء 15 أيلول 1964.**

ليعرض عليهم وجهة النظر العربية في اخر تطورات القضية الفلسطينية وذلك فيما جد وخاصة بعد قيام (الكيان الصهيوني) بتنفيذ مؤامراتها لتحويل مجرى نهر الأردن وكشف المؤامرة وشرح نائب الرئيس خلال اتصالاته بالوفود موقف مؤتمر العربي الأول ومؤتمره الثاني من محاولة (الكيان الصهيوني) سرقة المياه العربية لتنفيذ مشروعاتها التوسعية على حساب الشعوب العربية التي تنبع تلك الأنهار من أراضيها ويعيش أهلها العرب على مياهها وأن (الكيان الصهيوني) قامت فعلاً بتشغيل محطات الرفع ومدن انابيب المياه وذلك لاسيعاب عدد اخر من المهاجرين اليهود على حساب حق عرب فلسطين كما أكد نائب الرئيس في اجتماع الشعوب العربية على تنفيذ قرارات التي أصدرها المؤتمر الأول والثاني للملوك والرؤساء العرب بشأن تنفيذ المشروعات العربية لاستغلال روافد نهر الأردن[1].

وذكرت الأهرام أنَّ رؤساء الحكومات العربية ناقشوا في مؤتمر القاهرة ثلاثة مسائل مهمة من ضمنها تحرشات (الإسرائيلية) بمواقع العمل في تحويل نهر الأردن، واتفقوا على توقيت وكان انعقاد مؤتمر القمة الثالث وموقف بورقيبة، وكان لمشروع تحويل روافد نهر الأردن في الأراضي العربية فإن بحثه متفرع إلى عدة نواحي فنية وعسكرية انعقد في الدار البيضاء مؤتمر القمة الثالث بتاريخ 13 أيلول عام 1965 وحضره ملوك ورؤساء الدول العربية وتتناول المؤتمر عدة قضايا وكان من ضمنها وحسب المادة خامسا من القرارات المتخذة هي الجانب الفني – متابعة استثمار مياه الأردن نظرا لمجلس تقرير الأمين العام بشأن العمل في المشروع العربي الموحد الاستثمار مياه الأردن وروافده وتقرير مجلس إدارة في اجتماعاته يوم 26 آب لعام 1965 وقرر استمرار الدول المعنية في اعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقاً للخطة المرسومة وطبقاً لما تقرر بشأن الحماية العسكرية للمشروع، وتفويض مجلس إدارة المشروع نقل بعض الاعتمادات المرصودة إلى البرنامج الزمني الجديد الذي يضعه على أساس سير العمل وفي ضوء ما يتوفر من الحماية للمشروع في اقسامه المختلفة، وارجاء النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة للقسمين الأردني والسوري إلى الدورة المقبلة وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوفرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية، وبحث مجلس

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28636، الخميس 6 أيار 1965.

إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة موضوع القرض المطلوب لمشروع وسد النبطة وما يمكن أنْ تساهم به الهيئة في القرض من المبالغ المخصصة للقسم اللبناني[1].

وأكدت الأهرام في افتتاحية أنَّ مؤتمر القمة ختم اعماله بجلسة مفتوحة أعلن فيها البيان المشترك، وأن الملوك والرؤساء كتبوا بأنفسهم القرارات السرية، بينما وضعت لجنة من وزراء الخارجية مسودة البيان الذي جاء فيه ميثاق دعم التضامن العربي ومناهضة مخططات الاستعمار الصهيوني ودعم القيادة العربية الموحدة ودفع العمل في المشروعات الفنية لنصر الأردن وروافده[2]، وأبرزت الصحيفة خطورة قرارات القمة العربية، واصفةً إياها بواحدة من أهم الدورات التاريخية، معلنةً عن عقد القمة الرابعة في الجزائر خلال أيلول 1965. ونقلت تأكيد الرئيس جمال عبد الناصر بأنَّ ذلك الاجتماع من أدق اللقاءات التي شارك فيها، مشدداً على نجاحه المؤكد في توحيد الصف العربي. وتركز اهتمام التغطية الصحفية على القرار الاستراتيجي القاضي ببدء تحويل روافد نهر الأردن، كخطوة عملية لمواجهة الأطماع الصهيونية وحماية الحقوق المائية العربية، مما جعل من تلك القمة نقطة تحول جذري في مسار الصراع[3].

استعرضت صحيفة الأهرام بأسلوب تحليلي معمق تداعيات الحراك القومي العربي، مسلطة الضوء على الاستنفار الدبلوماسي الإسرائيلي الذي تجسد في جولة وزير خارجيتها المكوكية بين واشنطن وأوتاوا ولندن، بهدف تأمين تدفقات المساعدات العسكرية والاقتصادية لمواجهة وحدة الصف العربي، وكشفت الصحيفة، استناداً إلى ما بثه راديو (الكيان الصهيوني)، عن فحوى مداولات الوزير مع الرئيس الأمريكي جونسون، والتي ارتكزت على ترسيخ دعائم التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، في حين أحاط الغموض نتائج الطلبات العسكرية المباشرة، وفي اعتراف صريح بانسداد الأفق السياسي أمام مساعيه، أقر الوزير بضياع دعواته للتفاوض المباشر مع العواصم العربية تحت وطأة "**الآذان الصماء**"، مما دفعه للبحث عن ظهير دولي

---

(1) احمد عصـــام عودة، الملف الكامل لمســـيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ط1، 1981، ص22.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28770، الجمعة 17 أيلول 1965.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28771، السبت 18 أيلول 1965.

في كندا وبريطانيا لضمان الاستقرار الإقليمي من المنظور الصهيوني وتوفير الدعم اللازم لتعزيز قدرات الكيان المادية والعسكرية[1]، وتجسيداً للمنحى المؤسسي الذي انتهجته قمة الإسكندرية، كشفت الأهرام عن تدشين "**هيئة الرقابة المالية**" كذراع مستقل لضبط ومراجعة حسابات المنظمات الثلاث المنبثقة عن المؤتمر: "**القيادة الموحدة، ومنظمة التحرير، وهيئة استغلال روافد الأردن**" وأُنيطت تبعية تلك الهيئة بمجلس رؤساء الحكومات العربية لضمان أعلى درجات الشفافية في إدارة الموارد المخصصة للمواجهة، مما عكس جدية التوجه العربي في تحويل المقررات السياسية إلى واقع ميداني منظم[2]، ونقلت صحيفة الأهرام عبر مراسلها في بيروت أصداء الغضب الشعبي والسياسي الذي أحدثته التحركات الدبلوماسية الإسرائيلية، فأفادت أنَّ زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للعواصم الغربية أثارت موجة استنكار عارمة لدى جبهة الأحزاب اللبنانية. وفي رد فعل حاشد، عقد ممثلو القوى التقدمية والوطنية مؤتمراً صحفياً موسعاً برئاسة وزير الأشغال ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط، وأدان المجتمعون بشدة صفقات السلاح الأمريكية الموجهة للكيان الصهيوني، وشهد المؤتمر، الذي استهله النائب معروف سعد بتلاوة بيان تنديد تضمن هجوماً سياسياً حاداً حمل فيه المجتمعون دعاة الحلف الإسلامي مسؤولية تقويض وحدة الصف العربي، معتبرين أنَّ مثل تلك التحركات تمهد الطريق لدعم (الكيان الصهيوني) وتمكين مخططاتها في المنطقة، واختتم جنبلاط اللقاء بالإجابة على أسئلة الصحفيين، مؤكداً على ضرورة التلاحم القومي لمواجهة التهديدات الوجودية التي تفرضها التحالفات الاستعمارية والصهيونية، ثم قال: "**لو لم تدفع السياسة الأجنبية فريقاً من العرب باسم التحالف الإسلامي لتغطية المؤتمرات الاستعمارية لما أقدمت أمريكا على هذا التحدي السافر للرأي العام العربي**"[3].

واستناداً لما تقدم، يبدو واضحاً أنَّ معضلة نهر الأردن ليست مجرد نزاع فني حول حصص مائية، بل مثلت في جوهرها إحدى ثوابت الصراع العربي – الإسرائيلي ورهانه الوجودي، ونظراً لما ترمز إليه المياه من عصب استراتيجي واقتصادي لا غنى عنه للدول

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28918، السبت 13 شباط 1966.

(2) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29010، الاثنين 16 أيار 1966.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29031، الاحد 5 حزيران 1966.

العربية المشاطئة سوريا والأردن ولبنان فضلاً عن فلسطين، فقد برعت صحيفة "الأهرام" في تعقب ذلك الملف بمهنية عالية، مبرزةً أنَّ المسألة المائية تقع في صلب الأمن القومي العربي ومستقبل تنميته، وفي المقابل، فإن الموقف العربي الذي سعى لإقرار توزيع عادل يصون الحقوق التاريخية، اصطدم بالرؤية الصهيونية التي اعتبرت السيطرة على مياه النهر ركيزة لأمنها وتوسعها، ووسيلة لترسيخ استيطان المهاجرين في النقب والجنوب. وبناءً عليه، ظل نهر الأردن نقطة تصادم دائمة بين الحقوق المشروعة للدول العربية والأطماع الصهيونية.

الخـاتمـة

الخـاتمـة

لم يكن تعاطي صحيفة الأهرام مع القضية الفلسطينية مجرد تغطية صحفية لحدث طارئ، بل ظاهرة بنيوية جسدت دور الصحيفة في صياغة الوعي العربي، فتجاوز خطابها حدود النقل الإخباري الى منصة قومية أدارت الاشتباك السياسي بين تطلعات الشارع وموازين القوى الدولية، موظفةً الكلمة كأداة دبلوماسية ناعمة لتفنيد المزاعم الاستعمارية.

واستقطبت الصحيفة الرأي العام حين نقلت المأساة الفلسطينية من حيزها المحلي إلى أفقها الوجودي في الضمير القومي، مما أتاح للنخب المثقفة ممارسة دورها في التعبئة والتحليل للقضية الفلسطينية، وغدت افتتاحيات الأهرام ومقالاتها — والحالة تلك — وثيقة تاريخية جسدت مخاض الهوية في مواجهة الإملاءات الاستعمارية والمؤامرات الصهيونية، محوّلةً المتن الصحفي إلى ساحة اشتباك فكري لا تقل أثراً عن مضامير المواجهة الميدانية، ولارتباط دراستنا بفرضية وتساؤلات، فإنها انتهت إلى جملة استنتاجات تضمنت إجابات عن محاور فرضيتنا، وكالآتي.

- كشفت الدراسة من خلال تتبع الجذور التاريخية للأهرام أنها ولدت من رحم المعارضة والبحث عن الحرية على يد الأخوين سليم وبشارة تقلا، مما أضفى عليها صبغة نضالية منذ نشوئها، وأثبتت أن احتضان الخديوي إسماعيل لها لم يكن شكلياً، بل ركز على إيجاد صوت مصري وطني يقف في وجه التغلغل الأجنبي، وهو ما تجلى لاحقاً في صمود الصحيفة أمام قانون العقوبات البريطاني عام 1883، لتستحق بجدارة لقب ديوان العرب الحديث وسجلهم التاريخي الذي لم يهادن القوى الاستعمارية.
- تجاوزت صحيفة الأهرام في الحقبة (1956–1967) دورها التقليدي كوسيلة لنقل الأخبار اليومية، إلى مؤسسة أيديولوجية متكاملة صاغت نظرية المواجهة العربية. ونجحت عبر نخبها في تحويل القضية الفلسطينية من مجرد أزمة لاجئين يقتاتون على إعاشات دولية، إلى قضية تحرر قومي وجودي ارتبطت مصيرياً بوحدة المشرق والمغرب العربي، مما جعلها المحرك الأول للوعي الجمعي العربي في تلك الحقبة التاريخية الدقيقة التي تطلبت صياغة هوية وطنية جامعة لمواجهة التحديات الكبرى.
- استنتج الباحث أن تولي الأستاذ محمد حسنين هيكل رئاسة التحرير عام 1957 مثل انعطافة جذرية في تاريخ الصحافة العربية، حيث أعاد صياغة دور الأهرام كقناة تواصل

محورية وفائقة التأثير بين هرم السلطة وقاعدة الجماهير العريضة، وتحولت في عهده من مؤسسة تعاني عجزاً مالياً إلى عملاق إعلامي يوزع مليون نسخة، وأصبحت مقالاتها بمثابة بوصلة سياسية ترشد الرأي العام العربي وتحدد اتجاهاته نحو القضية الفلسطينية بمهنية عالية، مما جعل الكلمة الصحفية تضاهي في تأثيرها القرارات السياسية الكبرى.

- استنتج الباحث أن مقالات محمد حسنين هيكل أسست لمفهوم الواقعية السياسية الناقدة في معالجة الصراع العربي الصهيوني، بعيداً عن لغة الانتصارات الوهمية. فقد أثبتت الدراسة أن هيكل استخدم صفحات الأهرام لممارسة صدمة وعي للجماهير العربية عبر تحليل أسباب هزيمة 1948 بكل شجاعة، واصفاً إياها بنتاج الخيانة والجهل، وهو ما كان يهدف إلى إعادة بناء المؤسسة العسكرية والسياسية العربية على أسس علمية حديثة تضمن كسب معركة المستقبل.
- صاغت الأهرام – لاسيما في طروحات محمد حسنين هيكل – معادلة معقدة ربطت بين تحرير فلسطين وحتمية التغيير الاجتماعي والسياسي في الداخل العربي، ومارست الصحيفة مارست نقداً بنيوياً شجاعاً للأنظمة العربية، معتبرة أن طريق العودة يبدأ بالضرورة من محاربة الرجعية والتبعية، وأن هزيمة عام 1948 كانت نتاجاً لواقع طبقي مهترئ يحتاج إلى ثورة شاملة تقتلع جذور الضعف وتبني مجتمعاً قادراً على المواجهة، وربطت الصحيفة ربطاً عضوياً بين تحرر الأرض من المغتصب الصهيوني وتحرر الإنسان العربي من قيود التبعية والرجعية المحلية التي كبلت إرادته لعقود.
- مثل أرشيف الأهرام أهم مصدر أولي لا غنى عنه لدراسة تاريخ مصر المعاصر وتطورات الصراع العربي الصهيوني بمختلف أبعاده السياسية والاجتماعية. فمن خلال المادة العلمية الغزيرة التي وفرتها الصحيفة، استطاع الباحث الوصول إلى المادة الخام للقرار السياسي العربي، ورصد التحولات الجيوسياسية في المنطقة، مما يجعل من هذه الدراسة وثيقة مرجعية تربط بين الحدث الصحفي اللحظي والواقع التاريخي الموثق بالكلمة والتحليل المعمق، مما منح البحث صفة الاستقصاء التاريخي الدقيق.
- لم تكتفِ النخبة الفكرية في الأهرام، متمثلة في شخصيات مثل حسين فوزي النجار وأحمد طربين، بالسرد التاريخي التقليدي، بل أجرت عملية استقصائية دقيقة للفكر الصهيوني لتفكيك مرتكزاته الأيديولوجية، ونجح في تجريد الصهيونية من مسوغاتها الدينية عبر تقديم بديل معرفي رصين استند إلى حقائق علمية وتاريخية، مما أدى إلى تحصين العقل العربي

ضد الدعاية الصهيونية الغربية التي كانت روجت لمفاهيم مضللة حول أرض الميعاد والحق التاريخي المزعوم.

- استخدم كُتّاب الأهرام سلاح الأنثروبولوجيا والتاريخ القديم بذكاء أكاديمي حاد لإثبات أن الصهيونية جسم غريب لا جذور له في بنية المنطقة العربية الحضارية. ومن خلال التركيز على الجذور الكنعانية لفلسطين، نجحت الصحيفة في إثبات أن الوجود العربي في الأرض هو وجود أصيل وسابق لكل الادعاءات اليهودية، وهو تحليل رصين هدف بالدرجة الأولى إلى تجريد إسرائيل من شرعيتها التاريخية المزعومة أمام المثقف العربي والغربي على حد سواء، وإعادة الاعتبار للحق التاريخي المطلق.
- قدمت مقالات شفيق الرشيدان رؤية نقدية عميقة للأسس العقائدية التي استند اليها الكيان الصهيوني من واقع نصوصه الخاصة، وكشفت كيف استُخدم التلمود كأداة لتغذية العنصرية والقسوة الصهيونية تجاه العرب، مما منح الدراسة قوة تفسيرية لفهم السلوك العدواني الصهيوني الممنهج، باعتباره ترجمة لنصوص انعزالية بررت سفك الدماء والسيطرة على مقدرات الآخرين، مما كشف الوجه القبيح لذلك المشروع الاستيطاني أمام الرأي العام.
- امتلكت نخب الأهرام وعياً مبكراً بأبعاد الصهيونية، لاسيما مجدي وهبة، الذي ميز بدقة بين اليهودية كمعتقد ديني سماوي والصهيونية كحركة استعمارية سياسية توسعية نشأت في بيئة غربية، ومن خلال رؤيته الثاقبة التنويرية لم يسقط في فخ العداء الديني السطحي، بل ركز على نقد المشروع الصهيوني وتفكيك شخصية زعمائه مثل هرتزل، مما مكن القارئ العربي من فهم طبيعة الصراع باعتباره صراعاً ضد حركة استعمارية تستهدف الأرض والهوية وليس نزاعاً عقائدياً مجرد.
- أدت الصحيفة دور الحارس والموثق القانوني للممتلكات العربية المنهوبة في فلسطين، متجاوزة دورها الإخباري إلى الحقوقي، فمن خلال مقالات ممدوح توفيق وزكريا نبيل، تحولت صفحات الأهرام إلى سجل عقاري وخزانة وثائقية وثقت بالأسماء والأرقام حجم النهب الصهيوني للبيارات والمصارف والأوقاف، وهذا التوثيق لم يكن مجرد رصد إحصائي، بل فعلاً نضالياً لمنع ضياع الحقوق العربية بالتقادم أو عبر صفقات التسوية الدولية التي تُطبخ في الخفاء.

- تتبع كُتّاب الأهرام الصفقات المالية الدولية المشبوهة التي استهدفت تصفية قضية اللاجئين اقتصادياً، لاسيما مقالات زكريا نبيل وممدوح توفيق، التي مثلت راداراً قانونياً كشف مبكراً عن نوايا إسرائيل في استبدال حق العودة بالتعويضات المالية، ففضحت الصحيفة بالأرقام كيف أن الأموال المعروضة لا تساوي جزءاً يسيراً من قيمة الأراضي والأوقاف المنهوبة، مما أحبط مخططات التوطين القسري.
- اليقظة البحثية لكُتّاب الأهرام كانت من اسباب فضح وإجهاض محاولات تصفية القضية الفلسطينية تحت غطاء الأمم المتحدة، لاسيما ما عرف بـ تقرير جونسون، فالصحيفة كشفت أبعاد الخطة التي سعت لتحويل حق العودة المقدس إلى تعويض مالي تافه ينهي القضية، وعبأت الرأي العام العربي ضده، مؤكدة أن الحق الفلسطيني لا يقبل القسمة أو البيع، وأن الأرض لا تعادلها كنوز الدنيا أو الودائع البنكية المنهوبة.
- أظهرت الدراسة أن اعتماد الأهرام على لغة الأرقام الصارمة، مثل توثيق 18 مليون دونم من الأراضي العربية المغتصبة، منح الخطاب العربي قوة ثبوتية هائلة في المحافل الدولية والقانونية، ومن خلال ذلك النهج الإحصائي النوعي نقلت القضية من حيز العاطفة والإنشاء إلى حيز الحقائق الاقتصادية والقانونية التي لا تقبل التأويل، مما مكن المفاوض العربي والمؤرخ من الاستناد إلى بيانات دقيقة لإثبات زيف الادعاءات الصهيونية.
- نجحت الأهرام في جعل القضية الفلسطينية البوصلة المركزية التي وجهت حركة القومية العربية بكامل ثقلها من المشرق إلى المغرب، ولزيادة تأثيرها ربطت الصحيفة بين نجاح الثورة الجزائرية في المغرب العربي وآمال العودة الى فلسطين في المشرق، مما خلق وحدة حال عربية جعلت من المواطن في أقصى الوطن العربي يشعر أن معركة فلسطين هي معركته الشخصية، وهو ما تجلى في كشف التخادم الاستراتيجي المستمر بين الخطاب الإعلامي وقرارات جامعة الدول العربية.
- كشف تحليل مقالات لطفي الخولي وخيري حماد عن وجود تيار ثوري تعبوي داخل الأهرام ركز على ضرورة التنظيم الشعبي الفلسطيني المسلح، وعدم الركون إلى وعود الأمم المتحدة وخطابات فرسان الكلام الدبلوماسية، ورسخت الصحيفة في وجدان القارئ العربي قاعدة مفادها أن ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة، وأن الوحدة العربية ليست مجرد شعار عاطفي بل ضرورة عسكرية حتمية لتحقيق حلم العودة وتحرير الأرض.

- تميزت الأهرام بوحدة الهدف وتنوع الوسائل، فقد اتفقت كل الأقلام الصحفية على قدسية عروبة فلسطين وضرورة استعادتها، لكنها تباينت في أدوات المواجهة بين التاريخي والقانوني والعسكري والسياسي، وهو تباين جعل من الصحيفة مرجعاً شاملاً للقضية الفلسطينية، قدم للمثقف العربي طرحاً فكرياً متكاملاً لجوانب الصراع، مما ساهم في بناء وعي جمعي محصن ضد كافة أشكال الاختراق أو التمييع التي حاول العدو ممارستها.
- تمتع كُتّاب الأهرام ومحرروها بقدرة فائقة على الاستشراف المبكر للمخاطر، حيث تنبأوا بمشاريع التوطين ومحاولات تذويب الهوية الفلسطينية قبل وقوعها بسنوات طويلة، وهو ليس ضرباً من التكهن، بل نتاجاً لارتباط عضوي وعميق بين هيئة تحرير الأهرام وصناع القرار القومي في مصر، مما جعل الصحيفة تعمل كـ رادار كشف الأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية وهيأ الرأي العام لمواجهتها بحزم وقوة.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)[1]



لم نفاجأ بقرار اسرائيل

القاهرة لم تفاجأ بقرار اسرائيل اثارة موضوع الباخرة انجه توفت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدكتور محمود فوزى يحضر مناقشة الموضوع عند إثارته فى نيويورك

"حقوق شعب فلسطين" هو الأساس الذى تقوم عليه وجهة نظر الجمهورية العربية

تعليمات من وزارة الخارجية ترسل أمس الى ٧٥ سفارة ومفوضية فى جميع انحاء العالم

أيزنهاور وصل الى بون أمس وطير الى لندن اليوم

أسطول حربى يحرس طائرة ايزنهاور وهى تعبر الأطلنطى

هوس عرب فلسطين فى وطنهم هوس مطلق

لا ينوقف على أى قرارات دولية

انخفاض كبير فى انتاج الصين الشعبية

الأسس الجديدة للاضراب فى المجتمع الاشتراكى

خلال أيام تحدد نوع الفيضان

الشقيقات الخمس

اسكين

ملحق رقم (2)[1]



أزمة في الجامعة العربية

قاسم يقف وحده ضد إجماع الدول العربية بشأن اجتماع فلسطين

حكومة العراق تعلن أنها لا تحضر أي اجتماع للجامعة العربية يعقد في القاهرة

الأمين العام للجامعة يعقد مؤتمرا صحفيا خطيرا ويعلن أن موقف العراق يتعارض مع ميثاق الجامعة

الدول العربية كلها تحضر الاجتماع المخصص لبحث مستقبل فلسطين وحكومة قاسم تتخلف

جمهورية ديجول مهددة بالانهيار

نقل مقر الحكومة والقيادة الفرنسية من الجزائر الى مكان مجهول

استدعاء الطلبة العرب من موسكو

سفير لبنان في القاهرة طار إليه لبحث الأزمة

الاتفاق الروسي لتمويل السد كله يتم في الشهر المقبل

تحديد حصة لكل مزرع

الوفد الياباني يطير إلى موسكو اليوم باستئناف الحوار

ريفو

مبيد عالج لوقايتك من

الأذكار لبول العظيم

أحمد محمود

تخفيض لقائل

خصم ١٥٪

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26710، الجمعة 29 كانون الثاني 1960.

ملحق رقم (3)[1]



الأهرام

عبد الناصر في الاذقية

الرئيس يقول: ليس لفرنسا الحق في أن تستخدم الوطن العربي لتفجيرها الذري

اسرائيل اغتصبت حقوق شعب فلسطين ونحن نعلن اننا مصممون على حقوق شعب فلسطين

القيسوني يعلن:

كوبونات سندات بنك مصر والبنك الأهلي تصرف في موعدها

قوانا تنتظر الساعة الحاسمة

الرئيس يزور اليوم

عبد الناصر يدشن

الرئيس يودع

إفطار من الأهرام

صحف العالم والأعياد

تجربة فرنسا الذرية لوثت جو قبرص

الجو داكن نهارا

دجول يرأس بنفسه

فتح الأمل في فرنسا

فلق امريكا

٤٢٠ مليون دولار

لاسكوف يقدم تقريرا

اول مرة في موسمين

التنقيب عن البترول

انشاء كوبري جديد

تنظيم شعب فلسطين

فما يتم تحليل

اعلانات هام

بسكو مصر

الشركة المصرية للاغذية

ملحق رقم (4)[1]



صفحة الرأي

القومية الصهيونية بين الحقيقة والخيال

نحن واسرائيل

فلسفة الصهيونية

مقالات الدكتور محمد وهبه

الصهيونية

معنى الفكرة الصهيونية

الدكتور

القومية الصهيونية

شعب الله المختار ..

ادعاء باطل

أرض فلسطين ..

ارث للجميع

بريد

يحرره : علي حمدي الجمال

معنى الأرقام

فلسطين واسرائيل

نفوس السكان (بالألف)

اعلانات مبوبة

عطارات ومناقصات

مناقصات وممارسات

اعلانات وإخطارات

اعلانات وإخطارات

عطارات ومناقصات

مناقصات وممارسات

عطارات ومناقصات

مرفق مياه القاهرة

الخراسة الادارية

على مرفق ترام القاهرة

اعلان مناقصة استئناف

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27188، السبت 20 أيار 1961.

ملحق رقم (5)[1]



صفحة الرأي

نحن وإسرائيل تاريخ العدو

فلسطين بين حقوق العرب وادعاءات الصهيونية

بقلم الدكتور أحمد سوسة

رأي الأهرام

اقتصاد

بريد

إعلانات مبوبة مصورة

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27190، الاثنين 22 أيار 1961.

ملحق رقم (6)[1]



اجتماعات قمة مستمرة في القاهرة

وصول سوكارنو إلى القاهرة غدا يجيء الفرصة لتبادل الآراء بين عبد الناصر وسيكوتوري وسوكارنو

مودیبو کیتا رئیس جمهوریة مالی یصل إلى القاهرة یوم ١١ یونیة

مکاریوس في القاهرة یوم ٤ یونیة - وأحمد مرعودنا رئیس وزراء نیجیریا الشمالیة یصل یوم ١٦

٤ اتفاقیات تجاریة وفنیة وثقافیة وعسکریة یوقعها الرئیسان عبد الناصر وسیکوتوری غدا

الجمهوریة العربیة تقدم قرضا الى غینیا - في صورة بضائع ومنتجات - یسدد بعد ٧ سنوات بفائدة ٢ ٪

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27183، الاثنين 15 أيار 1961.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

أولاً – أعداد صحيفة الأهرام:

أ – أعداد عام 1956:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25256، الاثنين 23 كانون الثاني 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25261، السبت 28 كانون الثاني 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25262، الاحد 29 كانون الثاني 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25264، الثلاثاء 31 كانون الثاني 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25265، الأربعاء 1 شباط 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25268، السبت 4 شباط 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25274، الجمعة 10 شباط 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٥٢٧٨، الثلاثاء ١٤ شباط ١٩٥٦.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25282، السبت 18 شباط 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25315، الخميس 22 شباط 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25316، الجمعة 23 آذار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25317، الجمعة 24 آذار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25318، الاحد 25 آذار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25320، الثلاثاء 27 آذار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25321، الأربعاء 28 آذار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25322، الخميس 29 آذار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25327، الثلاثاء 3 نيسان 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25342، الأربعاء 18 نيسان 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25342، الأربعاء 18 نيسان 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25345، السبت 21 نيسان 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25376، الجمعة 25 نيسان 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25351، الجمعة 27 نيسان 1956.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25378، الاحد 27 نيسان 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25367، الاربعاء 13 أيار 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25404، الجمعة 23 تموز 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25513، الخميس 11 تشرين الأول 1956.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25528، الجمعة 26 تشرين الأول 1956.

ب – أعداد عام 1957:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25608، السبت 19 كانون الثاني 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25597، الخميس 24 كانون الثاني 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25653، الثلاثاء 5 آذار 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25663، الاحد 10 آذار 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25663، الاحد 10 آذار 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25674، الخميس 21 آذار 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25677، الاحد 24 آذار 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25681، الثلاثاء 2 نيسان 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25682، الأربعاء 3 نيسان 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25683، الخميس 4 نيسان 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25703، الجمعة 19 نيسان 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25791، الجمعة 21 حزيران 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25766، الاثنين 24 حزيران 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25813، الاثنين 12 آب 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25815، الأربعاء 14 آب 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25815، الأربعاء 14 آب 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25838، السبت 7 أيلول 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25838، السبت 7 أيلول 1957.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 25924، الجمعة 1 تشرين الثاني 1957.

ج – أعداد عام 1958:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26039، الأربعاء 26 آذار 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26086، الخميس 15 أيار 1958.
- صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26086، الخميس 15 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26084، الجمعة 16 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام، القاهرة العدد 26080، الجمعة 16 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام، القاهرة العدد 26080، الجمعة 16 أيار 1958.
- صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26087، الجمعة 16 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26086، الخميس 22 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26087، الجمعة 23 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26094، الجمعة 31 أيار 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26132، الاثنين 30 حزيران 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26149، الثلاثاء 15 تموز 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26165، السبت 2 آب 1958.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26310، الخميس 25 آب 1958.

د – أعداد عام 1959:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26381، الأثنين 16 آذار 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26399، الثلاثاء 24 آذار 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26442، الأربعاء 6 أيار 1959.
- صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26451، الخميس 7 أيار 1959.
- صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26451، الخميس 7 أيار 1959.
- صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26454، الاحد 10 أيار 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26448، الثلاثاء 12 أيار 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26451، الجمعة 15 أيار 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26463، الأربعاء 27 أيار 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26483، الثلاثاء 16 حزيران 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26490، الثلاثاء 23 حزيران 1959

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26509، الأحد 5 تموز 1959.
- صفيحة الأهرام القاهرية، العدد 26521، الخميس 16 تموز 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26534، الاربعاء 29 تموز 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26528، الجمعة 31 تموز 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26532، الثلاثاء 4 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26541، الخميس 13 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26544، الاحد 16 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26547، الأربعاء 19 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26550، الخميس 22 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26553، الثلاثاء 25 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26554، الأربعاء 26 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26555، الخميس 27 آب 1959.
- صحيفة الأهرام المصرية، العدد 26555، الخميس 27 آب 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26562، الخميس 3 أيلول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26563، الجمعة 4 أيلول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26568، الأربعاء 9 أيلول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26570، الجمعة 11 أيلول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26599، الخميس 8 تشرين الأول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26650، الثلاثاء 17 تشرين الثاني 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26655، السبت 5 كانون الأول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26659، السبت 19 كانون الأول 1959.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26681، الخميس 31 كانون الأول 1959.

هـ – أعداد عام 1960:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26701، الأربعاء 20 كانون الثاني 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26710، الجمعة 29 كانون الثاني 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26712، الاثنين 1 شباط 1960.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26725، الثلاثاء 9 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26722، الخميس 11 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26726، الاحد 14 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26727، الاثنين 15 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26728، الثلاثاء 16 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26734، الاثنين 22 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26737، الخميس 25 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26738، الجمعة 26 شباط 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26811، الاثنين 9 أيار 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26815، الجمعة 13 أيار 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26818، الاثنين 16 أيار 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26922، السبت 28 أيار 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26911، الأربعاء 17 آب 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26931، الثلاثاء 6 أيلول 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26929، الاحد 11 أيلول 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27004، الجمعة 18 تشرين الأول 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 26998، السبت 12 تشرين الثاني 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27011، الجمعة 25 تشرين الثاني 1960.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27042، الاثنين 26 كانون الأول 1960.

و – أعداد عام 1961:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27048، الأحد 1 كانون الثاني 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27071، الاثنين 23 كانون الثاني 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27077، الأحد 29 كانون الثاني 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٠٨١، الخميس ٢ شباط ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٠٩١، الأحد ١٢ شباط ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٠٩٩، الاثنين ٢٠ شباط ١٩٦١.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٠٠، الثلاثاء ٢١ شباط ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١١٧، الجمعة ١٠ آذار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١١٩، الاثنين ١٢ آذار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٢٢، الأربعاء ١٥ آذار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٢٣، الخميس ١٦ آذار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٤٧، الأحد ٩ نيسان ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٥٧، الأربعاء ١٩ نيسان ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27164، الأربعاء 26 نيسان 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27183، الاثنين 15 أيار 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27188، السبت 20 أيار 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27190، الاثنين 22 أيار 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٩٤، الجمعة ٢٦ أيار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٩٧، الاثنين ٢٩ أيار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧١٩٩، الأربعاء ٣١ أيار ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠٠، الخميس ١ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠١، الجمعة ٢ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠٤، الاثنين ٥ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٠٦، الأربعاء ٧ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢١٨، الاثنين ١٩ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٢٠، الأربعاء ٢١ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٢٢، الجمعة ٢٣ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٢٤، الأحد ٢٥ حزيران ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٣٩، الاثنين ١٠ تموز ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٦٠، الاثنين ٣١ تموز ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٦٣، الخميس ٢ آب ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٩٤، الأحد ٣ أيلول ١٩٦١.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٩٥، الاثنين ٤ أيلول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٢٩٨، الخميس ٧ أيلول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٢٣، الاثنين ٢ تشرين الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٤٣، الأحد ٢٢ تشرين الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٤٥، الثلاثاء ٢٤ تشرين الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٥٢، الثلاثاء ٣١ تشرين الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27365، الثلاثاء 14 تشرين الثاني 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٦٦، الأربعاء ١٥ تشرين الثاني ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٧١، الاثنين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٧١، الاثنين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27372، الثلاثاء 21 تشرين الثاني 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27376، الثلاثاء 28 تشرين الثاني 1961.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٨٣، السبت ٢ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٨٨، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٨٨، الخميس ٧ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٠، السبت ٩ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٢، الاثنين ١١ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٣، الثلاثاء ١٢ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٦، السبت ١٦ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٧، الأحد ١٧ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٠٢، الأربعاء ٢٠ كانون الأول ١٩٦١.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤١١، الأحد ٣١ كانون الأول ١٩٦١.

ز – **أعداد عام** 1962:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٣٩٨، الاثنين ١٥ كانون الثاني ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤١٦، الأربعاء ٣ كانون الثاني ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٢٦، السبت ١٣ كانون الثاني ١٩٦٢.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٣٧، الأربعاء ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٤٤٥، الخميس ١ شباط ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27513، الثلاثاء 10 نيسان 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٣٢، الأحد ٢٩ نيسان ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٣٤، الثلاثاء ١ أيار ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27538، السبت 5 أيار 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27553، الأحد 20 أيار 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27555، الثلاثاء 22 أيار 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٤٩، الأربعاء ١٦ أيار ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٥٠، الخميس ١٧ أيار ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27551، الجمعة 18 أيار 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٥٣، الأحد ٢٠ أيار ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٦٣، الأربعاء ٣٠ أيار ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٦٩، الثلاثاء ٥ حزيران ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٩١، الأربعاء ٢٧ حزيران ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٩٣، الجمعة ٢٩ حزيران ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٥٩٦، الاثنين ٢ تموز ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦١٠، الاثنين ١٦ تموز ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٢٣، الأحد ٢٩ تموز ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٢٥، الثلاثاء ٣١ تموز ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٥٣، الاثنين ٢٧ آب ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٥٦، الخميس ٣٠ آب ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27671، الجمعة 14 أيلول 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٧٧، الجمعة ٢١ أيلول ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٦٨٤، الخميس ٢٧ أيلول ١٩٦٢.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27685، الجمعة 28 أيلول 1962.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27721، السبت 3 كانون الثاني 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27736، الأحد 18 تشرين الثاني 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27737، الاثنين 19 تشرين الثاني 1962.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٧٤٩، السبت ١ كانون الأول ١٩٦٢.

ح – أعداد عام 1963:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٨١٠، الخميس ٣١ كانون الثاني ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٧٨١١، الجمعة ١ شباط ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27840، السبت 1 آذار 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27882، السبت 13 نيسان 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27918، الأحد 19 أيار 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27937، 7 حزيران 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 27996، الاثنين 5 آب 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28018، الثلاثاء 27 آب 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28022، السبت 31 آب 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٣٤، الخميس ١٢ أيلول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٤١، الخميس ١٩ أيلول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٤٣، السبت ٢١ أيلول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٥١، الأحد ٢٩ أيلول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٥٩، الاثنين ٧ تشرين الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٦٧، الثلاثاء ١٥ تشرين الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٣، الاثنين ٢١ تشرين الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٤، الأربعاء ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٧٥، الأربعاء ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28084، الجمعة 1 تشرين الثاني 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٨٨، الثلاثاء ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٨٩، الأربعاء ٦ تشرين الثاني ١٩٦٣.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩١، الجمعة ٨ تشرين الثاني ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٣، الجمعة 10 تشرين الثاني ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٧، الخميس ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٠٩٨، الجمعة ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١١٧، الأربعاء ٤ كانون الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١١٧، الأربعاء ٤ كانون الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٢٥، الخميس ١٢ كانون الأول ١٩٦٣.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28130، الثلاثاء 17 كانون الأول 1963.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28132، الخميس 19 كانون الأول 1963.

ط – أعداد عام 1964:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28158، الثلاثاء 14 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28161، الجمعة 17 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28162، السبت 18 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28163، الأحد 19 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28163، الأحد 19 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28165، الثلاثاء 21 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28166، 22 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٦٨، الجمعة ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٤.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28172، الثلاثاء 28 كانون الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٧٩، الثلاثاء ٤ شباط ١٩٦٤.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28192، الاثنين 17 شباط 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨١٩٣، الثلاثاء ١٨ شباط ١٩٦٤.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28195، الاحد 20 شباط 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28198، الأحد 23 شباط 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28203، الأحد 28 شباط 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28206، الاثنين 2 آذار 1964.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28209، الخميس 5 آذار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28223، الخميس 19 آذار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28227، الاثنين 23 آذار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٢٣٣، الأحد ٢٩ آذار ١٩٦٤.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28240، الأحد 5 نيسان 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28252، الجمعة 17 نيسان 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28253، السبت 18 نيسان 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28255، الاثنين 20 نيسان 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28258، الخميس 23 نيسان 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28260، السبت 25 نيسان 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28269، الاثنين 4 أيار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28278، الأربعاء 12 أيار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٢٨٥، الأربعاء ٢٠ أيار ١٩٦٤.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28289، الاثنين 25 أيار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28291، الأربعاء 27 أيار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28292، الخميس 28 أيار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28295، السبت 30 أيار 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28300، الجمعة 5 حزيران 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٣١٩، الثلاثاء ٢٣ حزيران ١٩٦٤.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28352، الأحد 26 تموز 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28386، السبت 29 آب 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28389، الثلاثاء 1 أيلول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28399، الجمعة 11 أيلول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28400، السبت 12 أيلول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28401، الاحد 13 أيلول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28403، الثلاثاء 15 أيلول 1964.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28410، الثلاثاء 22 أيلول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28415، الاحد 27 أيلول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٤٢٥، الأربعاء ٧ تشرين الأول ١٩٦٤.
- صحفيه الأهرام القاهرية، العدد 28427، الجمعة 9 تشرين الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28429، الأحد 11 تشرين الأول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28430، الاثنين 12 تشرين الأول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28433، الخميس 15 تشرين الأول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28434، الجمعة 16 تشرين الأول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28463، السبت 14 تشرين الثاني 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28499، الاحد 20 كانون الأول 1964.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28506، الاحد 27 كانون الأول 1964.

ي – **أعداد عام** 1965:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28524، الخميس 14 كانون الثاني 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28528، الاثنين 18 كانون الثاني 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28537، الاربعاء 27 كانون الثاني 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٥٤٥، الخميس ٤ شباط ١٩٦٥.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28572، الاربعاء 2 آذار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28578، الثلاثاء 8 آذار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28592، الثلاثاء 23 آذار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28593، الاربعاء 24 آذار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28599، الثلاثاء 30 آذار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28600، الأربعاء 31 آذار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28605، الاثنين 5 نيسان سنة 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28607، الأربعاء 7 نيسان 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28617، السبت 17 نيسان 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28621، الأربعاء 21 نيسان 1965.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28624، السبت 24 نيسان سنة 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28625، الاحد 25 نيسان 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28627، الثلاثاء 27 نيسان 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28630، الجمعة 30 نيسان 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28632، الاحد 2 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28634، الثلاثاء 4 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28635، الأربعاء 5 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28636، الخميس 6 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28643، الخميس 13 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28645، السبت 15 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28646، الاحد 16 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29013، الاربعاء 18 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29014، الخميس 19 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28653، الاحد 23 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28659، السبت 29 أيار 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28673، السبت 12 حزيران 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28585، الثلاثاء 16 حزيران 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28742، الجمعة 20 آب 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28752، الاثنين 30 آب 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28764، السبت 11 أيلول 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28766، الثلاثاء 14 أيلول 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28770، الجمعة 17 أيلول 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28771، السبت 18 أيلول 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28783، الخميس 30 أيلول 1965.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٨٤٢، الأحد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٥.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٨٨٥٥، السبت ١١ كانون الأول ١٩٦٥.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28868، الجمعة 24 كانون الأول 1965.

ك – أعداد عام 1966:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28918 السبت 13 شباط 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28918، السبت 13 شباط 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28930، الخميس 24 شباط 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 28992، الأربعاء 27 نيسان 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29010، الاثنين 16 أيار 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29014، الخميس 19 أيار 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29019، الثلاثاء 24 أيار 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29031، الاحد 5 حزيران 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29036، الجمعة 10 حزيران 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29052، الاحد 26 حزيران 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29132، الأربعاء 14 أيلول 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29162، الجمعة 14 تشرين الأول 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩١٩١، الأحد ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29204، الجمعة 25 تشرين الثاني 1966.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29205، السبت 26 تشرين الثاني 1966.

ل – أعداد عام 1967:

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29276، الاحد 5 شباط 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29277، الاثنين 6 شباط 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29312، الاثنين 13 مارس 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29388، الأحد 24 نيسان 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29385، الخميس 25 أيار 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29388، الاحد 28 أيار 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29406، 15 حزيران 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29417، الاثنين 26 حزيران 1967.

- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩٤١٩، الأربعاء ٢٨ حزيران ١٩٦٧.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29450، الاثنين 29 تموز 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩٤٩٠، الخميس ٧ أيلول ١٩٦٧.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ٢٩٥٠٧، الجمعة ٢٢ أيلول ١٩٦٧.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29512، الجمعة 24 أيلول 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29208، الثلاثاء 29 تشرين الثاني 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29215، الثلاثاء 6 كانون الأول 1967.
- صحيفة الأهرام القاهرية، العدد 29267، الجمعة 27 كانون الأول 1967.

ثانياً: الوثائق غير المنشورة:

أ – وثائق البلاط الملكي العراقي (د. ك. و):

1. دار الكتب والوثائق العراقية (د.ك)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2680، السفارة العراقية في القاهرة 1956، وثيقة 360.
2. دار الكتب والوثائق العراقية (د.ك)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2861، السفارة العراقية في القاهرة، 1957، وثيقة رقم 94.
3. دار الكتب والوثائق العراقية (د.ك)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/2683، السفارة العراقية من القاهرة 1957 – 1958، وثيقة 220.
4. دار الكتب والوثائق العراقية (د.ك)، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم 311/4795، حكومة الاتحاد العربي 1958، وثيقة 19.
5. د.ك.و، ملف رقم 3799/51، مؤتمر لجنة خبراء العرب في بيروت على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 3 أيلول 1959.

ب – وثائق الخارجية البريطانية :

1. F.O. 371/ 157827, From Cairo to Foreign office, The 5 October, 1961, No 984.
2. F.O. 371/ 158796, From Cairo to Foreign office, and white hall distribution 24th, December, 1961, No 1236.

ثالثاً: الوثائق المنشورة:

أ – الوثائق باللغة العربية:

1. الكتاب السنوي لقضية فلسطين لعام 1964، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966.
2. الكتاب السنوي لقضية فلسطين لعام 1965، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1965
3. المحاضرة الرسمية للجلسة الثانية للجمعية العامة، اجتماع رقم 128، قرار الأمم المتحدة رقم 181، 29 تشرين الثاني 1947.
4. الوثائق العربية لعام 1963، منشورات الدائرة السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية – بيروت، وثيقة 223.
5. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 94.
6. تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الخامسة والثلاثون، 31 آذار 1961.
7. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام، الدورة 41، 19 أيلول 1963.
8. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دورة الاجتماع العادي الثانية والثلاثون، الدار البيضاء، 1959.
9. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول 1947 – 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
10. مجلس النواب العراقي، لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، تقرير سري، بغداد، 1949.
11. وزارة الارشاد العراقية، ثورة تموز في عامها الثاني، بغداد، 1960.

ب – الوثائق الأمريكية:

1. F.R.U.S 1955 – 1957, Vol. XVII, Telegram From The Mission at The United Nations to The Department of State, New York, 15 January 1957, No. 24, p.37.

2. F.R.U.S 1958 – 1960, Vol. XIII, Telegram from the Embassy in Egypt to The Department of state, Cairo, November 29, 1959, No. 104, p.229.

ج – وثائق الأمم المتحدة:

- United Nations, Yearbook of the United Nations 1956, Office of Public Information, New York, 1957.

رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. ابتسام عاجل سعيد، الصحافة العراقية في الأحداث السياسية في مصر 1977 – 1981، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، 2017.
2. إثمار عبد الحسين مطلك، الموقفان السعودي – الأمريكي من تطورات القضية الفلسطينية 1936 – 1967، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2008.
3. أحمد حسن محمد، دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008.
4. أمجد سوري العامري، موقف مصر من القضية الفلسطينية من 1952 – 1967، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، 2014.
5. جميل صبري سعيد، مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي من 1964 – 1977، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1990.
6. حسن زغير، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (1933 – 1987)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2003.
7. سجى علي سليمان، قطاع غزة والإدارة المصرية 1948 – 1967، رسالة ماجستير، جامعة واسط، 2014.
8. سلمى جلال الحكيم، سعيد الغزي ودوره في السياسة السورية 1893–1967، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2012.
9. سمير حلمي سالم، المشاريع الامريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1977، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2005.

10. طاهر خلف البكاء، مشاريع تقسيم فلسطين (1936 – 1948)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1983.
11. عبد الحميد عبد السلام، الولايات المتحدة وفلسطين 1914 – 1948، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.
12. علي حسين علي، الخلافات العراقية – المصرية بجامعة الدول العربية 1945 – 1958، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 1999.
13. علي رزاق ظاهر، غولدا مائير ودورها في السياسة الاسرائيلية 1969 – 1974، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، 2019.
14. علي عظم عباس الكردي، العلاقات السعودية – الأمريكية 1945 – 1953، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2005.
15. علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق 1911–1972، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، 2013.
16. عماد كريم عباس، موقف مصر من قضايا المشرق العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، 2009.
17. فائز محمود فزع، موقف صحيفة الأهرام من التطورات السياسية في السودان 1969–1985، رسالة ماجستير، جامعة سامراء.
18. ليث بدر يوسف، المقال الصحفي في الصحافة العربية (دراسة بناء فني)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2005.
19. ليث نعمة موسى، جريدة الأهرام وموقعها من التطورات السياسية في العراق 1958 – 1968، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2019.
20. محمد جابر عناد، عبد الله اليافي ودوره في السياسة في لبنان 1901–1986، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، 2014.
21. مهدي يوسف ناصر، دور هيئة الرقابة الدولية في الصراع العربي الإسرائيلي 1948–1956، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1998.
22. مؤيد خلف حسين، اتجاهات الصحافة المصرية نحو السياسة الأمريكية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2008.

23. ميرفت مصطفى كمال، الدبلوماسية المصرية في الأمم المتحدة 1952-1961، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004.
24. ناصر الدين الأسد، موسى ناصر، المربي والمجاهد، منشورات جامعة بيرزيت، 1972.
25. ناصر صالح العمري، تونس والقضية الفلسطينية (1956 - 1973)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2000.
26. نسرين فيصل جواد، صبري العسلي ودوره السياسي في سوريا 1903 – 1958، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016.
27. نصير محمود شكري، السياسية الخارجية في ضوء مقررات مجلس الوزراء العراقي 1958 – 1963، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2004.
28. وجدان خضير عبود، موقف صحيفة الأهرام من التطورات السياسية في سوريا 1971 – 1992، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، 2025.
29. وسام حسين عبد الراق، أحمد الشقيري حياته ودوره على الصعيد القضية العربية الفلسطينية 1908 – 1980، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 2006.
30. ياسر إبراهيم عمر، السيادة المائية الاسرائيلية واثرها في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2008.

خامساً: المذكرات والسير الذاتية:

1. إبراهيم علوان، مرحلة مجهولة من حياة الرئيس، الشركة اللبنانية، بيروت، 1970.
2. أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت، 1969.
3. أنطوان الجميل، بيار الجميل، حكاية وطن، منشورات حزب الكتائب، بيروت، 1985.
4. أنور السادات، البحث عن الذات، مطبعة المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.
5. بيير ميسمر، مذكرات، بعد فوات الأوان، مطبعة دار ألبين ميشيل، باريس، 1992.

6. جنرال إديسون بيرنز، بين الرصاص والزيتون، مذكرات الجنرال بيرنز، ترجمة المركز العربي للبحث والنشر، بيروت، 1981.
7. الحبيب بورقية، تونس وقضية فلسطين، مطبعة الشمال، 1966.
8. حسين الشافعي، مذكرات حسين الشافعي، ثورة 23 يوليو (الجزء الأول)، دار الشروق، القاهرة، 2005.
9. الحسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية مع فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، دار الكاتب العربي، بيروت، 1975.
10. خيرية قاسمية، أوراق عوني عبد الهادي مذكرات وأحداث، مطبعة دار التوجيه، بيروت، 1974.
11. سامي مبيض، فولاذ وحرير، سِيَر من صنع سوريا الحديثة (1900–2000)، دار كونو، بوسطن، 2006.
12. شفيق الحوت، عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية، أحاديث الذكريات (1964 – 1974)، دار الاستقلال، بيروت، 1986.
13. صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، بيروت، 1970.
14. عبد الغني العطري، عبقريات وأعلام، دار البشائر، دمشق، 1996.
15. عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977.
16. فيصل نعمان، يسرى إبراهيم البدري، رائدة العمل النسائي، مكتب اليازجي، غزة، 2010.
17. كلوفيس مقصود، من زوايا الذاكرة، دار النهار، بيروت، 2014.
18. محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني واثره على الواقع العربي، بيروت، 1964.
19. محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967 – 1970 (مذكرات)، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.

20. مذكرات نبيل شـــعث، حياتي من النكبة إلى الثورة، دار الشـــروق للطباعة، القاهرة، 2015.
21. مراد غالب، مع عبد الناصـــر والســـادات، ســـنوات القلق والمصـــير، دار الشـــروق، القاهرة، 2001.
22. ميخائيل بار زوهار، شـمعون بيريز، السـيرة الذاتية، ترجمة محمد عودة، مطبعة دار الجليل للنشر، عمان، 2008.
23. ناصر الدين الأسد، إميل الغوري، حياته وآثاره، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
24. هزاع المجالي، مذكراتي، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1960.
25. يعقوب العودات، من أعلام الفكر والأدب في فلســـطين، وكـالـة التوزيع الأردنيـة، عمان، 1987.
26. يوســـف قزما خوري، الدكتور عبد الله اليافي، ســـتون عاماً من الجهاد الوطني، دار الحمراء، بيروت، 1992.

سادساً: الكتب العربية والمترجمة:

1. إبراهيم أمين غالي، ســيناء المصـــرية عبر التاريخ، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
2. إبراهيم عبده، جريدة الأهرام، تاريخ مصر في خمسة وسبعون عاماً، 1951.
3. إبراهيم عبده، جريدة الأهرام، تاريخ مصـر في خمسـة وسـبعون عاماً، دار المعارف، القاهرة، 1951.
4. إجلال خليفة، المرأة الفلسطينية، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1974.
5. أحمد الدبش وعبد القادر ياسين، تاريخ فلسطين من اقدم العصور حتى القرن الحادي والعشرون، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
6. أحمد السيد النجار، الأهرام ووطن في جريدة، مؤسسة الأهرام، 2015.
7. أحمد بدر، الرأي العام وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.

8. أحمد بدر، الرأي العام وتكوينه وقياسه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.
9. أحمد سليم البرصان، إسرائيل والولايات المتحدة وحرب حزيران 1967، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011.
10. أحمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، 1981.
11. أحمد عطية الله، أعلام القادة المصريين في الحروب المعاصرة، مطبعة مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970.
12. أحمد عمروش، قصة الصحافة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989.
13. أحمد عمروش، قصة ثورة 23 يوليو مجتمع جمال عبد الناصر، بيروت، 1975.
14. أحمد عمروش، قصة ثورة 23 يوليو مجتمع جمال عبد الناصر، ج2، بيروت، 1975.
15. أحمد محمد عبد الوهاب، العلاقات المصرية من التقارب إلى التباعد 1952 – 1958، دار الشرق، القاهرة، 2007.
16. أحمد محمود شعبان، نهر الأردن معركة ومصير، بغداد، 1964.
17. أحمد مصطفى عبد الرحيم، بريطانيا وفلسطين 1945 – 1949 دراسة وثائقية، القاهرة، دار الشروق، 1986.
18. أدهم الجندي، أعلام الأدب والفن، ج2، مطبعة مجلة صوت سورية، دمشق، 1958.
19. اري كنو دستن وساري حنفي، اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي، ترجمة ديما شريف، المركز العربي للأبحاث.
20. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مهاراتها، مركز الأبحاث، بيروت، 1987.
21. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مهاراتها، بيروت، 1987.
22. اكرم زعتر، القضية الفلسطينية، ط3، دار الخليل للنشر، عمان، 1986.
23. إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.

24. امون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949 – 1967، ترجمة إبراهيم الراهب، دار دمشق، 1986.
25. أمين هويدي، أحلاف وغزوات، من بغداد إلى السويس، دار الشروق، 1986.
26. أمين هويدي، أحلاف وغزوات، من بغداد إلى السويس، مطبعة دار الشروق، القاهرة، 1986.
27. أنور الجندي، تطور الصحافة العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1935.
28. برهان غزال وجميل الشقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، دمشق، 1955.
29. بسيوني حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
30. بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948، مطبعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981.
31. بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948، بيروت، 1981.
32. تيرنيس روبرتسون، أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس، ترجمة صبري حماد، دار المعارف، القاهرة، 1965.
33. ثروت بدوي، ثورة 23 يوليو وتطور الفكر الثوري في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
34. ثورة 14 تموز في عامها الثالث، اللجنة العليا للاحتفالات، بغداد، 1961.
35. جابر إبراهيم الراوي، القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، دار الجليل للنشر، عمان، 1985.
36. جاك دومال وماري لورا، جمال عبد الناصر الفالوجة إلى الاستقرار المستحيلة، ترجمة ريمون نشاطي، دار الادب، بيروت، 1970.
37. جان أيفأوليه، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948 – 1951، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.
38. جبريل بشارة، نقلاً عن جريدة مرائي شعراء، مطبعة الأهرام، القاهرة، 1902.

39. جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج2، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.
40. جمال الشبلي، محمد حسنين هيكل استمرارية أم تحول، ترجمة عطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
41. جمال بدوي، مصر في الأمم المتحدة، خمسون عاماً من الدبلوماسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.
42. جمال عبد الناصر، فلسطين في أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، مصلحة الاستعلامات، القاهرة.
43. جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2010.
44. جون ماك، النفس والسياسة من كينيدي الى السادات، ترجمة احمد الجابر، القاهرة، 1980.
45. حزب البعث العربي الاشتراكي، البعث والكيان الفلسطيني، مكتب الثقافة، بغداد، 1977.
46. حسان حلاق، موقف اليهود الفرنسيين من الحركة الصهيونية، مطبعة الدار الجامعية، بيروت، 1985.
47. حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، مكتبة الانجلو – مصرية، القاهرة، 1953.
48. خليل إبراهيم الفضلي، عبد الكريم قاسم، من الثورة إلى السقوط (1958–1963)، دار الرشيد، بغداد، 1982.
49. خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، منشورات المكتبة التجارية، بيروت، 1962.
50. خيري حمادة، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، دار القومية للطباعة، القاهرة، 1964.
51. خيرية قاسمية، احمد الشقيري زعيما فلسطينياً ورائد عربي، الكويت، 1987.
52. د. أحمد أبو الوفا، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
53. د. حسن الجلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969.

54. د. حســـن حنفي، الدين والثورة في مصـــر (1952 – 1981)، مطبعة هنداوي، 1988.
55. د. نجوى مصطفى حسون، حقوق اللاجئين بين الشرعية الدولية والمفاوضات، مركز الزيتون، بيروت، 2008.
56. د. وليد الخالدي، خمسون عام على تقسيم فلسطين 1948 – 1997، النهار للنشر، بيروت، 1998.
57. داود تلحمي، الاســتقلالية الفلســطينية الضــرورة والمحددات، المركز الفلســطيني للأبحاث، 2012.
58. الدباغ مصطفى مراد، بلاد فلسطين، ج1، مطبعة دار الهدى، كفر قرع، 1991.
59. رامي عطا صديق، الصحافة المصرية والقضية الفلسطينية، العربي للنشر، القاهرة، 2013.
60. رفيق السكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، مكتبة مؤمن قريش، طرابلس.
61. رمزي ميخائيل جبير، تطور الخبر في الصحافة المصرية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985.
62. رمزي ميخائيل، الصـــحافة والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاســـتقلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.
63. رمزي ميخائيل، الصـــحافة والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاســـتقلال، القاهرة، 1996.
64. رياض الصـــيداوي، هيكل والملف الســـري للذاكرة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
65. رياض نجيب الريس ودنيا حبيب نحاس، المسار الصعب للمقاومة الفلسطينية، النهار للخدمات الصحفية، بيروت، 1976.
66. زينب عصمت راشد، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، 1997.
67. ســعد الدين واخرون، مصـــر والعروبة وثورة يوليو، دار المســتقبل العربي، القاهرة، 1983.

68. سعد سلمان المشهداني، الصحافة العربية والدولية، دار الكتب الجامعي، الإمارات، 2014.
69. سعيد الشحات، كمال الدين حسين من مجلس الثورة إلى المعارضة، دار كنوز، القاهرة، 2016.
70. سيد نوفل، العمل العربي المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.
71. سيف محمد عبد الحميد، حق اللاجئين في العودة والتعويض في ضوء احكام القانون الدولي.
72. الشرع صادق، حروبنا مع إسرائيل 1947 – 1973، دار الشرق، القاهرة، 1997.
73. صاحب الربيعي، الامن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دار الإحصاء، دمشق، 2000.
74. صلاح الدين شكري، فلسطين ومؤتمر القمة العربية، دمشق للطباعة، 1964.
75. صلاح عبد ربه، اللاجئون وحلم العودة إلى ارض البرتقال الحزين، القدس، 1996.
76. الطاهر بن عريفة، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، المكتبة الوطنية، الأردن، 2010.
77. عادل محمد لعضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، دار الشروق، رام الله، 2005.
78. عايد الوشامي، جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة، 1999.
79. عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل، فلسطينيو 1948، مركز الزيتون للدراسات، بيروت، 2008.
80. عباس محمود العقاد، عبقري الإصلاح والإمام محمد عبده، دار الهلال، القاهرة، 1960.
81. عبد الحميد محمد الوافي، مصر في جامعة الدول العربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1983.
82. عبد الحميد محمد كامل، معارك سيناء وقناة السويس، المؤسسة للتأليف والأنباء، القاهرة، 1964.

83. عبد العليم العتباني، نشأة الصحافة بالإسكندرية 1873 – 1882، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
84. عبد الفتاح دخان، الأخوان المسلمين والقضية الفلسطينية في القرن العشرين، غزة، 2000.
85. عبد القادر ياسين، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948 – 1967، مطبعة دار الحقائق، بيروت، 1980.
86. عبد اللطيف أحمد حمزة، الصحافة في مائة عام، ط1، دار القلم للنشر، القاهرة، 2018.
87. عبد الله محمد حميد، جيش التحرير الفلسطيني في حرب حزيران 1967، مكتبة جزيرة الورد.
88. عبد الله محمود عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية 1964 – 1973، مركز الزيتون، 2014.
89. عبد الله موسى، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التشفية، مركز الحضارة العربية، 1996.
90. عجاج نويهض، رجال من فلسطين، مطبعة منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981.
91. عدنان السيد حسين، التطور السياسي في لبنان 1943–1958، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1987.
92. عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، معهد البحوث، القاهرة، 1977.
93. عزت طنوس، الفلسطينيون، ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، دار النهار للنشر، بيروت، 1982.
94. عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1993، مركز المحروسة للبحوث، 1998.
95. عصام السعدي، الحركة الوطنية الأردنية 1921–1957، مطبعة دار الكرمل، عمان، 1994.

96. علا عامر موسى الجعب، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، دار الجندي، 2018.
97. علي عبد كعيبر، لبرت هادي محطات في الصحافة العربية والدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015.
98. علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرات الصهيونية، دار القومية للطباعة، 2006.
99. عمر الخطيب، مصر والحرب مع إسرائيل 1952- 1967، دار الكتاب العربي، بيروت، 1977.
100. عمر رشدي، الصهيونية وربيبتها إسرائيل، القاهرة، 1965.
101. عمر شديد، المياه والامن الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
102. عمر صالح العمري، مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، جامعة اليرموك.
103. عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة والصراع الإسرائيلي 1963 – 1967، مصر العربية للنشر، 2009.
104. غازي الصوراني، قطاع غزة، المكان والسكان، مطبعة مؤسسة غزة للثقافة والفنون، غزة، 2010.
105. غازي خورشيد، سادة الكيان الصهيوني، معهد الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971.
106. فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت، 1980.
107. فيصل عبد المنعم، اسرار 1948، القاهرة للنشر، 1968.
108. فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج2، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913.
109. القضية الفلسطينية في مديرية المناهج والكتب، ط1، 1968.
110. كامل محمود دخنه، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 – 1939، بيروت، 1982.
111. لواء الخميسي، هيكل والاخلاقيات، دار ممفيس، القاهرة، 1980.
112. ماهر الشريف، البحث عن كيان دراسات في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993، نيقوسيا، 1995.

113. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت القضية الفلسطينية، مركز الزيتون للدراسات، بيروت، 2020.
114. محمد البحري، مصر في الوثائق الإسرائيلية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2011.
115. محمد الجوادي، تشكيل الوزارات في عهد الثورة، مطبعة دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1986.
116. محمد الجوادي، معارك التحرير الوطني في السياسة المصرية، مطبعة دار الخيال، القاهرة، 2001.
117. محمد حسنين هيكل، قصة السويس آخر المعارك، شركة المطبعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1986.
118. محمد حسين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.
119. محمد حلمي الفول، التحولات الفلسطينية 1967 – 1987، دار الوسيم، دمشق، 1992.
120. محمد خالد الازعر، حكومة عموم فلسطين في ذكرها الخمسين، مطابع دار الشروق، 1998.
121. محمد رجب البيومي، من أعلام الأزهر، مطبعة مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، 1994.
122. محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكر الحديث، دار المعارف، القاهرة، 1964.
123. محمد عبد الملك المتوكل، مدخل إلى الاعلام والرأي العام، ط2، 2005.
124. محمد فؤاد شكري، مصر في عهد الخديوي إسماعيل، دار المعارف، 1948.
125. محمد فيصل عبد المنعم، القادة العسكريون في العصر الحديث، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1988.
126. محمد محمد محمود، اسرار حركة الضباط الاحرار والأخوان المسلمين، القاهرة، 1985.
127. محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي، بيروت، 1966.

128. محمود الدرة، ثورة الموصـــل القومية 1959، حركة الشـــواف، مطبعة دار الكاتب العربي، القاهرة، 1963.
129. مريم عيتاني ومعين مناع، معاناة اللاجئين الفلسطينيين، مركز الزيتون للدراسات.
130. من متطلبات العمل الفدائي) دراسات وتجارب، اصدار حركة فتح، 1967.
131. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1924 – 1974، بيروت، 1975.
132. مؤلف مجهول، شـهود العصـر 1876 – 1986، مركز الأهرام للطباعة والنشـر، القاهرة، 1986.
133. ميخائيل بار زوهار، شـمعون بيريز، السـيرة الذاتية، ترجمة محمد عودة، مطبعة دار الجليل للنشر، عمان، 2008.
134. ناتاليا يغوروفا، الحرب الباردة في الشـرق الأوسـط، ترجمة فؤاد كامل، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2004.
135. ناحوم غولدمان، المفارقة اليهودية، ترجمة عبد السـلام رضـوان، دار الكلمة، القاهرة، 1980.
136. ناصر الدين النشاشيبي، أعلام من فلسطين، مطبعة دار الهيثم، بيروت، 1980.
137. نجوى مصـطفى حسـاوي، اللاجئين الفلسـطينيين بين الشـرعية الدولية والمفاوضـات، مركز الزيتون، 2008.
138. هالة مسعود، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1986.
139. هيلين دانكوس، السـياسـية السـوفيتية في الشـرق الأوسـط 1955 – 1957، ترجمة عبد الله سكندر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981.
140. وليد أحمد الجرجري، دور الأمم المتحدة في ارســـال الديموقراطية، دار الاكاديميون للنشر.
141. وليد حسن المد الله وعدنان عبد الرحمن، القضية الفلسطينية، جامعة الامة المفتوحة، 2013.
142. يحيى محمد نبهان، النزاعات الإقليمية في نصف قرن، دار المنهل اللبناني، 2006.
143. يحيى مير علم، سعيد الغزي، الحكيم والمشرع، دمشق، 2007.

144. يوجين كوزلوسكي، رؤساء أمريكا، سير وحياة 41 رئيساً، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1995.
145. يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية 1913 – 1989، دراسة توثيقية، بيروت، 1990.
146. يونان لبيب رزق، الأهرام ديوان الحياة المعاصـــرة، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، 1993.

سابعاً: المصادر الأجنبية:

1. Arther Goldschmidt Jr., Biographical Dictionary of Modern Egypt, American University in Cairo Press, 2000.
2. Barnouin, Barbara and Yu Changgen, Zhou Enlai: A Political Life, Chinese University of Hong Kong, Hong Kong, 2006.
3. BergIcheal Refuges in Gaza ctrip December 1948. May 1950 beangkok Palestine. 2012.
4. Brian Urquhart, Hammarskjöld, Alfred A. Knopf, New York, 1972.
5. Charles Williams, Adenauer: The Father of the New Germany, Little, Brown and Company, London, 2000.
6. Charles-André Julien, Le Maroc face aux imperialismes 1415 - 1956, Editions Jeune Afrique, Paris, 1978.
7. Dmitri Shepilov, The Kremlin's Scholar: A Memoir of Soviet Politics under Stalin and Khrushchev, Yale University Press, New Haven, 2007.
8. E. L. M. Burns, Between Arab and Israeli, Clarke, Irwin & Company, Toronto, 1962.
9. Europa Publications, Who's Who in the Middle East and North Africa, London, 1980.
10. George V. Allen, The American Ambassador, Foreign Service Journal, Vol. 47, No. 9, Washington D.C., 1970.
11. Golda Meir, My Life, Weidenfeld & Nicolson, London, 1975.
12. Henry Cabot Lodge, The Storm Has Many Voices, W. W. Norton & Company, New York, 1973
13. Ignace Dalle, Hassan II: Entre tradition et absolutisme, Fayard, Paris, 2004.

14. Institute of Int. Law Resolution on Asylum in Int. Law, Bath session 11/9/1950.
15. Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1985, Cornell University Press, Ithaca, 1985, p.164.
16. Izzat Tannous, The Palestinians: A Detailed Documented Eyewitness History of Palestine under British Mandate, I.G.T. Company, New York, 1988.
17. Ludwig W. Adamec, Historical Dictionary of Lebanon, Scarecrow Press, Maryland, 2006.
18. Michael P. Hamilton, The Last Free Bird: The Life and Legacy of Musa Nasir, Birzeit University Publications, 1981.
19. Neil Caplan, The Laurel and the Olive: Joseph E. Johnson and the Pursuit of Peace in the Middle East, Syracuse University Press, New York, 2011.
20. Pierre Guillaumat, L'énergie et la puissance: Entretiens avec Philippe Simonnot, Plon, Paris, 1991.
21. Piers Dixon, Double Diplomat: The Life of Sir Pierson Dixon, Don and Diplomat, Hutchinson, London, 1968.
22. Publitec Publications, Who's Who in Lebanon 1988-1989, Publitec Publications, Beirut, 1988.
23. Putick seale, The sraggle for of post, war arab politics, 1945 – 1958.
24. Richard cotton, The United States and Palestine, the Transformation of Palestine: Essay Son The Origin and development of the Arab – Israel Conflict, Ibrahim Abulaghed, ed Evanston Northwestern university press, 1977.
25. Rusaidan, Rusaidan bin Abdulrahman, Fahd bin Abdul Aziz: Forty Years of Leadership and Development, International Publishing House, London, 1992.
26. Samir N. Saliba, The Jordan River Dispute, Martinus Nijhoff, The Hague, 1968.
27. Sumner Welles, We Need Not Fail, Boston: Houghton Mifflin Co., 1948.
28. T. A. Larson, Gale W. McGee: A Senate Career, University of Wyoming Press, Laramie, 1980.

29. Takkenbey L, The Status of Palestinian Refugees in Int. Law, Oxford: Clarendon press, 1998, p.41.
30. The Middle East Institute, The Middle East Journal, Vol. 37, No. 4, Washington D.C., 1983, p.712.
31. Townsend Hoopes, The Devil and John Foster Dulles, Atlantic Monthly Press, Boston, 1973.
32. United Nations, Yearbook of the United Nations 1961, Office of Public Information, New York, 1963.
33. United States Department of State, The Biographic Register, U.S. Government Printing Office, Washington, 1968, p.7.
34. Uriel Dann, King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan 1955-1967, Oxford University Press, 1989.

ثامناً: المعاجم والموسوعات:

1. أحمد العلاونة، ذيل الأعلام، دار المنارة، ط1، جدة، 1998.
2. أحمد المرعشلي واخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.
3. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
4. الموسوعة البريطانية (Encyclopædia Britannica)، ط 15، 2007.
5. حسن عبد القادر صالح، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، مج4، الرياض، 1999.
6. خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.
7. زهير الدين صالح، موسوعة رجالات من بلاد العرب، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1990.
8. عبد الرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، المجلد الأول، 1978.
9. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

10. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، 1999، ج7.
11. فهد بن عبد الله السماري، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، مطبعة دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1999.
12. كامل سلمان جاسم، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
13. مجموعة باحثين، شخصيات عسكرية مصرية موسوعة تراجم، مطبعة دور فنون، القاهرة، 1990.
14. محمد خير رمضان يوسف، تتمة الأعلام للزركلي، ج1، دار ابن حزم، بيروت، 2002.
15. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، 2005.
16. يوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، مطبعة سركيس، القاهرة، 1928.

تاسعاً: المجلات الأكاديمية:

1. مجلة شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 210، أيلول 1990.
2. مجلة شؤون فلسطينية، العدد 167، بيروت، 1987.
3. مجلة الخليج العربي، مجلد 35، العدد 221، مركز دراسات الخليج العربي، 2007.
4. مجلة شؤون عربية، العدد 364، شباط 1984.
5. مجلة العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد 46، 2013.
6. مجلة دراسات دولية، جامعة البلقاء، المجلد الأول، العدد 42، 2004.
7. مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 17، 2013.
8. مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد 66.
9. مجلة المصور، دار الهلال، القاهرة، العدد 3217، 1986.
10. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 82، الجزء 4، 2007.

عاشراً: الصحف:

1. أرشيف جريدة الأهرام (القاهرة)، عدد سبتمبر 1985.
2. أرشيف جريدة الأهرام القاهرية، عدد 25 مارس 2003.
3. أرشيف صحيفة الأخبار المصرية، القاهرة، عدد ديسمبر 1993.
4. جريدة اليوم السابع، مقال محمد السيد حول تأسيس الأهرام، ديسمبر 2014.
5. صحيفة الأهرام القاهرية، العدد (1)، آب 1876.
6. صحيفة الأهرام المصرية، العدد 38302، الثلاثاء 29 تشرين الأول 1991.
7. صحيفة الرأي الأردنية، العدد 7502، الثلاثاء 15 شباط 1991.
8. صحيفة الرياض السعودية، العدد 14 حزيران 2025.
9. صحيفة النهار اللبنانية، العدد 15 شباط 2018.
10. صحيفة الوقائع العراقية، العدد 1245، الاثنين 15 آذار 1999.

احدى عشر: المواقع الإلكترونية والأرشيف الرقمي

1. أرشيف جريدة السفير اللبنانية الإلكتروني (السفير).
2. الموقع الرسمي لمنظمة (الأنروا)، وموقع أيباك.(AIPAC)
3. ويكيبيديا : رؤساء إدارة الأهرام، زليخة الشهابي، عبد الحميد السراج، حكمت أبو زيد.

Abstract:

The selection of the Cairene newspaper Al-Ahram as the focal point of this comprehensive study was not merely an academic choice dictated by research necessity. Rather, it arose from a profound conviction that any reading of the history of the Palestinian cause remains truncated and incomplete unless subjected to an analytical scalpel from the perspective of "collective consciousness construction" and the deconstruction of media discourse. Al-Ahram was not just a media institution reporting events; it was a sophisticated "intellectual laboratory" that worked to forge an Arab identity in the face of the most aggressive colonial onslaught in modern history. This venerable institution, which took root in Alexandria and matured in Cairo, evolved into the "Diwan of the Arabs" and a ledger of their existential struggle. By tracing its issues from 1956 to 1970, we sought to elucidate how the newspaper transitioned from a passive reporter of news to a "strategic engineer" of public opinion. This specific historical period gained exceptional importance as it represented the peak of the national ferment, during which Arab discourse shifted from a defensive posture to a philosophical and intellectual offensive grounded in historical truths and international law. Consequently, the pages of Al-Ahram became a theater for an intellectual engagement no less fierce than the military frontlines, providing a rich primary source for researchers to investigate the features of the Arab persona in its confrontation with the Zionist project.

The research hypothesis was rooted in the firm belief that Al-Ahram, during the era of great conflict (1956 – 1970), transcended its traditional function to become an ideological apparatus and a compass guiding political decision-makers in Egypt and the Arab world. Its distinguished intellectual elite succeeded in redefining the Palestinian cause, transforming it from a "humanitarian tragedy" or a "refugee crisis" seeking relief solutions into an "existential national liberation" cause that admits no compromise. This new formulation was linked to strenuous efforts to deconstruct Zionist foundations and replace them with a comprehensive theory of confrontation based on historical and legal vigilance. This necessitated the division of the study into three major, intensive chapters: the first addressed the early stages of the conflict amid the Tripartite Aggression and its aftermath until 1960; the second focused on the crystallization of the Palestinian persona and the role of supporting organizations (1961–1964); and the third reviewed the stage of major transformations and the establishment of the Palestine Liberation Organization (1964–1967). Throughout, we relied on a rigorous historical-analytical methodology that merged the interrogation of the journalistic document with its correlation to international and regional political variables, granting the study an interpretative depth that transcends a superficial narration of events to reach the essence of structural shifts in Arab political thought regarding Palestine.

The profound analytical results of the study proved that Al-Ahram played the role of a "strategic intellectual operations room" and a "political kitchen" that provided the Egyptian leadership with proactive conceptions of international and diplomatic positions. This was especially evident after the qualitative turning

point marked by Mohamed Hassanein Heikal assuming the editor-in-chief position in 1957. Under his tenure, the journalistic text was transformed into a highly influential "strategic communication channel" that bridged the gap between the pinnacle of authority and the grassroots. His sophisticated articles established the concept of "critical political realism," which did not hesitate to dissect the causes of past failures or reject hollow slogans. Heikal emphasized that the true "Path of Return" necessarily begins with the battle for internal reconstruction, comprehensive social change, and purging the ranks of the remnants of dependency and local reactionaries. Thus, Al-Ahram instilled in the national consciousness the fact that victory over the Zionist project cannot be achieved without building a modern, sophisticated Arab society possessing the tools of both intellectual and material power. This rendered the Palestinian cause a primary catalyst for a comprehensive Arab renaissance rather than a mere inherited historical burden.

Furthermore, the study revealed that the intellectual elite surrounding Al-Ahram practiced a unique form of "epistemological struggle." Scholars and thinkers of great caliber worked to deconstruct the philosophical structure of Zionism and expose its colonial roots by providing a robust historical and anthropological alternative. They proved, through definitive evidence, the "Canaanite" Arabism of Palestine and its foundational civilizational presence, predating all fabricated biblical claims. Simultaneously, the newspaper acted as a "legal guardian" and a historical chronicler of looted properties. Through precise, document-based journalistic campaigns, it inventoried millions of usurped dunams, bank deposits, and confiscated groves. This transformed the pages of Al-Ahram into a "land registry" that prevented the loss of rights through the passage of time and thwarted forced resettlement conspiracies promoted by dubious international initiatives, such as the "Johnson Plan," which sought to liquidate the cause through trivial financial compensation. Thus, Al-Ahram formed an intellectual and legal bulwark that prevented the dissolution of Palestinian identity into the abyss of international oblivion, keeping the flame of justice alive in the conscience of the nation and the world.

In concluding this historical investigation, the study reached the result that Al-Ahram succeeded with strategic brilliance in internationalizing the Palestinian cause by linking it organically to global liberation movements in Africa and Asia. This created a state of Arab and global solidarity that transformed the battle for Palestine into an "icon" for the struggle of peoples against both traditional and neo-colonialism. Its discourse was characterized by a comprehensiveness that left no military, economic, or cultural aspect without analysis, providing a solid intellectual cover for Arab diplomatic movements within the United Nations. The study concluded that Al-Ahram succeeded in formulating a "Doctrine of Return" based on self-awareness and the refutation of colonial myths, emphasizing that the conflict with the enemy is one of existence and civilization rather than a mere border dispute. This unique journalistic experience remains a model for managing major intellectual battles and a living embodiment of the Arab word's loyalty to

its authentic national principles, which it never wavered from despite harsh circumstances and the convergence of international powers.

Through meticulous tracking of the Al-Ahram corpus, the study revealed that the newspaper did not merely report events but exercised an early "proactive" role, warning against the dangers of resettlement projects and the erosion of Palestinian identity years before they materialized. Its writers succeeded in reading between the lines of international political texts and exposing the colonial intentions hidden within ambiguous settlement initiatives. This made the newspaper a "national radar" that detected the dangers surrounding the cause and prepared the Arab public to face them with awareness and resolve. The results proved that this foresight was not mere speculation but was based on close ties to decision-making centers and a superior ability to analyze Western diplomatic documents and deconstruct their political codes.

The results demonstrated that Al-Ahram managed the "war of terminology" with high efficiency, succeeding in replacing conciliatory international terms with revolutionary alternatives. It replaced the concept of the "refugee" with concepts of the "returnee," the "fedayee," and the "struggler," which catalyzed a psychological shift in the Arab collective mind from a state of alienation and surrender to one of resistance and parity. The study proved that this linguistic engineering was part of a comprehensive strategy to build the "Human of Return"—one who does not merely demand a right but possesses the historical consciousness and moral legitimacy to claim it, thereby transforming the journalistic word into a liberatory tool that reshaped Palestinian character in Arab and global consciousness.

The researcher concluded that the newspaper served as the "faithful guardian" of material and moral rights, devoting vast spaces to documenting Zionist crimes against Arab heritage and civilization in Palestine. Its documentation was not limited to land and wealth but extended to the "theft of history" and attempts to Judaize archaeological and religious landmarks. The study proved that Al-Ahram, through its foundational articles, succeeded in demonstrating that Zionism is a movement of "civilizational uprooting" aimed at erasing Arab memory. This prompted the newspaper to adopt a discourse of "civilizational confrontation," making the preservation of the Canaanite identity and Jerusalem a compass from which Arab pens would not deviate, regardless of political pressures.

The study concluded that Al-Ahram succeeded in building "struggle bridges" between the Arab East and West (the Maghreb), utilizing the victories of the Algerian Revolution as an applied model to demonstrate the possibility of defeating settler colonialism. The results proved that this strategic linkage contributed to melting regional contradictions and unifying the national vision toward Palestine as the central cause of the Arabs. Furthermore, the newspaper practiced a "class and political" awareness, linking the loss of Palestine to the hegemony of reactionary regimes, emphasizing that liberation begins internally through the structural reform of Arab society. This made Al-Ahram’s discourse a

lever for demanding social justice and national dignity as two essential conditions for achieving the dream of return and purifying the land from the usurper.

The findings proved that the newspaper was characterized by "objective comprehensiveness" in addressing the conflict. It did not overlook economic and financial aspects amidst military concerns; rather, it revealed through figures and statistics the scale of Zionist looting of Arab banks and groves, providing robust legal material for the Arab negotiator and historian. The study concluded that this "qualitative statistical" approach moved the cause from the realm of emotion and rhetoric to the realm of economic and legal facts that admit no interpretation. This ultimately served to immunize the Arab mind against Zionist propaganda that attempted to portray the entity as an oasis of construction and development, exposing that its renaissance was fundamentally based on the armed robbery of the resources of an indigenous people.

The study ended by asserting that Al-Ahram represented the "legal and intellectual cover" for joint Arab action, as it explained and simplified the dimensions of Arab League resolutions for the masses, transforming official protocols into a pressing popular will. The results confirmed that the harmony between media discourse and diplomatic movement provided protection for Palestinian rights in international forums. The newspaper remained faithful to its firm national line, offering a comprehensive historical vision that combined event, analysis, and ideological stance. This makes this thesis a documentation of a unique experience in managing intellectual and civilizational conflict, proving that the "word" in Al-Ahram was, and remains, a forward front in the strategic confrontation with the Zionist enemy.

Wasit University
College of Education for Human Sciences
Department of History

The Palestine Issue in the Cairene Newspaper Al-Ahram 1956 – 1967 A Historical Study

A Thesis
Submitted to the Council of the College of Education for the Humanities, University of Wasit in Partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Modern History

By

Qasim Dawud Salim

Supervised By
Prof. Dr. Hasanein Abd-alkadem Ajja

H.D.1448 **A.D. 2026**